

| | | | | |
|---|---|--|--------------------------------|-------------------------------------|
| باب المسح على الخفين صحيفه ٣ | باب الطهارة صحيفه ٤ | فصل صحيفه ٥ | باب التيمم صحيفه ٥ | باب المسح على الخفين صحيفه ٣ |
| باب الحيض صحيفه ٧ | فصل صحيفه ٨ | باب الجناس صحيفه ٨ | كتاب الصلاة صحيفه ١٠ | باب الأذان صحيفه ١١ |
| باب شروط الصلاة صحيفه ١١ | باب صحيفه ١١ | فصل صحيفه ١٣ | فصل صحيفه ١٥ | فصل في الجمعة صحيفه ١٥ |
| باب الحدث في الصلاة صحيفه ١٧ | باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها صحيفه ١٧ | فصل صحيفه ١٨ | باب الوتر والتوافل صحيفه ١٨ | فصل صحيفه ٢٠ |
| فصل صحيفه ٢٠ | فصل في الاستسقاء صحيفه ٢٠ | باب إذا كان الضريضة صحيفه ٢١ | باب الفواث صحيفه ٢١ | باب سجود السهو صحيفه ٢٢ |
| باب صلاة المريض صحيفه ٢٣ | باب سجود التلاوة صحيفه ٢٣ | باب صلاة المسافر صحيفه ٢٤ | باب الجمعة صحيفه ٢٥ | باب العيدين صحيفه ٢٦ |
| باب صلاة الخوف صحيفه ٢٦ | باب الجنائز صحيفه ٢٧ | فصل في الصلاة على الميت صحيفه ٢٨ | باب الشهيد صحيفه ٢٩ | باب الصلاة في الكعبة صحيفه ٢٩ |
| كتاب الزكاة صحيفه ٢٩ | باب زكاة السنو صحيفه ٣٠ | فصل في زكاة الفطر صحيفه ٣١ | فصل في زكاة الغنم صحيفه ٣١ | فصل صحيفه ٣١ |
| باب زكاة الذهب والفضة والروض صحيفه ٣٣ | باب العاشر صحيفه ٣٣ | باب الركاز صحيفه ٣٣ | باب زكاة الخراج صحيفه ٣٤ | باب المنصف صحيفه ٣٥ |

| | | | | |
|---------------------------------------|-------------------------------|--------------------------------|---------------------------|------------------------------|
| باب صدقة الفطر صفحه ٣٦ | كتاب الصوم صفحه ٣٦ | باب موجب الفسان ٣٨ | فصل صحيفه ٣٩ | فصل صفحه ٤٠ |
| باب الاعتكاف صفحه ٤٠ | كتاب الحج صفحه ٤١ | فصل صفحه ٤١ | فصل في دخول مكة ٤٢ | فصل صفحه ٤٤ |
| باب القرآن والتمتع صفحه ٤٥ | باب الجنائز صفحه ٤٦ | فصل صفحه ٤٦ | فصل في قتل الصيد ٤٧ | باب مجاوزة المياقات ٤٩ |
| باب ضافة الاحرام الى الاحرام ٤٩ | باب الاحصار والنفوت ٥٥ | باب الحج عن الغير ٥٥ | باب الهدى صفحه ٥١ | مسائل مشوره صفحه ٥١ |
| كتاب النكاح صفحه ٥٢ | فصل في المنكحات صفحه ٥٥ | باب الاولياء والاكفاء ٥٣ | فصل صفحه ٥٤ | فصل صفحه ٥٥ |
| باب المهر صفحه ٥٥ | باب نكاح الزريق صفحه ٥٨ | باب نكاح الكافر صفحه ٥٩ | باب القسم صفحه ٦٠ | كتاب الرضاع صفحه ٦٠ |
| كتاب الطلاق صفحه ٦١ | باب ايقاع الطلاق ٦٢ | فصل صفحه ٦٢ | فصل صفحه ٦٣ | فصل صفحه ٦٣ |
| فصل في الطلاق بالكليات ٦٤ | باب التفويض صفحه ٦٤ | باب التعليق صفحه ٦٦ | باب طلاق المرضى ٦٧ | باب الرجعة صفحه ٦٨ |
| باب الابداء صفحه ٦٩ | باب الخلع صفحه ٧٠ | باب الظهار صفحه ٧١ | باب القاء صفحه ٧٢ | باب العنين صفحه ٧٣ |

| | | | | |
|---|--|---|--|---------------------------------------|
| باب العدة صفحه ٧٤ | فصل صفحه ٧٥ | باب ثبوت النسب صفحه ٧٥ | باب الحضانة صفحه ٧٦ | باب النفقة صفحه ٧٧ |
| فصل صفحه ٧٨ | كتاب الاعتاق صفحه ٧٩ | باب عتق البعض صفحه ٨٠ | باب عتق الجميع صفحه ٨١ | باب الحلف بالعتق صفحه ٨٢ |
| باب العتق على جبل صفحه ٨٢ | باب التدبير صفحه ٨٣ | باب الاستيلاء صفحه ٨٣ | كتاب الايمان صفحه ٨٤ | فصل صفحه ٨٥ |
| باب البين والدخول والمزوج والابتنان والسكنى وغير ذلك صفحه ٨٥ | باب البين والاكل والشرب واللبس والكلام صفحه ٨٦ | باب البين والطلاق والعتق صفحه ٨٩ | باب البين في البيوع والزواج وغير ذلك صفحه ٩٠ | باب البين والضرب والقتل صفحه ٩١ |
| كتاب الحدود صفحه ٩٢ | باب الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجبه صفحه ٩٢ | باب الشهادة على الزنى والرجوع عنها صفحه ٩٣ | باب حد الشرب صفحه ٩٤ | باب حد القذف صفحه ٩٤ |
| فصل في النسيء صفحه ٩٥ | كتاب السرقة صفحه ٩٦ | فصل في الحرز صفحه ٩٦ | فصل في كيفية القطع وإثباته صفحه ٩٧ | باب قطع الطريق صفحه ٩٨ |
| كتاب السب صفحه ٩٨ | باب القنائم وفسيتها صفحه ٩٩ | فصل في بيان كيفية القسمة صفحه ١٠٠ | باب استيلاء الكفار صفحه ١٠١ | باب المستامن صفحه ١٠١ |
| فصل صفحه ١٠٢ | باب العشر والخراج صفحه ١٠٢ | فصل صفحه ١٠٢ | باب المرتد صفحه ١٠٣ | باب البقاة صفحه ١٠٤ |
| كتاب اللقيط صفحه ١٠٥ | كتاب اللقطة صفحه ١٠٥ | كتاب الأبق صفحه ١٠٦ | كتاب المفقود صفحه ١٠٦ | كتاب الشركة صفحه ١٠٦ |

| | | | | |
|-----------------------------------|---|--------------------------------------|---------------------------------|---------------------------------------|
| فصل صحيفه ١١٠ | كتاب البيوع صحيفه ١٠٩ | فصل صحيفه ١٠٩ | كتاب الوقت صحيفه ١٠٨ | فصل صحيفه ١٠٨ |
| فصل صحيفه ١١٥ | باب البيع ألفا صحيفه ١١٤ | فصل صحيفه ١١٢ | فصل في خيار الرؤية ١١٢ | باب الخيارات صحيفه ١١١ |
| باب الحقوق ولا استحقاق ١١٨ | باب الزبوا صحيفه ١١٤ | فصل صحيفه ١١٧ | باب المراجعة والنولية ١١٧ | باب الاقالة صحيفه ١١٦ |
| باب العتق صحيفه ١٢١ | مسائل شتى صحيفه ١٢٠ | باب التسلم صحيفه ١١٩ | فصل في بيع الفضولي ١١٩ | فصل في بيان احكام الاستحقاق ١١٩ |
| كتاب القضاء صحيفه ١٢٦ | باب الحوالة صحيفه ١٢٥ | باب كفالة الزوجين والعبدین ١٢٥ | فصل صحيفه ١٢٤ | كتاب الكفالة صحيفه ١٢٢ |
| مسائل شتى صحيفه ١٢٨ | فصل صحيفه ١٢٨ | فصل صحيفه ١٢٨ | فصل صحيفه ١٢٧ | فصل صحيفه ١٢٦ |
| باب الاختلاف في الشهادة ١٣٢ | باب من يقبل شهادة ومن لا يقبل ١٣١ | فصل صحيفه ١٣١ | كتاب الشهادت صحيفه ١٣٠ | فصل صحيفه ١٢٩ |
| فصل صحيفه ١٣٥ | باب الوكالة بالبیع وشرائه ١٣٤ | كتاب الوكالة صحيفه ١٣٤ | باب الرجوع عن الشهادة ١٣٣ | باب الشهادة على الشهادة ١٣٢ |
| فصل صحيفه ١٢٩ | باب التحالف صحيفه ١٣٨ | كتاب الدعوى صحيفه ١٣٧ | باب عزل الوكيل ١٣٧ | باب الوكالة بالخصومة والقبض ١٣٦ |

| | | | | |
|---|---------------------------------|-----------------------------------|---|---------------------------------|
| باب استثناء وفيها ١٤٢ | كتاب الاقار صفحة ١٤٢ | باب دعوى النسب ١٤١ | فصل بالشارع بالأيدي ١٤١ | باب دعوى الرجلين صفحة ١٣٩ |
| فصل صحيفه ١٤٦ | باب الصلح والدير صفحة ١٤٥ | فصل صفحة ١٤٥ | كتاب الصلح صفحة ١٤٤ | باب قرار المريض صفحة ١٤٤ |
| كتاب العارية صفحة ١٥٠ | كتاب الوديعة صفحة ١٤٩ | فصل صحيفه ١٤٨ | باب المضارب بضارب ١٤٧ | كتاب المضاربة صفحة ١٤٦ |
| باب يجوز ولا يجوز وما لا يجوز ١٥٣ | كتاب الاجارة صفحة ١٥٢ | فصل صفحة ١٥٢ | باب الرجوع فيها ١٥١ | كتاب الهبة ١٥١ |
| كتاب المكاتب صفحة ١٥٧ | مثل مشاورة صفحة ١٥٧ | باب فسخ الاجارة صفحة ١٥٦ | فصل صفحة ١٥٥ | باب الاجارة الفاسد ١٥٤ |
| كتاب الولاء صفحة ١٦٠ | باب العز والموت صفحة ١٦٠ | باب كتابة العبد المشترك ١٥٩ | فصل صفحة ١٥٨ | باب تصرف المكاتب ١٥٨ |
| كتاب المأذون صفحة ١٦٣ | فصل صفحة ١٦٣ | كتاب الحجر صفحة ١٦٢ | كتاب الاكراه صفحة ١٦١ | فصل صفحة ١٦١ |
| كتاب الشفعة صفحة ١٦٧ | فصل صحيفه ١٦٦ | فصل صفحة ١٦٥ | كتاب الغصب صفحة ١٦٥ | فصل صفحة ١٦٤ |
| فصل صحيفه ١٧١ | كتاب القسمة صفحة ١٧٠ | فصل صفحة ١٦٩ | باب ما يجب فيه الشفعة وما لا يجب فيه ١٦٩ | فصل صحيفه ١٦٨ |

| | | | | |
|---|----------------------------|---|--|---|
| فصل صحفه ١٧٤ | كتاب الذباج صحفه ١٧٤ | كتاب المساقاة صحفه ١٧٣ | كتاب المزارعة صحفه ١٧٢ | فصل صحفه ١٧٢ |
| فصل في اللبس ١٧٧ | فصل في الكسب ١٧٦ | فصل في الأكل ١٧٦ | كتاب الكراهة صحفه ١٧٦ | كتاب الاضحية صحفه ١٧٥ |
| كتاب آجاء الموت صحفه ١٨٠ | فصل في المتفرقات ١٧٩ | فصل في البيع ١٧٨ | فصل في الاستبرأ ١٧٨ | فصل في النظر والمخوفه ١٧٧ |
| كتاب الرهن ١٨٤ | كتاب الصيد صحفه ١٨٣ | كتاب الاشربة صحفه ١٨٣ | فصل صحفه ١٨١ | فصل في الشرب ١٨١ |
| كتاب الجنائيات صحفه ١٨٨ | فصل صحفه ١٨٨ | باب النضر في الرهر وجنائته والجنابة عليه ١٨٧ | باب الرهن يوضع على يد ١٨٦ | باب ما يجوز ارتدائه والرهن به وما لا يجوز ١٨٥ |
| باب الشهادة في القتل واعتبار حاله ١٩١ | فصل صحفه ١٩٠ | فصل صحفه ١٩٠ | باب القصاص فيما دثر النفس ١٩٠ | باب ما يوجب القصاص وما لا يوجب ١٨٩ |
| باب ما يحدث في الطريق ١٩٤ | فصل صحفه ١٩٤ | فصل صحفه ١٩٢ | فصل صحفه ١٩٢ | كتاب الدبائ صحفه ١٩٢ |
| فصل صحفه ١٩٨ | فصل صحفه ١٩٨ | باب جنابة الرقيق وعليه ١٩٧ | باب جنابة البيته ١٩٦ | فصل صحفه ١٩٥ |
| كتاب الوصايا ٢٠١ | كتاب المعامل ٢٠٠ | باب القسامة صحفه ١٩٩ | باب غضب العبد والصبي والمدبر والجنابة في ذلك ١٩٨ | |

| | | | | |
|---------------------------------|---|-------------------------------------|------------------------------|--------------------------------|
| باب الوصية بثلث المال ٢٠٢ | باب الوصية بالخدمة والسكنى والعزة ٢٠٥ | باب الوصية للاقارب وغيرهم ٢٠٤ | باب العتق في المرض ٢٠٣ | باب وصية الذمي ٢٠٥ |
| باب الوصي ٢٠٥ | فصل صحيفه ٢٠٦ | كتاب الخنثى صحيفه ٢٠٧ | مسائل شق ٢٠٧ | كتاب الفرائض ٢١٠ |
| فصل صحيفه ٢١١ | فصل صحيفه ٢١٢ | فصل صحيفه ٢١٣ | فصل صحيفه ٢١٣ | فصل في الفرق والهدمي ٢١٣ |
| فصل صحيفه ٢١٣ | فصل في الحمل ٢١٣ | فصل في المناسخه ٢١٤ | | |
| حساب الفرائض ٢١٤ | فصل صحيفه ٢١٤ | | | |
| | فصل صحيفه ٢١٤ | | | |
| | فصل صحيفه ٢١٥ | | | |

الْعَلَامَةُ الْحَلَبِيَّةُ
مُلْتَقَى الْأَخْبَرِ
كِتَابُهُ

يَقْتَضِي
عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ
رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى قَوْلِ أَبِي
يُوسُفَ ثُمَّ عَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ
ثُمَّ عَلَى قَوْلِ غَيْرِهِمْ مِنْ أَصْحَابِ
أَبِي حَنِيفَةَ ثُمَّ عَلَى قَوْلِ الْمَشَائِخِ مِنْ بَعْدِهِمْ
فَإِذَا لَمْ يَجِدْ فَيُجَنِّدُ أَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْإِجْتِهَادِ
وَقَالَ الشَّيْخُ إِذَا كَانَ أَبُو حَنِيفَةَ فِي جَانِبٍ
وَهَكَذَا فِي جَانِبٍ فَالْمَقْنَى بِالْحَتِّ أَرَانِ
شَاءَ أَفْتَى بِقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَإِنْ
شَاءَ أَفْتَى بِقَوْلِهِمَا وَإِنْ
كَانَ أَحَدُهُمَا مَعَ أَبِي حَنِيفَةَ
يُدْجِجُ جَسَابِنَهُ وَ

أَهْ
مِنْ شَرْحِ (قَطِيبِ)

الحمد لله الذي وصفنا على الجليل
الاشيأى رأى بالليل على قصد النقطه
فبالقيد الاصل الخرج الوصف على النقطه
وباللقان الملح فانه وجه الاشياء
وغيره على الاظهر وبالمالك الوصف
على الجليل يا ليس بجليل والاربع الاشياء
والسخرية وعرفنا هو الفعل الذي يسهل
انما ما التزم على فاعله (وهنا)
الوقوف ان يجعل الله فعل جده موافقة
لما يجبه ويربنا له الثقة هو الامانة
والموقوف على الحق الحقيقى الذى
يتعلق به الاحكام واختار الثقة

بالاشارة الى موافقة فعله على الله عليه
وسلم من ردا لله به خبرا يتفق في اليز
اهم جيجي - بفتح الميم والماء والميم
(بجمله) الجمله الواسع
الطريقا الواسع
اشهد ان لا فاعله
سخر خلق الله محمد
والشريعة وهما في ذلك تلاهما
وقيل تسعيا تزا وتما سجد في الخصومة
به والمعنى ذات الارض والسماء او كثر
او كثر الجلاله في الارض والسماء او كثر
عده فقال له كان خطيبا بجامع
ابراهيم بن محمد كان خطيبا بجامع
سلطان محمد خان ببندية قسطنطينية
اصله



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي وفقنا للثقة في الذين * الذى هو جله المتين وفضله
المبين * وميراث الانبياء والمرسلين * وحجته الدامغة على الخلق
اجمحين * ومحجته السالكة الى اعل عتدين * والصلوة والسلام
على خير خلقه محمد المبعوث رحمة للعالمين * وعلى اله وصحبه والشايعين
والعلماء العاملين * وبعد * فيقول المفقتر الى رحمة ربه الغنى ابراهيم بن *
محمد بن ابراهيم الحلبي * قدس الله عن بعض طالبى الاستفاده ان اجمع له كتابا
يشتمل على مسائل القدوى والمختار والكنز والوقاية بجارة سهلة غير مغلفة
فاجته الى ذلك واضفنا اليه بعض ما يحتاج اليه من مسائل الجمع وبسطة
من الهداية وصرت بذكر الخلاف بين ائمتنا وقدمت من افادتهم ما هو الاربع
ولخرت غيره الا ان قد تم بما يفيد التزجيم واما الخلاف الواقع بين المتأخرين
او بينا لكتاب المذكور فكل ما صدرت بلفظ قيل او قالوا وان كان مقرونا
بالاصح ونحوه فانه مرجوح بالنسبة الى ما ليس كذلك ومنى ذكرت لفظ
التشنية من غير قرينة تدل على مرجحها فهو لابن يوسف ومحمد رحمهما الله
تعا ولم الاجتهاد في التنبيه على الاصح والاقوى وما هو المختار لنفوسى
(وحيث اجتمع فيه الكتاب المذكور سميته ملتقى الاحزمتى ليوافق الاسم

على تلك الحالة سنة ست
الفاضل سعدى جلى مفتى ومات
مدرسا بدرا نقرا
مجلد خان بالبدية الجامع
صهارا ما ماقى مدنية قسطنطينية
الاروم وقوتون مدينه قسطنطينية
والاصول والمحدث والنفس
وقد راعى على علماء مصر الحمدوسه
عصره

في مكان ولوا أنفسهم جنب في البر بلائنة فقيل الماء والرجل نجسان عند
الامام والاصح ان الرجل طاهر والماء مستعمل عنده (وعند ابى يوسف
هما نجسا) وعند محمد الرجل طاهر والماء طهور (وموت ما يعيش في الماء
فيه لا ينجسه كالسماك والضفدع والسرطان وكذا موت ما لا ينفس له
سائلة كالبحر والدباب والزنبور والعقرب وكل اهاب يغرق فقد طهر
لاجله الا الذي لكرامته والخنزير لنجاسة عينه والقطيع كالسبع وعند
جمعة كالخنزير فالوا وما طهر جلده بالادباغ طهر بالذكاة وكذا الخمر وان لم
يؤكل (وشعر الميتة وعظمها وعصبها وقرنها واحفها طاهر) وكذا
شعر الانسان وعظمه فيجوز الصلوة معه وان جاوز قدر الدرهم (ويؤكل
ما لا يكل لحمه نجس خلافا للمجد ولا يشرّب ولولتنداي خلافا لابى يوسف

تخرج البر لوقوع جنس لاجنوع وروث وحقن مالم يستكثر ولا ينحز
حمام وعصفور فانه طاهر واذا علم وقتا لوقوع حكم بالجنس من
وفته والا فمن يوم وليلة ان لم ينفع الواقع ولم يتفسخ ومن ثلثة ايام
ولياليها ان انفخ او تفسخ وقا لامن وقتا لوحدا وعشرون دلا
وسطا الى ثلثين يموت بخوارة او عصفور او سمار برص واربعون الى
ستين بخوجامة او دجاجة او سنور وكله بخوكبا وشاة او ادمى
او انفخ الحيوان او تفسخه (وان لم يمكن نزحها نزح قدر ما كان فيها
ديفتي بزح مائ دلا الى ثلثمائة وما زاد على الوسط احتسب بر وقيل
يعتبر في كل يترد لها) (وسور الادمي والفرس وما يؤكل لحمه طاهر) (وسور
الكلب والخنزير وسباع البهايم جنس) (وسور الهرة والذجاجة والحلابة
وسباع الطير وسواكن البيت كالحية والفان مكرهه) (وسور البغل
والحمار مشكوك يتوضا به ان لم يجد غيره ويتيم وايا قدما ز
(وعرق كل شئ كسور) (وان لم يوجد الا ببسيد التريتم ولا يتوضا به
عند اب يوسف وبه يفتي) (وعند الامام ستوضا به وعند محمد يجمع بينهما

Digitized by Google

التمس ضربتان ضربته الجحش ضربته الأقرع
 جبران الذي عليه السلام
 الأقرع والضام
 منله
 لما روى أن قوما جاؤا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وقالوا يا رسول الله
 نسكن هذه الأماكن ولا نجد الماء فيها
 فقال عليه السلام عليكم السلام فأنقلبوا
 ووجدوا في تلك الأماكن بئر ماء
 وفوقها طائر يسمى على ظاهره
 خائف النفس ولأنه يهرب من بصره
 قبل الوقت كما لو ضاع وقت
 يكون طهارة الوضوء ففعلوا
 عندنا كما لا وضوء

(الأنفوف فوب بجهة أو وقتة)
والأصل فيه أن كل ما يفوت لا يخلف
جاء أن يؤلف الأنفوف مع ويجوز الماء
ما يفوت إلى خلف لم يجز وإنما تقوت
البدل وهو الظاهر للوقتة على الأصل
أهق (بطط صلاية) للقدرة على الإلهاء
بيل صلو المقصود للطف وإن قد قدر
الشهيد عند حيفته رحمه الله أهق
قدرة خلوة على القدر غلبا من باب رمي
علا السهم السهم وهي قدر لا تامة
قلا رمية السهم (باب السمع) كل
أوع إلى رعيته النقص لأن كل
غيب السمع على الخفين النقص بسمع أولانها
أوع منها فمما رويت أنها
الغسل والغسل وكما
على

به من النجس الحقيق

[illegible]

يكون الحي في مدة الجنين ثلاثة أيام
 في يقين المضاف هم (حال وضعها) لان
 الجنين لا يزال على عشرة فلا يحل عود
 الدم بعده لكن يستحب ان لا يوطأ
 تنقل وقال الشافعي ومالك والحنابلة
 لا يحل وطئها قبل الفصل اهرم
 لان اتفاق العلماء على ذلك ولا يمتنع
 لزوم الصلاة في وقتها اتمامها
 اهرق (فوق) فيجب العادة فانه جنس
 بما الدم واخره في الجنين وهو جنس
 يكون له كلفة عشر يوما لان الجنين
 عشرين يوما في الجنين وهو جنس
 وقيل طهرها سبعة وعشرون يوما
 وعليه طهرها سبعة وعشرون يوما
 (رواها) في وقتها في الجنين وهو جنس
 ثلاثة ايام في الجنين وهو جنس
 منها اتم جنينها سبعة ايام في الجنين
 فيها ثلثة ايام وطهرها ما تات
 ساعة في الجنين وهو جنس
 الولد اهرق (فوق) في الجنين وهو جنس

في الصيف ويقبل الرجل بالاول ويدبر بالثاني ويقبل بالثالث في الشتاء وغسله
 بالماء بعد الحجر افضل بغسل يديه او لاثم الخرج بطن اصبع او اصبعين او ثلث
 لا برؤسها (وبرخيها لغة ان لم يكن صائما) ويجبان جاوزا الجنس الخرج
 اكثر من درهم ويعبر ذلك وراء موضع الاستبراء ولا يستحبني بعظم
 وروث وطعام وميئته وكره استقبال القبلة واستدبارها بول ولو في الخلأ

كتاب الصلوات

وقت الفجر من طلوع الفجر الثاني وهو البياض العترض في الافق الى طلوع
 الشمس (ووقت الظهر من زوالها الى ان يصير ظل كل شيء مثليه سوى
 في الزوال وقال لا الى ان يصير مثلا) ووقت العصر من انتهاء وقت الظهر
 الى غروب الشمس (ووقت المغرب من غروبها الى مغيب الشفق وهو البياض
 الكائن في الافق بعد الحمرة وقالاهو الحمرة قيل وبه يفتى) ووقت
 العشاء والوتر من انتهاء وقت المغرب الى الفجر الثاني ولا يقدم الوتر
 عليها للترتيب ومن لم يجد وقتها لا يجبان عليه (ويستحب الاسفار
 بالفجر بحيث يمكن اداؤه بترتيب الجنبانية او اكثر فزان ظهر فساد
 الطهارة يمكنه الوضوء واعادته على لوجه المذكور والبراد بظهر
 الصيف وتأخير العصر ما لم تنغير الشمس والعشاء الى ثلث الليل والوتر
 الى آخر من يثق بالانتباه والا فقبل النوم (وتجمل ظهر الشتاء والوتر
 وتجميل العصر والعشاء يوم الغيم وتأخير غيرها ومنع عن الصلاة
 وسجدة التلاوة وصلاة الجنازة عند الطلوع والاستواء والغروب
 الا عصر يومه وعن الشغل وركعتي الطواف بعد صلاة الفجر
 والعصر (لا عن قضاء فائسة وسجدة تلاوة وصلاة جنازة وعن
 التنقل بعد طلوع الفجر باكثر من سنة وقبل المغرب ووقت الخطبة
 ايا كانت وقبل صلاة العبد) وعن الجمع بين صلاتين في وقت الا
 بعرفه ومزدلفة ومن طهر في وقت عصر وعشاء صلاتهما فقط
 ومن هو اهل فرض في خروفت يقضيه لامن حاضنت فيه

حضاجا وزكاته وكلاهما في النفس
 والا فقبل اي وان لم يجز الاصح وهو
 فانه يد على العادة بحيث على يوسف
 يصير عادة لها صلاتي في الثاني كلك
 وعند ما لا الا اذا زادت في الصلاة
 ويستحب التحاضا ودخل وقت الصلاة
 ان تنوموا وتجلس عند مجلسيتها وتلا
 ولا تنسى الصلاة والناس في الجماعة
 كذا في الحديث (ولا تنسى من غير
 فقط) لان (وبه يفتى) من غير
 الاكثر اهرم (وبه يفتى) من غير
 والكافي وذكر النعمان (وبه يفتى) من غير
 تصحح اهرق (فوق) في الجنين وهو جنس
 في الجنين وهو جنس
 في الجنين وهو جنس
 في الجنين وهو جنس

يكون الحي في مدة الجنين ثلاثة أيام
 في يقين المضاف هم (حال وضعها) لان
 الجنين لا يزال على عشرة فلا يحل عود
 الدم بعده لكن يستحب ان لا يوطأ
 تنقل وقال الشافعي ومالك والحنابلة
 لا يحل وطئها قبل الفصل اهرم
 لان اتفاق العلماء على ذلك ولا يمتنع
 لزوم الصلاة في وقتها اتمامها
 اهرق (فوق) في الجنين وهو جنس
 بما الدم واخره في الجنين وهو جنس
 يكون له كلفة عشر يوما لان الجنين
 عشرين يوما في الجنين وهو جنس
 وقيل طهرها سبعة وعشرون يوما
 وعليه طهرها سبعة وعشرون يوما
 (رواها) في وقتها في الجنين وهو جنس
 ثلاثة ايام في الجنين وهو جنس
 منها اتم جنينها سبعة ايام في الجنين
 فيها ثلثة ايام وطهرها ما تات
 ساعة في الجنين وهو جنس
 الولد اهرق (فوق) في الجنين وهو جنس

قائما لا يتركها في شج شجنا اهل
(الصلاة) اهل قوي فروع الإيمان وتشتك على
لا يتركها في شج شجنا اهل
قائما لا يتركها في شج شجنا اهل

وأدائها نظره الى موضع سجوده وكظم فيه عند التأقوب والخراج
كفيه من كفيه عند التكبير ودفع السعال مما استطاع والقيام عند
حتى على الصلاة وقيل عند حتى على الفلاح والشروع عند قامت الصلاة

فصل

ينبغي الحشوع في الصلاة واذا اراد الدخول فيها كبر حاذقا بعد رفع
يديه محازيا بابها ميه شجتي اذنيه وقيل ماسا وعند ابي يوسف
الله يرفع مع التكبير لاقبله والمرأة ترفع حذاء منكبها ومقارنه تكبير
المؤتم تكبير الامام جهر افضل خلافا لهما ولو قال بدل التكبير الله
اجل واعظم والرحمن اكبر اولا اله الا الله او كبر بالفارسية مع وكذا
لوقربها عاجزا عن العربية اودج وسبى بها وغيرها فارسية من اللسان
مثلها في الصحيح ولو شرع بالله عقرلى لا يجوز وقال ابو يوسف رحمه
ان كان يحسن التكبير لا يجوز الا به ثم يعتمد بيمينه على راسه يساره
محت سرتي في كل قيام سن فيه ذكر وعند محمد رحمه الله في قيام شيع فيه
قراءة يضعف والقنوت وصلاة الجنازة خلافا له ويرسل في قومه
الركوع وبين تكبيرات العيد اتفاقا ثم يقرأ سبحانك الى آخره ولا يضم
ويجهر وحجى الى آخره خلافا لابي يوسف رحمه الله ثم يتعوذ من القراءة
فيأتي به المسبوق عند قضاء ما سبق لا المقتدى ويؤخر عن تكبيرات العيد
وعند ابي يوسف هو يتبع للتأقيان به المقتدى ويقدم على تكبيرات العيد
ويسمى سرا اول كل ركعة لا بين الفاتحة والسورة خلافا للصلاة المخافة
وهي آية من القرآن انزلت للفصل بين السور ليست من الفاتحة ولا من كل
سورة ثم يقرأ الفاتحة وسورة او ثلاثا يات فاذا قال الامام ولا ايضا
اتن هو والمؤتم سرا ثم يكبر ركعا ويعتمد يديه على ركبتيه ويفتح اجنبا
باسطا ظهره غير رافع رأسه ولا منكسره ويقول ثلاثا سبحان رب
العظيم وهو ادناه ويستحب الزيادة مع الايتار للمنفرد ثم يرفع الامام
رأسه قائلا سمع الله من حمده ويكفي به وقالا يضم اليه ربنا الحمد ويكفي

هو المختار في هذا في طوع
حداه ان لا يقع فيه الصلابة
اهق (والا يبرأ من هذا) اذا كان الحار
انفس تترك عليه السلام اذا كان الحار
بالعبادة واذا كان في الصلاة
النساء ولا يشاء ان يركب من
(والا يقبل عليه السلام من غاف
حديث جابر قال قال رسول الله
ان لا يتعمد آخر الليل فليركب
(ومنع من الصلاة) ان لا يركب
الطهوع في وقت فليركب
(لا يركب في وقت فليركب
كانت الحق الفاضل بغير الوفاء
من يركب كالشوق اليه لا يركب
الفضل والفضل الكراهة في
او ظهر من الفاضل الكراهة في
الفضل والفضل الكراهة في
هو لغة الاعلام وشرع الاعلام
وقد اجمعت على ان الاعلام
من الجملة بالاعلام وشرع الاعلام
والاقامة للساكنين في السنة
والاعلام للساكنين في السنة
ولان الاعلام لا يركب الاعلام
استنساخ الاعلام لا يركب الاعلام
لان الاعلام لا يركب الاعلام
والاعلام لا يركب الاعلام
والاعلام لا يركب الاعلام
والاعلام لا يركب الاعلام

اي السافر ومن صلى فيه بينه وبين
الاداء على وجهه الحياة اهق (انما)
وهو ان يخفف صوته في الشهادتين
ولا يركع في الثانية (انما)
لان تركه معطى كل الخطية وفي الصلاة
رجل سيم على التؤدة او سيم على الصلوة
الله وسيمه التؤدة او سيم على الصلوة
قارئ القرآن وعلى الامام وقت
الخطبة فمن ابى جيفة رد السلام
وليسبت العاطس وفنقه ومن جحد

وددد الفراق وعن ابن يوسف والترمذي
في نفسه ولا بعد الفراق وهو الصحيح
اهق (ويقال) لان له شبهة باليهود
حتى يشترط له دخول شبهة باليهود
القبيلة والشرع يا كبير والترمذي
فاشترط له الظاهر على الكبير والترمذي
دون ان يخطها على الكبير والترمذي
في الامور البدينية لان قولهم مقبول
اهق (شعروا) اي في الصلوة في قول
ابن جيفة (شعروا) اي في الصلوة في قول
ق قول ابن يوسف وعند الصلوة في قول
من اية الامام يوسف للحاقطة على القبلة
عند الفراق من الإقامة اهق (سرفوطي)

المقننى بالتحمد اتفاقا والمنفرد بجمع بينهما في الاعم وقيل كالمفند ويقهر
مستويا ثم يكبر ويسجد فيضع ركبتيه ثم يديه ثم وجهه بين كفيه ضامتا
اصابع يديه محاذية اذنيه ويبدئ بضعفه ويجا في بطنه عن فخذيه ويؤ
اصابع جلبيه نحو القبلة والمرأة تخفض وتلزم بطنها بفخذيها ويقول
سبحان ربنا الاعلى ثلاثا وهو ادناه ويسجد بانفقه وجهه فانا اقصو
احدهما او على كورعما مته جاز مع الكراهة وقال لا يجوز الاقضا على الانف
من غير عذر ويجوز على فاضل ثوبه وعلى شيء يجده وجهه ويستقر جهته عليه
لاعلى ما يستقر وان سجد للزجة على ظهره من هو معه في صلاته جاز وهو
تشر بالرفع عند حمد ربه الله وعند ابن يوسف رحمه الله بالوضع ثم يرفع
رأسه مكبرا ويجلس مطمئنا ثم يكبر للتهنؤ ف يرفع وجهه ثم يديه
ثم ركبتيه وينهض قائما من غير قعود ولا اعتماد بيديه على الارض والثلاث
كالاول الا انه لا يثنى ولا يتعوذ ولا يرفع يديه الا في (فقد صبح) فاذا رفع
رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية افترش رجله اليسرى فجلس
عليها ونصب يمينه وضرب يمينه على بطنه وضرب يمينه على
فخذيه وبسط اصابعه موجبة نحو القبلة وقرأ شهادتين مستورا
الله عنه وهو (الحجيات لله والتسلمات والطيبك السلام عليك ايها
النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله) ولا يزيد
عليه في القعدة الاولى ويقرأ فيها بعد الاولين الفاتحة خاصة وهو
افضل وان سبغ او سكت جاز والقعود الثاني كالاول والمرأة تنوء
فيها وان هو تجلس على أئبها اليسرى وتخرج كلتا رجلها من الجانب الايمن
فاذا اتم التشهد فيه صلى على النبي صلى الله عليه وسلم ودعا بما شاء
مما يشبه الفاظ القرآن والادعية المأثورة لا بما يشبه كلام الناس
ثم يسلم عن يمينه مع الامام فيقول السلام عليكم ورحمة الله وعن
يساره كذلك وينوي الامام به من عن يمينه ويساره من الخطبة والناس

جمع شرط يسكون الرء معروف واما
الاشراط فجمع شرط يقع الرء وهو
العلامة وفي الاصطلاح ما يتوقف
على وجوده الشيء ولا يكون الا في
على وجودها شرط الصحة لا يشترط
والمراد هنا شرط الوجود دون
حتى يقال ما يتعلق به الوجود
الوجوب فمثل اهق
(شروط الصلاة)
من هذا القبيل

اعالى تنفذ ما لا بد من هذا القبيل
عن اشهرها وهي التي تذكر في الصلاة
او تخرج منها وهي التي تذكر في الصلاة
الصلاة كالتحريم والترتيب والمزج
يجزعه والمراد شرط الصحة لا يشترط
الواجب وذلك مع تنوع الاشراط
الذي يترتب عليها صلاح (وستعونه)
لفعله كما غدا في ركعتك عندك
واريد بالمسجد الصلاة اطلاقا لا سيما
على الحال اهق
لطلب الان المقصود بالثبات المقابلة للطلب
اهم (والنية) اي نية الصلاة لا الكعبة
فانها لا تشترط على الصلوة لان الكعبة
الركبة عود دون التمسك بها وان كلفه
اهم (وفي النية) اي نية الصلاة
اهم (وفي النية) اي نية الصلاة
الذي

والاخرى لا ينبغي لعدم دخوله في حد
الآخرة ولا يبعد اذا وجد نوباً لها
انه لا يبعد اذا وجد نوباً لها
انما لا يبعد اذا وجد نوباً لها

وان لم يجد نوباً لها
انما لا يبعد اذا وجد نوباً لها
انما لا يبعد اذا وجد نوباً لها
انما لا يبعد اذا وجد نوباً لها

والاخرى لا ينبغي لعدم دخوله في حد
الآخرة ولا يبعد اذا وجد نوباً لها
انما لا يبعد اذا وجد نوباً لها
انما لا يبعد اذا وجد نوباً لها

الذين معه في الصلاة والمقندي كذلك وينوي امامه في الجانب
الذي هو فيه وفيهما ان حاذاه والمنفرد المحفظة فقط

فصل

يجهر الامام بالقرأة في الجمعة والعيدين والفجر واولي العشاءين
اداء وقضاء (وخير المنفرد في نفل الليل وفي الفرض المحصر ان كان في وقت
وفضل المجرى ويجزيان حتما فيما سوى ذلك * وادنى الجهر
اسماع غيره وادنى المخافة اسماع نفسه في الصحيح وكذا كل ما يتعلق
بالنطق كالطلاق والعناق والاستثناء وغيرها * ولو ترك
سورة اولى العشاء قضاها في الاخرين مع الفاشحة وجهرهما
ولو ترك فاتحتهما لا يقضيها * وفرض القرأة آية وقالا ثلاث
آيات قصارا وآية طويلة * وسننها في السفر جملة الفاشحة وآية
سورة شفاء وامنة نحو البروج والشفق والفجر * وفي الحضر
اربعون آية او خمسون واستحسنوا طول الفصل فيها وفي الظهر
واوساطه في العصر والعشاء وقصاره في المغرب * ومن الخجرات
الى البروج طول ومنها الى لم يكن اوساط ومنها الى آخر قصار
وفي الضرورة بقدر الحال وقطاولا على الثانية في الفجر فقط
وعند محرمه الله في لكل * ولا يتعين شئ من القرآن لصلاة
يجب ان لا يجوز غيره وكراه النعيم * ولا يقرأ المؤتم بل يستمع
وينصت وان قرأ امامه آية الترغيب والترهيب وخطب او
صلى على النبي صلى الله عليه وسلم * والثاني والثالث سواء

فصل في الجماعة

الجماعة سنة مؤكدة * واولى الناس بالامامة اعلمهم بالسنة
ثم اقرأهم وعند ابى يوسف رحمه الله بالعكس ثم اورعهم
ثم اسنهم ثم احسنهم خلقا * وتكره امامة العبد والاعرابي
والاعوي والفاسق والبستدع وولد الزنى فان تقدموا لاجاز ويكره

من يترفع السابق اهق
وان اصاب (ان لا يجوز ان يكون
حالة العلم افي وبناء تعلم
الضعيف غير باعز كما لا يحسن
اهق (جانت) اي لوجود الخشوع
وهذا المخالفة غير مانعة فان قلت
الكعبة (وضع) افضل ان لا يكون
الظاهر من قوله ان لا فضيلة
النية باللسان سنة ان الخطاء
في ترك السنة وقد صح في الخطاء
سنة قلت ما ذكر على وفق هذا
ان الذكر باللسان ليس جمع
في الخمس والنية بالقلب لا تجمع
والشك لا معتز فيه ومن ساء له
فيه وكيفية وما ذكر في المحظوظ
او فرض اداء الصلاة بقول اللهم
لي وقبيلها متى اوم * بالجمعة
من اذ كان القاصدان القبله في
عوض عن اواو كما وعد الوصف في
الوصف فقام بالوصف والهاء
قائمة بالوصف والهاء
والاشارة ههنا في الظاهر
ان المراد بالصفة ههنا في الظاهر
الحاجة وهي في الصلاة اهق
او ما ينفق مقامه وهو شرط
عندنا وعند الشافعي ركن اه
او ما ينفق مقامه وهو شرط
عندنا وعند الشافعي ركن اه
او ما ينفق مقامه وهو شرط
عندنا وعند الشافعي ركن اه

ان المراد بالصفة ههنا في الظاهر
الحاجة وهي في الصلاة اهق
او ما ينفق مقامه وهو شرط
عندنا وعند الشافعي ركن اه
او ما ينفق مقامه وهو شرط
عندنا وعند الشافعي ركن اه
او ما ينفق مقامه وهو شرط
عندنا وعند الشافعي ركن اه

فصل
التراويح سنة مؤكدة في كل ليلة من رمضان بعد العشاء قبل الوتر
وبعد جماعة عشرون ركعة بعشر تسليماً وجلسة بعد كل أربع
بقدرها. والثمنه فيها الحتم مرة فلا يترك لكسل القوم قبل وكفه
قاعدا مع القدرة على القيام. ويوتر جماعة في رمضان فقط
والأفضل في السن المنزل الألتراويح

فصل
بصلى امام الجماعة بالناس عند كسوف الشمس ركعتين في كل ركعة
ركوع واحد ويطل القراء ويجفئها ولا يجهر ثم يدعو بعدهما
حتى تجلي الشمس ولا يخطب فان لم يحضر صلاوا فرادى ركعتين
او اربعاً كاختسوف والظلمة والريح والفرع

فصل في الاستسقاء

باب ادراك الفريضة
من شرع في فرض فاقم ان لم يسجد لادولى يقطع ويقضى وان
سجد وهو في الرباعي ستم شفعوا ولو سجد للثالثة يتم ويقضى
الا في العصر ولو في الفجر والمغرب يقطع ويقضى ما لم يقعد الثانية
بسجدة فان قد سجد ولا يقضى . ولو كان في سنة الظهر والمجمعة
فاقم او خطب يقطع على شفع وقيل تمها وكمر وجهه من مسجد اذن
فيه قبل ان يصلي ما اذن لها الا من تقام به جماعة اخرى وان صلى
لا يكره الا في الظهر والعشاء ان شرع في الاقامة ومن خاف فوت

Digitized by Google

ولو كبر آية واحدة في مجلس واحد كفته سجدة واحدة وان بد لها والمجلس لا
 وتسدية الثوب والرياسة والانتقال من غصن الى آخر تبديل ولو تبدل
 مجلس المتسامع تكرار الوجوب عليه وان اتحد مجلس التالى وان تبدل
 مجلس التالى واتحد مجلسه لا وكيفيته ان يسجد بشرائط الصلاة بين كثير
 من غير رفع يده ولا تشهد ولا سلام . وكذا ان يقرأ سورة ويقرأ آية التبت
 لا عكسه وتبدل بان يضم اليها آية او اثنين قبلها واستحسن اختلافها
 عن المتسامعين ونقضى

باب المسافر

من جاور بيوت مصر من جانب خروجه مراداً وسطاً ثلاثة ايام
 قصر الفرض الرباعى وصلى وفرضه فيه ركعتين . واعتبر في الوسط
 في التسهيل سيرا لابل ومشى الاقمار وفي البحر استدال الزح وفي الجبل ما يليق
 به فلو انتم المسافرون فقد في الثانية صحته وساء الاقلام تضع ولا يزال
 على حكم السفر حتى يدخل وطنه او ينوي مدة الاقامة ببلد آخر او قرية
 وهي خمسة عشر يوماً او اكثر . ولو نواها بموضعين مكة وحتى لا يصير
 مقيماً الا ان يبيت باحدهما وقصر ان يولى اقل منها او يسو بقرى سنين
 وكذا عسكر نواها بارض الحرب واحاصروا مصر افيها واحاصروا اهل
 البغية دارنا في غيره . ويتم اهل الانجية لو نواها في الاصح . ولو ائتمنى
 المسافر بالمقيمه في الوقت صح وبينه وبعده لا يصح واقضاء المقيم
 صحح فيهما وبقصر هو ويتم المقيم بلا قرأة في الاصح ويسقط ان
 يقول لهم اتواصلانكم فان مسافر ويبطل الوطن الاصلي مثله لا
 بالسفر . وطن الاقامة بمثله والسفر والاصلي . وفائضة السفر
 تقضى في الحضر ركعتين وفائضة الحضر تقضى في السفر اربعاً والمختار
 وذلك اخر الوقت والعاصي كغيره . ونية الاقامة والسفر تقبى
 من الاصل دون النبع كالعبد والمرأة والجندی

ولو كبر آية واحدة في مجلس واحد كفته سجدة واحدة وان بد لها والمجلس لا
 وتسدية الثوب والرياسة والانتقال من غصن الى آخر تبديل ولو تبدل
 مجلس المتسامع تكرار الوجوب عليه وان اتحد مجلس التالى وان تبدل
 مجلس التالى واتحد مجلسه لا وكيفيته ان يسجد بشرائط الصلاة بين كثير
 من غير رفع يده ولا تشهد ولا سلام . وكذا ان يقرأ سورة ويقرأ آية التبت
 لا عكسه وتبدل بان يضم اليها آية او اثنين قبلها واستحسن اختلافها
 عن المتسامعين ونقضى

باب
 انما كان من وجوب الاقامة في السفر اربعة ايام وان كان في الحضر ركعتين
 وان كان في السفر اربعاً وان كان في الحضر ركعتين وان كان في السفر اربعاً
 وان كان في الحضر ركعتين وان كان في السفر اربعاً

ولسكن بين كنيكيد بين قدر زلزال وخراب
 زلزالا فاجع فمعه طوارين التاجيرين
 الس من الشاه على الماء من وفي السوط
 الجع وقلة لان القصور زالة الاشياء
 اهق زلزالايات اهق زلزالايات
 بان عجم عليهم اهق زلزالايات
 بعد الزلزال وبقية عجم لان جمع الناس

باب العیدین

[illegible][illegible]

بنت مخاضه لان امها في الغالب مضرت
 ايضا بالبري والمخاض وضع المؤدة والمخاض
 بنت مخاضه لان امها في الغالب مضرت
 ايضا بالبري والمخاض وضع المؤدة والمخاض
 بنت مخاضه لان امها في الغالب مضرت
 ايضا بالبري والمخاض وضع المؤدة والمخاض

والجفت والعلى سواء
 بين العرق والقالج هو الجمل الضخم
 ذو السنامين بكل من السند والجلج
 منسوب الى بنت نصر والعرب جميع
 الياهم والاساس فقروا بينها في
 والعرب والاصحاب اهل البادية والمخاض
 والقري والاصحابهم منسوب الى بنت
 في نسبه وهي من عامة دارهم
 بفتحين وهي من عامة دارهم
 اسماء عليه السلام اهـ

زكاة فاذا كانت خمسا سائة ففيها سائة وفي العشر شاتان وفي خمس
 عشرة ثلاث شياه وفي عشرين اربع شياه وفي خمس وعشرين الى خمس وثلاثين
 بنت مخاض وهي التي طمعت في الثانية وفي ست وثلاثين الى خمس واربعين
 بنت لبون وهي التي طمعت في الثالثة وفي ست واربعين الى ستين حققة
 وهي التي طمعت في الرابعة وفي احدى وستين الى خمس وسبعين
 جذعة وهي التي طمعت في الخامسة وفي ست وسبعين الى التسعين بنتا
 لبون وفي احدى وتسعين حقان الى مائة وعشرين ثم في كل خمس سائة
 الى مائة وخمس واربعين ففيها حقان وبنت مخاض الى مائة وخمسين
 ففيها ثلاث حقاق ثم في كل خمس سائة الى مائة وخمس وسبعين ففيها
 ثلاث حقاق وبنت مخاض الى مائة وست وثلاثين ففيها ثلاث حقاق
 وبنت لبون الى مائة وست وتسعين ففيها اربع حقاق الى مائتين ثم
 يفعل في كل خمسين كما فعل في الخمسين التي بعد المائة والخمسين والجن والعراة

فصل في زكاة

وليس فاقل من ثلاثين من البقر زكاة فاذا كانت ثلاثين سائة ففيها
 تبع وهو ما طعن في الثانية او تبعة الى اربعين ففيها مسن وهو ما طعن
 في الثالثة او مسنة ولا شيء فيما زاد الى ان تبلغ ستين وعند الاتمام فيه
 بحسبه وفي ستين تبعان وفي سبعين مسنة وتبع وهكذا يجب
 كلما زاد عشر ففي كل ثلاثين تبع وفي كل اربعين مسنة وللمؤمنين البقر

فصل في

وليس في قل من اربعين من الغنم زكاة فاذا كانت اربعين سائة ففيها
 سائة الى مائة واحدى وعشرين ففيها شاتان الى مائتين وواحدة
 ففيها ثلاث شياه الى اربع مائة ففيها اربع شياه ثم في كل مائة شاة
 والضأن والمغن سواء وادن ما يتعلق به الزكاة ويؤخذ في الصدقة
 الشئ وهو ما عت له سنة منها

فصل في

وليس فاقل من ثلاثين من البقر
 ثلاثون ففيه تبع كان او غير اهـ
 ولا شيء فيما زاد الى ان تبلغ ستين
 وعندها رجع اليها الله وهو روية عن علي
 وحديثه رحمه الله وفيه مال مالك
 والسما في اهـ

حسابه في الواحدة اربع عشر مسنة
 واثنان عشر تبع اهـ
 والجواميس كالتي جثا فان اسم
 البقر منها ولها اهـ

عليه السلام وكنت عربا لم يكن هذا
 القام
 ثم قال مائة شاة
 وادع هذا الكلام
 ففيها شاة الوارد في ذلك القام
 اهـ

أخذت خمسة رواتب من
الله عن الكوفة فقال فيه وقال الكار
المسلم لا تفرق في القدر وهو على ملك
عليه على ما في القدر وهو على ملك
الكوفة فكان ثمانية فخرج فيه الخمس
وأربعة النخاسة الواحدة الواحدة
نفسه وسواء كان الواحدة الواحدة
عبدًا مسلماً أو عبداً كبيراً أو صغيراً
لما روي عن أبيه عن ابن جعفر
وقارضة رويان عن ابن جعفر
في رواية بالشراء أو بالهبة أو بالاداء
أما مملوك في الملوكة بهذه الأسباب
نحوها ولا أرض لها خمس ولا أرض لها
رعاية خمس ولا أرض لها رعاية
على مثل أرض رويان عن ابن جعفر
عن الموت حتى قال لو كان في الدار والاداء
خطة لا تعتبر في ثمنها ولا في الدار
ملكه ومستغفله بها فخرج في ثمنها والآراء
والخراج فيها وقيل لا يخرج منها والآراء
الباقية فيها وقيل لا يخرج منها والآراء
أهريق
ان علم لان تلك البقعة صارت
ملوكة لغيره في بطنها كلها جليطة
اولا ثم بالبيع يخرج عن ملكه كمن

في ارض عشر او خراج اخذته خمسة والباقي له ان لم تكن الارض مملوكة
والا فلا لكها * وما وجدته الحربي فكله في وان وجبه في داره لا يخرج
خلافها لصا وفي ارضه رويان * وان وجد كثر ارضه علامة الاسلاء
فهو كالمقطعة وما فيه علامة الكفر خمس وباقه له ان كانت ارضه
غير مملوكة وان كانت مملوكة فكذلك عند ابن يوسف وعندها باقية
لمن ملكها اول الفصح ان علم والا فلا قضى مالك عرفت به في الاسلام
وما اشتبه ضربه بجعل كالفري في ظاهرا لمذهب وقيل اسلاميا
في زماننا * ومن دخل دار الحرب بأمان فوجد في صحنها ركاذا
فكله له وان وجب في دار منها رده على مالكها وان وجد ركاذا متاعهم
في ارض منها غير مملوكة خمس وباقه له ولا خمس في نحو فتي وزوج وزبير
وجد في جبل وخمس يبق لالولؤ وغيره عند ابن يوسف بالعكس

باب زكاة الخارج

في ما سقته السماء أو سقى سيجها أو أخذ من ثمزجل العشر قبل وأكثرت
بلا شرط نصاب وبقاء وعندها انما يجب في ما يبقى سنة اذا بلغ
خمس اوسق والوسق ستون صاعا وما لا يوسق فاذا بلغت قيمته
خمس اوسق من ادنى ما يوسق عند ابن يوسف وعند محمد يجب
اذا بلغ خمس امثال من اعلى ما يقدر به نوعه فاعترى في القطن خمس
احمال وفي الزعفران خمس امان . ولا شيء في حطب قصب
فارسي وحشيش وتين وسعف . وفيما سبق بغربا ودالية
اوسانية نصف العشر قبل رفع مؤن الزرع . وفي العسل
العشر قبل واكثر اذا اخذ من جبل وارض عشرية وعند محمد اذا بلغ
خمس افراق والفرق ستة وثلاثون رطلا وعند ابن يوسف
اذا بلغ عشرين قربة . ويؤخذ عشرين من ارض عشرية
لنفسه وعند محمد رحمه الله عشر واحدان كات
اشتراها من مسلم . ولو اشترى اها منه ذمى اخذ

بائع سكة وفي ثمنها ردة تكفل الدرة
تبايع بخلاف المعدن لانه من اجزاء
الارض فيخرج عن ملكه بالبيع كسائر
اجزائها كذا في ثمن الجمع والهداية
وعينها اهريق
وفي ثمنها ردة تكفل الدرة
العشر اذا ظهر الثمن عند ابن جعفر
البحرينة اذا ادرك وعند محمد اذا جعله
يوسف اذا ادرك وعند محمد اذا جعله
في الحصاد ويؤخذ بالانلاف وما
وجوب الثمن بالانلاف فيغير منه فاقطع
تلف من الثمن بالانلاف فيغير منه فاقطع
الارض لخراجية قبل ادائه الجراج

بقي على حالها اعشيرة كانت لان العشر عند
 مؤنة الارض ويجب ان ينفقة او ردت على البايع
 كالتعليق الصنفه المنقطع في الاول وفساد
 البع في الثانية فلا ينقطع على البايع
 انقول عليه استلام لا يجب على مسلم
 على ذلك وقول الشافعي في بيعه
 ولوعضنا لان فيه شبهة الصنفه
 العمل بالسلطان فيستحق ككاتبه في مالكم كالفاء
 والمفتي والمكتسب ويجوز للمفتي
 لان يده كايديهم بعد والمكتسب يعان
 اجر عليهم اهيق
 ولو كان مولاه غنيا وهو
 المراد بقوله تعالى وفي ارباب اه
 وامد يوعن لا يملك نهارا او ليلا
 على الناس لا يملك من اخذه منهم
 كالاغلاص وهو المربان السيل ارضي
 اهق لامله وهو في الارض لا يملكه
 البلد الذي هو في الارض لا يملكه
 من الصدقة قد يملكه ولا يملكه
 ان يستقر من احد في الارض لا يملكه
 بما قيل عند قدرته على ما كان انفق
 استغنى والمكتسب ان يجر اهيق

منه العشران وكذا لو اشترعا منه مسلم او اسلم هو خلا فلا ي
 يوسف وقيل حجة معه . وعلى المرأة والصبي منهم ما على الرجل
 ولو شترى ذي عشرين من مسلم فعليه الخراج وعند محمد بقي على
 حالها وان اخذها منه مسلم بشفعة اوردت على البايع لفساد
 البيع عاد العشر وفي ارجعت سبستانا خراج ان كانت لذمي او
 لمسلم سقاها بماء وان سقاها بماء العشر ففسد ولا شيء في الدار ولو
 لذمي وماء النساء والبر والعين عشرين وماء اتمها حفرها العجم
 نراجي وكذا سيجون وبيجون ودجلة والفرات عند ابن يوسف خلا
 لحمد وليس عين قبرا ونفظ او ميع في ارض عشرين شيء وان كانت
 في ارض خراج ففي حريمها الصالح للزراعة الخراج لا فيها
 ولا يجتمع عشر وخراج في ارض واحدة

باب المصروف

هو الفقير وهو من له ادنى شيء دون النصاب والسكين من لا شيء
 له وقيل بالعكس والعامل يعطى بقدر عمله ولو غنيا والمكتسب يعان
 في فك رقية ومديون لا يملك نصابا فاضل عن دينه ومنقطع الفراءة
 عند ابن يوسف والحق عند محمد ان كان فقيرا ومن له مال في وطنه
 لا معة ويجوز دفعها الى كل معة والى بعضهم ولا تدفع لبناء مسجد
 او لكفن مئة او لقضاء دينه او من فن يعق والذمي وصح غيرها
 فلا الى غنى بملك نصابا من اى مال كان او عبده او طفله بخلاف
 ولده الكبير وامرأة ان كانا فقيرين ولا الى هاشمي من آل علي او عباس
 وجعفر او عقيل او حارث بن عبد المطلب ولو كان عاملا عليها
 قيل بخلاف النطوع ومواليهم مثلهم ولا يدفع المزدكي زكاته
 الى صله وان علا او فرعه وان سفل او زوجته وكذا لاشدفع
 الى زوجها خلا فالهما ولا الى عبده او مكاتبه او مديره او امه
 وكذا عبده المعتق بعضه وكذا عبده له فيه شرك اعتق شريكه بعضه

الكلية
 دفع الى واحد من صفلا فاذة اللام
 في الاثنا عشرها اكل كل صدقة الطائفة او
 صدقة لكل فرد اكل كل صدقة الطائفة او
 لخاصة منها مع اقتضاء الجمع المطابقة او
 انفسا ومطابقة التروي عن المطابقة او
 اهل باقان او قضاء دينه اى اى النصاب المذكور
 لا يقع عند الامير او قضاء دينه اى اى النصاب المذكور
 في بخلافه مريب عند اداء المالك الفقير
 تنقذه في ولده الكبير اى المورث وهو
 لا يجد غنيا يساره زمانا او عيلا ولا
 عليها وان ابرئ من السلام او عيلا
 لعلها عليه السلام او عيلا
 هو اهل على السلام او عيلا
 عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وعقيد اخوان العيان اى عيلا
 ينسبون الى هاشم بن عبد مناف
 بالذكور لان بعض بني هاشم
 لم يزوجوا لان النافع بينهم
 او زوجوا لان النافع بينهم
 متصلة والشرط قطع النفع عن
 الملك ولو غاب عن النفع
 فبين قريتين زوج النفع
 كل سنة منه فلدا قال ابو جعفر
 الا اولاه اهل باقان

ويستحب السجود قال صاحب المطالع
 السجود انفتح اسم ما يفتح في السجود
 وبانفتح اسم الفعل واذا كان في السجود
 هذا الفعل فيكون بانفتح على الصحيح
 عليه السلام فيكون بانفتح على الصحيح
 فيجوز بانفتح على الصحيح
 فيها المشقة فلا ذلة يباح
 لمريض خاف زيادة مرضه
 كذا في اوكل وما يتعلق بها والاحل
 اهق

قاعا لا يبالى به ان يضر
 الرواية وفي الحديث الذي يزداد
 سنة السفر والمرض اذا اض
 بوقت وحل المرأة وانما
 بالولد والبطن الشديد والموج
 بخاف منه الحلال اهق
 تكلم يوم اى من الايام
 لا تفطر نصف صاع من براصعا
 من نيت اهق
 لقوله تعالى على الذين يطيقونه
 باجماع العلماء ان لا يفطر
 قال بين الله ان تفطر

والسؤال ولوعشيتا ومضغ طعام لا بد منه لطفل ولا الحماة
 ويكره عند الامام والاستسقاء للبرد وكذا الاغتسال والتلفف
 بنوب ولا يكره ذلك عند ابى يوسف رحمه الله وقيل كره المضغ
 لغيره لعدو المباشرة والمحافظة والمصافحة في رواية * وليس في
 السجود وتأخير وتخييل الفطر

فصل

يباح الفطر لمريض خاف زيادة مرضه بالصوم وللشافعي ووصومه
 احب ان لم يضره ولا قضاء ان ماتا على حالهما . ويجب بقدر
 ما فاقهما ان صح او اقام بقدره ولا يفقد الصحة والاقامة
 فيطم عنه وليه لكل يوم ويلزم من الثلثان اوصى الاقلان
 وان تبرع به صح * والقلة كالصوم وفدية كل صلاة كم يوم
 وهو الصحيح ولا يصوم عنه وليه ولا يصلي * وقضاء رمضان
 ان شاء فرقته وان شاء تابعه فان اخره حتى جاء اخر قدم الاداء
 ثم قضى ولا فدية عليه والشيخ القاني اذا عجز عن الصوم بفطر
 ويطم لكل يوم كالفطرة وان قد بعد ذلك لزمه القضاء *
 وحامل ومريض خاف على نفسه او ولدها ففطر وتقضى بلا فدية
 ولا كفارة * ويلزم صوم نفل شرع فيه الا في الايام المنهية
 ولا يباح له الفطر بلا عذر في رواية ويباح له بعذر الضيافة
 ويلزم القضاء ان افطر * ولو نوى المسافر الفطر ثم اقام
 ونوى الصوم في وقتها صح ويلزم ذلك في رمضان كما يلزم مقيما
 سافر في يوم منه لكن لو افطر فلا كفارة فيهما * ومن اعنى عليه اياما
 قضاها الا يوما حدث فيه او في ليلة * ولو جن كل رمضان لا يقض
 وان افاق ساعة منه قضى ما مضى سواء بلغ مجنونا او عرض له بعد
 في ظاهر الرواية ولو بلغ صبي او اسلم كافرا او اقام مسافرا
 او ظهرت حائض في يوم من رمضان لزمه امساك بقية يومه ولا

او مرض ان يقنن الارضاع لفقد
 الاستحجار او لعدم القدرة من الاب
 اهق
 ولا ينافي الفدية من الاب
 بالشيخ على خلافه انما يفطر
 فيها فاسا عليه مع وجود الفدية
 الحكم في الامر والنفق فانه في الاصل
 الفدية عوض عن النفق فانه في الاصل
 في الظاهر هو الفدية فانه في الاصل
 المذكورين فلا كفارة فيها ولا سقوط
 كذا في السجدة فانه في الاصل
 قضى ما مضى * وقضاء
 قد وجب وهو الصحيح ولا فدية
 وقضاء ما مضى من الايام

لانه يخرج فدية من الايام
 وهو ظاهر الرواية اهق
 ولا يكره الايام التي هي
 فدية وان لم يكن كل يوم
 فانه في الايام التي هي
 اهق

لانه يخرج فدية من الايام
 وهو ظاهر الرواية اهق
 ولا يكره الايام التي هي
 فدية وان لم يكن كل يوم
 فانه في الايام التي هي
 اهق

Digitized by Google

الزحف وهو الجوع وقيل ذكره بعض
النساء وقبل الفتن من الكلام ما هو
للزوج من الزحف والركار والاشوق
التي هي مع الزحف والركار والاشوق
فوله قال فلا ريث ولا فناء في
وقتا انزل لان فناء الزحف والركار
قال الزحف لان فناء الزحف والركار
وان عاين ان رسول الله عليه السلام
رأسه ان لا يروي مسما والاشوق
هم فنان وقال رسول الله عليه السلام
عليه السلام وسددوا رؤسكم ووجهه فانه يمشي
شبا ولا يفر من الله ولا يفر من
يوم القيمة عبيد الله وقال بعض
تفان عبيد الله وقال بعض
كله وبكى عبيد الله وقال بعض
ويريد من اسم وقيل ذكره عن الزحف
لا زحاما بالاسم من الزحف
في زحاما بالاسم من الزحف
لا يهابك الطواف بك بعض
الذوق اهق ان يدخل المسجد
لانه عليه السلام من باب في
فان دخله رجله من باب في
والحمد لله رب العالمين
الهدى في زحاما بالاسم من الزحف
فيها ويستغفر وتب عليه فانه يمشي
اهق ويحلف اي طواف القدوم

اللهم ليك لا شريك لك لبيك ان الحمد والثناء لك والملك لا شريك
لك ولا ينقص منها ويجوز الزيادة فاذا اتي نوايا فقد حرم فليقل آرقش
والفسوق والجدال وقتل صيد البر والاشارة اليه والدلالة عليه
وقتل القمل والطبيب وقتل الظفر وخلق شعر راسه او بدنه وقص
لحيته وسر راسه او وجهه وغسل راسه او لحيته بالخطي وليس
فقص او سراويل وقيام او عمامة او قلنسوة او خفين الا ان لا يجد غلظه
فيقطعهما من اسفل الكعبين وليس يؤبى صبغ بزعفران او عصفر
او درس الا ما غسل حتى لا ينقص ويجوز له الاغتسال ودخوله
الحمام والاستظلال بالبيت والحمل وشده الحياض في وسطه ومقا
عدوه ويكثر التلبية رافعا بها صوت عقيب الصلوات وكل اعلا
شرفا وهبط واديا او لقيحا وكا وبلا سحر

فصل في طواف البيت

فاذا دخل مكة ابتداء بالمسجد فاذا عاين البيت كبر وهلل وابتداء بالحر
الاسود فاستقبله وكبر وهلل رافعا يديه كالصلاة ويقبله ان استطاع
من غير اداء او يستلمه او يمسه شيئا في يده ويقبله او يشير اليه
مستقبلا مكبرا مهيلا حامدا لله تعا ومصليا على النبي صلى الله عليه وسلم
اخذا عن يمينه مما يلي الباب وقد اصطحب رداءه بان جعله تحت ابطه
الايمين واللقى طرفيه على كتفيه الايسر ويجعل طوافه وراء الحيطيم سبعة
اشواط يرمل في الثلاثة الاولى ومنها ويمشي في الباقي على هيئة ويسلم على
كل امامه ويحتم طوافه بالاستلام واستلام الركن اليماني كلما مر به
حسن ثم يصلي ركعتين عند المقام او حيث يدر من المسجد وهما واجبا
بعد كل اسبوع وهذا طواف القدوم وهو سنة غير المقيم بمكة
ثم يعود ويسلم الحجر ويخرج الى الصفا فيصعد عليه ويستقبل البيت
ويكبر ويهلل ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم رافعا يديه للثناء
ويدعو بما شاء ثم بخط نحو المروة ويمشي على مهمل فاذا بلغ نحوطن

وليس فيها هذا طواف التمتع وطواف
الانكاه وهو سنة الا اذا في القدومه
كما سبق في الفتن ولا يستلح المكي التمتع
المسجد فلا يسن للجائسين فيه وطواف
الافاق في فقه من جملة التافهة
لغيره بخلافها اهق

اخذا عن كنية حاله اسق الله المالح
بان جعله تحت ابطه لما روى ابو داود
فانكرت وقال له صلى الله عليه وسلم
عيا سن رسول الله صلى الله عليه وسلم
من الجعنة فمروا بالبيت وجعلوا
اردتهم تحت ابطهم ثم قد قوا على
مما اتفقهم اليسرى وهو الجار الذي بين
المنزور وهو الجار الذي بين
باب على واذا حاذاي بين الحج الاسود
البيت بيتك وهذا الحرم حرك وهذا
الامن منك وهذا مقنا والعمارة
ان من التار فاخذ في منها اهق

ويقف عندها حامداً مهلاً مكيماً
والسوق أو فوق والدعاء عند البيت
دولة حجة العتبة أو يقع الدعاء في وسط
الحصاة وهذا لا يقف في اليوم إلا في
كذلك (أي مثلاً) في العتبة رافعا يديه
والتي يكون يستقبل العتبة رافعا يديه
للدعاء أهـ

وبيت ليالي إلى
أي ويقيم بين يدي لا ينام ولا ينام
فإن قيل عليه وفيه مثل قبله والناس
يسكنون الفناء هو الرجوع أهـ

وكه تقدم نقله (يقف أثناء التلوة
والعقاف وهو ما نقل من التلوة والمواضع
أهـ)

فاذا أراد الظن عنها (أي الرجل
عن مكة أهـ)

طاف الصدر) ويسمى طواف الواضع
وطواف آخر المهد لا يرفع يديه البيت
ويهدر رعداً وقد قال عليه السلام

الخير ثم يعود إلى متى فيرجى الجمال الثالث في اليوم الثاني بعد الزوال يبدأ بالتي
تلى المسجد فيرميها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ويقف عندها
ويدعوا ثم يأتي ثلثها كذلك ثم بحجرة العتبة كذلك إلا أنه لا يقف عند
ثم يقف في اليوم الثالث كذلك ثم انشاء نفر إلى مكة وله ذلك قبل
طلوع الفجر في اليوم الرابع لا بعد حتى يرمى وإن شاء أقام فمضى فقدم
وهو أحب وإن رمى فيه قبل الزوال جاز خلافاً لها. وجاز إلى ما كان
وغير ركب أفضل في غير جن العتبة وببيت ليالي إلى متى وكه تقدم
ثمقله إلى مكة قبل نومه فإذا نفر إلى مكة نزل بالحصب ولو ساعة فإذا
أراد الظن عنها طاف للصدر سبعة أشواط بلا رمل ولا سعى وهو
واجب إلا على المقيم بمكة ثم يستقي من زمزم ويشرب ثم يأتي الباب
ويقبل العتبة ويضع صدره وبطنه وخده الأيمن على الملتصق بين
الباب والجر الاسود ويتشبث بالأسنان ساعة ويدعو بمحمد
صلى الله عليه وسلم ويكبر ويجمع الفقهري حتى يخرج من المسجد

فصل في طواف البيت

أن لم يدخل الحرم بمكة وتوجه إلى عرفه ووقف بها سقط عنه طواف
القدوم ولا شيء عليه لتركه. ومن وقف واجتاز بعرفة ساعة ما بين
زوال الشمس من يوم عرفة وطلوع الفجر من يوم النحر فقد أدرك الحج ولو
نائماً أو مغيباً عليه أو لم يعلم أنها عرفة ومن فاته ذلك فقد فاته الحج فطوف
ويسعى ويحلل ويقضي من قابل ولا دماء عليه ولو امره رفيقه أن يحرم عنه
عند اغتماء ففعل صح وكذا إن فعل بلا امره خلافاً لصحة المرأة في جمع
ذلك كالرجل إلا أنها تكشف وجهها لأرأسها ولو سدت على وجهها
شيئاً وجافته جاز. ولا تجهر بالتلبية ولا تزل ولا تنسى بين الميكيز
ولا تخلو بل تقصر وتلبس المحيط ولا تقرب الحجر إذا كان عنده رجال
ولو خاضت عند الأحرار اغتسلت وأنتك بجمع المناسك إلا الطواف
وإن خاضت بعد طواف الزيار سقط عنها طواف الصدر ولا شيء

من حج هذا البيت فليكن آخر عهد
بالبيت الطواف أهـ

ثم يستقي من زمزم ويشرب
وتصلب بالشراب تشبثاً بالبيت ويسعى
بصره في كل مرة وينظر إلى البيت ويسعى
به وجهه ورأسه وجسده وبسبب
عليه أن تيسر أهـ

ويدعو بمحمد (أي بالجميع)
أهـ

لا بد عليه التماسك بالراحات
الشراب والقبض النساء الحرامات
فإن رآه بعد أو عن غيرهما أهـ

عليها

ولا يتركها تركه (أي ترك طواف البيت)
 لأنه عليه السلام رخص النساء للحج
 فترك طواف البيت ولم يأمرهن بأقامته
 فترك طواف البيت كما لو طاف به
 عند يوسف (أي طاف به) كما لو طاف به
 عند يوسف (أي طاف به) كما لو طاف به

ولا يتركها تركه (أي ترك طواف البيت)
 لأنه عليه السلام رخص النساء للحج
 فترك طواف البيت ولم يأمرهن بأقامته
 فترك طواف البيت كما لو طاف به
 عند يوسف (أي طاف به) كما لو طاف به
 عند يوسف (أي طاف به) كما لو طاف به

عليها تركه كما يسقط عن إقامة بكة ولو بعد المفزعة أي يوسف عند
 محله لا يسقط بالأقامة بعده * ومن قلده بدنة تطوع أو نذرا وحزرا
 صيدا ونحوه وتوجه معها يريد الحج فقد أحرم وإن لم يلب فان بعثها
 ثم توجه فلا حتى يلحقها إلا في بدنة المنعة فان جلتها أو أسهرها أو فذل
 شاة لا يكون محرما * والبدن من الإبل والبقر

باب القرآن والتمتع
 القرآن أفضل مطلقا وهو أن يهل بالعمرة والحج معا من البيقات ويقرأ
 بعد الصلاة (اللهم اني اريد الحج والعمرة فيسرهما لي وتقبلهما مني)
 فاذا دخل مكة ابتدأ طواف للعمرة وسعى ثم طاف بالحج طواف القدوم
 وسعى فلو طاف لهما طوافين وسعى سبعين جاز وأساء ثم حج كما مر
 فاذا رمى جمرة العقبة يوم النحر ذبح دما للقرآن شاة أو بدنة أو سبع
 بدنة فان عجز عنه صام ثلاثة أيام قبل يوم النحر والأفضل كون آخرها
 يوم عرفه وسبعة إذا فرغ ولو بكة فان لم يصم الثلاثة قبل يوم النحر
 بقيت الدم * وأن وقف القارن بعرفة قبل طوافه للعمرة فندرفضها
 فعليه دم لرفضها ويقضها ويسقط عنه دم القرآن والتمتع أفضل
 من الأفراد وهو أن يأتى بالعمرة في أشهر الحج ثم حج من عامه فيحرمها
 من البيقات ويطوف لها ويسعى ويحتمل منها أن لم يسوق الهدى ويقطع
 التلبية بأول الطواف ثم يحرم بالحج من الحرم يوم التزوية وقبله أفضل
 ويح ويذبح كالقارن فان عجز فحكه وجاز صوم الثلاثة قبل طوافها
 وكوفي شوال بعد الإحرام بها لأقبله فان شاء سوق الهدى وهو أفضل
 أحرم وساقه وهو أولى من قوده وإن كان بدنة قلدها بمزادة أو نخل
 وهو أولى من التخليل * والاستعارة جاز عندهما وهو شق سنهما
 من الإيسر وهو الأسبغ بشعله عليه السلام أو من الأيمن ويكره عند
 الأمام ثم يعتمر كما تقدم ولا يتحلل ويحرم بالحج كما مر فاذا حل يوم النحر
 حل من إحرامه * ولا تمنع ولا تزان لأهل مكة ومن هو داخل المواقف فأنها

القرآن هو مصدر من التمام
 إذا جئت بينهما من التمام
 والتمتع والتمتع من التمام
 وهو الإتيان أو التمتع
 وأساء تآخروا عن التمتع
 التوبة عليه ولا يذبح بذلك شيئا
 بعد الفريضة
 ثم حج كما مر
 التمتع قبل التمام
 إذا فرغ من الحج
 التمتع وسبعة
 أن يأتى بالعمرة في أشهر الحج

بأنه طوافها فيها سواء أحرمها أو
 نذرها أو قاله شيخنا والتمتع هو
 قاله أهلنا من عامة الفقهاء
 بشرط أن يلبس من البيقات
 ويحتمل منها أن لم يسوق الهدى
 لا يتحلل من الحج
 لأن ما جاز به من البيقات
 لا يفسد من البيقات
 أي في تلك السنة إلى سنة أخرى

بأنه طوافها فيها سواء أحرمها أو
 نذرها أو قاله شيخنا والتمتع هو
 قاله أهلنا من عامة الفقهاء
 بشرط أن يلبس من البيقات
 ويحتمل منها أن لم يسوق الهدى
 لا يتحلل من الحج
 لأن ما جاز به من البيقات
 لا يفسد من البيقات
 أي في تلك السنة إلى سنة أخرى

لا يصح تمتعه الا اذا كان في طهر او في غير طهر ولا في وقت طهر ولا في وقت غير طهر ولا في وقت طهر ولا في وقت غير طهر
 لا يصح تمتعه الا اذا كان في طهر او في غير طهر ولا في وقت طهر ولا في وقت غير طهر ولا في وقت طهر ولا في وقت غير طهر
 لا يصح تمتعه الا اذا كان في طهر او في غير طهر ولا في وقت طهر ولا في وقت غير طهر ولا في وقت طهر ولا في وقت غير طهر
 لا يصح تمتعه الا اذا كان في طهر او في غير طهر ولا في وقت طهر ولا في وقت غير طهر ولا في وقت طهر ولا في وقت غير طهر

المتمتع الى اهله بعد العمرة ولم يكن ساقا لهدى بطل تمتعه وان كان
 قد ساقه لا ومن طاف للعمرة قبل اشهر الحج اقل من اربعة واثم بعد
 دخولها وحج كان متمتعا وان كان طافا اربعة فلا ولو اعتمر كوف
 في اشهر الحج وتحلل واقام بمكة وحج صح تمتعه وكذا لو قام ببصرة وقيل
 لا يصح عندها ولو افسد عمرته واقام ببصرة وقضاها وحج لا يصح
 تمتعه الا ان يعود الى اهله ثم ياتي بها وعندها يصح وان لم يعد
 وان بقي بعد الافسا بمكة وقضى وحج من غير عود لا يصح تمتعا تقا
 وما افسد المتمتع من عمرته اوجه مضى فيه وسقط عنه دم المتع
 ومن تمتع فضي لا تجزئه عن دم المتعة

باب الجنائيات

ان طيبا لم يحرم عضو الزممه دم وكذا لو ادهن بزيت وعندها صدقة
 ولو خطب رأسه بجناء او ستره يوما كاملا فعليه دم وكذا لو لبس
 مخبطا يوما كاملا او حلق ريع رأسه او ليته او حلق رقبته او ابطيه
 او احدها او عاتنه وكذا لو حلق محابه وعندها صدقة وان قصا ظفيرة
 يديه ورجليه في مجلس واحد فعليه دم وكذا لو قصا ظفيريده ولبس او رجل
 وان قصا ظفيريديه او رجليه في اربعة مجالس فعليه اربعة دماء
 وعند محمد دم واحد وان طيبا قل من عضو او ستر رأسه او لبس المخبط
 اقل من يوم فعليه صدقة وكذا لو حلق قل من ريع رأسه او ليته او حلق
 بعض رقبته او عاتنه او احدا بطيه او رأس غيره او قصا اقل من خمسة
 اخلافا او خمسة متفرقة وعند محمد في الخمسة المتفرقة دم وان طيبا
 او لبس او حلق لحد خضبان شاء ذبح شاة وان شاء تصدق بثلاثة
 اصوع على ستة مساكين وانشاء صام ثلاثة ايام ولو ارتدى واتشى
 بالقميص او ازربا لسراويل فلا بأس به وكذا لو ادخل منكبيه في القبا

ولم يدخل يديه في كعبه

فصل

وان كان في طهر او في غير طهر ولا في وقت طهر ولا في وقت غير طهر ولا في وقت طهر ولا في وقت غير طهر
 لا يصح تمتعه الا اذا كان في طهر او في غير طهر ولا في وقت طهر ولا في وقت غير طهر ولا في وقت طهر ولا في وقت غير طهر
 لا يصح تمتعه الا اذا كان في طهر او في غير طهر ولا في وقت طهر ولا في وقت غير طهر ولا في وقت طهر ولا في وقت غير طهر
 لا يصح تمتعه الا اذا كان في طهر او في غير طهر ولا في وقت طهر ولا في وقت غير طهر ولا في وقت طهر ولا في وقت غير طهر

لا يصح تمتعه الا اذا كان في طهر او في غير طهر ولا في وقت طهر ولا في وقت غير طهر ولا في وقت طهر ولا في وقت غير طهر
 لا يصح تمتعه الا اذا كان في طهر او في غير طهر ولا في وقت طهر ولا في وقت غير طهر ولا في وقت طهر ولا في وقت غير طهر
 لا يصح تمتعه الا اذا كان في طهر او في غير طهر ولا في وقت طهر ولا في وقت غير طهر ولا في وقت طهر ولا في وقت غير طهر

Digitized by Google

ويقف عندها حامداً لها
والسوق والوقوف والدعاء عند البيت
دولة حجة العتبة ان يقع الدعاء في وسط
العمارة فلهذا لا يقف في اليوم الا في
العمارة ويستقبل القبلة راضياً
كذلك اي من الارض في المسجد النبوي
والتيكبر ويستقبل القبلة راضياً
للدعاء اهل

ويبيت الى البيت
اي ويقيم في البيت لان عمه كان
واظف عليه وفيه شغل قبله والتمس
بسكون الفداء هو الرجوع اهل

وكفه تقديم تقام في عمارة الثلاثة
والقاف وهو ما قبل من التاج والمواضع
اهل

فاذا اراد الظن عنها اي الى جبل
عن مكة اهل

طاف الصدر ويسمى طواف الواضع
وطواف آخر العهد لا يروع البيت
ويهدر عند وقد قال عليه السلام

الحرم ثم يعود الى منى فبرحى الجمال الثلاث في اليوم الثاني بعد الزوال يبدأ بالتي
تلى المسجد فبرمها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ويقف عندها
ويدعوا ثم بالتي تليها كذلك ثم بحجة العتبة كذلك الا انه لا يقف عند
ثم يقف في اليوم الثالث كذلك ثم انشاء فرائض مكة وله في ذلك قبل
طلوع الفجر في اليوم الرابع لا بعد حتى يرمى وان شاء اقام فريضة تقدم
وهو ارباب افضل في غير حجة العتبة ويبيت الى منى ويقيم
ثم يمشي الى مكة قبل نومه فاذا نزل الى مكة نزل بالحصب ولو ساعة فاذا
اراد الظن عنها طاف للصدر سبعة اشواط بلا رمل ولا سعى وهو
واجب الا على المقيم بمكة ثم يستقي من زمزم ويشرب ثم ياتي الباب
ويقبل العتبة ويضع صدره وبطنه وخده الايمن على الملتزم بين
الباب والبحر الاسود ويتشبهت بالاشجار ساعة ويدعوا بمحمد
عليه السلام ويبيكي ويرجع الفقهري حتى يخرج من المسجد

فصل في طواف البيت

ان لم يدخل الحرم بمكة وتوجه الى عرفة ووقف بها سقط عنه طواف
القدوم ولا شيء عليه لتركه ومن وقف واجتاز بعرفة ساعة ما بين
زوال الشمس من يوم عرفة وطلوع الفجر من يوم النحر فقد ادرك الحج ولو
نائماً او مغيباً عليه ولم يعلم انها عرفة ومن فاته ذلك فقد فاته الحج فطوف
ويسعى ويحجل ويقضي من قابل ولا دمر عليه ولو امر رفيقه ان يحرم عنه
عند اغنامه ففعل صح وكذا ان فعل بلا امر خلا فالحصاة والمرأة في جميع
ذلك كالرجل الا انها تكشف وجهها لا رأسها ولو سدت على وجهها
شيئاً وجافه جاز ولا تجهر بالتلبية ولا تزل ولا تسبيح الميكيز
ولا تخلو بل تقصر وتلبس المحيط ولا تقرب الحجر اذا كان عنده رجال
ولو خاضت عند الاحرام اغتسلت وانتك جميع المناسك الا الطواف
وان خاضت بعد طواف الزيار سقط عنها طواف الصدر ولا شيء

من حج هذا البيت فليكن آخر عهده
بالبيت الطواف اهل

ثم يستقي من زمزم ويشرب
ويقبل العتبة ويتشبهت بالاشجار ويسعى
بصره في كل مرة وينظر الى البيت ويسعى
به وجهه ورأسه وجسمه ويجب
عليه ان يمس اهل

ويعدو مجتهداً اي بما يحسن
اهل

في فعل النساء ونحوه الى البيت وتقليدوا
سقط عنه طواف القدوم
لقوات الترتب ولا طواف الزيار
يفع عنه كما لفرض في حق من حجة المسجد
اهل

فقد ادرك الحج
الاربعة والحاكم في جميع المناسك
على شرط كراهة التمس الحديث اهل

وتلبس المحيط
لا تلبس عليه السلام باح
الشرابيل والقبض النساء الحرامات
فيما رواه ابو داود ومن عموه ان ليس
في المحيط كشفاً لبعوثها اهل

عليها

ولا شيء عليه التركه) ان ترك طواف البيت
فترك عليه السلام من حصل النساء المصلي
غداً بغيره (يوسف) فلا يصح رعا عليه
وقد كان ذلك ان اهو
وقد كان طواف البيت من ايام من باقائه

وعند هذا لا يسقط الا
بروي هذا عن لا يسقط اهو
عن محمد لانه لا يسقط
في الصلاة فانه لا يسقط عنها تلك الصلاة

الصلوة الكافي اهو
كنا في الصلاة
القرآن هو صدر من التمتع والتمتع
ان اجتمع بينهما من التمتع والتمتع
وهو الاتقاء او التمتع وقيل هو طواف
واساء عليه ولا يزمه ذلك شيء اهو
التمتع عليه ولا يزمه ذلك شيء اهو
ثم يجزى كمال التمتع
التمتع كمال التمتع
ان وقع في ركعة اى من اهو
تقام وسبعة ركعات في التمتع لقل
ان كان بالتمتع في شهر الحج اهو

عليها تركه كما يسقط عن اقامه مكة ولو بعد المفرد عن ابي يوسف وعند
محمد لا يسقط بالاقامة بعده ومن قلد بدنه تطوع او نذرا وجزاء
صيدا ونحوه وتوجه معها يريد الحج فقد احرم وان لم يلب فان بعث بها
ثم توجه فلا حتى يلحقها الا في بدنة المتعة فان جلتها واستمرها وقلة
شاة لا يكون محرما والبدن من الابل والبقر

باب القرآن والتمتع

القرآن افضل مطلقا وهو ان يهل بالعمرة والحج معا من الميقات ويقبوا
بعد الصلاة (اللهم ان اردنا الحج والعمرة فيسرهما لي وقبلهما مني)
فاذا دخل مكة ابتدأ طواف للعمرة وسعى ثم طاف بالحج طواف القدوم
وسعى فلو طاف لهما طوافين وسعى سبعين جاز واساء ثم حج كما مر
فاذا رمى جمرة العقبة يوم النحر ذبح دم للقرآن شاة او بدنة او سبع
بدنة فان عجز عنه صام ثلاثة ايام قبل يوم النحر والافضل كون اخرها
يوم عرفا وسبعة اذ افزع ولو بكه فان لم يضم الثلاثة قبل يوم النحر
تعيين الدم وان وقف القارن بعرفة قبل طوافه للعمرة فقد رخصها
فعليه دم لرفضها ويقضيها ويسقط عنه دم القرآن والتمتع افضل
من الافراد وهو ان ياتي بالعمرة في اشهر الحج ثم حج من عامه فيحرم بها
من الميقات ويطوف لها ويسعى ويحلل منها ان لم يسق الهدى ويقطع
التلبية باول الطواف ثم يحرم بالحج من الحرم يوم التزوية وقبله افضل
ويجوز ذبح كالفارن فان عجز فحككه وجاز صوم الثلاثة قبل طوافها
وكوفي شوال بعد الاحرام بها لاقبله فان شاء سوق الهدى وهو افضل
احرم وساقه وهو اولى من قوده وان كان بدنة فلهما بمزادة او نخل
وهو اولى من الجليل والاشعار جاز عندهما وهو شق سنهما
من الاليس وهو الاشبه بفعله عليه السلام او من اليمين وبكه عند
الامام ثم بعتمر كما تقدم ولا يحلل ويحرم بالحج كما مر فاذا حلل يوم النحر
حل من احرامه ولا تمنع ولا قران لاهل مكة ومن هو داخل المواقف فالتا

بكر طوافها فيها سواء احرم فيها او
فيلها كذا قال شيخنا والشئ اهو
قد اهو كالفرد من عامه الذي اهو
فلان ياتي الى عامه من الميقات
بشرط الصلوات ولا يمنع اهو
ويحلل منها ان شاء بالحق اهو
لا يحلل اهو ان يسق الهدى اهو
لانه ما ركبك اهو فان ساق
الحرم على ركبك اهو فان ساق
لما فيه من اهو وقلة اهو
اى في ذلك الساقه اهو
منسقا الا اهو في ذلك
فقط حج ما غطت في ذلك
وبر من طواف الزيادة لانه لا يكون
وفي هذا لا يسقط اهو
وسعى احرم اهو
التي احرم اهو
بمن اهو
وهو اهو
القرآن افضل اهو
ولا يذبح اهو
الزينة اهو
ومن اهو
التي اهو
باسقاط احد السعدين اهو

ولا الاذخر ولا ينطبع الصلوة والصلوة
استثناء وهو كسرها العترة والماء العترة
بنت طيب الرخصة معروف ولا يابس من
بأخذ الكاهن من الارض وانما هي مودعة فيها
ولا ينالها لا تنمو ولا تنبت فاشبهت بالحيات
من الثبات ولا حرام دم ولا حرام اللحم
العترة اهل
وقفت بعرفه جازحه وعلية وموت
فقط لانه لما انتهى الى الميتات
العترة اهل
حلالا فقط فتمكن النقصان في وجهه
عن مبقاة الحج فجهرا بالدم اهل
ونقص الحج فجهرا بالدم اهل
وفنها اهل
الموجب لجبر النقصان بالاداء الله
حيكى القضاء وكذا الواو اهل
ونسألن بحالها اهل
اي
معد ما شرع في الطواف اهل
طواف العترة في الحج اهل

فعلية قيمته وان حله فقيمة لبنة * ومن قطع حشيش الحرم او شجره
غير منبت ولا لبنة الناس ضمن قيمته الا ما جف والنصدق متعين في
هذه الاربعه ولا يجزئ الضوم * وحرم رمي حشيشه وقطعه الا
الاذخر وكل ما على الفزذبه دم على القارن به دمان الا ان يجاوز
الميقات غير محرر وان قتل محرمان صيدا فعل كل منهما جزاء كامل وان
قتل حلالا صيدا لم يجرم فعليه اجزاء واحد ويبطل بيع الحرم الصيد
وشراؤه * ومن اخرج ظبية الحرم فولدت وما تضمنتها وان ادى
جزاءها ثم ولدت لا يضمن الولد

باب مجاوزة الميقات بلا احرام

من تجاوز الميقات غير محرر ثم احرم لزمه دمه فان عاد اليه محررا
فلبس سقطة وعندها لا يسقط بعوده محررا وان لم يلج ان عاد قبل
ان يحرم فاحرم منه سقط وكذا لو احرم بعصرة ثم افسدها وقضاها
وان عاد بعد ما شرع في الطواف لا يسقط وان دخل كوفي البستان
لحاجة فله دخول مكة غير محرر ومبقاة البستان ومن دخل مكة بسلا
احرام لزمه حج او عمرة فلو عاد واخرم بحجة الاسلام في عامه سقط
ما لزمه بدخول مكة ايضا وان بعد عامه لا يسقط وان جاوز مكة
او متمنع الحرم غير محرر فهو كمن جاوز الميقات وقوفه كطوافه

باب اضافة الاحرام الى الاحرام

مكي طاف لعمرته شوطا فاحرم بالحج رفضه وعليه دم وقضاه
ج وعمرة فلو اتمها صح وعليه دمه ومن احرم بحج ثم باخر يوم الفجر فان
كان قد حلق في الاول لزمه الثاني ولا دم عليه والا لزمه وعليه دم سو
قصر بعد احرام الثاني او لم يقصر وعندها ان لم يقصر فلا دم عليه
ومن فرغ من عمرته الا التقصير فاحرم باخرى لزمه دم ولو احرم
اقا في حج ثم بعصرة لزمه ما وان وقف بعرفه قبل افعال العرة فقد رفضها
الا لو توجه ولم يقف فان حرم بها بعد طواف الحج نذب قضها وبقيتها

لا يسقط
في الشروع في البستان
وان دخل كوفي البستان
في عامه داخل الميقات
ولا كلام عليه كذا قال
تبع المصنف صاحب الهدى
الامام محمد بن كذا اهل

فله دخول مكة لانه لما دخل البستان
حلالا صار كالميتة وان دخل البستان
ان يدخل مكة لحاجة بعد احرام
فكذلك اذا اراد الوصول الى مكة
المجيلة لمن اراد احرام اهل
اهل الاقاف بل احرام اهل
طواف العترة شوطا
اربعه كان او لم يكن
لا يختلف بالشيطان والادوية
ان لم يقف كذا قال شيخنا
لفظ الامام محمد في جامع الترمذي
وقد ذكره صاحب الهدى في جامع الترمذي
نكابه كما هو عاده وقبته المصنف اهل

لا يصح تعيينه فلا يصح عين احداهما قبل المضي صح خلافا لابن يوسف رحمه الله
ووجه لاه ودم الشقة لا يصح تعيينه والقرآن على المأمور وكذا
لبنائية ودم الاحصاء على الام خلافا لابن يوسف رحمه الله وان كان
ميتا ففي ماله وان جامع قبل الوقوف ضمن النفقة وان مات المأمور
في الطريق يحج من منزل امره من ثلث ما بقي من ماله وعندها من
حيث مات المأمور لكن عند ابن يوسف رحمه الله بما بقي من الثلث
وعند محمد رحمه الله بما بقي من المال المدفوع ويرد ما فضل من النفقة
الى الوصي والورثة ومن اهل حجة عن بويه ثم عين لحدتها جاز
وللاشيان ان يجعل ثواب عمله لغيره في جميع العبادات

باب الهلك

هو من بل وبقر او غنم واقلة شاة ولا يحج بغيره وتجزي شاة
يجزى في الاضحية وتجزي الشاة في كل موضع الا اذا طاف للزيارة جبا
او جامع بعد وقوف عرفه قبل الخلق فلا يجزى فيها الا البدنة ويأكل
من هدى النطوع والمنة والقرآن لامن غيرها وخضج هدى
المنة والقرآن يا اما الخردون فغيرهما والكل الحرم ويجوز ان يتصدق
به على فقير الحرم وغيره ويتصدق بجله وخطامه ولا يعطى اجر الجزار
منه ولا يركبه الا عند الضرورة فان نقص بركوبه ضمنه ولا يجلبه
فان جلبه تصدق به وينضح ضربه بالماء البارد لينقطع لبنه فان
عطب الهلك الواجب او قيب فاحشا قام غيره مقامه وضع بالمعيب
ما شاء وان عطب النطوع تحرم وصبح بغله بدمه وضرب به صفحته
ولا يأكل منه هو ولا غني وليس عليه غيره وتقلد بدنة النطوع

المنة والقرآن لا غيرها

مسائل مشنوره

شهد وان هذا اليوم الذي وقفوا فيه يوم الخيطة ولو شهدوا انه
يوم التروية صح ومن ترك الجربة الاولى في اليوم الثاني فان شاء

لا يصح تعيينه فلا يصح عين احداهما قبل المضي صح خلافا لابن يوسف رحمه الله
ووجه لاه ودم الشقة لا يصح تعيينه والقرآن على المأمور وكذا
لبنائية ودم الاحصاء على الام خلافا لابن يوسف رحمه الله وان كان
ميتا ففي ماله وان جامع قبل الوقوف ضمن النفقة وان مات المأمور
في الطريق يحج من منزل امره من ثلث ما بقي من ماله وعندها من
حيث مات المأمور لكن عند ابن يوسف رحمه الله بما بقي من الثلث
وعند محمد رحمه الله بما بقي من المال المدفوع ويرد ما فضل من النفقة
الى الوصي والورثة ومن اهل حجة عن بويه ثم عين لحدتها جاز
وللاشيان ان يجعل ثواب عمله لغيره في جميع العبادات

عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال لا يصح ان يذبح في يوم النحر ولو شهدوا انه
يوم التروية صح ومن ترك الجربة الاولى في اليوم الثاني فان شاء

ان كان بينهما اي بين الاعلى والادنى
لانه الموجب الاصل يكون اطلاقاً
عنه الاعتدال في التسمية اهق

فلها نصف لادنيا جماعاً لانه نزل على
التمتع عادة وهي جارية في الطلاق قبل
الدخول فحكم به اهق

ان هو اهل فحكم به اهق
لو كان من غير اهل فحكم به اهق
ان كان من غير اهل فحكم به اهق

ان كان من غير اهل فحكم به اهق
لو كان من غير اهل فحكم به اهق
ان كان من غير اهل فحكم به اهق

ان كان من غير اهل فحكم به اهق
لو كان من غير اهل فحكم به اهق
ان كان من غير اهل فحكم به اهق

وعندها لها الا لفان ان اخرجها . ولو تزوجها بهذا العبد وبهذا العبد
فلها الاعلى ان كان مثل مهر مثلها او قل ولادنى ان كان مثله
او كثر ومهر مثلها ان كان بينهما وعندهما لادنى بكل حال
وان طلقها قبل الدخول فلها نصف لادنى اجماعاً . وان تزوجها
بهذين العبدين فاذا احدهما حر فلها العبد فقط عند الامام وان
ساوى عشرة وعند ابى يوسف رحمه الله لها العبد مع قيمة الحر لو كان
عبدًا وعند محمد رحمه الله لها العبد وتما مهر المثل ان هو اقل
منه وان تزوجها على فرس او ثوب هروى بالغ في وصفه ولا خير بين
دفع الوسيط او قيمته وكذا لو تزوجها على مكيل وموزون بن جثسه
لاصفته وان بين صفته ايضا وجب هو لا قيمته وقيل الثوب مثله
ان يولغ في وصفه . وان شرط البكارة فوجبها ثيبا زمه كل مهر
وان انقضا على قدر في السر واعلنا غيره عند العقد فالمعتبر ما اعلاه
وعند ابى يوسف رحمه الله ما اسراه . ولا يجب شيء بلا وطء
في عقد فاسد وان خلا فان وطئ وجب مهر المثل لا يزداد على المسمى
وعليها العدة وابتدؤها من حين التفريق لامن اخر الوطأت الصحيح
ويثبت فيه النسب ومدته من حين الدخول عند محمد وبه يفتى .
ومهر مثلها يعتبر بقومها ايها ان تساوي اسنا وجا لاوما لا وعقه
ودينا وبلد وعصرا وبكارة او ثيبا فان لم يوجد منهم فمن الاجاب
فان لم يوجد جميع ذلك فمما يوجد منه ولا يعتبر بما فيها او خالها ان لم
يكونا من قومها ايها وصح ضمان ولها مهرها ونطالب من شاءت
منه ومن الزوج ويرجع الولي على الزوج اذا ادعى ضمن بامره والا فلا
وللمرأة منع نفسها من الوطء والسفر حتى يوفى مهرها قدر ما بين تجميله
من مهرها كالا وبعضها . ولها السفر والخروج من المنزل ايضا ولها
النفقة لو منعت لذلك وهذا قبل الدخول وكذا بعده خلافا لما فيها
لو كان الدخول برضاها غير صبية ولا مجنونة وان لم يبين قد العجل

في كل اهل
تزمه كل اهل
في مقابلة الوصف ولو كان دفع العجل
لا يثبت وكذا ان شرط كوفها ثيبا فوق
مثلها وكذا ان شرط كوفها ثيبا فوق
عجورا . اهق
وعند ابى يوسف فلو كان دفع العجل
العقد الثاني آخر فكذا الزيادة
المذكورة فيه ونصا ان قضيت
وقد بطل احدهما المانع وهو ثيبا ثانيا
فلا بطل الاخر وهو الزيادة كذا في
الكافي اهق

وان خلا
باستيفاء اي بها لان المهر انما يجز
لفساده ولا مانع البضع لا يزداد على
تكميل واحد منها لوجود المانع و
صاحبه وقيل ليس له ذلك بغير حضور
الا بجزءة من صاحبه اهق
لا يزداد على المسمى لرضاها باده وكذا
ان كان اقل من المسمى لا ينقص احد وجهه
التسمية بخلاف البيع لانه ما لا ينقص
في نفسه فينقد بدله بغيره
ما لم يكن مسمى ان كان مجزولا بغيره
من حين اتفاقا كذا في الزبيدي اهق

وعند
لان النكاح
الوطء حرمة وهذا العقد اهق
المصاهرة كغيره اهق
ان يكونا من قومها ايها ان تساوي اسنا وجا لاوما لا وعقه
ودينا وبلد وعصرا وبكارة او ثيبا فان لم يوجد منهم فمن الاجاب
فان لم يوجد جميع ذلك فمما يوجد منه ولا يعتبر بما فيها او خالها ان لم
يكونا من قومها ايها وصح ضمان ولها مهرها ونطالب من شاءت
منه ومن الزوج ويرجع الولي على الزوج اذا ادعى ضمن بامره والا فلا
وللمرأة منع نفسها من الوطء والسفر حتى يوفى مهرها قدر ما بين تجميله
من مهرها كالا وبعضها . ولها السفر والخروج من المنزل ايضا ولها
النفقة لو منعت لذلك وهذا قبل الدخول وكذا بعده خلافا لما فيها
لو كان الدخول برضاها غير صبية ولا مجنونة وان لم يبين قد العجل

عبارة
ومع ضمان
فقال لا يثبت
فانما ولا يصح
ايح لان حق
وليس له الاستيفاء
اهق

عنه لا يوسف واخا به اخاه ورواية الح
خلافا لا يوسف واخا به اخاه ورواية الح
عنه لا يوسف واخا به اخاه ورواية الح
عنه لا يوسف واخا به اخاه ورواية الح
عنه لا يوسف واخا به اخاه ورواية الح
عنه لا يوسف واخا به اخاه ورواية الح
عنه لا يوسف واخا به اخاه ورواية الح
عنه لا يوسف واخا به اخاه ورواية الح

فقد رما يعجل من مثله عرفا غير مقدر بريح ونحوه . وليس ذلك لها لواجب
كله خلافا لا يوسف واذا وافاها ذلك فله نقلها حيث شاء مادون
السفر وقيل له السفر فظاهر الرواية والفتوى على الاول . وان اختلفا
في قدر المهر فالقول لها ان كان مهر مثلها كما قالت او اكثر وله ان
كان كما قال او اقل وان كان بينهما تخالفا ولزم مهر المثل . وفي الطلاق
قبل الدخول القول لها ان كانت متعة المثل كنصف ما قالت واكثر
وله ان كانت كنصف ما قال او اقل وان كانت بينهما تخالفا ولزم
المتعة . وعند ابى يوسف القول له قبل الدخول وبهك الا ان يذكر
ما لا يتعارف مهرها واياها برهن قبل برهانه وان برهننا فيثبتها اول
حيث يكون القول له وبنيته اولى حيث يكون القول لها وان اختلفا في
اصله وجب مهر المثل وموت احدهما كياتهما وفي موتها ان اختلفا لورثة
في قدره فالقول لورثة الزوج عند الامام ولا يستثنى القليل . وعند
محمد كالحياة . وان اختلفوا في اصله يجب مهر المثل عندهما وبه يفتى
وعند الامام رحمه الله القول بذكر التسمية ولا يجب شيء . وان ثبت
ايها شيئا فقالت هو هدية وقال مهر فالقول له في غير ما هيئ لاكل
. وان تنكح ذى ذمية او حريرة ثمة على ميتة او بلا مهر وذلك
جائز في دينهم فلا شيء لها خلافا لها سواء وطئت او طلق قبله او مات
احدهما . وان تنكحها بجنم او خنزير معين ثم اسلم او اسلم احدهما قبل الفجر
فلهما ذلك وان كان غير معين فقيمة الخنزير ومهر المثل في الخنزير . وعند ابى
يوسف رحمه الله مهر المثل في الوجهين وعند محمد رحمه الله القيمة
فيهما . وفي الطلاق قبل الدخول تجب المتعة عند من اوجب مهر
المثل ونصف القيمة عند من اوجبها

باب نكاح الرقيق

نكاح العبد والامة والمدير والمكاتب وامر الولد بلا اذن السيد موقوف
فان اجاز نفذ وان رد بطل . وقول طلقها رجعية اجازة لا طلقها

وعند ابى يوسف القول له ان كان قد دخل
في الزيادة والقول له ان لم يدخل
فيثبتها والقول له ان لم يدخل
فيثبتها والقول له ان لم يدخل
فيثبتها والقول له ان لم يدخل
فيثبتها والقول له ان لم يدخل
فيثبتها والقول له ان لم يدخل
فيثبتها والقول له ان لم يدخل

اعتبار مهر المثل لا يفسد بغيره
اهـ في غير ما هيئ لاكل
اهـ في غير ما هيئ لاكل
اهـ في غير ما هيئ لاكل
اهـ في غير ما هيئ لاكل
اهـ في غير ما هيئ لاكل
اهـ في غير ما هيئ لاكل
اهـ في غير ما هيئ لاكل
اهـ في غير ما هيئ لاكل

والا يهاجر في القيمة جازت مفروضة
وعند محمد لان الطلاق قبل الدخول اهـ
فيثبتها والقول له ان لم يدخل
فيثبتها والقول له ان لم يدخل
فيثبتها والقول له ان لم يدخل
فيثبتها والقول له ان لم يدخل
فيثبتها والقول له ان لم يدخل
فيثبتها والقول له ان لم يدخل
فيثبتها والقول له ان لم يدخل

وهي اسوة الغراء في مهر مثلها
لا يتناه عن قيمة النكاح فمناجيب دين
الاستيفاء على الزوجان لا بد من طلب به بعد
استيفاء الغراء كمن اتهم مع دين
الارض فحق المهرين
سقط المهر اى عنده خلافهما
اعتبارا بغيرها ولدانه عمل بالظن لانه
اهق

وهي اسوة الغراء في مهر مثلها
لا يتناه عن قيمة النكاح فمناجيب دين
الاستيفاء على الزوجان لا بد من طلب به بعد
استيفاء الغراء كمن اتهم مع دين
الارض فحق المهرين
سقط المهر اى عنده خلافهما
اعتبارا بغيرها ولدانه عمل بالظن لانه
اهق

او فارقها فان نكحوا باذنه فالمهر عليهم يباع الجدي فيه ويسعى المديون
والمكاتب ولا يباعان واذنه لبعده بالنكاح يشمل جائزته وفاسده
فيبيع والمهر لو نكح فاسدا فوطئ وسقط الاذن به حتى لو نكح بعده جائزا
توقف على الاجازة وان زوج عبده المأذون المديون صح وهي اسوة
الغراء في مهر مثلها ومن زوج امته لا يلزمه تبوتها ويطأ الزوج
مضى ظفرو ولا نفقة عليه الا بالتبوت وهي ان يجلى بينها وبين الزوج
في منزله ولا يستخدمها فان بواها ثم رجع صح وسقط النفقة وان
خدمته بلا استخدام لا تسقط وان زوج امته ثم قتلها قبل الدخول
سقط المهر بخلافه ما لو قتل الحرة نفسها قبله والاذن في العزل
عن الامه للسيد وعندها لها وان تزوجت امه او مكاتبه بالاذن
ثم عنت فلها الخيار في الفسخ حركان زوجها وعبدا وان تزوج
بلا اذن فعتقت نفذ وكذا العبد ولا خيار لها والمسمى للسيدات
وطئت قبل العتق ولها ان وطئت بعده ومن وطئ امه ابنه
فولد تغداه ثبت نسبته منه ولزمه قيمتها لامهرها ولا قيمة
ولدها وتضيرام ولده والجدة كلاب بعد موته لاقبله وان زوج
امته اباه جاز عليه مهرها لاقيمتها فان انت بولد لا تضيرام له
وهو حريق بقرابته حرة قالت لسيد زوجها عنته عني بالف ففعل
فسد النكاح ولزمها الالف والولاء لها ويصح عن كفارها لو نوت
به وان لم تقبل بالف لا يفسد والولاء له خلافا لابن يوسف وللولي
اجبار بعد وامته على النكاح دون مكاتبته ومكاتبته

باب نكاح الكافر

واذا تزوج كافر بلا شهود او في عدة كافر وذلك جائز في دينهم ثم اسلم
اقرا عليه خلافا لها في العدة ولو تزوج المجوسى محرمه ثم اسلم
او احدهما فرق بينهما وكذا لو ترافعا اليينا ومبرأفة احدهما لا يضر
خلافا لهما والاطل مسلم ان كان احد ابويه مسلما او اسلم احدهما

ان المصمود الولد وهو من ابى في الهداية
رجاه وبهذا قارفت الحرة كذا في الهداية
اهق
ولا خيار لها لان النفوذ بعد العتق
فلا يجوز ان ياد الملك عليها ونفوت
الخيار باعتبار اى المهر المسمى لبيها
والمسمى للسيد اى بعد العتق لانه
ان وطئت بعد مملوكة لها لان نفوذ
استوفى ما فاع مملوكة لها لان العتق
العقد بالعتق استند الى وجوب العتق
فصحى التسمية ووجب المسمى لخلافه
باجب مهر ابنه بالوطئ في نكاح موقوف
لان العقد بخلاف استناد النكاح لا يجر
لامهرها وقال زفر والشافعي اهق
وهو بقرابته اى الولد وعنده
بقوله لقربته اى الابن لانه مملوك
اهق فقطلا وكذا لو قتل بطل عتقه
امه لولاها ذلك ويستفاد المهر المسمى
دون الثانية لاستحالة الخلق يقع على امر
على عتقها واجله ان الخلق يقع على امر
عند اختلاف الزوج والشافعي لا يجر
الاختلاف

ان المصمود الولد وهو من ابى في الهداية
رجاه وبهذا قارفت الحرة كذا في الهداية
اهق
ولا خيار لها لان النفوذ بعد العتق
فلا يجوز ان ياد الملك عليها ونفوت
الخيار باعتبار اى المهر المسمى لبيها
والمسمى للسيد اى بعد العتق لانه
ان وطئت بعد مملوكة لها لان نفوذ
استوفى ما فاع مملوكة لها لان العتق
العقد بالعتق استند الى وجوب العتق
فصحى التسمية ووجب المسمى لخلافه
باجب مهر ابنه بالوطئ في نكاح موقوف
لان العقد بخلاف استناد النكاح لا يجر
لامهرها وقال زفر والشافعي اهق
وهو بقرابته اى الولد وعنده
بقوله لقربته اى الابن لانه مملوك
اهق فقطلا وكذا لو قتل بطل عتقه
امه لولاها ذلك ويستفاد المهر المسمى
دون الثانية لاستحالة الخلق يقع على امر
على عتقها واجله ان الخلق يقع على امر
عند اختلاف الزوج والشافعي لا يجر
الاختلاف

المناسية بينهما ظاهرة لان الزوج
الكفر الان الكافر ان
عزمت كما مدوا فاختاروا من
تلافا واجمع بينهما
بغير الجمع بينهما
الاطل نفذ اليه قال شراح
فان قلت كيف يوجد هذا البسم
ولا يوجد نكاح مسيئة مع كافر
قلت هذا عمل على حاله البسم
المزوجة وهذا انما يختلف على الزوج
كبان اهق

وان ارضعت من ثديها حرمته (نكاح)
 والمصنف لما ارضعها على النكاح حرمته
 ونكحها لانها نكحتهم من ثديها على النكاح
 ونكحها لانها نكحتهم من ثديها على النكاح
 ونكحها لانها نكحتهم من ثديها على النكاح

وان ارضعت من ثديها حرمته (نكاح)
 والمصنف لما ارضعها على النكاح حرمته
 ونكحها لانها نكحتهم من ثديها على النكاح
 ونكحها لانها نكحتهم من ثديها على النكاح
 ونكحها لانها نكحتهم من ثديها على النكاح

ولا حرمه لورضعها من شاة او من رجل ولا في الاحتقان بلين المرأة
 ولبين البكر والميتة محرمة وكذا الاستعاط واللبين المخاوط بالطعام
 لا يحرم خلافا لها عند غلبة اللبن ويعتبر الغالب لو خلط بماء او دونه
 او لبن شاة وكذا لو خلط لبن امرأة بلين امرأة اخرى وعند محمد رجله
 تعالى تتعلق الحرمه بهما وان ارضعت ضرته حرمه ولا مهر للكبيرة
 وان لم توطأ وللصغيرة نصفه ويرجع به على الكبيرة ان علت النكاح
 وقصد الفساق لان لم تقم به او قصدت دفع الجوع او الهلاك
 او لم تقم انه مفسد والقول قولها فيه ولما يثبت الرضاع بما يثبت
 به المال ولو لم يثبت هذه احق من الرضاع ثم ادعى الخطأ صدق

كتاب الطلاق

هو دفع القيد الثابت شرعا بالنكاح احسنه تطليقها واحدة في
 طهر لا جماع فيه وتركها حتى تضي عديتها وحسنه وهو سني ثلاثا
 في ثلاثة اطهار لا جماع فيها ان كانت مدخولا بها وتغيرها طلاقه
 ولو في الحيض والائيسة والصغيرة والحامل يطلقن للسنة عند
 كل شهر واحدة وعند محمد رحمه الله لا تطلق الحامل للسنة الا واحدة
 وبارز طلاقهن عقيب الجماع وبدعته تطليقها ثلاثا او اثنين بكلمة
 واحدة او في طهر واحد لا رجعة فيه ان كانت مدخولا بها او اثنين
 في طهر جامعها فيه وكذا تطليقها في الحيض وتجب رجعتها في الاصح
 وقبل تسقط فاذا طهرت ثم حاضت ثم طهرت طلقها ان شاء او قبل
 يجوز ان يطلقها في الطهر الذي يلي تلك الحيضة ولو قبل للموطوءة
 انت طالق ثلاثا للسنة وقع عند كل طهر واحد وان نوى الوقع
 جملة صحت نيته ويقع طلاق كل زوج عاقل بالغ ولو مكرها
 او سكران او اخرس باشارته المعهودة لا طلاق صبي ومجنون وانما
 ولا سيد على زوجة عبد واعتباره بالنساء فطلاق الحرة ثلاث
 ولو بحت عبد وطلاق الامه ثلثان ولو بحت حرة

والغيرها طلاقه اي والسني اثنى عشر
 المدخول بها من حيث العادة وهو
 مخالفا لما ذكره صاحب الهداية وغيره
 الا واحدة وبه قال زفر لان مدخولها
 قلنا ان الحمل لا يحض مدة الحمل
 فلا فقهن تحيض مدة الحمل
 فمن تحيض تحيض طهر لان المدخول
 ههنا لا يحض طهر لان المدخول
 وبه قال صاحب الهداية وهو مفقود
 للعدية بغيرها في الاصح وهو مختار
 للعدية بغيرها في الاصح وهو مختار
 للعدية بغيرها في الاصح وهو مختار

وقيل لا يكون واجبا واختاره في الجمع
 وقال لا يكون واجبا واختاره في الجمع
 وقال لا يكون واجبا واختاره في الجمع
 وقال لا يكون واجبا واختاره في الجمع
 وقال لا يكون واجبا واختاره في الجمع

[illegible]

باب ايقاع الطلاق

صريحه ما يستعمل فيه خاصة ولا يحتاج الى نيته وهوان طالق ومطلقه
وطلقك ويقع بكل منها واحدة رجعية وان نوى اكثر او بائنة . وقوله
انت الطلاق اوانت طالق الطلاق اوانت طالق طلاقا يقع بكل منها واحدة
رجعية وان نوى ثنتين او بائنة . وان نوى بان طالق واحدة وبطلان
اخرى وقتنا وان نوى الثلاث وقعن ويقع باضافته الى جملة ما
كامرا الى ما يعبر به عن الجملة كالرقبة والعنق والراس والوجه
والروح والبدن والجسد والفرج والى جزء شائع منها كصفها وتلثها
لا باضافته الى يدها او رجلها او ظهرها او بطنها . ولو طلقها نصف
تقليقة او سدسها او ربعها طلق . ويقع وان طالق ثلاثة انصافا
تقليقتين ثلاث وفي ثلاثة انصاف تقليقة ثنتان وقيل ثلاث وفي من
واحدة الى ثنتين او ما بين واحدة الى ثنتين واحدة وعندها ثنتان
وفي اقل ثلاث ثنتان وعندهما ثلاث وفي واحدة في ثنتين واحدة ان لم
ينوشئا ونوى الضرب والمساب وان نوى واحدة وثنتين فتلاث
وفي غير الموطوءة واحدة مثل واحدة وثنتين وان نوى مع ثنتين فتلاث
فيها ايضا وفي ثنتين في ثنتين ثنتان وان نوى الضرب . وفي ان طالق
من هنا الى الشام واحدة رجعية وفي ان طالق بمكة او في مكة تطلق
للمحايث كانت ولو قال اذا دخلت مكة او في دخولك لا يقع ما لم
تدخلها وكذا الدار .

فصل

قال انت طالق غدا اوفى عند بيع عند الصبح وان نوى لو فوج وقت العصر
صحح ديانة وفي الثاني قضاء ايضا خلافا لما ذكره ولو قال انت طالق اليوم
غدا او غدا اليوم يعتبر الاول ذكره ولو قال انت طالق قبل ان تزوج فهو
لعفو وكذلك ان طالق امر وقد نكحها اليوم وان كان نكحها قبل امس وقع الآن ولو قال
انت طالق ما لم اطلقك او متى ما لم اطلقك او متى لم اطلقك وسكت

[illegible]

طَلَفَتْ

وقد كذا...
ليته المطابقة بين المشيئة والارادة
اهق
لا يبعد عن اجماع الجسلا من ذلك
ليس فيه ذكر الوفاء فيقضي الجواب
واجلس كما في كتابات ولا ردده كان
اهق
بدا
طلق نفسك من ثلاث كان من
قال فاجتبا الرجل ان يطلق الثلاث هو
تكون البيان فلها ان تطلق الثلاث هو
انما يصح في الملك اهق
ان قلت كذا فانت حرجك ان تطلق
لنكونه ان يفتح عند وجوده
كقوله لا يجنبه ان يفتح عند وجوده
الشرط فقل لا يولد بغيره
وفي ثلاث ان لا يولد بغيره
فوارت ان لا يولد بغيره
لرقيق غيره ان يولد بغيره
وفضلها ان يولد بغيره
اليه والملك ان يولد بغيره
او منها فاما الملك ولا منها فاما
المخطأ بواين عن اهو قول اتفاقا
وهي اصل فيه وضعا هو قول عراب
مع دخولها على اسم الزوجه وصفها
بالفعل لفظا ومعنى ومن الزوجه وصفها
بقرن وايدان ومعنى ومن الزوجه وصفها
بقرن بالقاء وجوبا بان لا يولد بغيره
فيه لفظا ولا معنى اهق

باب التعليق

ما لم تشأ في مجلسها. ولو قال انت طالق كيف شئت فان شاءت موافقة
ليته رجعية او بائنة او ثلاثا وقع كذلك وان تخالف يقع رجعية وكذا ان
تشأ وعندها لا يقع شيء وان لم يكن له نية يقع ما شاءت ولو قال انت طالق
كر شئت وما شئت طلقت ما شاءت في المجلس لا بعد وان قال لطلق
نفسك من ثلاث ما شئت فلها ان تطلق ما دون الثلاث لا الثلاث خلافا

انما يصح في الملك كقوله لنكونه ان زرت فانت طالق ومضافا الى الملك كقوله
لا يجنبه ان تختك فانت طالق يقع ان نكحها. ولو قال لا يجنبه ان زرت
فانت طالق فكيفها فوارت لا تطلق. والفاظ الشرط ان واذا واذا ما وكل
وكما ومتى ومتى ما فني جميعها اذا وجد الشرط المبين الا في كلها فانها
تنتهي فيها بعد الثلاث ما لم تدخل على الزوج فلو قال كلما تزوجت امرأة فهي
طالق تطلق بكل زوج ولو بعد زوج آخر. وان قال كلما دخلت فانت طالق
لا تطلق بعد الثلاث وزوج آخر وزوال الملك لا يبطل البين والملك شرط
لوقوع الطلاق لا لاخلال البين فان وجد الشرط فيه اخلت البين ووقع
الطلاق ولا اخلت ولا يقع. وان اختلفا فوجود الشرط فاقوله الا
اذا برهنت. وفي ما لا يعلم الا منها القول لها في حق نفسها الا في حق غيرها فلو قال
ان خضت فانت طالق وفلانة فقالت خضت طلقت هي فلانة وكذا لو قال
ان كنت تحبين عذابي لله فانت طالق وعبدك خرف قال ما جطلت ولا يعق
ولا يقع فان خضت ما لم يستمر الدم ثلاثا فاذا استمر وقع من ابتداء ولو
قال ان خضت حيضة يقع اذا ظهرت ولو قال ان ولدت ذكرا فانت طالق وحده
وان ولدت انثى فانت طالق ثنتين فولدتا ما ولد اولا وتطلق واحدة قضا وثبت
نزوها وتنقض العدة. ولو علق بشرطين شرط للوقوع وجود الملك عند آخرها
فان وجدا واخرها فيه وقع وان وجدا واخرها لافيه لا يقع. ويبطل
تخير الثلاث بتعليقه فلو علقها بشرط ثم نجزها قبل وجوده ثم تزوجها
بعد التحليل فوجد لا يقع شيء. ولو علق الثلاث والعق بالوطي لا يجب

انما يصح في الملك كقوله لنكونه ان زرت فانت طالق ومضافا الى الملك كقوله
لا يجنبه ان تختك فانت طالق يقع ان نكحها. ولو قال لا يجنبه ان زرت
فانت طالق فكيفها فوارت لا تطلق. والفاظ الشرط ان واذا واذا ما وكل
وكما ومتى ومتى ما فني جميعها اذا وجد الشرط المبين الا في كلها فانها
تنتهي فيها بعد الثلاث ما لم تدخل على الزوج فلو قال كلما تزوجت امرأة فهي
طالق تطلق بكل زوج ولو بعد زوج آخر. وان قال كلما دخلت فانت طالق
لا تطلق بعد الثلاث وزوج آخر وزوال الملك لا يبطل البين والملك شرط
لوقوع الطلاق لا لاخلال البين فان وجد الشرط فيه اخلت البين ووقع
الطلاق ولا اخلت ولا يقع. وان اختلفا فوجود الشرط فاقوله الا
اذا برهنت. وفي ما لا يعلم الا منها القول لها في حق نفسها الا في حق غيرها فلو قال
ان خضت فانت طالق وفلانة فقالت خضت طلقت هي فلانة وكذا لو قال
ان كنت تحبين عذابي لله فانت طالق وعبدك خرف قال ما جطلت ولا يعق
ولا يقع فان خضت ما لم يستمر الدم ثلاثا فاذا استمر وقع من ابتداء ولو
قال ان خضت حيضة يقع اذا ظهرت ولو قال ان ولدت ذكرا فانت طالق وحده
وان ولدت انثى فانت طالق ثنتين فولدتا ما ولد اولا وتطلق واحدة قضا وثبت
نزوها وتنقض العدة. ولو علق بشرطين شرط للوقوع وجود الملك عند آخرها
فان وجدا واخرها فيه وقع وان وجدا واخرها لافيه لا يقع. ويبطل
تخير الثلاث بتعليقه فلو علقها بشرط ثم نجزها قبل وجوده ثم تزوجها
بعد التحليل فوجد لا يقع شيء. ولو علق الثلاث والعق بالوطي لا يجب

من غيرهما وهذا القبول فحقها لانه
في الحال او قبله او بعده
والقياس عدم القبول بما احترز عنه بقوله
لا في
اي من حيث الاستحاضة
لا يرد لها الا بعد زواج
بشرطين بان قال دخلت دار
واحد واخر فانت طالق اهق

وذلك لا بد من فسخ الطلاق
بجميع الوجوه سواء كان في المرض
أو في الصحة بفعلها أو بقولها
فإنه لا بد من فسخ الطلاق
بجميع الوجوه سواء كان في المرض
أو في الصحة بفعلها أو بقولها

عند التزوج أو بعده
فإنه لا بد من فسخ الطلاق
بجميع الوجوه سواء كان في المرض
أو في الصحة بفعلها أو بقولها

أنه لا بد من فسخ الطلاق
بجميع الوجوه سواء كان في المرض
أو في الصحة بفعلها أو بقولها

للمدوان إليها وباتت به فإن كان في المرض ورثته وإن كان الاتلاف في
لا وفي الرجعي ثلث في جميع الوجوه إن مات وهي في العدة والا لا

باب الرجعة

هي استدامة بالشكاح القائم في العدة فمن طلق ما دون ثلاث بصرح
الطلاق أو بالثلاث الأولى ولم يكأبته ولم يصفه بضر من الشك ولم يكن
بمقابلة مال فله أن يرجع وإن ابت ما دامت في العدة بقوله راجعه
أو راجعت أحرأ أو بفعل ما يوجب حرمة المباشرة من وطئ ومس ومخو
من أحد الجانبين * وتدبب الشهاد عليها وأعلامها ولو قال بعد العدة
كنت راجعت فيها فصدقه صحة والا فلا * ولو قال راجعت فقلت
جبية له انقضت عدي فالقول لها ولا تصح الرجعة خلافا لها وإن قال
زوج الأمة بعد العدة كنت راجعت فيها فصدقه سبدها وكذبته فالقول
لها وعندها للسيد وفي عكسه القول للسيد اتفاقا في الصحيح وإن قال
لراجعت فقلت مضت عدي فأنكر فالقول لها وإذا طهرت من الحيض
الخير لعشره انقطعت الرجعة وإن لم تقسطن وانقطع لاقلا ما لم
تغتسل وبضحي عليها وقت صلاة أو تيمم ونصلى وعند محمد رجع الله تنقطع
بالتيمم وإن لم تنصلى وفي الكافية بجمد لا انقطاع اتفاقا ولو اغتسل ونسيت
أقل من عضوا ونقطت وإن نسيت عضوا لا وكل من المضمضة والاستنشاؤ
كالأقل وفي رواية عن أبي يوسف كتمان الوضوء ولو طلق حاملا أو مزمرا
منه وأنكر وطئها إن يرجع وإن طلق من خلعها وأنكر وطئها فليس له أن يرجع
فإن راجعها ثم ولدت بعد الرجعة لأقل من عامين تحت الرجعة وكوفا
لامرأة إن ولدت فالت قولت ولدت ثم أخر من بطن آخر فهو رجعة
وإنه لكلها ولدت فالت قولت ثلثة في بطون فالثاني والثالث
رجعة ونتم الثلاث بولادة الثالث وعليها العدة بالآراء والمطابقة للرجعة
تشتوف وتزبن وتدبب لا يدخل عليها يعلمها إن لم يقصد رجعتها وليس
له أن يسافر بها حتى يرجعها والطلاق الرجعي لا يحرم الوطئ ولدان يتزوج

الماء المطلق ينقطع لكنها لا تنصلى حتى
تغتسل بماء آخر أهق وإن لم يغسل
التيمن كما يغسل بغيره في نفسه بل
والثلاثة ولما أنزل ليس بغيره في نفسه بل
هو مباح فاعتبر بغيره في نفسه بل

في الاحوال اي كمالها لان كمالها
موقوف على ما جاء به وهو يثبت منه
وسعى في نصفه لها اي الشريكين
مطلقا عند اربع
وقى كله عند رجة الله
على تجزى الاشاق وعنده وان يسار
العتق بنع السعاية الان مما عاقب اساء
خينة لا يمنع الا ان يجب كل التسعاية
يوسف حيث اوجب كل التسعاية
القضى عليه يستعمل التسعاية
والقضاء على الجهد لا يصح
ان ملك القربا عتاق
عتق خلفه لان ملك القربا عتاق
حتى يخرج به عن الكفارة عندنا اهق

وقا لا يضمن الاب
كان الاب موسرا اهق
ثم اشتراه مع اخر
بجاول فاحدها قد حلف بعق نصفه
ان اشترى
ولو اشترى الاجنبي نصفه
اشترى الاب باقية حال كون الاب
موسرا فالاجنبي بالثبوت ان شاء اهق

ولم يملكه بالارث لان وصودته امه
الزوج ولها عبد هو ابن زوجها من
نصف ابنة فتن عليه لا يضمن الاب
اجنها لان الارث موقوف لا يضمن حصته
للاب في ثبوته
لا ما ضمن اي لا يضمن الثلث الذي
ضمنه للسالك وفيه الدليل في ثبوته
لوقا واليه مال صدر الشريعة اهق

خدمته يوما وتوقف يوما وصودته
المثاله جارية بين رجلين ولدت
ولدا فادعيا معا فاعق احداهما
اهق

لا للموسرين ولواحداهما موسرا والاخر معسرا يسمى للموسر فقط
والولاء موقوف في الاحوال حتى تصادقا ولو علق احدها عتقه
بفعل قدا والاخر بعده فيه فضى ولم يد رعتق نصفه وسعى في نصفه
لها مطلقا وعندها ان كانا موسرين فلا سعاية وان كانا معسرين ففي
نصفه عنداني يوسف وفي كله عند محمد رجة الله وان مختلفين سعى
للموسر فقط وفي رجة عنداني يوسف وفي نصفه عند محمد ولو حلف
كل يعق عبده والمسألة بالمال لا يعق واحد ومن ملك ابنة مع
آخر بشرائه او هبة او صدقة او وصية عتق حظه ولا يضمن ولشريكه
ان يعق او يستسعى سواء علم الشريك ان ابنته او لا وفاقا لا يضمن الا
ان كان موسرا وعندها عساره يسمى الابن وكذا الحكم والخلاف
لو علق عتق عبد بشرائه بعضه ثم اشتراه مع آخر واشترى نصف ابنة من ملك
كله ولو اشترى الاجنبي نصفه ثم الاب باقية موسرا ضمن الشريك
او يستسعى وفاقا لا يضمن فقط ولو ملكاه بالارث فلا ضمان اجماعا عبد
لموسرين بده احدهما وعتقه آخر ضمن السالك مدبره لشريكه ولو معسرا والولاء
الا ما ضمن والولاء ثلثاه للمدبر وثلثه للعتق وفاقا لا ضمن مدبره لشريكه ولو
معسرا والولاء كله له وفيه المدبر ثلثا فبته قنا ولو قال لشريكه همارا
ولذلك وانكر تخدومه يوما وتوقف يوما ولا للسكران يستسعاها في
حظه ان شاء ثم تكون حرة وما لام ولد تقوم فلا يضمن موسرا عتق
نصفه منها وعندها هي مقومة في ضمن حصته شريكه منها

باب العتق المبهم

رجل له ثلاثة ابيدق لاثنين عنده احدهما خرج احدهما ودخل
الاخر فاعاد القول ثم مات من غير بيان عتق ثلاثة ارباع الثابت
ونصف الخراج وكذا نصف الداخل وفي محمد رجة الله ولو توفي مرضه
ولم يجز الوارث جعل كل عبد سبعة كسها العتق وعتق من الثابت
ثلاثة وسعى في اربعة ومن كل من الآخرين اثنان وسعى كل منهما في خمسة

فقتل منه ثلاثة ارباع
بالاجاب الاول فاعق هو الرابع بقى
شاع وما اصاب الذي عتق
الداخل فان نصف الذي عتق
نصف الثاني فان نصف الذي عتق
القول لا بد حصل له الاجاب الاول
فاعد القول وهو الذي كره عليه

وكذا لو دخل بعد انقضاء المدة او قبلها
مثل السيد لا بالانقضاء اسم السيد اخرج
الدار ليعتد اسم السيد اخرج
حاشا ثم يدخل لان الدخول هو
الانقضاء من الخارج والداخل ولم يوجب
اهو

من غير كس لا يثبت
لوجود الشرط وان قال ان الدخول
يعتد للبر فيستثنى منه زمان
فان ليس على ما وجدنا من
الافعال له مدخل في الدخول
يترتب لها مدخل في الدخول
بوما يثبت المدخل في الدخول
الطرف المدخل في الدخول
وعند ابراهيم بن هبة
بعض ابراهيم بن هبة
الاختلاف في نقل الامانة
فلو بد من نقل الامانة
ايضا اذا كان الخلف متاهلا
كحديثات انظار المثال لان ما
ذلك ليس في السكون قبل هذا
كله او لا ما اذا كان الخلف متاهلا
غيره او لا ما اذا كان الخلف متاهلا
كان الخلف متاهلا مع ابراهيم بن هبة
شاهها على غير عدم العود
نصف ان غيره فاعتبر سكة
سنان شاعر
فما كان
فامر من حله واخرجه حاشا
اليمين على فعل نفسه
اليه بواسطة امر
مكوها او اخرجها لا يثبت
في الاول فلهذا فعله حاشا
ظاهروا حاشا لغيره او لا
الثاني فلهذا انقضاء النقل
مقبولة بواسطة الامر لا الرضى
في اخر اجزاء حياته لان تركه الامانة
انما يتحقق قبل لان الامانة لا قبله مو
اهو

بيتا فدخل الكعبة او المسجد او البيعة او الكنيسة لا يثبت وكذا لو دخل
دهليزا او ظلة باب دار ان كان لو اغلق ببقى خارجا والاحت كالمو دخل حاشا
وقبل لا يثبت في الصفة ايضا وفي لا يدخل دارا فدخل دارا خربة لا يثبت ولو
هذه الدار فدخلها خربة صحراء او بعد ما بنيت دارا اخرى حاشا وكذا لو
وقف على سطحها وقبل لا يثبت به في عرفنا وكذا لو دخل طاقها او دهليزا ما ان كان
لو اغلق ببقى خارجا لا يثبت والاحت ولو جعلت مسجدا او حاشا او
بستانا او بيتا بعد ما خرجت فدخلها لا يثبت وكذا لو دخل بعد ما هدم
الحمام واشباهه . وفي لا يدخل هذا البيت فدخله بعد ما هدم وما صح
او بعد ما بنى بيتا اخر لا يثبت بخلاف ما لو سقط السقف وبقى الجدران
وفي لا يدخل هذه الدار وهو فيها لا يثبت ما لم يخرج ثم يدخل وفي لا
يلبس هذا الثوب وهو لابس له ولا يركب هذه الدابة وهو ركبها ولا
يسكن هذه الدار وهو ساكنها ان اخذ في النزول والنقل من غير
لبس لا يثبت والاحت ثم في لا يسكن هذا البيت وهذه الدار لا بد من
خروجه بجميع اهله ومناعه حتى لو بقي وتدخل وعند ابي يوسف رحمه
الله تعالى يعتبر نقل الاكثر وعند محمد بن نقل ما تقوم به كدخا ينه وهو
الاحسن والارفق ثم لا بد من نقله الى منزل اخر حتى لا يبر ينقله الى السكة
او المسجد وكذا في لا يسكن هذه الحلة وفي لا يسكن هذه البلدة او القرية يبر يخرج
وترك اهله ومناعه فيها . وفي لا يخرج فامر من حله واخرجه حاشا ولو
حل واخرج بلا امره مكوها او اخرجها لا يثبت ومثله لا يدخل . وفي لا
يخرج الا الى الجنزة فخرج اليها ثم ان حاجة اخرى لا يثبت . وفي لا يخرج
الى مكة فخرج يريد هاتم رجعت حاشا وفي لا ياتيها لا يثبت ما لم يدخلها
والذهاب كالزواج في الاصح . وفي لا ياتين فلانا فلم يات حتى مات حاشا
في اخرجاء حياته وان قيد الايتان فلانا بالاستطاعة فهو على سلامة
الالات وعدم الموانع فلولم يأت ولا مانع له من مرضا وسلطان حاشا
ولو نوى الحقيقة صدق ديانة لا قضاء في المختار . وفي لا يخرج امراته

من غير كس لا يثبت
لوجود الشرط وان قال ان الدخول
يعتد للبر فيستثنى منه زمان
فان ليس على ما وجدنا من
الافعال له مدخل في الدخول
يترتب لها مدخل في الدخول
بوما يثبت المدخل في الدخول
الطرف المدخل في الدخول
وعند ابراهيم بن هبة
بعض ابراهيم بن هبة
الاختلاف في نقل الامانة
فلو بد من نقل الامانة
ايضا اذا كان الخلف متاهلا
كحديثات انظار المثال لان ما
ذلك ليس في السكون قبل هذا
كله او لا ما اذا كان الخلف متاهلا
غيره او لا ما اذا كان الخلف متاهلا
كان الخلف متاهلا مع ابراهيم بن هبة
شاهها على غير عدم العود
نصف ان غيره فاعتبر سكة
سنان شاعر
فما كان
فامر من حله واخرجه حاشا
اليمين على فعل نفسه
اليه بواسطة امر
مكوها او اخرجها لا يثبت
في الاول فلهذا فعله حاشا
ظاهروا حاشا لغيره او لا
الثاني فلهذا انقضاء النقل
مقبولة بواسطة الامر لا الرضى
في اخر اجزاء حياته لان تركه الامانة
انما يتحقق قبل لان الامانة لا قبله مو
اهو

شرط الاذن لكل خروج حتى لو ادان
لها مرة فثبت ثم يبر ان ذنبه
ان في حاشا لان الباء لا لا يثبت
اهو

١٦
خلافاً لما في الأصل والفتوى على قول من حذف
فاعة المصنف على ما قدمه وأول
الكتاب ترجع قول ابن يوسف
أهـ لقيت الخت الفعل
الفر ما خوف
غلت فا

باب اليامين في الاكل والشرب
الايمان في المضغ
عمل الشفاء

والشرب ايجال
والخلق اذا اكل عبارة عن
دون الخلق والابتداء
فهي على غير هال
لم يكن لها مثله
اليمين الى اكل
مفنة
اليمين فان
اهق

الاباذنة شرط الاذن لكل خروج وفي الا ان اذن يكفي الاذن مرة . وفي
الاتخرج الاباذنة لو اذن لها فيه متى شاء ثم نهها فخرجت لا يبحث عند
ابن يوسف رحمه الله خلافا لمحمد . ولو اذات الخروج فقال ان خرجت
او ضرب العبد فقال ان ضربت لقيت الحد بال فعل فورا فاوليت ثم فعلت
لا تحت . قال الاخر اجلس فغد معي فقال ان تعذبت فكذلك لا يبحث بال نقد
لامعه ولو في ذلك اليوم الا ان قال ان تعذبت اليوم . وفي لا يركب كربة
فلان فركب دابة عبده ما ذون لا يبحث اذا كان على العبد من مستغرق قوي
اولم ينو الا ان نواه وهو غير مستغرق بالدين وعند ابن يوسف رحمه الله يبحث
مطلقا ان نواه وعند محمد يبحث مطلقا وان لم ينو .

❁ يا ابا الميّن ❁

فالأكل والشرب واللبس والكلام وغير ذلك) حلف لا يأكل من هذه
 الخلة فهو على عزها وديسها غير المطبوع لا يبيدها وعلها وديسها
 المطبوع. أو من هذه الشاة فهو على اللحم دون اللبن والزيء. وفي لا يأكل
 من هذا اليسر فأكله رطباً لا يحنث وكذا من هذا الرطب واللبن فأكله متراً
 أو شيراً أو بخلاف لا يكلم هذا الصبي فكله شاباً أو شيخاً ولا يكلم هذا الحرف فأكله
 كبشاً وفي لا يأكل يسراً فأكله رطباً لا يحنث ولو أكل منبأه نحت وكذا لو أكله بعدما
 حلف لا يأكل رطباً وفي لا يحنث فيها ولو أكله بعد حلفه لا يأكل رطباً ولا يسراً
 حنث اتفاقاً وفي لا يشتري رطباً فاشترى بكاسة يسر فيها رطباً لا يحنث كما لو
 اشترى يسراً منبأه. وفي لا يأكل الحما أو يسيراً فأكلم سهم أو يمينه لا يحنث
 وكذا في الشراء ولو أكل لم الشاة أو خنزير حنث وكذا لو أكل كبداً أو كرساً أو خنثاً
 أنه لا يحنث بهما في عرفنا كما لو أكل البه. وفي لا تأكل شحم أبقيد بشحم البطن
 فلا يحنث بشحم الظهر خلافاً لها ولو أكل المية أو الحما لا يحنث اتفاقاً. وفي
 لا يأكل من هذه الخطة يتقيد بأكلها قضا فلا يحنث بأكل خبزها خلافاً لها. **:**
 وفي لا تأكل من هذا الد في يحنث بأكل خبزه لا بسقه وفي الحنث **:** والخنزير يقع
 على ما اختاره أهل مصر كخنزير البر أو السعير فلا يحنث بخبزه القطا ثق

عن مطبقه بدلالة النقط
المعروف على الجاز وضمن الإيمان
الإلا ان هذه

والطبخ على ما يطبخ من اللحم وهذا مستحسن
والدنيا من ان يمتدح في اللوز فانه عاوه
مطبخ كثر الاطعمة بالانسان مفيد اذا
السهم من الدهن والطبخ فيضرب في
خاص متعارف وهو اللحم المطبوخ بالدهن
اهق
على العنب والرب والزمان لا يذنبه
اهق
بما عاده كسائر الفاكهة حتى يسهل
بأنها فاكهة

وكذا الملح وان كان لا يؤكل عادة
اهق
فلكونه يذوب في الفم فيحصل الخلاط
اهق
بالجزء
ولم يكن يشدد النور ليست يادام لابس
نزداد الأكل وما أكل من الجز
بأدام وان أكل مع الجز
يسا بآدم وان أكل ليس
عن أبي يوسف (الصح) وقال محمد بن وهيب
والفقول وسائر النور لا يفسد
نزداد الأكل ولا يفسد لابس
في موضع ولا يكون يتصلح لئلا
يكون اذا ما اعتدوا لفساد هذه
في هذا الباب
لا فضا لان الفصول لم يوفق هذه
في عمل الشرط فيكون عاما ويختص
الان لا مكان خلافا لظا لم يفسد
في القضاء اهق

او خيرا لارزبالعراق الا اذا نواه . والشواء على اللحم لا على الباذنجان والجزء
او البيض الا اذا نواه . والطبخ على ما يطبخ من اللحم بالماء وعلى مسرقه
الا اذا نوى غير ذلك . والرأس على ما يباع في مصره ويكبس في التناير .
والفاكهة على النفاخ والطبخ والشمس وعندها على العنب والربط .
والرمان فاكهة ايضا ولا يقع على النشاء والخيار اتفاقا . والادام على
ما يصطبغ به كالخل والزيت واللين وكذا الملح والليم والبيض والجزء
بالنية وعند محمد بن ادم ايضا . والعنب والبطيخ ليسا بآدم في الصحيح
والقضاء الاكل فيما بين طلوع الشمس الى الزوال والعشاء فيما بين الزوال
ونصف الليل والضحى فيما بين نصف الليل وطلوع الفجر . وفي ان اكلت
او شربت او لبست او تزوجت او خرجت ونوى معينا لا يصدق ولو زاد
طعاما او شرابا او نحوه صدق دبانة لا قضاء . وفي لا يشرب من دجلة
لا يمتدح بشربه منها بآدم خلافا لها وان قال من ماء دجلة حث بشربه
بالآدم اتفاقا وكذا في الحب والبزوف في الاناء بعينه وامكان البر شرط صحة
الحلف خلافا لابي يوسف فلو حلف بشرب ماء هذا الكوز اليوم ولا ماء
فيه او كان فصب قبل مضيه لا يمتدح خلافا له وكذا ان لم يقل اليوم الا ان
كان فصب فانه يمتدح باتفاق . وفي يصعدن السماء او يطيرن في الهواء
او يقبلن هذا الجزها او يقتلن زيدا علما بموته انعدت وحث للحال
وان لم يعلم بموته فلا خلافا لابي يوسف . وفي لا يتكلم فقرا القرآن او سجد
او هلم او كبر لا يمتدح سواء في الصلاة او خارجها هو المختار . وفي لا
يكلمه فكله يمتدح بسمع وهو نائم حث ان يقظه وقيل مطلقا ولو كلمه
غيره وقصد اسماعه لا يمتدح ولو سلم على جماعة هو فيهم حث وان نواه
دونه لا يمتدح ولو قال الا باذن فاذن ولم يعلم فكله حث خلافا لابي
يوسف وفي لا يكلمه شهرافهم من حين حلف ويوم اكله لطلق الوقت
ونص بنية النهار فقط وليلة اكله على الليل خمسة . وفي ان كتمه الا ان
يقدر زيدا وحتي يقدم او لا ان ياذن زيدا وحتي ياذن زيد فكله قبل ذلك

خلافا لها فانه عندها اذا شرب بآدم
يحت لان التعارف المفهوم ولدان
كله من التبعيض وحقيقته في الجمع
وهي مستحبة ولهذا يمتدح بالجمع
اجبا فكنعت المصيبة اهق
متعارفا كذا في الهداية لان
وان قال من ماء دجلة حث بشربه
الشرط ان يكون اجزاء شرب من ماء
منسوب الى دجلة وبعد ما تقدم
منسوب الى دجلة والربط بالآدم
اهق
لا يشرب من الحب والربط حث بالآدم
وهذا في البرطانه لا يذنبه حث بالآدم
وفي يصعدن السماء الخ قال زفر لا تنقد
للجنة عن تحقيق البر في الصورين ولنا
ان على ان يمتدح بالملك يصعدن السماء اهق
صعد بعض الانبياء عليهم السلام
واكلوا من الجنة ولا يذنبه حث بالآدم
اهق

والطبخ على ما يطبخ من اللحم وهذا مستحسن
والدنيا من ان يمتدح في اللوز فانه عاوه
مطبخ كثر الاطعمة بالانسان مفيد اذا
السهم من الدهن والطبخ فيضرب في
خاص متعارف وهو اللحم المطبوخ بالدهن
اهق
على العنب والرب والزمان لا يذنبه
اهق
بما عاده كسائر الفاكهة حتى يسهل
بأنها فاكهة

سقط الملقح اي اليهين لان المنقح سقط الملقح
 سقط الملقح اي اليهين لان المنقح سقط الملقح
 سقط الملقح اي اليهين لان المنقح سقط الملقح
 سقط الملقح اي اليهين لان المنقح سقط الملقح

سقط الملقح اي اليهين لان المنقح سقط الملقح
 سقط الملقح اي اليهين لان المنقح سقط الملقح
 سقط الملقح اي اليهين لان المنقح سقط الملقح
 سقط الملقح اي اليهين لان المنقح سقط الملقح

حش وان مات زيد سقط الحلف . وفي لا ياكل طعام فلان ولا يدخل داره ولا يلبس ثوبه ولا يركب دابته ولا يركب عبيد ان عين وزوال ملكه وفصل لا يحنث خلافا للمجدد في العبد والدار وفي المجتدد لا يحنث اتفاقا وان لم يعين لا يحنث بعد الزوال ويحنث بالمجتدد وفي لا ياكل امرأته او صديقته يحنث وفي المعين بعد الابانة والمعادة وفي غيره لا الا في رواية عن محمد ويحنث بالمجتدد . وفي لا ياكل صاحب هذا الطيلستيا فانه فكله حش لا اكله جينا او زمانا او للين والزمان ولابنة فهو على ستة اشهر ومعها ما نوى وان قال لا دهر او الابد فهو على العر ولوق ل دهر فقد توقف الامام رحمه الله وعندها هو كزمان ولوق لا يا ما او شهورا او سنين فعلى ثلثة وان عرف فعلى عشرة كايا ما كثيرة وفي لا على جعة . . . في الايام وستة في الشهور والعمر في السنين . . .

باب اليهين في الطلاق والعساق

قال لان ولدت فانت كذا حش بالميت . ولو قال فهو حر فولدت ميتا ثم جاعثا للميت خلافا لها . وفي اول عبد ملكه فهو حر فملك عبد اعترق ولوملك عبيدين معا ثم اخر لا يعترق واحد منهم ولو زاد وحده عترق الآخر ولو قال اخر عبد ملكه فمات بعد ملك عبد واحد لا يعترق ولو بعد ملك عبيدين متفرقين عترق الآخر من ملكه من كل ماله وعندها عند موته من الثلث . وعلى هذا ان امرأة تزوجها فهي طالق ثلاثا فلا ترث خلافا لها وفي كل عبد بشرى بكنى فهو حر فبشره ثلاثه متفرقون عترق الاول وان بشره معا عترقوا ولو لم يخبر عن عترقوا في الوجهين ولو نوى كفارته بشرائه ابيه سقطت لابشرائه امته استولدها بالنكاح او عبد حلف بعنته الا ان قال لان اشتريتك فانت حر عن كفارتي . . . فان اشترى امه فهي حرة ان اشترى من في ملكه وقت الحلف عترقا وان اشترى من ملكها بعده لا يعترق . وفي كل مملوك حر عترق عبيد ومذبروه وامهات اولاده لا مكاتبوه الا ان نواهمه وفي هذه طالق او هذه

حش باليت الحق في الشرا اذا شرطه
 حش باليت الحق في الشرا اذا شرطه
 حش باليت الحق في الشرا اذا شرطه
 حش باليت الحق في الشرا اذا شرطه

حش باليت الحق في الشرا اذا شرطه
 حش باليت الحق في الشرا اذا شرطه
 حش باليت الحق في الشرا اذا شرطه
 حش باليت الحق في الشرا اذا شرطه

حش باليت الحق في الشرا اذا شرطه
 حش باليت الحق في الشرا اذا شرطه
 حش باليت الحق في الشرا اذا شرطه
 حش باليت الحق في الشرا اذا شرطه

حش باليت الحق في الشرا اذا شرطه
 حش باليت الحق في الشرا اذا شرطه
 حش باليت الحق في الشرا اذا شرطه
 حش باليت الحق في الشرا اذا شرطه

خلافاً لها لأن التذلل لا يصح إلا في الملك
ومضافاً إليه والغزل لم يكن سبباً
ملك ولا يجزئ عنه أن المرأة تغزل من
فعل الرجل عادة أهق

ولا أصل مطلقاً لا نسقته حتى سبب في
المرأة يقول عفا ونسخت من منه
ولا يمان في العرف وعلى من الزرع
وقيل للمخنة أن يجعل فوقه سرير
ليركب على هذا السرير

على السرير لأن الأثر في العرف
فلا يكون تباعاً له
حنت لأنه بعد جالساً وانثاماً عليه وعلى
هذا الحولف لا يمان على السطح أو المكان
أو لا يجلس فبسط عليه فأنثا أصح
فأما ما جعل حنت لأنه يمدح الساتر
فأما ما جعل حنت لأنه يمدح الساتر
عليها بخلافها إذ اظلمت الأرض
حيث لا يجلس بالجلوس على الأرض
العرف كما في الرابعي
باب البين في الضرب

حنت وان ضم صوما أو يوماً لآماً لا يتم يوماً وفي لا يصلي حنتاً إذا جهد
سجدة لا قبله وان ضم صلاة فبشفع لا باق له وفي أن ليست من غزلك
فهو هدى فملك قطناً فغزله ونسج فلبسه فهو هدى خلافاً له وان
لبس ما غزلت من قطن في ملكه وقت الحلف فهدي بالاتفاق خاتمه
الفضة ليس على بخلاف خاتم الذهب وعقد التلوث ان رصع على ولا
فلا ولا على مطلقاً وبه يفتى وفي لا يجلس على الأرض فجلس على بسط أو
حصير لا يجث وان حال بينهما وبينه ثياب حنت وفي لا يمان على هذا القماش
فجعل فوقه فراش فام عليه لا يجث وان جعل فوقه فراش حنت وفي
لا يجلس على هذا السرير ان جعل فوقه سرير فجلس لا يجث وان جعل
فوقه بساط أو حصير حنت

باب البين

في الضرب والقتل وغير ذلك الضرب والكسوة والكلام والدخول يخص
فعلها بالحي فلا يجث من قال ان ضربته أو كسوته أو كلمته أو دخلت عليه
بفعلها بعد موته بخلاف الغسل والمحل والمس لا يضربها فدمشعها
أو خنقها أو عضها حنت. ليضربه حتى يموت فهو على أشد الضرب بئز
ليقبضين دينه قريباً فما دون الشهر قريب والشهر بعيد. ليقبضينه
اليوم قضاه زيوفاً أو بنهرجة أو مستحقه أو باعه به شيئاً وقضه بر
ولو رصاها أو ستوقاً أو وهبه أو أبرأه منه لا يبرأ. ولو لم يقبضن
دينه درهماً دون درهم لا يجث بقبض بعضه مالم يقبض كله متفرقاً وان
فرقه بعمل ضروري كالوزن لا يجث. ان كان لي الأمانة أو غيرها مائة سوى
مائة لا يجث بها أو باق منها لا يفعل كذا تركه أبداً وفي ليفعلته يكفي
فعله مرة. حلقه واليعلمنه بكل ما عرفت قيد بحال ولايته. لبسناه
فوهب فلم يقبل بروكذا القرض والعارية والصدقة بخلاف البيع لا يشم
ريحنا فهو على ما الساق له فلا يجث بشم الورد والياسمين وقيل يجث
لا يشم ورداً أو بنفسجاً فهو واقع على ورد لا يدخل داراً فلا يفتأ وله

على السرير لأن الأثر في العرف
فلا يكون تباعاً له
حنت لأنه بعد جالساً وانثاماً عليه وعلى
هذا الحولف لا يمان على السطح أو المكان
أو لا يجلس فبسط عليه فأنثا أصح
فأما ما جعل حنت لأنه يمدح الساتر
فأما ما جعل حنت لأنه يمدح الساتر
عليها بخلافها إذ اظلمت الأرض
حيث لا يجلس بالجلوس على الأرض
العرف كما في الرابعي
باب البين في الضرب
الإصماد يشاء ذلك
وقفت على الحائض وما تشاء
بالحياء فلذا قال الضرب

بتهرجة لفظاً جمع تهريج واصله تهريج
وهو لفظ يعني أن حنط هذه الصلاة
من الفضة يعني أقل من غيرها أكثر وورد هذا
في الخبر وفي رواية
الحمار ففعل فيه وهو الذي من زينة
أهق
تتبعه جاد ولا يمان
بئز
عن أن يوسف رحمه الله وأحمد بن حنبل
الطائفة من مخالفتهم في الحديث
جزء لا يمان لأن ما مات هو أو المستغف
الوال لا يجث لأن ما مات هو أو المستغف
أولاً لا يجث لأن ما مات هو أو المستغف
بلياً بأس من الفعل لأن ما مات هو أو المستغف
فمنه يعني الوقت مع الإمكان والامتناع
ويمنع عن المساء كغيره من الأوقات
الولاية أهق

کتاب الحدود

وحد الشربة و وحد المقطرة
وحد الشربة و وحد المقطرة

بمنع الشهادة دون الأقوال والاعمال
يسأل الاستئصال انه زني فيها وهذا
الاستئصال يكون بعد ما نظر في حاله وعرف
انه جميع العقل اهو

والغدير الحصن جلابة (لأنه النصف في حق
الحصن وعلى في غيره) فبقوله عليه (هذا
والاستلام) يكون من المنع الكتاب بالبسة
القطعية اهـ
ضربة) أي واحدة لقولنا في بكر الجبال
اضرب الرأس فان فيه شيئا ناقلا اهـ
قال ذلك في مسقط القتل اهـ
سوى الأثر) لأن عليا كان يأمر بالجهاد
في الحدود لأن الجريد يبلغ في الجبال
الأم وهذا الحد مبناه على الشن في
اهـ
لا نذكره
على

حتى يستغنى عنها* باب الوصل الذي يوجب الحمد والذي لا يوجب
الشبهة دائرة الحمد وهي نوعان . شبهة في الفعل وهي ظن غير الدليل
دليلا فلا يحمدها ان ظن الحل ولا يحمده كوطي معتدة من ثلاث او من

والأمر ضرب أهله (الرجل) ^{بالحجارة} ويجعلها في أيديها وعلى المشرك
 خزانة مديته لا يضل لان التبجيل
 الهداية وان ترك لا يضل لك وهو مستوره فيها
 السلام يا سيدك لانه استركتا في الهداية
 ولا يجد سيد ملوك بلادك الامام
 الامام وتكرمها الحد ولا تخرق
 ولهذا لا يسقط باسقاط العبد ونفس
 فيه من ثاب عن الشر وهو الامام
 ناجية بخلاف التعبد لان التعبد
 ولهذا عن النجى وفى الشرع
 عنه قد لا يخلو لان التعبد
 رزما لا يخلو لان التعبد
 القاديب
 اهـ
 طلاق

فقد تلبسها لان الفعل لا يرفع اليه
نن وان سقط الحد لا يرفع اليه
وهو ان شاء الاستدلال بجلا في الثانية
لا في الاولى اعلم ان هذا النسخ ليس بجدة
على العموم لان هذا هو في شبهة العقد
النسب لان هذا هو في شبهة النسب
فكفى لك لايات النسب
وان كان اعني لانه يقدر على التلبس بالمك
واهيئات اهق
فعلنا لان الاجابة بل قد يقول
زيتك لانها انا اجاب بالقول
ذلك فوافقها وجب عليه الحد
اهق

لا يوطئ اجنية (ن) اما عدم وجوب
الحد فلو جحد امرته ونسبها لان الوهلة
لا يميز بين امرته وغيرها فان الوهلة
لا بالاختيار واما وجوب المهر فلو
الابن لا يخلو عن المهرين اما المهر فلو
الابن لا يخلو عن المهرين اما المهر فلو
المهر فلو لا نظر الحال فلا يلزم الحد
لشبهة وجب المهر وجب على تزويج العدة
الشبهة وجب المهر وجب على تزويج العدة
اهق
وقلنا اما النساء في كراهية الجماع
قبل ذكرها شائع في كلام العرب قال
الله تعالى واسروا بنحوي الذين ظلموا
اهق

وعندنا نحن اعلم ان وجوب الحد في
في الواطئ دليل ضرورة في الزن فان
المعنى الذي يفهم منه فقة الشهوة
بسبغ الماء يجر مشنحي وهذا موجود
فيها اهق
وللقينة يوجب بالمال لان حق الله
خال وهو نكاح صاحب الحق طلق المني
والشرب والحد والفسق والسرقة
ليس فوقه امامه وقدره احقر ان الذي
البلد فانه يقدم عليه الحد بالامر الامام
اهق

من غير جحد
عددا ولا يشترط ان يكون من قبلين
بل يخفى من الخامسة حتى لا يكون
ان الحدود من الخامسة حتى لا يكون
بالفقاد لان القاضيه في غير
الاداء والستر والاختيار ان كان
للستر فلا قدام على الاداء بعد
ذلك يصح وان كان لا للستر
فبغيره فاسقا انما يقتضيه بالمال
اهق
في الاصح
يكن بين القاض وبين شهر فان كان
قبل لان التلبس بالمخ ونقاد
اهق

طلاق على مال او اموال اعتقها او امة اصله وان علا او امة زوجته
اوسيده وكذا وطئ المرتن الموهونة في الاصح . وشبهة في المحل وهي قيام
دليل ناف للحرمة في ذاته فلا يجد فيها وان علم بالحرمة كوطئ امة ولده
وان سفل ومشاركة او معتدة بالكليات دون الثلاث او البائع البسة
او الزوج الامة المهوره قبل تسليمها والنسب يبث في هذه عند الدعوى
لا في الاولى وان ادعاه . ويجد بوطئ امة اخيه او عمه وان ظن حلها
وكذا بوطئ امرأة وجدها على فراشه وان كان اعني الان دعاهها فقالت
انا زوجتك . لا بوطئ اجنية زفت اليه وقلن هي زوجتك وعليه المهر
ولا يجد بوطئ بهيمة وزنى في دار حرب او بغى ولا بوطئ محرمتيها
او من استأجرها للزنى بها خلا فالهما . ومن وطئ اجنية في مادون
الفرج بعزروكنا لو وطئها في الدبر او عمل عمل قوم لوط يعزروكنا
وعندها يجد وان زن ذمي بحرية في دار واحد الذمي فقط وعندنا يوطئ
يجدان وفي عكسه حدث الذمية لا الحربي وعندنا يوسف رحمه الله
يجدان وعند محمد لا يجدان وان زنى مكلف بمجنونة او صغيرة حد وفي
عكسه لاحد عليها الا في رواية عن ابي يوسف رحمه الله . ولا احد
بزن المكره ولان اقراهما بالزن والدعي الاخر النكاح . ومن زنى
بامة فقتلها به لزمه الحد والقيمة وعندنا يوسف القيمة فقط .
والخليفة يؤخذ بالمال وبالقصاص لا بالحد

باب الشهادة على الزن والرجوع عنها

لا تقبل الشهادة بحد متقادم من غير جحد عن الامام الا في القذف وفي
الستر في ضمن المال ويصح الاقرار به الا في الشرب وتقادم غير الشرب
بشهر في الاصح والشرب بزوال الريح وعند محمد بشهر ايضا . وان شهدوا
بزناه بغائبة فبئلت بخلاف سرقته من غائب . وان اقربا الزن بمجهولة
خدا فان شهدوا كذلك لا يجد وكذا لو اختلفوا في طوع المرأة وعندهما
يجد الرجل . ولا يجد احد لو اختلف الشهود في بلد الزن او شهدا اربعة

لا يكون واربعة به في ذلك الوقت وكذا لو شهد اربعة
منها اربعة في سماع واحد لان الشاهد الواحد
فيجب ان يكون من اربعة في سماع واحد لان الشاهد الواحد
لا يكون واربعة به في ذلك الوقت وكذا لو شهد اربعة
منها اربعة في سماع واحد لان الشاهد الواحد
فيجب ان يكون من اربعة في سماع واحد لان الشاهد الواحد

وعند هذا الزمان فقطع له المال الشهادة
تأكدت بالقضاء فتم تنسيق الا في حق
الراجح كالورج بعد الامضاء وفيما
ان الامضاء في باب الحدود ويلحق
بالقضاء ولهذا لا يسقط احسان المتقذوف
او من لا القاضي فالا امضاء يمنع اهو
ضرب عقوبة بعد تعذيب الشهود فقطع
لا في قتل القاضي لان يجب ان يقاس
وجهه لا نفسا معصومة بغير حق
او ردت شبهة الاباحة فاقضاء القاضي
فيما لا ينافي عدمها فانه لا ينقل العمد
وحيث في ثلاث سببين لانها وجبت
بنفس القتل بخلاف الواجب بالصلح
حيث يجب حالاً لا يوجب بالعقد
فان شبهة الشك لا يباح اليهم
لا ترد شبهة الشك لان يباح اليهم
لتحمل الشهادة كقول الطبيب وقيل لا يثبت
لان النظر الى عورة الغير فحق ولو
قالوا فبعد النظر للمذنب لا يباح
لنفسه

به في بلد في وقت واربعة به في ذلك الوقت وكذا لو شهد اربعة
على امرأة به وهي بكر وهم فسقة او شهود على شهود وان شهد به الاصول
بعد ذلك وحده المشهود عليه لو اختلف شهوده في زوايا البيت والشهود
فقط لو كانوا عيما او محدودين في قذف او اقل من اربعة او احدهم
عبدا ومحدود وكذا لو وجد احدهم عبدا او محدودا بعد حد المشهود به
عليه وديته في بيت المال ان رجم وارشح جرح ضربه او موته منه هدر
وقلا في بيت المال ايضا وكذا الخلاف لو رجع الشهود ولو رجعوا
بعد الرجم حدوا وغرموا الدية وكل واحد رجع حد وغرم ربعها ولو رجع
احد خمسة فلا شيء عليه وان رجع آخر حدا وغرمها ولو رجع واحد
قبل القضاء حدوا وكلهم ولو بعده قبل الحد كذلك وعند هذا الزمان فقط
ولو شهد واخر كوا فرج ثم ظهر واكتارا او عبدا فالدية على المزيين ان
رجعوا عن التزكية والا فعلى بيت المال وقل لا على بيت المال مطلقا
ولو قتل احد المأمورين فظهر وكذلك فالدية في مال القائل
ولو اقر الشهود بتعذر النظر لا ترد شهادتهم ولو انكر الاحصاء ثبتت
بشهادة رجلين او رجل وامرأتين او بولادة زوجته منه

باب حد الشرب

من شرب خمر او لوقرة فاخذ ورجعها موجودا وجاها به سكران ولو من
بنيذ وشهد بذلك رجلان او اقر به مرة وعند ابى يوسف مرتين وعلم شربه
طوعا حدا اذا صحا بمائتين سوطا للحر واربعين للعبد متفرقا على بدنه كافي
الزنى وان اقر او شهدا عليه بعد زوال نكاحها لاحد خلا فالحمد ولا
من وجد منه راحة الخمر ونقيها او اقر ثم رجع او اقر سكران وسكر
الموجب للحدان لا يعرف الرجل من المرأة والارض من النساء وعند هذا
الا بهذي ويخلط كلامه به يفتى ولو ارتد السكران لا تبين امرأته

باب حد القذف

هو حد الشرب كمية ونبوتا فمن قذف محصنا او محصنة بصرح الزنى

او بولادة زوجته منه اي من هذا
المبكر في من يمكن ان يتصور كونها
من اجل في الوحيين وقال زفر
لا تقبل فيه ونحن نقول ان الشهادة احيالا
تلازمه في هذه الحالة بغير الشهادة
لا تقبل فيه ونحن نقول ان الشهادة احيالا
تلازمه في هذه الحالة بغير الشهادة

باب حد الشرب (اخر من الزنى لان
الزنى اقبح منه واقل عقوبة فلو كان
بالشارب دون القذف ليقين القاذف لا يمان
صدقه فاقبح القذف من الشرب لان
الا مال التابعة للشرب

واقل العزير (يا) وعند ابي يوسف
 لوان قاضي رأى تعزير ما مائة
 اخذ باثني وان ضرب اكثر من مائة
 فهو جاز ويجب التعزير بان يرب
 منك المس فيه حله
 شرح طحاوي
 ثم القذف لان سبه محتمل يكونه
 حاد قائلان على الثاني فلا يغلظ من
 رد الشهاده
 كتاب المشرق
 حيث الوصف
 هي في اللغة اخذ الشيء خفيه بغير ان
 حاسبه ما لا كان اوفيه وفي الشرح
 اخذ مكلف الخ
 دراهم مضروبة جيدة وزن كل عشرة
 سبعة مثاقيل كما في الزكاة اهق

كذلك يا بقاء يا مؤجر يا ولد الحرام يا عيا ربا ناكس يا منكوس يا سخرة
 يا ضحك يا كشتخان يا ابله يا موسوس واستحسنوا تعزيره اذا كانت
 المتولى له فقيرها او علويا وللزوج ان يعزر زوجته لترك الزينة وترك
 الاجابة اذا دعاها الى فراشه وترك الصلاة وترك الغسل من الجنابة
 والمخرج من بيته . واقل التعزير ثلاثة اسواط واكثره تسعة
 وثلاثون وعند ابي يوسف خمسة وسبعون . ويجوز جسده بعد
 الضرب واشد الضرب التعزير ثم حد الزنى ثم الشرب ثم القذف
 ومن حد او عزر فمات قدمه هدر بخلاف تعزير الزوج زوجته

كتاب السرقة

هي اخذ مكلف خفية قدر عشرة دراهم مضروبة من حرز لا ملك له
 فيه ولا شبهة وتثبت بما يثبت به الشرب فان سرق مكلف حرا وجد
 ذلك القدر محرزا بكان او حافظ واقربها او شهد عليه وسألها
 الا ما من السرقة ما هي وكيف هي وابن هي وكه هي ومن سرق وبينها
 قطع . وان كانوا جميعا واصاب كل منهم قدر نصيبها قطعوا وان نزل
 الاخذ بعضهم . ويقطع بسرقة الساج والابنوس والصندل والفضة
 الخضر والياقوت والزبرجد والانياء واليا بالمتخذين من الخشب
 لا بسرقة شيء تافه يوجد مباحا في دارنا كخشب وحشيش وقصص وشبك
 وطير وزرنيخ ومغرة ونورة ولا بما يسرع فسادا كلبن ولحم وفاكهة
 رطبة وبطيخ وكذا تمر على شجر وزرع لم يحصد ولا بما يتناول فيه الاتكال
 كاشربة مطربة وآلات لهوكدق وطبل وبريط ومزمار وطين ووصيل
 ذهب اوفضة وشطرنج وزرد . ولا بسرقة باب مسجد وكتب علم
 ومصحف وصبي حر ولو عليها حلية خلا فلا يبي يوسف وعبد كبير
 ود فتر بخلاف الصغير ود فتر الحساب ولا بسرقة كلب وفهد
 ولا بخيانة ونهب واختلاس وكذا بنش خلا فلا يبي يوسف ولا بسرقة
 مال عامة او مشترك او مثل دينه او ازيد حلالا كان او مؤجلا

من حرز احترز به عن نحو باب الدار
 وتزرع الذي لم يحصد قد استغنى اهق

لا ملك له فيه
 المسجد واستار الكعبة طاب المولى
 للعباد اهق

ولا شبهة
 الشبهة كما لا يؤخذ من بيت ذي الرجم ولا

يد من كون الموقوف مقصوما مطلقا

اهق
 فان سرق مكلف لان فعله يصح
 والمجنون لا يعذب بجنايته فلا يشترع فيها
 الحد ولم يشترط الحد لا طلاق
 السارق في النص لان القطع لا ينصف
 فكل ولم يهدر دميته لا اموال اهق

واقربها
 اى مرة عند ابي حنيفة ومحمد
 وعند ابي يوسف مرتين وقدر المثل
 اهق

او شهدا عليه
 اي رجلان وهذا
 نصح بما علم خذوه
 اول الاختيار اهق
 وبيناها قطع
 جواب ان اعلن منه
 لان شيا نشترط في الاقرار لا زمان
 السرقة لان نقاد ما العلم يمنع اهق
 الاقرار كما في المحيط

خلا فلا يبي يوسف
 فان قل قطعنا
 كان عليه حل بلع النصاب لا يقطع اجماعا وان
 في غير البيت وفي البيت لا يقطع اجماعا اهق
 وان

أما إذا كانت يد الميسر أو أيهما مقطوعة أو شلأ أو أصبغا شلأ الأيهما
 بل يجلس حتى تظهر فيه سمة الأيمن
 فلا إذا كان يد الميسر مقطوعة أو شلأ
 فتنقوت قوة الأيمن بالأيمن مقطوعة أو شلأ
 فتنقوت قوة الأيمن بالأيمن مقطوعة أو شلأ
 فتنقوت قوة الأيمن بالأيمن مقطوعة أو شلأ
 فتنقوت قوة الأيمن بالأيمن مقطوعة أو شلأ

من اليسر فلا أن كانت يد الميسر أو أيهما مقطوعة أو شلأ
 فتنقوت قوة الأيمن بالأيمن مقطوعة أو شلأ
 فتنقوت قوة الأيمن بالأيمن مقطوعة أو شلأ
 فتنقوت قوة الأيمن بالأيمن مقطوعة أو شلأ
 فتنقوت قوة الأيمن بالأيمن مقطوعة أو شلأ

ولا يضمن المأمور بالإنعاق لأنه خلاف ما فيه
 ولا يضمن من جسه ما هو غير منه فلا يضمن
 ولا يضمن من جسه ما هو غير منه فلا يضمن
 ولا يضمن من جسه ما هو غير منه فلا يضمن

والقطع ولو كانت يد الميسر أو أيهما مقطوعة أو شلأ أو أصبغا شلأ الأيهما
 كذلك لا يقطع منه شيء بل يجلس وكذا لو كانت رجله اليمنى مقطوعة أو شلأ ولا يضمن
 المأمور بقطع اليمنى لوفطع اليسر وعندهما يضمن أن تعده ومن سرق شيئا فرده
 قبل الخصومة إلى مالكه لا يقطع وكذا لو نفقت قيمته عن النضال قبل القطع وملك
 بعد القضاء أو ادعى أنه ملكه وإن لم يثبت وكذا لو أدها أحد المتسابقين ولو سرقا
 وغاب أحدهما وشهد على سرقتهما قطع الآخر ولو أقر العبد المأذون بسرقة قطع
 وردت وكذا المحجور عند الأمام وعند أبي يوسف يقطع ولا ترد وعند محمد لا يقطع
 ولا ترد ومن قطع بسرقة والعين قائمة ردها وإن لم تكن قائمة فلا ضمان عليه
 وإن استهلكها وإن سرق سرقات فقطع بكلمها أو ببعضها لا يضمن شيئا منها
 وقال لا يضمن ما لم يقطع به ولو سرق ثوبا فاشقه في الدار ثم أخرجه قطع لأن سرقة
 فذبحها ثم أخرجهما ولو ضرب المشرق دراهم أو دينار قطع وردها وعندهما
 لا يرد لها ولو صبغه أحمر لا يؤخذ منه ولا يضمنه وعند محمد يؤخذ منه ويعطى
 ما زاد الصبغ وإن صبغه أسود أخذ منه ولا يعطى شيئا وحكمها فيه حكمهما في الآخر

ولا يضمن من جسه ما هو غير منه فلا يضمن
 ولا يضمن من جسه ما هو غير منه فلا يضمن
 ولا يضمن من جسه ما هو غير منه فلا يضمن
 ولا يضمن من جسه ما هو غير منه فلا يضمن
 ولا يضمن من جسه ما هو غير منه فلا يضمن

باب قطع الطريق

من قصد قطع الطريق من سلم أو ذمى على مسلم أو ذمى فأخذ بقله جسر حتى يربو وإن
 أخذ ما لا يحصل لكل واحد ضراب السرقه قطع يده اليمنى ورجله اليسرى وإن
 قتل فقط ولو بعبث أو جرح قتل حدا فلا يعتبر عفوا لولي وإن قتل وأخذ ما لا قطع
 وقتل وصلبا وقتل وصلب وخالف محمد رحمه الله في القطع ويصلب جوارحه
 بطنه برمح حتى يموت ويترك ثلاثة أيام فقط ويرد ما أخذ إلا ما كان كباقي
 ولا فلا ضمان ولو باشر الفعل بعضهم حدا وكلهم وإن أخذ ما لا ويجز قطع
 من خلاف الجرح هدر وإن جرح فقط أو قتل فتاب قبل أن يؤخذ فلا حد ولا
 للولي إن شاء عفا وإن شاء أخذ بموجبا الجنابة وكذا لو كان فم جسي ومجذوم أو
 رحم محرر من المقطوع عليه أو قطع بعض الناقلة على بعض أو قطع الطريق بلبلا
 أو نهرا أو بمصرا أو بين مصرين ومن خنق في المصغر مرة قتل به ولا فكا للقتل بالقتل

كتاب السير

ولا يضمن من جسه ما هو غير منه فلا يضمن
 ولا يضمن من جسه ما هو غير منه فلا يضمن
 ولا يضمن من جسه ما هو غير منه فلا يضمن
 ولا يضمن من جسه ما هو غير منه فلا يضمن
 ولا يضمن من جسه ما هو غير منه فلا يضمن

هذا بيان للسرقه الكبرى وأطلق السرقه
 به تعاريفها الزائدة التقيد بالكبر على أن يكون
 لقطاع الطريق بشرط سواء أكان السارق
 له شوكة أو لا يكون قطعها أو غير ذلك
 فربما لا يكون قطعها أو غير ذلك
 فربما لا يكون قطعها أو غير ذلك
 فربما لا يكون قطعها أو غير ذلك

الجهاد

وقد تكفاه الخ كعبلة الميمنة ولد
السلام ويجوز القتال في الاشهر الحرم
وهو الذي يرضى الى الجبل
والجبل بضم الجيم وهو الذي يرضى الى الجبل
والجبل بضم الجيم وهو الذي يرضى الى الجبل
والجبل بضم الجيم وهو الذي يرضى الى الجبل

الجنك بدأ من فرض كفاية اذا قام به البعض سقط عن الكل وان تركه الكل غناؤه ولا
يجب على جسي وامرأة وعبد واعى ومقعد واقطع فان هم العدو وفقر من فخرج الزنا
والعبد بلا اذن الزوج والمولى وكره للعلن ان كان في ولا فلاه واذا حاصرناهم
ندعوهم الى الاسلام فان اسلموا ولا في الجزية ان كانوا من اهلها وبينهم
قدرها ومتى يجب فان قبلوا فلهما ما لنا وعليهم ما علينا ورحم قال من بلغه الدعوة
قول ان يدعى ونذب دعوة من بلغه فان ابوسنين بالله تكا ونقاتلهم بنصب الجاني
والخبري والمنفري وقطع الاشجار واشتبا الزوج وزمهم وان ترسلوا سائر السيرة
ونصدقهم به وبكره اخراج النساء والنساء في سرية لا يؤمن عليها لا في عسكر يومين
عليه ولا يدخل مستأمن بهم بمصحف ان كانوا يؤفون العهد ونهى عن العذر
والغلول والمثلة وقتل امرأة وغير مكلفا وشيخ واعى ومقعد واقطع البنى
الا ان يكون احدهم قادرا على القتال او ذراى في الحرب او ذمال بحيث به او ملكا وعز
قتل اب كافر قبل ثابى الابن لبقوله غيره الا ان قصدا لا يقتله ولا يمكنه دفعه الا
بالقتل ويجوز صلحهم ان كان مصلحة لنا واخذنا ل لاجله ان لنا به حجة وهو
كالجزية ان كان قبل النزول بسلامتهم وكالفتح لوبعده . ودفع المال لصلحوا لاي
الا الحرف للهلاك . ويصالح المريدون بدون اخذ مال وان اخذ لا يرد ثم ترجع البند
لنفس البهم ومن بدأ منهم بجناية فقتل فقط . وان باقنا فهم او باذن ملكهم قول
ليج بلبند ولا يباع منهم سلاح ولا خيل ولا حديد ولو بعد الصلح ولا يجز
البهم . وصح امان حرا وحره كافر او جماعة او اهل حصن وحرهم فلهما فاكاذ
فيه ضرر نبذنا البهم وادب ولغا امان ذمى واسيرا وتاجر ضدهم وكذا ما من اسلم
ولم يهاجرا ويمنون او عصى او عبد غير ما ذنوب بالقتال وعند محمد يجوز اماننا
وابو يوسف معه في رواية (باب الفسخ وقسمتها) ما فتح الامام عن نفسه
بين المسلمين او افرأه عليه ووضع الجزية عليهم والمخرج على ارضهم وقتل
الاسارى واسترقهم او تركهم احرارا ذمة المسلمين واسلامهم لا يمنع استرقاقهم
ما لم يكن قبل اخذهم ولا يجوز رد دم الياهم ولا المن ولا القداء بالمال لوقول لاه
باس به عند الحاجة اليه ويجوز بالاسارى عندهما . وتخرج مواشى شوق قتلها

وقد تكفاه الخ كعبلة الميمنة ولد
السلام ويجوز القتال في الاشهر الحرم
وهو الذي يرضى الى الجبل
والجبل بضم الجيم وهو الذي يرضى الى الجبل
والجبل بضم الجيم وهو الذي يرضى الى الجبل
والجبل بضم الجيم وهو الذي يرضى الى الجبل

الجنك بدأ من فرض كفاية اذا قام به البعض سقط عن الكل وان تركه الكل غناؤه ولا
يجب على جسي وامرأة وعبد واعى ومقعد واقطع فان هم العدو وفقر من فخرج الزنا
والعبد بلا اذن الزوج والمولى وكره للعلن ان كان في ولا فلاه واذا حاصرناهم
ندعوهم الى الاسلام فان اسلموا ولا في الجزية ان كانوا من اهلها وبينهم
قدرها ومتى يجب فان قبلوا فلهما ما لنا وعليهم ما علينا ورحم قال من بلغه الدعوة
قول ان يدعى ونذب دعوة من بلغه فان ابوسنين بالله تكا ونقاتلهم بنصب الجاني
والخبري والمنفري وقطع الاشجار واشتبا الزوج وزمهم وان ترسلوا سائر السيرة
ونصدقهم به وبكره اخراج النساء والنساء في سرية لا يؤمن عليها لا في عسكر يومين
عليه ولا يدخل مستأمن بهم بمصحف ان كانوا يؤفون العهد ونهى عن العذر
والغلول والمثلة وقتل امرأة وغير مكلفا وشيخ واعى ومقعد واقطع البنى
الا ان يكون احدهم قادرا على القتال او ذراى في الحرب او ذمال بحيث به او ملكا وعز
قتل اب كافر قبل ثابى الابن لبقوله غيره الا ان قصدا لا يقتله ولا يمكنه دفعه الا
بالقتل ويجوز صلحهم ان كان مصلحة لنا واخذنا ل لاجله ان لنا به حجة وهو
كالجزية ان كان قبل النزول بسلامتهم وكالفتح لوبعده . ودفع المال لصلحوا لاي
الا الحرف للهلاك . ويصالح المريدون بدون اخذ مال وان اخذ لا يرد ثم ترجع البند
لنفس البهم ومن بدأ منهم بجناية فقتل فقط . وان باقنا فهم او باذن ملكهم قول
ليج بلبند ولا يباع منهم سلاح ولا خيل ولا حديد ولو بعد الصلح ولا يجز
البهم . وصح امان حرا وحره كافر او جماعة او اهل حصن وحرهم فلهما فاكاذ
فيه ضرر نبذنا البهم وادب ولغا امان ذمى واسيرا وتاجر ضدهم وكذا ما من اسلم
ولم يهاجرا ويمنون او عصى او عبد غير ما ذنوب بالقتال وعند محمد يجوز اماننا
وابو يوسف معه في رواية (باب الفسخ وقسمتها) ما فتح الامام عن نفسه
بين المسلمين او افرأه عليه ووضع الجزية عليهم والمخرج على ارضهم وقتل
الاسارى واسترقهم او تركهم احرارا ذمة المسلمين واسلامهم لا يمنع استرقاقهم
ما لم يكن قبل اخذهم ولا يجوز رد دم الياهم ولا المن ولا القداء بالمال لوقول لاه
باس به عند الحاجة اليه ويجوز بالاسارى عندهما . وتخرج مواشى شوق قتلها

ما فتح الامام من اى كى بلاد فخره
من بلاد الكفر عنقه يعني فخره
من بلاد الكفر عنقه يعني فخره
من بلاد الكفر عنقه يعني فخره

من بلاد الكفر عنقه يعني فخره
من بلاد الكفر عنقه يعني فخره
من بلاد الكفر عنقه يعني فخره
من بلاد الكفر عنقه يعني فخره

لا للملك خلافاً له، فإنه ثبت في دار الحرب بالانكشاف
كما ثبت بالفتنة، فإنه لا يجوز للملك أن يبيع
ولا يملك من الحرب ولا يملك من الحرب ولا يملك من الحرب
لا يملك من الحرب ولا يملك من الحرب ولا يملك من الحرب

لا للملك خلافاً له، فإنه ثبت في دار الحرب بالانكشاف
كما ثبت بالفتنة، فإنه لا يجوز للملك أن يبيع
ولا يملك من الحرب ولا يملك من الحرب ولا يملك من الحرب

عليه من ثيابه وسلاحه وما معه لا مأمع غلامه على دابة أخرى ولا تنقل القطع حتى الغزو
لا للملك خلافاً له، فإنه لا يجوز للملك أن يبيع ولا يملك من الحرب ولا يملك من الحرب
الاحراز خلافاً له (باب استيلاء الكفار) إذا سبى الترك الروم

وأخذوا أموالهم ملكوها ومنك ما وجدنا من ذلك إذا غلبنا عليهم وإن غلبوا على أموالنا
وأحرزوها بدارهم ملكوها وكذا لو ندمنا اليهم بعير فاذا ظهرنا عليهم فمن وجدنا ملكه
أخذه قبل القسمة بجانا وبعد ما كان مثلياً لا يأخذه وإن قبض أخذه بالفتنة (وإن
اشتراه منهم تاجر ولخرجه وهو قبضي يأخذه بالثمن إن اشتراه به وإن اشتراه بغيره
العرض وإن قبضه بغيره ومثله المثل في اشتراؤه بثلث أو عرض وإن اشتراه بغيره
أو قبضه لا يأخذه وإن كان عبداً ففقت عنه بيد التاجر وأخذ رثها يأخذه بكل
الثلث إن نسيه وإن أسروه من يدا التاجر فاشتراه أخيراً أخذه المشتري الأول منه بثمنه ثم
المالك منه بالثمنين وليس له أخذه من المشتري ولا يملكون عبداً بقا اليهم فبأخذه
مألكه بعد القسمة بجانا أيضاً لكن يعض عنه من بيت المال وعند ما هو كالمأسور وإن
أبو يفرس أو متاع فاشترى بجل ذلك كله ولخرجه أخذاً للمالك ما سوا العبد بالثمن
والعبد بجانا وعند ما بالثمن أيضاً وإن اشتري مستأمن من عبداً مسلماً وأدخله دارهم
عق عق خلافاً لها وإن أسلم عبد لهم ثمة فجاءنا أو ظهرنا عليهم وخرج إلى عسكري فهو حر

(باب المستأمن)

إذا دخل تاجرنا إليهم بآمان لا يجل له أن يعرض شيء من ماله أو دمهم فإن أخذ شيئاً
ولخرجه ملكه مخطوراً فينصده به وإن عذبه ملكهم فأنخذ ما ناله أو جسده أو قتل
ذلك غيره بجله حل له الفرض كالأسير وإن أدانه ثمة حربياً أو أدان حربياً أو غصب
من الأخر شيئاً ونرجا إلينا لا يقضى بشيء لأحد منها وكذا لو فعل ذلك حربيان ونرجا
مستأمنين وإن خرجا مسلمين قضى بينهما بالدين لا بالغصب ولو أسلم الحربى بعد
ما غصبه المسلم ثم خرجا يقضى بالرد وبأنه وإن قتل أحد المسلمين المستأمنين الآخر ثمة
فبعيه أديته فيما له والكفارة أيضاً في الخطأ وإن كانا أسيرين فلا شيء إلا الكفارة
في الخطأ وعند ما كالمستأمنين ولا شيء في قتل المسلم ثمة مسلماً أو أسلم ولم
يهاجر سوى الكفارة في الخطأ انقفاً

ان كان ملكاً
والوزن والعقد كما سيجئ في
الغصب لا يأخذ من
أخذ من العبد ولا يملك
وان قبضه لا يأخذ من
أخذ من العبد ولا يملك
ان شاء لورود المحدث
في رواية ابن عباس
فأخذ مما نافي الوجهين
لأنك بعد القسمة
أهـ

أخذ كل الثمن
وهو المشتري من العبد
ولا يملك شيئاً من الثمن لأن الألفاظ
لا يملك شيئاً من الثمن لأن الألفاظ
لا يملك شيئاً من الثمن لأن الألفاظ

لا يملك شيئاً من الثمن لأن الألفاظ
لا يملك شيئاً من الثمن لأن الألفاظ
لا يملك شيئاً من الثمن لأن الألفاظ

لا يملك شيئاً من الثمن لأن الألفاظ
لا يملك شيئاً من الثمن لأن الألفاظ
لا يملك شيئاً من الثمن لأن الألفاظ

لا يملك شيئاً من الثمن لأن الألفاظ
لا يملك شيئاً من الثمن لأن الألفاظ
لا يملك شيئاً من الثمن لأن الألفاظ

الجزية (هي اسم لما يخضع من اهل الذمة وانما سميت بذلك لانها تخضع عن الدين وتغنى وتغنى عن الفيل وانما سميت بذلك لانها تخضع عن الدين وتغنى وتغنى عن الفيل وانما سميت بذلك لانها تخضع عن الدين وتغنى وتغنى عن الفيل)

الجزية (هي اسم لما يخضع من اهل الذمة وانما سميت بذلك لانها تخضع عن الدين وتغنى وتغنى عن الفيل وانما سميت بذلك لانها تخضع عن الدين وتغنى وتغنى عن الفيل)

الجزية اذا وضعت بتراض وصلاح لا تغني: وان فتح بلدة خوة واقولها عليها لوضع على انظار الغنى في السنة ثمانية واربعون درهما وعلى النوسط نصفها وعلى الفقير القادر على الكسب ربحها. وتوضع على كنان ونحوه ووثني على اعز ولا على مرد فلا يقبل منها الا الاسلام والسيف ونسرق ثاها وطلها ولا جزية على صبي وامراة وعولك ومكاش وشيخ كبير ومن زاعي ومقعد وفقير لا يكسب وراهب لا يجالط ويجب في اول الحول ويؤخذ قسط كل شهر فيه ويسقط بالاسلام والموت وتدخل بالتركرا خلا لها بخلاف خراج الارض ولا يجوز احدا بعة او كنيسة او صومعة في دارنا وقاد الهندمة عن غير نقل ومين الذي في زير ومركبه وسرجه ولا يركب جبالا ولا يعلى بسلاح يظهر الكسبي ومركبها كالكاكاف والاحقان لا يترك ان يركب الا ضرورة وحينئذ ينزل في الجاه ولا يلبس ما يخص اهل العلم وازهد الشرف ونما زينا وهم في الطريق والحمام ويجعل على داره علامة كلاس يستغفره ولا يبدأ بسلا ويضيق عليه الطريق ويؤدى الجزية قائما والاحذ قاعد ويؤخذ بتبليبه ومن يوقا له الجزية باذم ولا يعدو الله ولا ينقض عهده بالا باع الجزية او بزناه بمسلة وقتله مسلما او نسيه صلى الله عليه وسلم بل بالحقاقد ارا الحول والغلبة على موضع يحاربنا ويصير كالمرد لكن لو اسر يسرق والمرد يقتل ويؤخذ من مئ قتل جالم ونساءهم ضعف الزكاة لافض صبيانهم ويؤخذ من موالهم الجزية والخراج كولي قريش ويصير الخراج والجزية وما اخذ من مئ قتل من ارض الجلى اهلها عنها واهدا اهل الحرب واخذ منهم بلا قتال في صالح المسلمين كسد النغور وبناء القناطر والجسور وكفاية العلى والمدرسين والمفتين والقضاة والعلماء والمقاتلة وذرايعهم. ومن مات في نصف السنة حرم من العطاء

(باب المرتد)

من ارتد والعياد بالله يعرض عليه الاسلام وتكشف شبهته ان كانت فان استعمل حشر ثلثة ايام فان تاب لا قتل وتوبته بالبر عن كل دين سوا الاسلام او ما انتقل اليه وقبله قبل العرض ترك نذب لا ضمان فيه ويؤخذ ملكه عن ماله موقوفا فان سلم عاد وان مات وقتل او قتل بدار الحرب وصحبه عتق مديروه وامثها اولاده وحلت ذبوا وكسب اسلامه لو ارثه المسلم وكسب ردة فيتي ويقضى برب اسلامه من كسب اسلامه

القتل فمن لا يجب قتله فلا جزية عليه
اذا كان نواذري زاي او مال يعين بقتله
واجب كفا في الاختيار
اهاق
واراها لا يخالف
انها توضع على اراها الكبير وعن ابوسف
ولا توضع على الشيخ الكبير وعن ابوسف
انها توضع عليه اذا كان نواذري لا ينفذ
وتسقط بالاسلام
اهاق
وجبت عقوبة على الكفر فتسقط بالاسلام
ولا تقا مع عدم الموت
ولا تقا لانها وجبت في الزنة فلا خلافها
استقطبان ان خير كراكة في حق المسلم
اهاق (او كنيسة) اذا دخلت كالحدود
في النصارى استبدم وكذلك كنيسة اليهود
في الاصل وان غلب استهان كنيسة مطلقا
استبد النصارى واليه استهان كنيسة
في النهاية اهاق
مكان اخر وقيل هذا في الامصار والقرى
لان الامصار هي التي تقام فيها اشعار النصارى
ولهذا يمنون من بيع النصارى برب الاسلام
اننا قوس خارج الكنيسة في الامصار اهاق
وقيل انما هو في الامصار
طوقا كحيد وبخالف ازار في
اذا راسلنا
فينقض العهد لان عقد الذمة لا ينفذ
عن الايمان في قاعة الامان فلا ينفذ
الامر الا في مفضل خلفا لادن
بحر بن الاقل
فمن عليه الاسلام استجابا
فليس بواجب لان الدعوة قد
اهاق

فقل بالحق لا فقل على وجهي فيه
القصص احكام هذا المجلد بل انما هو
العدل قبل ذلك عن ذلك المجلد لان
اما ما اهل العدل لا يقطع على ان
يقتطع فلا يجب ان يقطع على ان
لما كان في الانقطاع كتاب القبط
اللفظ ذكره عقيل الجهاد الذي فيه
دفع الحلاك عن نفس
ان يقطع كذا في القبط طرحة اهل
ان لا يعلم نفسه ان تصديقه من
الفقر او من ان تصديقه من
وحرره خانم لان تصديقه من
او بعدة واحدة ثبتت نفسه
نفسه مؤخره واحدة ثبتت نفسه
وان ادعاه والقياس ان لا يقبل
استحقاق الحق المنقط اهل
تضمننا ابطال الحق المنقط اهل
وقول له اجازته اي رواية القدر
له اجازته لا يملك الا في رواية
الاصح لا يملك الا في رواية
فاشبهه اعم بخلاف الام فانها تملكه
على ما في كتاب الكراهية وانه ليس

فقل بعض اهل اخر منه عدلا فله اذا ظهر على المصر وان قل عادلا لمورثه الباري
ولو بالعكس لا يرثه الباغي لان ادعى انه كان على الحق وعندا يريوسف لا يرثه مطلقا
وكره بيع السلاح من علم انه من اهل الفتنه وان لم يعلم فلا

كتاب القبط

المقاطه مندوب وان خيف هلاكه فواجب وكذا اللقطة وهو حرام لا ان ثبت رفته
بجة ونفقته في بيت المال وكذا اجانيته وادبره وان نفق عليه المنقط فهو تبرع لان
ياذن الحاكم بشرط الرجوع او يصدق القبط اذا بلغ ولا يؤخذ من منقطه وان ادعا
واحد ثبت نسبته منه ونوعيد وهو حرام وادعى وهو مسلم لم يكن في مفرقه وذو ان
كفايه وان ادعاه اثان معايت منها واروصف احدهما علامة فيه او يسوق فهو
ولحر المسلم او من العبد والذي وان شهد عليه ما اوعى جانيته هو عليها فهو ينقضه
عليه باخر قاض قبل بدونه ايضا وله شره ما لا بد له منه من طعنا وكسوة وقضيه
ونسبه في خرفة لا تزوجه وتصف في ماله لغيره ما ذكر ولا اجازته في الامم وقوله اجازته

كتاب اللقطة

هي امارة ان اسلمت له اخذها ليردها على صاحبها والا ضمن والقول للمالك انكره
للمر وعندا يريوسف المنقط ويقر في الاشهاد قوله من سمعته ونشد اللقطة فله
على بيعها في مكان اخذها وفي الجامع مدة يغد على ظنه عدم طلب صاحبها بعد الصبح
وقيل ان كانت عشرة دراهم فاكثر فحوالوان كانت اقل فايا ماه وما لا يبقى يعرف لان
فساده ثم تصدق بها ان شأنا فاجابها بعده اجازته ان شأنا واجره له او ضمن المنقط
او الفقير لو هالكه واسمها ضمن لا يرجع على الاخر ويأخذها منه ان باجته ولقطة الحلال
والحر سواء ويجوز النقطا البهيمه وهو تبرع وانفقه عليها بلا اذن كما وان باذنه
بشرط الرجوع فدين على ربهها ان يجلسها عند حتى يأخذها فان امتنع بيع في النقطه
فان هلك بعد المجلس سقط وان قبله لا ويؤجر القاضى بالمنفعة وينفق منها ولما
منفعة له يأذن بالانفاق اذ اطلع اذا قام البينة انها لقطة وان لا تبينه له بقره لفق
عليها ان كنت صادقا والاباعه واهر يحفظ ثمنه والممنقط ان ينفع باللقطة بعد
العرف لو فقير وان غنيا تصدق بها ولو على بويه او ولده او زوجته لو فقراء

فان خنته فان فعلت هذا من خاف
هو امارة بالانفاق ايضا من خاف
الا ان يصدق او لا يصدق
والا ضمن والابو يصدق
لنفسه يصدق بالاشهاد لانه لو لم يصدق
ليرد ما لم يبين
وعند ابو يوسف للمنقط فلا يضمن
دون الظاهر من اجله لانه لا يضمن
وهو المصيبة فله ان لا يضمن
الاخذ مال القيدون اذ ليس بالمتبرع
بمرا وما ذكره من الظاهر يعارضه
مثله لان الظاهر ان يكون الشرف
عاملا لنفسه كذا في الهداية اهل

وان كانت اقل من عشرة دراهم
فايا ما جرى بالانفاق يرد
المنقط لان كلامها من
الامر فانه لا يضمن
بفعله فان قبل
فبيع عليه فلان اذ لم يكن
الحقد فلا يوجب شيئا اهل

وان كانت حقيرة كالتوى وقشور الرثا والسنبلة بعد الحما ينفع بها بدون التعريف
 ولما لاك اخذها ولا يجيء فع اللقطة الاملعيا الابنية ويميل ان يبين علامتها من غير
 اخذها ولا ينفذها وحدها من القنينة في جميع البلاد وقلة
 اخذها ولا ينفذها وحدها من القنينة في جميع البلاد وقلة
 اخذها ولا ينفذها وحدها من القنينة في جميع البلاد وقلة
 اخذها ولا ينفذها وحدها من القنينة في جميع البلاد وقلة

كان كثيرا من الذين ينفذونها في جميع البلاد وقلة
 اخذها ولا ينفذها وحدها من القنينة في جميع البلاد وقلة
 اخذها ولا ينفذها وحدها من القنينة في جميع البلاد وقلة
 اخذها ولا ينفذها وحدها من القنينة في جميع البلاد وقلة

وان كانت حقيرة كالتوى وقشور الرثا والسنبلة بعد الحما ينفع بها بدون التعريف
 ولما لاك اخذها ولا يجيء فع اللقطة الاملعيا الابنية ويميل ان يبين علامتها من غير

جبر كتاب الابق

ندبا اخذ له من قولى عليه وكذا الضال وقيل تركه افضل ويرفعان الى الحاكم فيجس لابق
 دون الضال ومن رده من مك سفر اربعون درهما وان كانت قيمته اقل من اربعين فقيمة
 الادرها عند محمد وعند ابى يوسف رجة لله اربعون ولك رده من دونها فيجس به
 فان ابق منه لا يضمن ان اشهدانه اخذه ليرده والا فلا شيء له ويضمن ان ابق منه
 وجعل الرهن على الرهن وجعل الجاني على المولى ان فداه وعلى الجاني ان دفعه وقيل
 المديون منه ويقدم على الدين بغيره وعلى المولى ان فداه عنه (وجعل الموهبة له وانما يجمع
 الوهاب في هبة بعد الرزق ونفقته كاللقطة والمدبر واهل الولد كالنقش وان كان
 الراى المولى وابنه وهو في عياله او وصيته او احد ازواجين فلا شيء له والمالك
 الصبي كالبالغ (كتاب المفقود) هو غائب

هو غائب من الاياق المكسور وهو المربط
 اخذها لا ينفذها وحدها من القنينة في جميع البلاد وقلة
 اخذها لا ينفذها وحدها من القنينة في جميع البلاد وقلة
 اخذها لا ينفذها وحدها من القنينة في جميع البلاد وقلة

لا بدري مكانه ولا حياته ولا موته فنصب له القاض من يحفظ ماله ويستوفي حقه
 مالا وكل له فيه ويبيع ما يخاف عليه تلفه من ماله وينفق على زوجته وقربه ولا
 وهو حي في نفسه لا تشك امرأته ولا يقسم ماله ولا تنسخ اجارته ميت وفي غيره فلا
 يرث من مات في حال فقده ان حكم بموته فيوقف نصيبه منه كالأبواب بعضها الى ان يحكم
 بموته فان جاء قبل الحكم به فهو له والا فله من يرث ذلك المال لولاه واذا مضى من عمره
 مالا يعيش اليه اقرانه وقيل تسعون سنة وقيل مائة وعشرون سنة حكم بموته في
 حق ماله حينئذ فلا يرثه من مات قبل ذلك وتعد زوجته للموت عند ذلك

كتاب الشراكة

هي شريكة ملك وشركة عقد قالوا وان يملك اثنان عتارا او ثلثا او ثلثا او ثلثا
 او سبعا او اخلطوا لها بحيث لا يميزا وخطاه وكل منهما اجني في نصيب الآخر
 ويجوز بيع نصيبه من شريكه في جميع المهور وغيره في ما عدا المظط والاخلط
 فلا يجوز بلادته والثانية ان يقول احدها شراكك وكذا ويقبل الآخر وكذا ويجوز
 والقبول بشرطها عدم ما يقطعها كشرط درهم معينة من الربح لاحدها وفي ردة

من الاياق المكسور وهو المربط
 اخذها لا ينفذها وحدها من القنينة في جميع البلاد وقلة
 اخذها لا ينفذها وحدها من القنينة في جميع البلاد وقلة
 اخذها لا ينفذها وحدها من القنينة في جميع البلاد وقلة

هو غائب من الاياق المكسور وهو المربط
 اخذها لا ينفذها وحدها من القنينة في جميع البلاد وقلة
 اخذها لا ينفذها وحدها من القنينة في جميع البلاد وقلة
 اخذها لا ينفذها وحدها من القنينة في جميع البلاد وقلة

هو غائب من الاياق المكسور وهو المربط
 اخذها لا ينفذها وحدها من القنينة في جميع البلاد وقلة
 اخذها لا ينفذها وحدها من القنينة في جميع البلاد وقلة
 اخذها لا ينفذها وحدها من القنينة في جميع البلاد وقلة

هو غائب من الاياق المكسور وهو المربط
 اخذها لا ينفذها وحدها من القنينة في جميع البلاد وقلة
 اخذها لا ينفذها وحدها من القنينة في جميع البلاد وقلة
 اخذها لا ينفذها وحدها من القنينة في جميع البلاد وقلة

والنكاح منها طلب الاجر وبشر الدافع الى احدها والنكاح
والقبول ان لا يشرى من شركه ولا مالهما على ان يشترى
المفاوضة وهذه الشركة هي المفاوضة وتضمن
الاستحقاق ان هذه الشركة هي المفاوضة وتضمن
احتياكا ما يشترى كل واحد منهما من ثمنها
على الاخر
وشركه الوفاء
الشراء بالنسيئة يكون لمن له وجهه
عند الناس والاعمال بذلك جازين
الناس من ثمنها ومفاوضة
فان شرطها هو الكفالة في الاول
وتضمن الوفاء في الاول
فان شرطها هو الكفالة في الاول
وتضمن الوفاء في الاول

لان الصنف على التبرع لا يجوز الاول
في الاول
فان شرطها هو الكفالة في الاول
وتضمن الوفاء في الاول
فان شرطها هو الكفالة في الاول
وتضمن الوفاء في الاول
فان شرطها هو الكفالة في الاول
وتضمن الوفاء في الاول

بشرهما فكل منهما الطلب بالعل وكل منهما طلب الاجر وبشر الدافع الى احدها والنكاح
بينهما وان عمل احدهما فقط (وشركه الوفاء) وهما يشترى ولا مالهما على ان يشترى
بوجوهها ويبيعا والربح بينهما فان شرطها مفاوضة تحت ومطلقا لعنان وتضمن
الوكالة فيما يشترى فان شرطها مفاوضة المشتري ومثلثه فالربح كذلك وشرط
الفضل باطل (فصل) ولا يجوز الشركة فيما

لا يصح الوكالة به كالاحتطاب والاحتشاش والاصطياد والاستقاء وما جمعه
كل فله وان اعانه الاخر فله اجر مثله لا يزداد على نصف ثمن المأخوذ عند يوسف خلافا
للمجد وما اخذاه معا فلهما نصفين وان كان لاحدهما بغل والاخر روية فاستحق احدهما
فالكسبه والاخر اجر مثل ماله والربح في الشركة الفاسدة على قدر المال ويبطل شرط
الفضل ويبطل الشركة بموت احدهما وبطاقة مريان حكم به ولا يترك احدهما مال
الاخر فلا اذنه فان اذن كل لصاحبه فاديا معا ضمن كل حصته وان اذيا معا قبا
ضمن الثاني علم باداء الاول ولا وفالا يضمن ان لم يعلم فان اذن احدا منفوا وضمان
لشركته ان يشترى مائة لبطاها ففعل في له خاصة بلائتي ويتخذ كل ثمنها وقال
يضمن حصته (كتاب الوفاء) شركته

اي وبيان الشركة الفاسدة (وما جمعه
كل فله) وعلى هذا الاستدلال وكل
والشركه لان الشركة انفسه معني الوكالة
غير صحيح اهو خلافا لاجل لان من الوكالة
له اجر مثله بالعاما بلع اهو

هو مجلس لعين على ملك الوفاء والنصدق بالمنفعة كالعارة فلا يترى ولا يزور
ملكه لان يحكم به حاكم قيل او هل يترى بموته بان يقول اذ مات فقد وقع عندنا هو ليس
على ملك الله تعالى وجه يعود نفعه على العباد فيترى وزير ملكه بجز الفوق عندنا بوس
وعند محمد لا مال يسلم الى متول فلو وقف على الفقراء او بنى سقاية او خانة او بابا بلقي
السبيل وجعل ارضه مقبرة لا يزول ملكه عنه الا بالاحكام وعندنا يوسف يزول بجز
القول وعند محمد اذا سلمه الى متول واستحق الناس من السقاية وسكنوا الخان والرباط
ودفوا في المقبرة وشرط تمامه ذكره مضر مؤيد وعندنا يوسف يصح بجزه وانما انقطع
ضرب الى الفقراء وصح عندنا يوسف وقف المشاع وجعل غلة الوقف لاولاديه لنفسه
وجعل البعض والكل لامها اولاده او لمديره ما داموا حياء وبعدهم الفقراء وشرط
ان يستبدل به غيره اذا شاء خلافا للمجد في لكل وصح وقف العمار وكذا النفق المتعاقب
وقفه عند محمد كالفاسد والمر والقدور والبنار والبنارة وشياها والقدور والمر والرجل

ويطلب شرط الفضل لان الربح يباح
للمال فيقدر بقدره كما ان الربح يباح
للبذر في المزارعة وانما يشترط
بالنسبة وقد ضحك فقهاء الاستحقاق
على قدر رأس المال ولاه الاما واف
الان يحكم به حاكم ولاه الاما واف
حينئذ يترى ملك الوفاء بجزه
في مربيته بخلافه على الوفاء بجزه
فانه لا يدفع خلافا على الوفاء بجزه
موت المحكم ان يبيع بجزه بجزه
المتول ان يفاض فيقضى هو
فتمتصا الى الفاض لان الفاض هو
صرف الى الله تعالى وهو مؤيد عليه
النفق الى الله تعالى وهو مؤيد عليه
لان النفق بارة يكون بالاضف والمالك يدون موجب
تقطع في الوقف بارة يكون بالاضف والمالك يدون موجب
فان يترى بارة يكون بالاضف والمالك يدون موجب
فان يترى بارة يكون بالاضف والمالك يدون موجب

مطلوب له كالتوفيق في البيع كذا في
الهداية اهو

النفق الى الله تعالى وهو مؤيد عليه
النفق الى الله تعالى وهو مؤيد عليه
لان النفق بارة يكون بالاضف والمالك يدون موجب
تقطع في الوقف بارة يكون بالاضف والمالك يدون موجب
فان يترى بارة يكون بالاضف والمالك يدون موجب
فان يترى بارة يكون بالاضف والمالك يدون موجب

والقول في زيادة المشتري لانه
يكون الزيادة وانما هو شاهد له
البيع فبيده وكذا الحكم في الزيادة
على ملكه فبيده وكذا الحكم في الزيادة
من المالك ان شاء
واجبة فبيده وكذا الحكم في الزيادة
من المالك ان شاء
واجبة فبيده وكذا الحكم في الزيادة
من المالك ان شاء

والقول في زيادة المشتري لانه
يكون الزيادة وانما هو شاهد له
البيع فبيده وكذا الحكم في الزيادة
على ملكه فبيده وكذا الحكم في الزيادة
من المالك ان شاء
واجبة فبيده وكذا الحكم في الزيادة
من المالك ان شاء
واجبة فبيده وكذا الحكم في الزيادة
من المالك ان شاء

ما تناهت لا تصدق ببيع وان استاجر الشئ في وقت الادراك بطلت الاجارة وظا
الزيادة وان استاجر الارض لترك الزرع فسدت ولا تطيل الزيادة ولو انتمت في آخر
قبل القبض فبيده وبعد القبض يشتركان والقول في قدر الحاشي للمشتري ولو يام تمرة
واستثنى منها ارضا لا معلومة مع وقيل لا يجوز بيع البر في سبيله ان بيع بغير جنسه وكذا
ابا قلا في قشره والارزوا للمسموم وكذا النوزو القسوق والجوز في قشرها الاول
وليرة الكل وعد المبيع ووزنه وزرع على البائع وليرة نقد الثمن ووزنه على المشتري
وفي بيع سلعة ثمن سلم هو وان لم يكن مؤجلا وفي بيع سلعة بسبعة او ثمن ثمن
سليم مع

(باب الخيارات)

صح خيار الشئ لكل من المتعاقدين ولهما معا ثلاثة ايام لا اكثر الا ان جاز في اثنائه
وعندهما يجوز ان يبين مدة معلومة اى مدة كانت وان اشترى على انه لا ينقد الثمن الا
ثلاثة ايام فلا يصح صح والى اربعة الا ان ينقد في الثلاثة وعند مجزول الى اربعة واكثر
وخيار البائع يمنع خروج المبيع عن ملكه فان قبضه المشتري فملك لزمه فمضه وخيار
المشتري لا يمنع فان هلك في يده لزم الثمن وكذا لو تبطل لانه لا يدخل في ملك المشتري
خلاصها فلو اشترى زوجته بالخيار لا يفسد النكاح وان وطئها فله ردها لانه بالنكاح
الا فلو ولدت في مدته لا تصير ام ولد ولو اشترى في يده به او بعد اقل وان
ملكته عبدا فهو حر لا يعتق ان في مدته ولا بعد قبض المشتري في مدته من الاستبراء
ولا استبراء على البائع ان ردت به ولو قبض المشتري به المبيع باذن البائع ثم ودم
عنده فملك في يده فهو على البائع لا يرتفع القبض بل رد لعدم الملك ولو اشترى المأذون
شيئا به فابراه بانه من ثمنه يبقى خياره وله الرذالة بل عدم التملك ولو اشترى في يده من
ذمى خرابه فاسلم في مدته بطل شرؤه كذا يملكها مسلما بالاجازة خلافا لها في البيع
ونزله خيار غير بحضرة صاحبه وغيبته ولا يفسخ الا بحضرة خلافا لابي يوسف
فان فسخ وعلم به في المدع النفسخ والاتهم وتيم العقد ايضا يموت من له الخيار وكذا في
بعض المدع وبالاخذ بشفعة سبيل المبيع وبكل ما يدل على الرضى كركوب غير اختيار
والوطئ والاعتاق ونواحيه ولو شرط المشتري الخيار لغيره جاز وله ايجازا
وفسخ صح وان اجاز واحد وفسخ الآخر اعتبر السابق وان كانا معا فالفسخ

ما تناهت لا تصدق ببيع وان استاجر الشئ في وقت الادراك بطلت الاجارة وظا
الزيادة وان استاجر الارض لترك الزرع فسدت ولا تطيل الزيادة ولو انتمت في آخر
قبل القبض فبيده وبعد القبض يشتركان والقول في قدر الحاشي للمشتري ولو يام تمرة
واستثنى منها ارضا لا معلومة مع وقيل لا يجوز بيع البر في سبيله ان بيع بغير جنسه وكذا
ابا قلا في قشره والارزوا للمسموم وكذا النوزو القسوق والجوز في قشرها الاول
وليرة الكل وعد المبيع ووزنه وزرع على البائع وليرة نقد الثمن ووزنه على المشتري
وفي بيع سلعة ثمن سلم هو وان لم يكن مؤجلا وفي بيع سلعة بسبعة او ثمن ثمن
سليم مع

ما تناهت لا تصدق ببيع وان استاجر الشئ في وقت الادراك بطلت الاجارة وظا
الزيادة وان استاجر الارض لترك الزرع فسدت ولا تطيل الزيادة ولو انتمت في آخر
قبل القبض فبيده وبعد القبض يشتركان والقول في قدر الحاشي للمشتري ولو يام تمرة
واستثنى منها ارضا لا معلومة مع وقيل لا يجوز بيع البر في سبيله ان بيع بغير جنسه وكذا
ابا قلا في قشره والارزوا للمسموم وكذا النوزو القسوق والجوز في قشرها الاول
وليرة الكل وعد المبيع ووزنه وزرع على البائع وليرة نقد الثمن ووزنه على المشتري
وفي بيع سلعة ثمن سلم هو وان لم يكن مؤجلا وفي بيع سلعة بسبعة او ثمن ثمن
سليم مع

فلا يملك له الرد
فلا يملك له الرد
فلا يملك له الرد
فلا يملك له الرد
فلا يملك له الرد
فلا يملك له الرد
فلا يملك له الرد
فلا يملك له الرد
فلا يملك له الرد
فلا يملك له الرد

لو باع عبد بن بالخيار في أحدهما فان عينه وفضل ثلث كل صح والافلا ويجوز خيارا للرؤية
وهو بيع أحد شيئين أو ثلاثة على أن يأخذ المشتري ما يشاء ولا يجوز أن يكون ثلثة ويتقيد
تخييره بمد خيار الشرط على الاختلاف والبيع واحد والباقي أمانة فلو قبض لكل فله
واحد ويقب لزوم البيع فيه ونعني الباقي في الأمانة وإن هلك الكل لم يصف من
كل أو ثلثه وليس له رد الكل إلا انضم إليه خيار الشرط ويورث خيار الثمين والعب
لا الشرط والرؤية ولو اشترى على أنهما بالخيار فرضي أحدهما لا برد الآخر خلافا لهما
وعلى هذا خيار العيب والرؤية ولو اشترى عبدا على أن يخازن أو كاتب فظهر بخلافه
أخذه بكل الثمن أو تركه **فصل في خيار الرؤية** من اشترى مالم يره

جاء زوله رده إذا آراه مالم يوجد معا يطله وإن رضی قبلها ولا خيار لمن باع مالم يره
ويبطل خيار الرؤية ما يبطل خيار الشرط من عيب وعيب في يد وتقدر رده بعضه
ونصرف لا يفسخ كالاغتياق ونواجهه أو بوجبه حقا للغير كالبيع المطلق والرهن و
الاجارة قبل الرؤية وبعدهما وما لا يوجب حقا للغير كالبيع بالخيار والمساقاة
والهبة بلا تسليم يبطل بعدها لا قبلها وكفت رؤية وجه الرقيق والدابة وكفها في
شاة اللحم لا بد من الحسوف في شاة القينة لا بد من رؤية الضرع ورؤية ظاهرها ثوبا لم
يكن معلما كاقية ورؤية عمله أن معلما ورؤية داخل الدار وإن لم يشاهد بيوتها وقد
زول لا بد من مشاهد البيوت وعليه الفتوى اليوم وإن رأى بعض المبيع فله
الخيار إذا رأى باقيه وما يعرف بالتاموزج كالكيل والموزون رؤية بعضه كروية كله
وفيما يطعم لا بد من الرزق ونظر الوكيل بالشاء أو القبض كاف لا نظر الرسول
وعندها هو كوكيل وبيع الاعمي شراء صحيح وله الخيار إذا اشترى ويسقط
بحسه المبيع أو شتمه أو ذوقه فيما يعرف بذلك وبوصفه العقار وله ومن رأى أحد الثوبين
فشتراه ثم رأى للآخر فله أخذها أو ردها لا ردها ومن رأى شيئا ثم شراه
فوجد متغيرا بخير ولا فلا وإن اختلفا في تخيره فالقول للبائع وإن في الرؤية
فالمشترى ومن اشترى عدل زطي فباع مته ثوبا أو وجه فسلم فله أن يرده
لا بخيار رؤية أو شرط **فصل** مطلق البيع يقتضي

سلامة المبيع فلن وجد في مشريه عيبا رده أو اخذ بكل ثمنه لا مكنا ونقص

عليا رايب لانه بيع غامد الحكم ودالك
من قبيل غامد الشيء الذي لم يشرط
اشترى شيئا لم يره بالخيار ان شاء الله
شاه زك وجهما عند الرؤية لا نقض
في خيار الرؤية لانها قد اهدت
البيان لكل واحد منها لانه قد اهدت
البيان لكل واحد منها لانه قد اهدت
البيان لكل واحد منها لانه قد اهدت

جاء زوله رده إذا آراه مالم يوجد معا يطله وإن رضی قبلها ولا خيار لمن باع مالم يره
ويبطل خيار الرؤية ما يبطل خيار الشرط من عيب وعيب في يد وتقدر رده بعضه
ونصرف لا يفسخ كالاغتياق ونواجهه أو بوجبه حقا للغير كالبيع المطلق والرهن و
الاجارة قبل الرؤية وبعدهما وما لا يوجب حقا للغير كالبيع بالخيار والمساقاة
والهبة بلا تسليم يبطل بعدها لا قبلها وكفت رؤية وجه الرقيق والدابة وكفها في
شاة اللحم لا بد من الحسوف في شاة القينة لا بد من رؤية الضرع ورؤية ظاهرها ثوبا لم
يكن معلما كاقية ورؤية عمله أن معلما ورؤية داخل الدار وإن لم يشاهد بيوتها وقد
زول لا بد من مشاهد البيوت وعليه الفتوى اليوم وإن رأى بعض المبيع فله
الخيار إذا رأى باقيه وما يعرف بالتاموزج كالكيل والموزون رؤية بعضه كروية كله
وفيما يطعم لا بد من الرزق ونظر الوكيل بالشاء أو القبض كاف لا نظر الرسول
وعندها هو كوكيل وبيع الاعمي شراء صحيح وله الخيار إذا اشترى ويسقط
بحسه المبيع أو شتمه أو ذوقه فيما يعرف بذلك وبوصفه العقار وله ومن رأى أحد الثوبين
فشتراه ثم رأى للآخر فله أخذها أو ردها لا ردها ومن رأى شيئا ثم شراه
فوجد متغيرا بخير ولا فلا وإن اختلفا في تخيره فالقول للبائع وإن في الرؤية
فالمشترى ومن اشترى عدل زطي فباع مته ثوبا أو وجه فسلم فله أن يرده
لا بخيار رؤية أو شرط **فصل** مطلق البيع يقتضي

سلامة المبيع فلن وجد في مشريه عيبا رده أو اخذ بكل ثمنه لا مكنا ونقص
اشترى شيئا لم يره بالخيار ان شاء الله
شاه زك وجهما عند الرؤية لا نقض
في خيار الرؤية لانها قد اهدت
البيان لكل واحد منها لانه قد اهدت
البيان لكل واحد منها لانه قد اهدت
البيان لكل واحد منها لانه قد اهدت

اشترى شيئا لم يره بالخيار ان شاء الله
شاه زك وجهما عند الرؤية لا نقض
في خيار الرؤية لانها قد اهدت
البيان لكل واحد منها لانه قد اهدت
البيان لكل واحد منها لانه قد اهدت
البيان لكل واحد منها لانه قد اهدت

فالعيب لأن الضرر لا يقع بسبب
العيب هو نقصان في المالة فوجب فيه
الرجوع أهله أهق
وتجب نقض العيب عند التجار
والأرباب عيب بالبيع فإلا عاد بعد البيع
وإن ما وده عنده بعد البيع فإلا عاد بعد البيع
وإن ما وده عنده بعد البيع فإلا عاد بعد البيع

ثم إن البرضى بالهه وكل ما أوجب نقض الثمن عند التجار فهو عيب لا باق
ولو لم يردون سفر من سفر بعقل عيب وكذا السرقة والبول في الفراء وهي الكبر
عيب آخر فلو باق أو سرق أو يال في صفه ثم عاوده عند المشتري فيه رده وإن عاوده
عنده بعد البيع لا والجنون عيب مطلقا فلو جن في صفه أو عاوده عند المشتري
فيه أو فكه رده والنجر والذفر والذني والتلذ منه عيب في الجارية لا في الغلام إلا
أن يكون من داء والاستحاضة عيب وكذا عدم حيض بنت سبع عشرة سنة لا أقل
ويعرف ذلك بقول الأمة قدرة وإذا انضم اليه نكول البائع قبل القبض فبعده هو
الصحيح والكفر عيب فيهما وكذا الشيب والدين والسنعال القديم والشعر والماء في
العين فإن ظهر عيب قديم بعد ما حدث عند المشتري أخرج رجوع بالنقصان كغيره
فقطعه فاطلع على عيب وليس له الرجاء إلا أن يرعى البائع بأخذه كذلك فله ذلك حتى
لو باع المشتري سقط رجوعه فإن خا ط الثوب وصبغه أجزأه ولو الت السوق ليعين
ثم ظهر عيبه رجوع بنقصانه وليس له أن يأخذه حتى لو باع بعد رؤية عيبه لا يسقط
الرجوع ولو اعتق بالمال أو دبر أو استولد ثم ظهر العيب رجوع وكذا أن ظهر له بعد موت
المشتري وإذا اعتق على مال أو قتل لا يرجع بشئ وكذا لو اكل الطعام كله أو بعضه وليس
الثوب فتمزق لا يرجع خلافا لها وإن شرب بيضا أو جوزا أو بطنيا أو قاء أو خيرا أو فاكسه
فوجد فاسدا فإن كان ينفع به رجوع بنقصانه والاقبال عنه ولو وجد البعض فاسدا
وهو قليل كالواحد والاثنين في المنة صح البيع والأفسد ورجع بكل منه ومن باع
ما شره فرد عليه بعيب نقصان أو أقر أو نكول أو بنية رده على بائعه ولو قبله برضاه لا رد
عليه ومن قبض ما شره ثم ادعى عيبا لا يجبر على دفع ثمنه ولكن يرد من أخطأ فبأنه فإن
قال شهودي غيب دفع أحلف بائعه ولزم العيبان كل ومن ادعى باق مشربه يبرهن
أولاً أنه إن عنده ثم يحلف بائعه بالله لقد باع وسلمه وما باق قط أو بالله ماله حق الرد
عليك من الوجه الذي يدعي أو بالله ما باق عندك قط لا بالله لقد باع وسلمه وما به هذا العيب
أو لقد باع وسلمه وما به هذا العيب وفي باق الكبر يحلف بالله ما باق من دبلغ الوجه
وعند عدم بنية النشئة على باق عنده يحلف البائع عنده ما يعلم أنه إن باق عنده
واختصوا على قول الإمام فإن نكل على قولها حلف ثانيا كما هو لو قال بائعه بعد التقاض
بشك فنام آخر وقال المشتري بل وحده فالقول له وكذا لو اتفقا في قدر البيع وانقصا

العيب لأن الضرر لا يقع بسبب
العيب هو نقصان في المالة فوجب فيه
الرجوع أهله أهق
وتجب نقض العيب عند التجار
والأرباب عيب بالبيع فإلا عاد بعد البيع
وإن ما وده عنده بعد البيع فإلا عاد بعد البيع
وإن ما وده عنده بعد البيع فإلا عاد بعد البيع

جئت لأبشع الرد وهو زمان متولدة
من الأصل كمال وفيه متولدة منه
لصنع منقح أوق لا يستقط الرجوع
الرد قبله فلا يرد الزيادة ولا ما لا يرد البيع لاستناع
من غير خطا طه أهق
لأنه استنقذ البائع من القياس لا يرجع
ولا استنقذ البائع من القياس لا يرجع
لأنه استنقذ البائع من القياس لا يرجع
لأنه استنقذ البائع من القياس لا يرجع

114

فقل اي قاضي خاصه ذكره رجلا واحدا عينا فابعد
 وتنبه بكونه لا يكون رضى فيه كان
 لو حمل عليها علف من ضرره فقل ايها
 بركها فهو رضى
 وغير قائل الان هذا بمنزلة العيب فيكون
 حاملا فان في يده بالعادة فاذ يربح

مرفا

بالفضل وله ان سبب الهلاك كان في
البائع فاذا هلك في المشتري كونهما
التي لك السبب بخلاف الحال لان الحكم ليس
سببا للهلاك اهوق ولا فلا
اي غلام مع لان العلم بالغيب رضى
اهوق (الباقة) جميع ما في كلامه
اهوق اهوق (عند ابن يوسف
جميع ما كان اهوق الهبة تنبأ له القائل
فقل زفر لان الهبة تنبأ له القائل
الفرس الزوار العهد
السلامة في

والمسلمون
ولا يبيعونهم
فاسقاط حقه عن صفته او فاسد
البراءة من المذنبات والموثقات
لا يبيع الفاسد البيع الفرج صحيح
وقد اشدوا على كل واحد منهم
والا لكان

وعند ابى يوسف يصح ان لا يجوز بيعه لان غرضه ان لا يبيع الا بغير اذن
العقد على نفسه وانما على غيره فاقنا ان الرق
لا يباع الا بغير اذن الابن فلا روق فيه

وهو لا يفسد الماء الا لان الانقاع بالضرورة
ولا يظهر الا في موضع الاستعمال وماله
الوقوف فاقنا ان لا يباع الا بغير اذن الابن

وعند ابى يوسف يصح ان لا يجوز بيعه لان غرضه ان لا يبيع الا بغير اذن
العقد على نفسه وانما على غيره فاقنا ان الرق
لا يباع الا بغير اذن الابن فلا روق فيه

البعض عنه قولان وعند محمد يجوز بيعه ما مطلقا وهو المختار ولا يبيع الا بغير اذن
انه عنده فان عاد قبل الفسخ لا ينقلب صححا وقيل ينقلب ولا يبيع امرأه ولو بعد الحلب و
عند ابى يوسف يصح في لبن الامة ولا ينقل الخنزير ولكن يباح الانقاع به للضرورة
ويفسد الماء القليل عند ابى يوسف لا عند محمد ولا يبيع بشره الا بغير اذن ولا الانقاع به ولا
يشئ من اجزائه ولا يبيع جلود الميتة قبل الذباغ ويجوز بيعه وينشف به ويباع عظمه ولو شق
به وكذا عصبها ورقها وصوفها وشعرها وورقها وكذا عظم الفيل خلا فالحمد ولا يجوز بيع
علو سقط ولا السلب ولا هبته وصحافي الطريق ولا يبيع شخص على ائمة فانه هو عبد
ولو باع كبشاً فانه هو فحبه صح وتغير ولا يشتره ما باع باقل ما باع قبل نقد الفسخ وكذا اشتره مع
غيره بثمن الاول قبل نقده ويصح في الفسخ حصته ولا يشتره زيت على امرئ يظفر ويخرج منه
لكل ظرف مقدار معين وان شرط طرح مثل وزن الفرف يصح وان اختلفا في الظرف وقدر
فالقول للمشتري ولو امر مسلم ذميا ببيع خراوش لها صح خلافا لها وكذا الوامر للمسلم ببيع
بيع صيده ولو شري كما قرع بمسلا او مصقفا صح ويجوز على الخراج ما من ملكه والبيع
بشرط يقتضيه العقد صحيح كشرط الملك للمشتري وكذا بشرط لا يقتضيه ولا يقع فيه
لاحد كشرط ان لا يبيع الدابة المبيعة ولو بشرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد المالكين
او يبيع يستحق فهو فاسد كبيع عبد على ان يفتقه المشتري ويديره او يكتبه او اقره على ان
يستولدها قولا وعقده المشتري عاد البيع صحيحا فيلزم الفسخ وعندهما لا يعود فله
القيمة وكشرط ان يستخذه المالك شهر او ايسكنها او لا يسله الى المثل الشهر او يقره
المشتري درهما او يهدي له هدية او يقطع البائع الثوب ويخطه قباء او قميصا او يهدى
النخل او يشركه ويصح في النخل استئنا ولا يجوز بيع ائمة الاجلها ولا البيع الى النيرود
والمرحان وموم النصاكر وفطر اليهود ان لم يعلم العاقد انه لك ولا البيع الى الحضياد
والدباس والقطاف والمخازن وقد مر الحاج وتصح الكفالة هذه الاوقات فان سقط
الاجل قبل حلوله صح وكذا الوبايع مطلقا من اجل هذه الاوقات ومن باع نصيبه من
دار يجوز ان يملكه المتعاقدان خلافا لابى يوسف ويصح علم المشتري عند محمد

فصل

قبض المشتري المبيع بيعا باطلا ياذن بائنه لا يملكه وهو امانة في يده عند القبض

عند مبتدلا اهوق
مها فامتنع لا اهوق
ويجوز بيعه فانه كالحق في نفس المبيع والمختار
خافا له اهوق
قولا له حق الفسخ لا غير فهو ليس
لان له حق الفسخ والمال وانما يصح بيعه قبل ان يهدى
البيع للمال وانما يصح بيعه قبل ان يهدى
باعتل البناء القائم وتكون مخرجا له
حتى يصح بيعه بغيره لا بد ان يفعل بعض
وكذا اشترى المثل لا بد ان يفعل بعض
المشتري فاقنا ان لا يبيع ما منه فكل من شرط

الاخر اقول ما باع ضرورة اهوق
وان شرط طرح مثل وزن الفرف يصح
لا ان الشرط الاول لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد المالكين
يقتضيه اهوق
خلافا لها
بيع الخنزير اهوق
فانما يستباح بالفسخ اذ لا بد من اذنه
او ائمة على ان يستولدها او يديره او يكتبه او اقره على ان
يستولدها او يهدي له هدية او يقطع البائع الثوب ويخطه قباء او قميصا او يهدى
النخل او يشركه ويصح في النخل استئنا ولا يجوز بيع ائمة الاجلها ولا البيع الى النيرود
والمرحان وموم النصاكر وفطر اليهود ان لم يعلم العاقد انه لك ولا البيع الى الحضياد
والدباس والقطاف والمخازن وقد مر الحاج وتصح الكفالة هذه الاوقات فان سقط
الاجل قبل حلوله صح وكذا الوبايع مطلقا من اجل هذه الاوقات ومن باع نصيبه من
دار يجوز ان يملكه المتعاقدان خلافا لابى يوسف ويصح علم المشتري عند محمد

عنه او لا يفسد الماء القليل عند ابى يوسف لا عند محمد ولا يبيع بشره الا بغير اذن ولا الانقاع به ولا
يشئ من اجزائه ولا يبيع جلود الميتة قبل الذباغ ويجوز بيعه وينشف به ويباع عظمه ولو شق
به وكذا عصبها ورقها وصوفها وشعرها وورقها وكذا عظم الفيل خلا فالحمد ولا يجوز بيع
علو سقط ولا السلب ولا هبته وصحافي الطريق ولا يبيع شخص على ائمة فانه هو عبد
ولو باع كبشاً فانه هو فحبه صح وتغير ولا يشتره ما باع باقل ما باع قبل نقد الفسخ وكذا اشتره مع
غيره بثمن الاول قبل نقده ويصح في الفسخ حصته ولا يشتره زيت على امرئ يظفر ويخرج منه
لكل ظرف مقدار معين وان شرط طرح مثل وزن الفرف يصح وان اختلفا في الظرف وقدر
فالقول للمشتري ولو امر مسلم ذميا ببيع خراوش لها صح خلافا لها وكذا الوامر للمسلم ببيع
بيع صيده ولو شري كما قرع بمسلا او مصقفا صح ويجوز على الخراج ما من ملكه والبيع
بشرط يقتضيه العقد صحيح كشرط الملك للمشتري وكذا بشرط لا يقتضيه ولا يقع فيه
لاحد كشرط ان لا يبيع الدابة المبيعة ولو بشرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد المالكين
او يبيع يستحق فهو فاسد كبيع عبد على ان يفتقه المشتري ويديره او يكتبه او اقره على ان
يستولدها قولا وعقده المشتري عاد البيع صحيحا فيلزم الفسخ وعندهما لا يعود فله
القيمة وكشرط ان يستخذه المالك شهر او ايسكنها او لا يسله الى المثل الشهر او يقره
المشتري درهما او يهدي له هدية او يقطع البائع الثوب ويخطه قباء او قميصا او يهدى
النخل او يشركه ويصح في النخل استئنا ولا يجوز بيع ائمة الاجلها ولا البيع الى النيرود
والمرحان وموم النصاكر وفطر اليهود ان لم يعلم العاقد انه لك ولا البيع الى الحضياد
والدباس والقطاف والمخازن وقد مر الحاج وتصح الكفالة هذه الاوقات فان سقط
الاجل قبل حلوله صح وكذا الوبايع مطلقا من اجل هذه الاوقات ومن باع نصيبه من
دار يجوز ان يملكه المتعاقدان خلافا لابى يوسف ويصح علم المشتري عند محمد

عنه او لا يفسد الماء القليل عند ابى يوسف لا عند محمد ولا يبيع بشره الا بغير اذن ولا الانقاع به ولا
يشئ من اجزائه ولا يبيع جلود الميتة قبل الذباغ ويجوز بيعه وينشف به ويباع عظمه ولو شق
به وكذا عصبها ورقها وصوفها وشعرها وورقها وكذا عظم الفيل خلا فالحمد ولا يجوز بيع
علو سقط ولا السلب ولا هبته وصحافي الطريق ولا يبيع شخص على ائمة فانه هو عبد
ولو باع كبشاً فانه هو فحبه صح وتغير ولا يشتره ما باع باقل ما باع قبل نقد الفسخ وكذا اشتره مع
غيره بثمن الاول قبل نقده ويصح في الفسخ حصته ولا يشتره زيت على امرئ يظفر ويخرج منه
لكل ظرف مقدار معين وان شرط طرح مثل وزن الفرف يصح وان اختلفا في الظرف وقدر
فالقول للمشتري ولو امر مسلم ذميا ببيع خراوش لها صح خلافا لها وكذا الوامر للمسلم ببيع
بيع صيده ولو شري كما قرع بمسلا او مصقفا صح ويجوز على الخراج ما من ملكه والبيع
بشرط يقتضيه العقد صحيح كشرط الملك للمشتري وكذا بشرط لا يقتضيه ولا يقع فيه
لاحد كشرط ان لا يبيع الدابة المبيعة ولو بشرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد المالكين
او يبيع يستحق فهو فاسد كبيع عبد على ان يفتقه المشتري ويديره او يكتبه او اقره على ان
يستولدها قولا وعقده المشتري عاد البيع صحيحا فيلزم الفسخ وعندهما لا يعود فله
القيمة وكشرط ان يستخذه المالك شهر او ايسكنها او لا يسله الى المثل الشهر او يقره
المشتري درهما او يهدي له هدية او يقطع البائع الثوب ويخطه قباء او قميصا او يهدى
النخل او يشركه ويصح في النخل استئنا ولا يجوز بيع ائمة الاجلها ولا البيع الى النيرود
والمرحان وموم النصاكر وفطر اليهود ان لم يعلم العاقد انه لك ولا البيع الى الحضياد
والدباس والقطاف والمخازن وقد مر الحاج وتصح الكفالة هذه الاوقات فان سقط
الاجل قبل حلوله صح وكذا الوبايع مطلقا من اجل هذه الاوقات ومن باع نصيبه من
دار يجوز ان يملكه المتعاقدان خلافا لابى يوسف ويصح علم المشتري عند محمد

منه وزنا له
الافادة وهذا لانها لما
الغش بها ركا الغشوس فبعدت فيها ما
الناس حتى اذا كانت تزوج بالعدد وفي العدد
وان كانت تزوج بها فبكل واحد منهن
تزوج بها فبكل واحد منهن

وعلمت لان النفس الواحدة في حق
الكفالة لا يخرج فكان كونه فيها
كذلك كما لا يخفى ما اذا قال كذا
قال او يحمله لانه يعتبر بها عند
حق لا يتصل بخلافه الطلاق في ايها اقتضاه
ان لم يحضره حبس وان عين وقت تسليمه لزمه ذلك فيه اذا
تعد ذلك فحجب من حبس او شهود
فذلك فحجب من حبس او شهود
فذلك فحجب من حبس او شهود
فذلك فحجب من حبس او شهود

به اذا طلب المكفول له فان لم يحضره حبس وان عين وقت تسليمه لزمه ذلك فيه اذا
طلبه فان سلمه قبل ذلك برئ فان غاب المكفول به وعلم مكانه امهله الحاكم مدة ذهابه
ولا يابى فان مضت ولم يحضره حبسه وان غاب ولم يعلم مكانه لا يطالب به وتبطل
بموت الكفيل والمكفولة ولو عيادون موت المكفول له بل يطلب وارثه او وصيه
الكفيل ويبرأ اذا سلمه حيث يمكن خاصة وان لم يقبل اذا دفعته اليك فانما برئ
وبتسليم وكيل الكفيل ورسوله وبتسليم المكفول به نفسه من كفالته فان شرط تسليم
في مجلس القاضى فسلمه في التسليم قالوا يبرأ والمخالف زمانا انه لا يبرأ وان سلمه
في مصر آخر لا يبرأ عندها ويبرأ عند الامام وان سلمه في بيرة او في السواد لا يبرأ وكذا
ان سلمه في السجن وقد حبسه غير الطالب فان كفل بنفسه على ان ان لم يوافق غدا
فموضا من لما عليه فلم يوافق غدا لزمه ما عليه وان مات ولا يبرأ من كفالته النفس
ومن ادعى على آخر مائة دينار بينها او لم بينها فكفل بنفسه رجل على انه ان لم يوافق غدا
غدا فعليه المائة فلم يوافق به لزمه المائة خلافا لما ولا يجبر على اعطاء كفيل بالنفس
في حد وقصاص فان سمعت به نفسه صح وقال لا يجبر في القصاص وحد القذف
فان شهد عليه مستوران في حد وقود حبس وكذا ان شهد عدل واحد خلافا لهما
في رواية وصح الزهر الكفالة بالخراج والكفالة بالمال صحيحة ولو جبره لا اذا كادينا
صحيحتا فكفلت عنه بالف او بملك عليه او بما يدركك في هذا البيع وكذا لو علقها بشرط
ملائم كشرط وجوب الحق نحو ما بيعت فلانا او غصبك او ما ذاك عليه او ان
استحق المبيع فعلى وكشرط امكان الاستيفاء بخلافه وهو المكفول عنه
وكشرط تعذر الاستيفاء نحو ان غاب عن البلد وان علقها بنحو الشرط كسبيل الحج
وجعى المطر بطل وكذا ان جعل احدها اصلا فقمح الكفالة وجب المال حال الاطلا
مطالبة اى شئ من كفيله واصيله الا اذا شرط براءة الاصيل فتكون حواله كما ان
الحواله بشرط عدم براءة المحيل كفالته ولو طالبا احدهما لم يطالب الا بالآخر فان كفل
بماله عليه فبرهن على الفلز لزمه وان لم يبرهن صدق الكفيل فيما اقر به مع يمينه والصيل
في اقراره باكثر على نفسه خاصة فان كفل بلا امره لا يرجع عليه بما اذكته وانما جاز
المكفول عنه وان كفل بلا امره رجوع ولا يطالبه قبل الاداء فان لوزم فله ملازمته وان

لا تنزهه فان احضره والا حبسه
لا تنزهه عن يقاضى مستحق
او مع فعله ما جرى بماذا يوافق
لا يطالب به الجعش على احضاره اصله
لا اوفى الموت تبطل الكفالة بالعلم
بالعجز وهذا الاحتمال اصله
ولو لم يكن كقول به ولحق دار الحرب
حالة القاضى به كونه دخوله وان
احضره فهو كالتبعية لا يجبر
فان لا يمكنه مطالب بالتبعية والرجوع

فمن احضاره بعد ذلك كافيته الجعش
او باق ان تبطل بغير الكفيل
لحصول العجز الكلى عن تسليم المطلوب
من الكفيل بعد موته ووفته لم يكفوا له
بشيء وانما يكفون في حاله لا في حاله
ينفى الكفالة باصا رزقه لانها لا تنقض
النفس من المال اوفى
لا يبرأ عند ما لان لم يأت بالذمة واستيفاء
القيد بقيد الاحمال ان يكون بالذمة وهذا
فيه اوق (ويبرأ عند ما لا يكون بشهوده
تسليمه على وجه يمكن من عقابته وقد
حصل ولا خصال موم غير متبرق في
التسليم سالما عن المارضى اوفى
ان سلمه في السجن لان من يدين من احضاره
جلس في هذا المكان لا يدين من احضاره
آخر في هذا المكان لا يدين من احضاره
برئ اوفى
فهو من لما عليه اوفى
غدا حتى الكفالتان اوفى
في حد وقصاص لان مبناها على الذمة
فالرجوع على اعطاء الكفيل فيهما ينقض
الافساد للوضع اوفى

لا يستعمل (أي هذا لا يدرج في حكمه) لأن لا يستعمل في الطلب
 ذلك المال من الكفيل لأن ذلك ما صار
 القاضى هو
 خلافاً لهما ولا يجب عليه ولا مدعى
 عند حيفته وهو رواية عنه ولا مدعى
 الذي يثبت به وله أن يدرج في حكمه على الوجه
 الذي يبينه فليس له
 لا يقبل (أي هذا لا يدرج في حكمه) لأن لا يستعمل في الطلب
 المستعمل بالقبض والقبض على الشيء
 كان وذلك لم يوجد والقبض على الشيء
 لا يجوز
 عليهما أي على ذلك وعلى الذي أحضر
 وأما عليه البينة أنه كفيه هو

هذا لأن إقامة على العناقر أراد
 منه بأن يرفع دعواه بعد ذلك
 فلا تقع دعواه بعد ذلك
 هو

بأجل أن الكفالة إنما للطالبة
 وهي التي ما يفسد كل واحد منها ضامناً
 لنفسه هو

ما ضامناً لذلك فإثر الاتفاق
 وما ضامناً الخارج فهو دين واجب
 محبس به ويمنع وجوب إنكاه وأما
 مان القضية فقد وجب بقاها لظلاله
 هو

محسب فله حصة ويبرأ الكفيل بأداء الإصيل وإن أبرأ الطالب الإصيل أو أخرعه
 برئ الكفيل وتأخرعه وإن أبرأ الكفيل أو أخرعه لا يبرأ الإصيل ولا يتأخرعه فإن
 كفلاً بالدين الحال مؤجل إلى وقت يتأجل عن الإصيل أيضاً ولو صالح الكفيل عن الف
 على ما تهرأ ورجع بها فقط أن كفلاً بامر وإن صالح عن الف فمضى أخرجه عن الف
 وإن صالح عن موجب الكفالة برئ هو دون الإصيل وإن قال الطالب للكفيل لا يخرجني
 إلى من المال رجع على أصيله وكذا في برئت عندناي يوسف خلافاً لما في أبرأك لا يرجع لك
 كان الطالب حاضر لرجع اليه في الشئ في الكفيل ولا يصح تعليق البراءة من الكفالة بالشرط
 كسائر البراءات والخضار والخصه ولا تجوز الكفالة بما تقدر استيفاه من الكفيل
 كالحديد والعصا من ولا بالأعيان المضمومة بغيرها كالمبيع والمهر ولا بالامانات كما
 لوديعة والمستعار والمستأجر ومال المضاربة والمشاركة ولا بد من صحيح كذا الكتابة
 حركته أو عبده وكذا بدل الشعاعية عند الامار ولا بالحمل على دابة معينة أو محدثة مبد
 معين بخلاف غير ليعين ولا عن ميت مفلس خلافاً لهما ولا بلاقول الطالب الجلس وقال
 أبو يوسف يجوز بيع غيبته إذا بلغه فاجاز فإن قال المربي لو أرتة كفلاً عنى ما على الكفيل
 مع غيبة المراء جازاً اتفاقاً ولو قال لا يجزى اختلف فيه المشايخ وتجاوزت بالأعيان المضمومة
 بنفسها كالقبض على سور الشراء والمقبض على البيع فاشدأ وبسليم للبيع إلى المشتري كالمهر
 إلى الراهن والمستأجر إلى المستأجر وبالتمز لا (فصل) في دفع الإصيل للمال
 الكفيلة قبل دفع الكفيل إلى الطالب لا يسترد منه وما رجع فيه الكفيل فله ولا يستحق
 ورده إلى المطلوب أحياناً كان المدفع شيئاً يتعين كالبشر خلافاً لهما ولو أبرأ الإصيل كلفه
 أن يتعين عليه فربما يفعل فالشوب للكفيل والرجع عليه ومن قفل الآخر فإجاب له على غريمه
 أو بما قضى له به عليه ففأب الغريم فبرهن الطالب على الكفيل وإن له على الغريم الف لا يقبل
 ولو برهن أن له على زيد الف وهذا كلفه بامر قضى به عليهما ولو بلا امر قضى على الكفيل
 فقط وضماناً لذلك المشتري عند البيع تسليم يبيطل به هذا الضامن المبيع بعد ذلك وكذا
 لو كتب شهادة وختم على صك كتب فيه باع ملكاً أو بيعاً بالاجتلاف ما لو كتبها على أوراق
 العاقرين وضماناً لكل الباع الفلز للوكيل باطل وكذا ضمان المضارب للقرن لرب المال وضماناً
 أحد الشريكين حصته شريكه من ثمنها بأداء صفقة واحدة وصح لو يصفق بين وضماناً للقرن

مخرج

كالبياتات في زماننا والكفالة في
 الأولى محبة اتفاقاً وفي الثانية خلاف
 والقوى على الصفة فانها كما لا بد من الرجوع
 حق لو أخذت من الأكاره هو
 على مالك الأرض هو

وكذا ضمان خلاص ضمان الخلاص من المستحقين المبيع لان المستحق يتسلمه الى اهل
لا يملك عند المبيع لان المستحق يتسلمه الى اهل
خلافها لان من اداه عن غير ادائه

وكذا ضمان خلاص ضمان الخلاص من المستحقين المبيع لان المستحق يتسلمه الى اهل
لا يملك عند المبيع لان المستحق يتسلمه الى اهل
خلافها لان من اداه عن غير ادائه

والخراج والقسمه صحيح وكذا ضمان التواب سواء كانت بحق كرى كرى زوجه الحارس
او غير حق كالحيات وضمان العهده باطل وكذا ضمان الخلاص خلافا لهما ولو قال الكفيل
ضمنته الى شهر وقال الطالب بل حالا فالقول للكفيل وفي الاخر ان له ولا ياتخذ ضمان
الدرك ان استحق المبيع ما لم يقض بئنه على بائنه (باب كفالة الرجلين والعبد بن
دين عليه ما كفله ايمال عن صاحبه فاذا اده احدهما لا يرجع به على الاخر الا اذا ادعى النصف
ولو كفله ايمال عن رجل وكفل كل منهما به عن صاحبه فما اده رجعا بنصفه على شريكه
او بكفله على الاصيل لو ايمال وان ابرأ الطالب احدهما فله اخذ الآخر بكفله ولو فسخت المفاضة
فلهما الدين اخذ من شاء من شريكهما بكل دينه وما اده احدهما لا يرجع به على الاخر ما لم يرد
على النصف واذا كوتبا العبدان بعقد واحد وكفل كل منهما عن صاحبه رجعا على الاخر
بنصف ما اداهما اعتق السيد احدهما قبل الاداء صح وله ان ياخذ حصه الاخر منه
اصالة او من المعقو كفالة ويرجع المعقو فقط بما اده عن صاحبه ولو كان على عبدا ايجر
عليه الا بعد عتقه فكفل به رجل كفالة مطلقة لزم الكفيل حالا واذا اداه لا يرجع على العبد
الا بعد عتقه ولو ادركه عبدا فكفل به رجل فبات العبد فبرهن المدعي انه يضمن الكفيل
قيمته ولو كفل سيد عن عبده بامر او عبدا غيره يبرهن عن سيده فعتق قائم لا يرجع على الاخر

باب الحوالة

هي نقل الدين من ذمة الى ذمة ونصح في الدين لا في العين يرضى المحتال والحوالة عليه وقيل
لا بد من رضئ المحيل ايضا وافات برئ المحيل من الدين بالقبول فلا ياتخذ المحتال من تركه ترك
ياخذ كفتيل من الورثة والقرواء مخافة التوى ولا يرجع عليه المحتال الا اذا توى حقته وهو
بموت المحتال عليه مفسدا او ابتكاره الحوالة وخلفه ولا بدية عليها وعندها بتفليس القاض
ايضا او وقع بالدرهم المودعة ويبرأ المحتال عليه بهلاكها او بالمقصودية ولا يبرأ بهلاكها وانما
قيدت الحوالة بالدين والوديعة او التفصيل لا يطالب المحيل المحتال عليه مع ان المحتال اسوة
لغيره المحيل بدم موته وان لم يرتد بشئ فله المطالبة ولا تبطل الحوالة باخذه ما على المحتال
عليه او عنده واذا طالب المحتال عليه المحيل مثل ما احواله فقال احلت يدين لي عليك
لا تقبل بلا حجة ولو طالب المحيل المحتال بما احواله فقال احلت يدين لي عليك بلا حجة
وتكره السفحة وهي الاقراض لسقوط خطر الطريق

ابو يوسف يرجع اوف
فعل قايده يرجع اوف
دين عليهما اي دين على رجلين من ثمن
متاع اوف
لا يرجع اوف
الدين اوف
لان كل واحد في النصف اصل في اصله
كفيل فاني يبر بنصف دين ما عليه يطبق
لا بد من رتبة دينه ومطالبة والحق
الكفالة لان الاول دين ومطالبة والحق
مطالبة فقط اوف

رجع كل على الاخر (هذا استحسان
والقبيل سانه لا يجوز لان فيه كفالة
الكاتب بدل الحكيم وكل واحد باذنه
ياطل ففقد الاجتماع اوله فصار كذا اذا
ان تصرف كل واحد بمقتضى وجه الاستحسان
الامكان وقد يمكن تفويضه بقدر
بأن يجمل المال كله على واحد في الكفالة
وفوق نفسه وعتق الاخر مطلقا واداه
اوف

نقل الدين الى غيره (باب الحوالة)
هي نقل الدين الى غيره وانما حصلت بالدين
لأنها نقل شئ الى غيره في المطالبة فان نقل الشئ
شئ عن شئ اوف
جاء ان يوفى ان يوفى في نقل
المالك الذي هو المبيع اوف
نقل الدين الى غيره (باب الحوالة)
هي نقل الدين الى غيره وانما حصلت بالدين
لأنها نقل شئ الى غيره في المطالبة فان نقل الشئ
شئ عن شئ اوف
جاء ان يوفى ان يوفى في نقل
المالك الذي هو المبيع اوف
نقل الدين الى غيره (باب الحوالة)
هي نقل الدين الى غيره وانما حصلت بالدين
لأنها نقل شئ الى غيره في المطالبة فان نقل الشئ
شئ عن شئ اوف
جاء ان يوفى ان يوفى في نقل
المالك الذي هو المبيع اوف

هو في القصة لعان مخالفة قال بن قتيبة
 كتاب القضاء
 كلها تقول معنى واحد اصله اخبر
 والقراء من الاروف للشرع الا انهم
 الخصومات وقطع المنازعات وهو
 من كناية بالاجماع فان لم يصح للقضاء
 الا واحد قيل عليه كمال الحق اذ هو

ويصل تقليدك وقيل يصح قضاؤه
 اصلا لا لا من على نفسه لقسمته
 وهو قول الامة القلابة وينبغي ان يخفى
 به خصوص في الزمان وفي خلاصة
 القضاى اختلف الروايات في تقليد القضاة
 القضاء ولا يصح تقليد القضاة
 احد الاستحقاق ولا ينبغي ان يخفى
 الرواية وعليه القول ولا ينبغي ان يخفى
 في وجه الفقه اى الطريق الى سنبط
 وكذا التقليد من خالف ان يلقى عليه اوق
 فيه شرعا لما شرع القضاة وقيل كذا الدخول
 بالقضاء فكما قاله عليه السلام من دخل
 في قضاة ان ابا حنيفة رجع فغيره
 بالقضاء ثلاث مرات فادعى حتى جسد

كتاب القضاء

لقضاء بالحق من اقوى الفرائض وافضل العبادات واهله من هواهل الشهادة وشرط
 اهلية شرط اهليتها والفا سق اهل له وصح تقليده ويجوز ان لا يقبله كما يصح قبول شهادته
 ويجب ان لا يقبل ولو فسق العدل يستحق العزل ولا ينفرد في ظاهر المذهب وعليه مشايخنا
 ولو اخذ القضاء بالرشوة لا يصير قاضيا والفا سق يصح مقنيا وقيل لا ولا ينبغي ان يكون
 القاضى قضا غليظا جارا عنيدا وينبغي ان يكون موثوقا به في دينه وعقده وصلاته
 وفهمه وعليه بالنسبة والا فلا وجود الفقه وكذا المفتى والاجتهاد شرط الاولوية فصيح
 تقليدا لجاهل ونحوه الا فدر والا لى وكذا التقليد من خاف الحيف والعجز عن القيام به
 ولا بأس لمن شق من نفسه باء فرضه ومن تعينه فرض عليه ولا يطلب القضاء ولا
 يسأله ويجوز نقله من السلطان جائز ومن اهل البغى الا اذا كان لا يمكنه من القضاء
 بحق واذا نقله يسأل ديوان قاض قبله وهو الخراط التي فيها التجار والمحاضر وغيرهم
 ويبعث اثنين يقضيانها بحضرة المعزول وامينه ويسألانه شيئا فشيئا ويجعلان كل
 نوع في خريطة على حدة وينظر في حال المحبوسين فنزقهم او قامت عليه به بنية الزه
 ولا يعمل بقول المعزول والابتداء عليه ثم يخلى سبيله بعد ما استظهر في امره ويعمل لوداع
 وغلات الموقوف بالبيتة او باقرار ذي اليد لا يقبل المعزول الا اذا اقره واليد بالتسليم من
 ويجلس الحكم جلوسا ظاهرا في المسجد والجامع اولى ولو جلس في داره واذن في الدخول فلا
 بأس به ولا يقبل هدية الامن قربة او من جرت عادية بمها دارة ان لم يكن لها خصوصية ولو
 يز على العادة ويحضر الدعوة العامة لا الخاصة وهو ما لا يتخذ اثم يحضر ويشهد الجنازة
 ويعود المريض ويتخذ مشرجا وكاتب عدلا وموسى بن اخص من جلوسا واقبالا ونظرا ولا
 يسار احدها ولا يشير اليه ولا يفتيقه دور الاخر ولا يفتحق اليه ولا يخرج معه ولا
 يلقنه حقه ويكره تلقينه الشاهد بقوله اشهد بكما واستحسنه ابو يوسف في غير
 موضع التهمة ولا يبيع ولا يشتري في مجلسه ولا يمازج فان عرض له هم او فاس او غش
 وجوع او عطش او حاجة كف عن القضاء وانا تقدم اليه المخطما فان شاء
 قال لهما ماكما وان شاء سكك واذا تكلم احدهما اسكت الآخر

فصل

الاستبلاات جميع محال كجس السنين
 وتشييد الامم وهو محال كالمصالحات
 قال الله تعالى على السبل لكاتب وانه
 ايجال القضاة وشعبه
 وغيرها اعني السجلات والمحاضر والقوانين
 مثل الصلوات وتقرير التفتاات والمقررات
 في الاوقاف والديوان وضع يكون حجة عند
 الحاجة فيقبل له لانه لا يفتحق كجس
 وقالان القاضى يجب ان يفتحق في كل ما
 في يده والاخرى في يد الخدم اوق
 فانه

لأن كل واحد من هؤلاء
يشتري من غيره من المور
أوق ولا ان ارقن يبيع من المور
انها وان ارقن يبيع من المور

لأن كل واحد من هؤلاء
يشتري من غيره من المور
أوق ولا ان ارقن يبيع من المور
انها وان ارقن يبيع من المور

لقوله وليس لاهل زانعة مستطيلة ينقشب منها مستطيلة غير نافذة فبحر باب الشبهة
وفي النافذة ومستديرة لرق طرفها لهم ذلك ومن ادعى هبة في وقت فذل بينة فقال
محمد الهبة فاشترته منه او لم يقد له فبرهن على الشراء بعد وقت الهبة وقبل وقوله
لا يقبل ومن ادعى ان زيدا اشترى جاريته فانكر زيد وزنه هو خصومته حلاله وانها
ومن اقر يقبض عشرة وادعى انها زيوفا وبهرجة صدق لان ادعى انها ستوقه ولا
ان اقر يقبض ليك اوحقه او الثمن او الاستيفاء والزيف ما يرد به المال والنهرجة
ما يرد به التجار ايضا والمستوقه ما غلب غشته ومن قال ان اقر له بالف ليس عليه شيء
ثم قال في مجلسه نعم عليك لالف لا يقبل منه بلا حجة بخلاف ما لو كذب من قال له
اشترت مني هذا ثم صدق ومن قال ان اقر له عليه ما لا ما كان لك على شيء قط فبرهن عليه
به فبرهن هو على القضاء والا لبره قبل وان زاد على انكاره ولا اعرفك فلا ولو ادعى على
اخر بيع امته منه وازاد ردها ببيع فأنكر فبرهن المدعى على البيع والمنكر على البراءة من كل
عيب يبيع برها المنكر وذكر ان شاء الله في آخر حصيل يطل كله وعندهم الآخر فقط وهو

استحان فصل

ما ت تخرج اوقات زوجته اسلمت بعد موته وقال وارثه بل قبله قال قول له وكذا الو
ما ت سلمت فقات زوجته اسلمت قبل موته وقال الوارث بل بعد وان قال الموع هذا
ابن مودعي الميت لا وارث له غيره دفع الوديعة اليه وان قال لاخر هذا لبيته ايضا وكذا
الاولى قضى الاول ولو قسم الميراث بين الورثة والغرماء بشهادة لم يقولوا فيها الا نعرف
له وارثا او غريبا اخر لا يؤخذ منهم كليل وهو احتياط ظلم وعندها يؤخذ ومن ادعى
عقارا او ثاله ولاخيه الغائب ويبرهن عليه دفع اليه نصفه وترك باقيه مع ذكاليه
بلا اخذ كليل منه ولو جاحدا وقال ان كان جاحدا اخذ النصف الاخر منه ووضع
عند امين وفي المنقول يؤخذ منه بالاتفاق وقيل على الخلاف واذا حضر الغائب دفع
اليه نصيبه بدون اعادة البيعة ومن اوصى بثلث ماله فهو على كل ماله ولو قال ماله
او ما املك صدقة فهو على مال الزكاة ويدخل فيه ارض العشر عند ابى يوسف خلافا
لمحمد فان لم يكن له مال غير امسك منه قوته فاذا اصاب ما لا تصدق بثلث ما امسك
ومن اوصى اليه ولم يعلم فهو وصى بخلاف الوكيل وقيل في الاخبار بالثوكل خبر

بما يمكن هذا
فلان اي فلا تقبل بيعة المدعي عليه
على القضاء والا لبره انكاره
لا لبره انكاره انكاره
واقضاء بلا معر فاحدها وقضاء
القد وري انها يقبل ايضا
بيطه كله اي عندا حبيفة وهو في
لان الحكمي واحد حكم العطف ولو
فجة قالو الا لا يبيعه ويصدر كما صدر
السكون
وعند ما اخره فقط لان الاصل في
الاستقلال والصك يك لا يشترط
فلا انصرف الى ان كان مبطاله فيكون
عند ما قصدوه فينصرف الى ما يليه
منه ما قصدوه فينصرف الى ما يليه
منه ما قصدوه فينصرف الى ما يليه

منه ما قصدوه فينصرف الى ما يليه
منه ما قصدوه فينصرف الى ما يليه
منه ما قصدوه فينصرف الى ما يليه

منه ما قصدوه فينصرف الى ما يليه
منه ما قصدوه فينصرف الى ما يليه
منه ما قصدوه فينصرف الى ما يليه

قضى الاول اى قضى بالمال كله لا حول
لان هذا شاهد على الاول بعد ان قطع
يده عن المال فلا يقبل اهو
وعند هذا وقتها لو ان القاضى غفل
والسبب والظاهر ان الموت قد يقع بغفلة
او غفلة عن الموت او غفلة عن الموت
فيقال بالحق ان اذا وقع الموت
اللقطة اليه لاجلها او اعطى مائة الف
التقطة من ماله اهو
وان كان في يده اهو
ووضع عندنا من قاضي فلا بد ان يكون ثابت
انما جاء حد حائز فان القضاة وقع اليك
المقتول اامين وله ان يقتل القاضى ثابت
مقتول او احوال كونه حائز اليك ثابت
فلا يفتقر كما اذا كان معارفا اليك ثابت
في المستعمل القاضى والقاضى موجوده قد
له والقاضى الصدور والقاضى موجوده قد
بدون اعادة اليه اهو
يتنصب خصما عن اليمين لان احد الورثة
وعليه انما هو المالك او عينه لا يستحق له
من الورثة انما هو المالك او عينه لا يستحق له
الاستيفاء نفسه لانه عام في نفسه
فلا يصح ان يبايع غيره اهو

فرد وان فاستقلا في الغزل منه الا خبر عدل ومستورين وعندها هو كالاول وكذا
الخلاف في اخبار السيد بجناية عبده والشفع بالبيع والبكر بالتزويج ومسلم لويهاج
بالشرائع ولو بايع القاضى وامينه عبد الغرماء واخذ المال فضايع واستحق العبد لا يضمن
ويرجع المشتري على الغرماء ولو بايع الوصي لاجلهم بالمال فضايع ثم استحق او مات
قبل قبضه فضايع المال يرجع المشتري على الوصي وهو على الغرماء ولو قال لك قاض عدل
عالم قضيت على هذا بالرجح والقسط والصبر فافعله وسعك فعله وكذا في العدل غير
العالم انا استفسر فاحسن تفسيره ولا فلا ولا يعلم بقول غير العدل مطلقا عالم يعاين
سببا الحكم ولو قال قاض عز الشخص اخذت منك القاضى ففعلها الى فلان قضيت بها
عليك او قال قضيت بقطع يدك في حق فلان بل اخذتها او قطعت ظمنا واعترف بكون
ذلك حال ولا يمينه صدق القاضى ولا يمين عليه ولو قال فعلته قبل ولا يمينك او بعد عز لك
وادعى القاضى فعله في ولايته فالقول له ايضا هو الصحيح والقاطع والاختلاف كانت
دعواه كدعوى القاضى ضمن هنا لا في الاول كتاب الشهادات

هي اخبار الحق للغير على الغير من مشاهدة لا من ظن ومن تعين لتحملها لا يسعه ان يشفع
منه ويفترض اذا وثقها بعد التحمل اذا طلبت منه الا ان يقوم الحق بغيره وسرها في الحديث
افضل ويقول في السرقة اخذ لا سرقة وشرط للزني اربعة رجال وللقتصاص وبقيية
الحدود رجلان وللولادة والبكارة وغيوب النساء ما لا يطلع عليه الرجال امة وكذا
لاستهلاك المولود في حق الضلالة لا الارث وعندنا في حق الارث ايضا ولا غير ذلك رجلا
او رجل وامرأتان ما لا كانا او غيرهما كالنكاح والرضاع والطلاق والوكالة والوصية
وشرط الكل الحرية والاسلام والعدالة ونقص الشهادة فلا يصح لو قال علم او ايقن
ولا يثبت القاضى عن شاهد بلا طعن الخصم اذ في حد او قود وعندنا يثبت في سائر
الحقوق سرا وعنا وبه يفتقر زماننا وبغيره الاكتفاء بالسرا ويكتفي في تزكية هو
عدل الاصح وقيل لا بد من قوله عدل جائز الشهادة ولا يصح تعديل الخصم بقوله هو
عدل لكن خطأ او شى فان قال هو عدل صدق ثبت الحق ويكتفي الواحد لتزكية السر
والرجعة والرسالة الى منزلي والاشان احوط وعند محمد لا بد من الاثنين وتشرط
الحرية في تزكية العلامة دون السر

فهو على مال التركة والقاسم فيه
يلزمه ان يصدق بالكلية قال زهد
العقود اسم المال كما في الوصية اهو
كتاب الشهادات
الشهادة على الوقف يجوز اما ان يثبت
على صل الوقف او في وقت من وقت
الوقف فلا يجزى ان يثبت على الوقف
هكذا ونصر الفضل في فوائده قبل
بالشهادة لا يجوز ذكره في فوائده
القضاة وشهادة قال الجبلة بالمشاهدة
ظهر الدين لا بد من بيان الجبلة بالمشاهدة
ان هذا وقت على السجاء ولا يقبل
في شهادتهم لا تقبل شهادتهم
وعندهم في حقايقهم اهو
عندنا في حقايقهم اهو
عندنا في حقايقهم اهو
عندنا في حقايقهم اهو

شهادة

شبهه بكل ما سمع من الشهادة بالسمع
لا يجوز الا بأربعة مواضع الموت
والنفس والتكاح والقضاء وما
الوقف اصل الوقف لا بد من ثبوتها على
قرون ولا يشترط ان يلفظ المحض
الذي يشهد الشهادة عند من يشهد اما
بلفظ الشهادة عند من يشهد اما
بلفظ الشهادة عند من يشهد اما
بلفظ الشهادة عند من يشهد اما

بشهادة كل ما سمعه اوره كالبصير والافرق وحكم الحاكم والقصب والقتل وان يشهد عليه
ويقول اشهد لا يشهدني ولا يشهد على شهادة غيره اذا سمع اياه او اشهدا في غير عليا ما لم
يشهد هو عليها ولا يشهد شاهد ولا قاض ولا راو خطه ما لم يشهد وعنده ما يجوز ان كان
مخفوا في يده ولا يشهد بما رعاينه الا بالنسب والموت والتكاح والدخول ولا ينفذ القاض
واصل الوقف اذا خبر بهما من يشهد من عدلين او عدل واحد في الموت كفي العدل ولو
انثى وهو المختار ويشهد من رأى جالس المجلس القضاء يدخل عليه الخصوص انه قاض من رأى
رجلا وامراه يسكنان معا وبينهما انبساط الزوج انهما زوجته ومن رأى شيئا سأل اذى
في يد متصرف فيه تصرف الملاك ان له ان وقع في قلبه ذلك والادنى ان علم بقاءه كغيره
لا يعبر عن نفسه فكذلك ولو فسر لقا ضني شهيد بالسمع او بمعاينة اليد لا يقبلها
ومن شهد انه حضره فن زيد اوصلى عليه قبلت وهو عيان

فصل

بشهادة كل ما سمعه اوره كالبصير والافرق وحكم الحاكم والقصب والقتل وان يشهد عليه
ويقول اشهد لا يشهدني ولا يشهد على شهادة غيره اذا سمع اياه او اشهدا في غير عليا ما لم
يشهد هو عليها ولا يشهد شاهد ولا قاض ولا راو خطه ما لم يشهد وعنده ما يجوز ان كان
مخفوا في يده ولا يشهد بما رعاينه الا بالنسب والموت والتكاح والدخول ولا ينفذ القاض
واصل الوقف اذا خبر بهما من يشهد من عدلين او عدل واحد في الموت كفي العدل ولو
انثى وهو المختار ويشهد من رأى جالس المجلس القضاء يدخل عليه الخصوص انه قاض من رأى
رجلا وامراه يسكنان معا وبينهما انبساط الزوج انهما زوجته ومن رأى شيئا سأل اذى
في يد متصرف فيه تصرف الملاك ان له ان وقع في قلبه ذلك والادنى ان علم بقاءه كغيره
لا يعبر عن نفسه فكذلك ولو فسر لقا ضني شهيد بالسمع او بمعاينة اليد لا يقبلها
ومن شهد انه حضره فن زيد اوصلى عليه قبلت وهو عيان

باب من قبل شهادته ومن لا تقبل

لا تقبل شهادة الاعمي خلافا لابي يوسف فيما اذا تحملها بصيرا ولا شهادة المملوك والصبي
الا ان تحمل حال الرق والصغر وادى بعد العتق والمبايع ولا شهادة المحذوف في هذف والنايب
الا ان حذوا كرافتم سلم ولا الشهادة لاصله وان علا ورفعه وان سفل وعنده ومكاتبه واحد
الزوجين للآخر والشريك لشريكهما فيما هو من شركتهما ولا شهادة المخت الذي هو يفعل
الردى والناتحة والمنغية والعدو بسبب دين على عدوه ومدن الشرب على الصوم ويجب
بالطهور او بالطهور او يعني الناس او يلعب بالنرد او يقيم بالسطح او تقوته لصاوة
بسببه او يرتكب ما يوجب الحد او يأكل الربا او يدخل الحمام بلا ازار او يفعل ما يستجفبه
كالبول والاكل على الطريق او يظهر سب السلف وتقبل الشهادة لاختيه وعه ومحرمه
رضاء او مصاهرة وشهادة اهل الهواء الا الخطابية والذي على مثله وان خلفا حلة
وعلى المستأمن دون عكسه والمستأمن على مثله ان كان من دار واحدة وعدو بسبب
الدين ومن لم بصغيرة اذا جنب الكاثر وغلب صوابه على خطاه والاقلف والحصى
وولد الزنى والخنثى والعمال والعق لعتقه والمعتبر حال الشاهد وقت ادائه لا وقت
التجمل ولو شهد ان اباها اوصى الى زيد وهو يدعيه عليه قبلت وان انكر فلا ولو شهد ان اباها

ولا يشهد على شهادة غيره
عليها اهرق
بلفظ لا يشهد يشهد لفظ فم يحصل
العالم قبل هذا على قول ابي حنيفة
اهرق (واصل الوقف) اى بات
قلنا واقف هذه الدار شاهد على ما اوتحت
بقوله اهل الوقف عن شرائطه لا ت
اصله هو الذي يشهد به دون شرائطه
فلا يقبل فيها بالسمع اهرق
من عدلين لان اقل ثواب يفيد

العلم الذي يبنى عليه الحكم في الامارات
وهو المختار لان الناس يرون من شهادة
ذلك الحالة فلا يحضرون غالبا الا واحد
او واحدة اهرق

ان وقع في قلبه ذلك لان الملك
ولا دليل الاشياء انما هو من طريق الظاهر
سوى اليد بلا منازعة قالوا انما يشهد
بشهادة الملك الذي يدعيه انما يشهد
انه ملكه وان وقع في قلبه انه ملك غيره
لا يحل له ان يشهد بالملك لان الأصل
اعتبار ما في القيد انما يشهد بالملك
بالبصير لان الأصل

ان علم رقا لان الرقيق يكون في يد
نفسه لا يملكه اهرق
لا يقبلها الا في الوقف فان شاهدت
اذا فسر شهادتها بالسمع قبلت
اهرق

ان يسلم ما عليه اعلى قال صح وان
 لم يعين على ما عليه وعندنا يجوز
 ان يسلم ما عليه او لا يصح ما
 قال القائل لان ما هو المبيع
 لا يمكن ان يكون له ما كان له
 ان يسلم ما عليه او لا يصح ما
 قال القائل لان ما هو المبيع
 لا يمكن ان يكون له ما كان له

ان يسلم ما عليه اعلى قال صح وان
 لم يعين على ما عليه وعندنا يجوز
 ان يسلم ما عليه او لا يصح ما
 قال القائل لان ما هو المبيع
 لا يمكن ان يكون له ما كان له
 ان يسلم ما عليه او لا يصح ما
 قال القائل لان ما هو المبيع
 لا يمكن ان يكون له ما كان له

فعليه وان قبضه الموكل فهو له وقالوا لا يملك الموكل ايضا وهلاكه عليه اذا قبضه
 الوكيل وعلى هذا اذا امر ان يسلم ما عليه او يصرفه ولو وكل عبدا يشتري نفسه له من سيده
 فان قال يعني نفسى لفلان فباع فقول له وان لم يبق لفلان عتق وان وكل العبد غيره يشتريه
 من سيده فان قال الوكيل للسيد اشتريته لنفسه فباع عتق على السيد ولو لاؤه له وان
 لم يبق لنفسه فهو للوكيل وعليه ثمنه وما اعطاه العبد لاجل الثمن للمولى واذا قال الوكيل
 لمن وكله بشراء عبدا اشتريته لك عبدا فمات وقال الموكل اشتريته لنفسك فالقول
 للموكل ان لم يكن دفع الثمن والا فالقول للوكيل ولو طلب الثمن من الموكل وان لم يدفعه
 الى البائع وجب للمشتري لاجله فان هلك قبل حبسه هلك على الامر ولا يسقط ثمنه
 وان بعد حبسه سقط وعتبا بن يوسف هو كاهن وليس للوكيل بشراء معين شراؤه
 لنفسه فان شراه بخلاف جنس ما سمي من الثمن او بغير التقود وقع له وكذا اذا مر غيره
 فشراه بغيره وان بخصمته فالقول للوكيل وفي غير المعين هو للوكيل لان اضاف العقد الى مال
 الموكل واطلق ونوى له ويعتبر في السلم والنكاح مفاعلة الوكيل للموكل ولو قال
 بعتي هذا الزيد فباع ثم انكر كون زيدا من فلان فادخله ان لم يصدق انكاره فان صدقه لا يأخذه
 جيرا فان سلمه المشتري اليه صح ومن كل شراء رطل لم يدرهم فشرى رطلين بدرهم مباح
 رطل بدرهم لم يدرهم رطل بنصف درهم وعندنا يلزمه الرطلان بالدرهم ولو وكل
 بشراء عشرين بعينه فشرى احدهما جاز وكذا ان وكل بشراهما بالف وقيمتها سوا
 فشرى احدهما بنصفه او باقل وان باكثر لا يجوز ايضا ان كان ما يباع فيه وقد
 بقي ما يشتري بمثل الاخر فان شرا آخر بما يبق قبل الخصومة جاز اتفاقا وان قال الوكيل
 بشراء عبد غير معين بالف شريته بالالف وقال الموكل بنصفه فان كان قد دفع
 اليه الالف صدق الوكيل ان ساقا لالف وان لم يكن دفعها فان ساوى نصفها صدق الموكل
 وان ساواها تخالف والعبد للمأمور وكذا في متعين لم يسم له ثمن فاشراه واختلفا في ثمنه ولا عبرة
 بتصديق البائع في الاظهر فصله لا يصح عقد الوكيل بالبيع او الشراء
 مع من ترد شهادته له وقالوا يجوز بمثل القيمة الا في العبد والمكاتب والوكيل بالبيع
 يجوز بغيره بما قل او اكثر والعروض لا يجوز الا بمثل القيمة وبالنقد ويجوز
 ببيع بالنسيئة وبيع نصف ما وكل ببيعه واخذه بالثمن كفيلا او رهنا فلا يضمن ان

ان يسلم ما عليه اعلى قال صح وان
 لم يعين على ما عليه وعندنا يجوز
 ان يسلم ما عليه او لا يصح ما
 قال القائل لان ما هو المبيع
 لا يمكن ان يكون له ما كان له
 ان يسلم ما عليه او لا يصح ما
 قال القائل لان ما هو المبيع
 لا يمكن ان يكون له ما كان له

ان يسلم ما عليه اعلى قال صح وان
 لم يعين على ما عليه وعندنا يجوز
 ان يسلم ما عليه او لا يصح ما
 قال القائل لان ما هو المبيع
 لا يمكن ان يكون له ما كان له
 ان يسلم ما عليه او لا يصح ما
 قال القائل لان ما هو المبيع
 لا يمكن ان يكون له ما كان له

أمناع الرهن فيه (أ) لأن الوكيل
بالبيع يقبل حصة وهذا لا يملك
عن قبض الثمن فكان له ولاية الارتفاق
وأخذ الوكيل فادخله الرهن في يد
مستوفى (أ) قبض الوكيل الثمن كالمالك
وهو مستوفى (أ) قبض الوكيل الثمن كالمالك
في الفصول كلها عند ما
وعند أبي يوسف لا يجوز لأبي يوسف
منه فإذ مال الوكيل ماله (أ) هذه المسألة
مال الوكيل دون ماله (أ) هذه المسألة
لا يسقط عن المشتري من الجمع ترك البيع
أخذ المصنف من الجمع ترك البيع
وهي من الزوائد على المتن من مسائل
المتن (أ) لا الهة فيه حقيقة
لأنه اشتراه لنفسه فلا يجهه بغيره
شيء يجهه بالأمم حتى لو كان وكلاهما
شراء لنفسه (أ) عند أبي يوسف لا يملك
(أ) عن أبي يوسف لا يملك
وهو استحقاق (أ) عند أبي يوسف لا يملك
لأن بيع نصف ما وكل ببيعه فالبيع

لوى ما على الكفيل وأمناع الرهن فيه ولو وهب الثمن من المشتري وأبرأه منه أوحط
منه جاز ويضمن وعند أبي يوسف لا يجوز وكذا الخلاف أو قبل به حوالة ولو
قال صح وسقط الثمن عن المشتري ولزم الوكيل وعند أبي يوسف لا يسقط عن المشتري
والوكيل بالشرع يجوز شراؤه بمثل القيمة وزيادة يتعاقب الناس بها وهي ما يقوم به مقوم
وقدر في العروض به نيم وفي الحيوان ده يارده وفي العقار ده دوازده لا بما لا يشغاب بها
ولو وكل ببيع عبد فباع نصفه جاز وقال لا يجوز إلا أن باع الباقي قبل الخصم وهو
استحقاق وإن وكل بشراء عبد فاشترى نصفه لا يلزم الموكل إلا أن اشترى باقية قبل
الخصم أو اتفاقا ولو لم يسع على الوكيل ليعب بقضاء رده على أمره مطلقا فيما لا يحد
مثله وكذا فيما يحدث مثله أن يبيعه أو يملك وإن باع أو فارق فلا يلزم الوكيل ولو باع بشيئة
وقال الموكل أتمك بالنقد وقال بل طلقت صدق الموكل وفي المضاربة صدق المصنّف
ولا يصح تصرف أحد الوكيلين وحده فيما وكل به إلا في خصومة ورد ودية وقضاء دية
وطلاق وعق لا عوض فيها وليس للموكل أن يملك إلا بذن موكله أو بقوله أعمل رأيك
فإن أذن فوكل كما كان الثاني وكل الموكل الأول لا الثاني فلا ينزل بعزله ولا بموته وينزل
لأن موت الأول وإن وكل بلاذن فقد الثاني بخصمته جاز وكذا لو عقد ببيعته فالجواز
وكان قد قدر الأول الثمن ولا يجوز لعبد أو مكاتب التصرف في مال طفله ببيع أو شراء
ولا تزويجه وكذا الكا في حق طفله المسلم

باب الوكالة بالخصومة والقبض

الوكيل بالخصومة القبض خلا للفرق والقبض على قوله ومثله الوكيل بالانقاضي
والوكيل بقبض الدين بالخصومة قبل القبض خلا لها والوكيل بأخذ الشفعة بالخصومة
قبل الأخذ اتفاقا وكذا الوكيل بالرجوع في الهبة أو بالقسمة أو بالرد باليعب وكذا الوكيل
بالشراء بعد مباشرة وليس للموكل بقبض العين بالخصومة فلو برهنه باليد على الوكيل
بقبض عبدان موكله باعه منه تقصير بيد الوكيل ولا يثبت البيع فيلزم علة البينة
إذا حضر الموكل كما تقصير بيد الوكيل بنقل الزوجة أو العبد ولا يثبت الطلاق والعق
لو برهنها عليهما بلا حضور الموكل وأقرار الوكيل بالخصومة على موكله عند القاضي صحيح
لا عند غير القاضي خلا لأبي يوسف لكن لو برهن عليه أنه أقرني غير مجلس القضاء خرج من

تبعيضه ضمما أو بالانقاضي خلا للفرق
أهق
مطلقا أي سواء كان القاضي يقبض
أو كذا أو أقل لأن القاضي يقبض
ببينة أو كذا في البيع أو كذا في
بعد وث العيب في البيع أو كذا في
أهق
مستند إلى هذه الحجج مطلقا أو
أن ببينة لأن البينة توجب صحة
يكون لأن الوكيل يضطر في التوكيل
بعد العيب عن عمله باعتبار عدم مائة
المبيع فلو أن الوكيل يضطر إليه لانه
المبيع قاصرة والتكول ولكن له أن
حجة قاصرة والتكول ببيته أو يتكول
يملكه السكوت والتكول ببيته أو يتكول
بجلاف ما إذا كان الرق قضاء وأهق
يحدث مثل
قبل القبض
أهق
استحقاق (أ) عند أبي يوسف لا يملك
ببينة أن صاحب الدين أبرأه (أ) هذه المسألة
خلافها (أ) قبض الوكيل الثمن كالمالك
لأن خلافا (أ) قبض الوكيل الثمن كالمالك
الدين حقيقة غير تصور بل حقيقة لا يملك
مثله (أ) قبض الوكيل الثمن كالمالك

احوط الاحتمال ان يحلف بعد من
 اقر به من ولا جرة بعد القضاء لقوله
 احلف لام بطلان منه بالنكول فلا
 يلتزم به القضاة اهو
 فهذه سبع مسائل يحلف عندها
 وولاها
 فيها عند ائمة حنيفة ويحلف بالله
 اهو
 والسارق يحلف في اي حلف باله
 ما اخذت وما له عليك هذا الدار
 اهو
 وكذا في النكاح اهو
 وفي القصاص اهو
 وفي القصاص اهو
 وفي القصاص اهو
 وفي القصاص اهو

انقطعت الحسومة حتى تقوم البينة فان نكل مرة او سكت بلا اقرار فقتل النكول
 صرح وعرض اليمين ثلاثا ثم القضاء احوط ولا تردمين على المدعي ولا يقضي بشاهد
 ويمين ولا يحلف في نكاح ورجعة وفي ولاء واستيلاء وورق ونسب وولاء
 وعندها يحلف فيه يبقى ولا في حد ولعان والسارق يحلف فان نكل ضمن ولا يقطع
 ويحلف الزوج ان ادعت طلاقا قبل الدخول جماعا فان نكل ضمن نصف المهر
 وكذا في النكاح ان ادعت مهرها وفي النسب ان ادعى حقا كارت ونفقة وغيرها
 وفي القصاص فان نكل في النفس حبس حتى يقر او يحلف وفيما دونها يقتصر وعندها
 يضمن الارش فيها فان قال المدعي لى بينة حاضرة وطلب يمين خصمه لا يحلف
 ويكفل بنفسه ثلاثة ايام فان لم يلزمه ودارمه حيث داروان كان ضربه يتكفل
 او يلزمه قدر مجلس القاضى واليمين بالله تعالى بالطلاق وعتاق وقيل ان المخ المضمم صح بها
 في زماننا ويغلظ بذكر صفاته ان شاء القاضى ويحترز من النكاح الزمان او مكان
 ويحلف اليهودى بالله الذى انزل التوراة على موسى والنصراني بالله الذى انزل الانجيل
 على عيسى والمجوسى بالله الذى خلق النار والوشى بالله ولا يحلفون في تعابدهم ويحلف
 على المحاصل في البيع والنكاح بالله ما بينكم ما بيع قائم او نكاح قائم في الحال وفي الطلاق
 ما هي بائن منك الآن وفي الغصب ما يجب عليك رده وفي الوديعة ما له هذا الذي
 يدعى في يلك وديعة ولا شيء منه ولا له قبلك حق الا على السبب نحو ما لله ما بعته
 خلا قال لا يرسف فان كان في الحلف على المحاصل ترك النظر للمدعي حلف على السبب
 اجماعا كدعوى الشفعة بالجوار ونفقة البتونة والخصم لا يراها وكذا في سبيل يرتفع
 كبد مسلم يدعى القتل بخلاف الكافر والامة ومن ورث شيئا فادعاه اخر حلف
 على العلم وان اشتره او وهب له فعلى البتات ولو افادنى المنكر يمينه او صالح عنها
 على شيء صح ولا يحلف بعده (باب التحالف) ولو اختلفا في قدر الثمن
 والبيع او فيهما حكم لمن برهن وان برهنا فثبت الزيادة وان عجز عن برهان قيل لهما
 اما ان يرضى احدهما بدعوى الآخر والا فسيخرا البيع فان لم يرض احدهما بدعوى الآخر
 تحالفا وبدى يمين المشتري وفي المعايضة بايها شاء ومن نكل لزمه دعوى حشا
 وان حلفا قسح القاضى البيع بطلما احدهما ولا تحالفن لو اختلفا في الاجل او شرط

يضمن الارش فيها (لا يقضي بالقضاء ولا يقضي بالنكاح) اهو
 لان النكاح دليل فيه شبهة فلا يصح
 القدر فيها المال اعتبارا بالخطأ اهو
 لا يحلف (اي عند ائمة حنيفة) قاله
 وان قيدنا في الصحيح وعندها يحلف
 للمهر يحلف بالاتفاق وان كان في مجلس
 الحكم لا يحلف بالاتفاق اهو
 ثلاثة ايام (اي يحلف للمدعي عليه اعد
 كذا لا ينقضك ثلاثة ايام والتعذر ثلاثة
 ايام مروي عن ابي حنيفة وهو الصحيح
 وعن ابي يوسف فاخذ كذا الى جلوس
 القاضى الحكم وهو حسن وفي الحانية
 وهو الصحيح اهو
 قدر مجلس القاضى فان اثنى بالبينة
 فيها ولا يحلفه ان شاء او يدع لان
 في الزيادة على هذا وكما قاله اهو
 بالغريب بالتمسك عن السفسر فانه
 من التكرار لان المستحق واحدة اهو
 لو قال والله والرحمن والرحيم كان
 اجمالا ثلاثة ويحلف الواحد اهو
 كانت يمينيا واحدة
 في التمسك باليمين في جميع ائمة حنيفة اهو
 في التمسك باليمين في جميع ائمة حنيفة اهو
 في التمسك باليمين في جميع ائمة حنيفة اهو

للمتأخر

ولا بعد هلاك المبيع اي لا تخالف
عند ابى حنيفة وابى يوسف اذا اختلفا
في قدر الثمن هذا اذا كان الثمن ديناً
فان كان عيناً يتخالفان كما في الهداية
والقول المشترك (باب في الهداية
القول المشترك) وفي الجامع صنفين
في المحل وفي المبيع عند ابى حنيفة
والقول المشترك في حصة المالك اوف
وتعتبر قيمتهما

الخيار او قبض بعض الثمن وحلف المتكر ولا بعد هلاك المبيع وحلف المشتري وعند
محمد يتخالفان وينسخ وتلزم القيمة وكذا الخلاف لو بقدر الرد وهو قائم ولا بعد هلاك
بعضه الا ان يرضى البائع بترك حصة المالك وعندهما يتخالفان ويرد الباقي والقول
للمشتري في حصة المالك عند ابى يوسف وتلزم قيمته عند محمد وتعتبر قيمتهما في الانقضاء
يوم القبض ولا اختلفا في قيمة المالك فيه فالقول للبائع وان برهننا فبرهانه اولى
وان اختلفا في قدر الثمن هذا قالة البيع تخالفوا وعاد البيع ان لم يقبض البائع المبيع
وان قبضه فلا تخالف خلافاً له ولو في قدر رأس المال بعدا قالة السلم فالقول للسلم
اليه فيه ولا يعود السلم ولو اختلفا في قدر الاجرة او المنفعة او فيها قبل استيفاء المنفعة
تخالفوا وتراد اويدي يمين المستاجر اذا اختلفا في الاجرة يمين المؤجر ولو في المنفعة اوها
لكل لزمه دعوى الاخر وهما برهن قبل وان برهننا فحجة المستاجر في المنفعة وحجة المؤجر
في الاجرة وبعد استيفاء المنفعة لا يتخالفان والقول للمستاجر وهذا استيفاء البعض
يتخالفان وتفسخ فيما بقي والقول للمستاجر فيما مضى وان اختلفا في قدر بدل الكتابة
لا يتخالفان والقول للعبد وقال لا يتخالفان وتفسخ وان اختلف الزوجان في متاع البيت
فالقول لها فيما صلح لها وله فيما صلح له اولها وبعد موت احدهما القول في المتحل
للي وعند ابى يوسف كذلك في الزائد على جهاز مثلها وفي جهاز مثلها لها ولو رثتها وعند
محمد للرجل ولو رثته وان كان احدهما مملوكاً فالقول للحرة في الحياة وللميت في الموت وقالوا
المأذون والكتاب كالحرة (فصل) قال ذواليد هذا الشيء اود عينه
فلان الغائب واعارينه او اجرينه او رهنه او غصبته منه ويرهن على ذلك المأذون
خصومة المدعي وقال ابو يوسف فيمن عرف بالجيل لا تندفع فيه يؤخذ وان قال الشهود
اودعه من لا عرف لا تندفع بخلاف قوله لم نعرفه بوجهه لا باسمة ونسبه حيث تندفع
عند الامام خلافاً لمحمد ولو قال شريته منه لا تندفع وكذا لو قال المدعي سرقه او غصبته
منى وان برهن ذواليد على ايداع الغائب وكذا ان قال سرق مني خلافاً لمحمد ولو قال
المدعي ابتعته من زيد وقال ذواليد اودعته هو اندفعت بلا حجة الا ان ابرهن المدعي
ان زيدا وكله بقبضه (باب دعوى الرجلين) لا تعتبر بينة ذى اليد في
الملك المطلق وبينه الخارج فيه احق برهننا على ما في يد اخر قضى به لهما ولو على كاح

على مبيع الضمير قيمتهما
الهداية حيث هو رافق اوف
وتعتبر القيمة فافهم اوف
ان لم يقبض المبيع (باب في الهداية
القول المشترك) لان الخلاف
قبل القبض مع وكما في قوله
واحد منها مدع وكما في قوله
كما يتعدى الى الاجارة والى الوارث ولا
قيمتها المبيع فيما اذا استهلك المبيع غير
المشتري اوف

عند الامام لا يثبت بينة ان العبد رهن
اليه من جهة غير حيث عرف الشهود
بوجهه بخلاف الفصل الاول فافهم
به يده خصوصاً وهو المقصود ولذا
هو الذي اخرج منه وهو المقصود ولذا
لا تندفع (باب دعوى الرجلين)
الزوج هو الذي لا يكون
تعيين يمكن للمدعي اثباته فلما اندفعت
لنضربه المدعي اوف

خلافاً لمحمد فانما اندفع عنه لانه لم يدع
الفصل عليه فصار كما لو قال غصبني
عالم اوسع فاعله ولها ان ذكر الغصب
يستدعي على الفاعل الاحالة والظاهر هو
الذي في يده الا انه لم يثبت بينة ذى اليد
مشقته عليه واقالة لحسبه السر
فصار كما اذا قال سرق اوف
او في الشافعي بينة ذى اليد اولى
او في الشافعي بينة ذى اليد اولى

سقطا
لا يقبل الامتثال
وهي من صدقة
برضا
الدينات
الان ابنت سبعة
في الاول بيقين
بالاجتهاد
فان ينقض
لا اخذ الاخر
عليه بالفصل
افق
فهلولى
قدل على سبق
المشاركة في
ادعى على من
حضره الزوج
وامرأة الزوج
له وهي في دار
مملوكها
في الدار
والشراء
ما اذا اختلف
ثابت

امرأة سقطا وهي من صدقة فان ارخا فاسبق الحق وان اقرت لاحدها قبل البرها
فهي له وان برهن الاخر بعد ذلك قضى له وان برهن احدها فقصضى له ثم برهن الاخر لا
يقبل الا ان ابنت سبعة وكذا لا يقبل برهان خارج على اليد كما حاه ظاهر لان
ابنت سبعة وان برهننا على شراء شئ من آخر فكل نصفه بنصف ثمنه او تركه وترك
احدها بعد ما قضى لهما لا يأخذ الاخر كله فان كان لاحدهما يد او تاريخ فهو ولي ولا
ارخا فاسبق اولى وان كانا احدهما يد والآخر تاريخ فذو اليد اولى والشرع الحق من
هبة وصدقة مع قبض والهبة والصدقة في الاجتهاد القسمة سواء وكذا الشراء
والمرحون ابني يوسف وقال محمد الشراء اولى وعلى الزوج القيمة والرهن مع القبض
اولى من الهبة معه فان كانت بشرط العوض فهي اولى فان برهن خارجا على ملك
مورخ او شراء مؤرخ من واحد غير ذي اليد فاسبق اولى وان برهن احدهما على الشراء
من زيد والآخر عليه من بكر واتفق تاريخهما فها سواء وكذا لو وقت احدهما فقط
ولو برهن خارج على الشراء من شخص وآخر على الهبة والقبض من غيره وآخر على الارث
من ابية وآخر على الصدقة والقبض من رابع قضى بينهم ارباعا ولو برهن خارج على
ملك مورخ وذو اليد على ملك مقدم منه فهو اولى خلافا لمحمد في رواية وكذا الخلاف
لو كانت اليد لهما ولو برهن خارج وذو يد على ملك مطلق ووقتا احدهما فقط فالخارج
اولى وعند ابني يوسف ذو الوقت اولى ولو كان المدعى في ايديهما او في يد ثالث والمسألة
بجملتها فها سواء وعند ابني يوسف الذي وقت اولى وعند محمد الذي طلق اولى
وان برهن خارج وذو يد على الناج فذو اليد اولى وكذا لو برهن كل على ثلثي الملك لم يخر
وعلى الناج عنده ولو برهن احدهما على الملك المطلق والآخر على الناج فهو اولى وكذا
لو كانا خارجين ولو قضى بالناج لذى اليد ثم برهن ثالث على الناج قضى له الا ان
يعيد ذو اليد برهانه كالو برهن المقتضى عليه بالملك المطلق على الناج يقبل وينقض
القضاء وكل سب لا يتكرر فهو مثل الناج كمنع ثياب لا تنسج الامرة وكل سب
الابن واتخاذ الجين واللبد والمرعى وجرى الصوف وما يتكرر فبذلة الملك المطلق
كمنع الخبز كلباء والنفس وزراعة البر والحبوب وما اشكل رجع فيه الى اهل
الخبرة فان اشكل عليهم جعلوا المطلق وان برهن خارج على ملك مطلق وذو يد

فهلولى
قدل على سبق
المشاركة في
ادعى على من
حضره الزوج
وامرأة الزوج
له وهي في دار
مملوكها
في الدار
والشراء
ما اذا اختلف
ثابت

وقد بانصل لان تمكنه من القبض اهل
سبق الشراء اهل
اولى من الهبة معه اهل
استحسانا وفي القياس الهبة اولى
لانها تثبت الملك والرهن لا يثبت به
مضمون ويجزم الهبة غير مضمون وعقد
الصنان اولى لان كلاهما يثبت الملك
فهما سواء اهل
لابعاه ملك باثقه مطلق ملك
فيه فثبت لكل من اذ اقرت اهل
مطلق فليكن بينهما نصفين سواء اهل
كان تاريخ احدهما اقدم لان توقيت الجواز
ان يكون الاخر اقدم اهل

وهو رواية عن اب
لها ان يدعى انما
الشئ متقبل
حيث وقع الشك في النسخ من جهته
اهل

Digitized by Google

ارضاء الرهن في يده لان الرهن
بالبيع يقتضيه حالة وهذا لا يملك
عن قبض الثمن فكان له ولاية الارض
واخذ الوكيل فادفع الرهن في يده
ما رستوفيا اهو
ويضمن ايعض الوكيل عند ما
في الفصول كلها عند ما اهو
وعند ما يوصف لا يجوز لانه يفرق
منه فمال الوكيل هذه المسئلة
مال الوكيل دون ما له اهو
لا يسقط من المشتري لان البيع
اخذها المشتري من المبيع من مسائل
وهي من الزوائد على التكون من مسائل
لا ياتيان بها اهو
لوانه اشتره لنفسه فلا يوجب له
شيء بعينه فالأمر حتى لو كان وكلا يشتره
شراءه لنفسه اهو
عن قيد الاضرار على الأمانة لا يملك
وهو المستحق ايعض ما يبيع بالبيع
لان بيع نصف ما وكل يبيعه بالبيع

لوى ما على الكفيل او ضاع الرهن في يده ولو وهب الثمن من المشتري او ابرأه منه او حظ
منه جاز ويضمن وعند ما يوصف لا يجوز وكذا الخلاف لو اجله او قبل به حواله ولو
قال صح وسقط الثمن من المشتري ولزم الوكيل وعند ما يوصف لا يسقط عن المشتري
والوكيل بالشراء يجوز شراؤه بمثل القيمة وبزيادة يتعابن الناس بها وهي ما يقوم به مقو
وقدر في العروضة نيم وفي الحيوان ده يارده وفي العقار دة وازدده لا بما لا يتعابن بها
ولو وكل ببيع عبد فباع نصفه جاز وقال لا يجوز الا ان باع الباقي قبل الخصم فهو
استحق وان وكل بشراء عبد فاشترى نصفه لا يلزم الموكل الا اذا اشترى باقية قبل
المقصومة اتفاقا ولو لم يسع على الوكيل ليعيب بقضاء رده على امره مطلقا فيما لا يحد
مثله وكذا فيما يحدث مثله ان يبيعه او يبيع وان باع اقرار فلا يلزم الوكيل ولو باع بنسبة
وقال الموكل اتركه بالتقدي وقال بل اطلقت صدق الموكل وفي المضاربة صدق المطمان
ولا يصح تصرف احد الوكيلين وحده فيما وكلا به الا في خصومة ورد دية وقضاء دية
وطلاق وعق لا عوض فيهما وليس للوكيل ان يوكل الا باذن موكله او بقوله اعمل برأيك
فان اذن فوكل بالثاني وكل الموكل الاول لا الثاني فلا يغزل بعزله ولا بموته وينعزل
لان بموت الاول وان وكل بلا اذن فقد الثاني بمحضته جاز وكذا لو عقد بغيره فاجازه
وكان قد قدر الاول الثمن ولا يجوز لعبد او مكاتب التصرف في مال طفله ببيع او شراء
ولا تزويجه وكذا الكا في حق طفله المسلم

باب الوكالة بالخصومة والقبض

الوكيل بالخصومة القبض خلاف الزحف والقوى ليوم على قوله ومثله الوكيل بالتقاضى
ولو وكيل بقبض الدين الخصومة قبل القبض خلافا لهما وللوكيل باخذ الشفعة بالخصومة
قبل الاخذ اتفاقا وكذا الوكيل بالرجوع في الهبة او بالقسمة او بالرد بالبيع وكذا الوكيل
بالشراء بعد مباشرة وليس للوكيل بقبض العين بالخصومة فلو برهن ذواليد على الوكيل
بقبض عبدان موكله باعه منه تقصير يد الوكيل ولا يثبت البيع فيلزم عادة البيعة
اذا حضر الموكل كما تقصير يد الوكيل بنقل الزوجة او العبد ولا يثبت الطلاق والعق
لو برهن عليها بلا حضور الموكل واقرار الوكيل بالخصومة على موكله عند القاضي صحيح
لا عند غيره القاضى خلافا لابن يوسف لكن لو برهن عليه انه اقر في مجلس القضاء خرج من

تعيينه من جاز بالاثفاق كما في النهاية
اهو
مطلقا اى سواء كان القاضى رده
بينة او تكفل او اقرار لان القاضى يقين
ببيته العيب في يد البائع فليكن قضائى
بحدوث العيب اهو
استند الى هذه البيعة بطلقة او
ان ببيته لان الوكيل مضطرب في التناول
بكل لان العيب عن عله باعتبار عدم راسه
لبعد العيب فانه لا يفرق بينه وبينه
المبيع فانه وهو غير مضطرب في التناول
جهة قاصية والتناول ببيته او يتناول
يأصم الموكل فيلزمه ببيته او يتناول
بجوارف ما اذا كان الرده قضاء اهو
يحدث مثله اهو
قبل القبض عند ما يبيع والمبيع
ببد القبض اهو
بيته ان صاحب البيت
استوفاه قلت ببيته
خلافا لهما اهو
لان القبض بالخصومة فلو كان يبيع
لوكيل بقبض العدم لكانت في حقيقته غير مضمونة
الدين حقيقة غير مضمونة بل بقبضه اهو

تعيينه من جاز بالاثفاق كما في النهاية
اهو
مطلقا اى سواء كان القاضى رده
بينة او تكفل او اقرار لان القاضى يقين
ببيته العيب في يد البائع فليكن قضائى
بحدوث العيب اهو
استند الى هذه البيعة بطلقة او
ان ببيته لان الوكيل مضطرب في التناول
بكل لان العيب عن عله باعتبار عدم راسه
لبعد العيب فانه لا يفرق بينه وبينه
المبيع فانه وهو غير مضطرب في التناول
جهة قاصية والتناول ببيته او يتناول
يأصم الموكل فيلزمه ببيته او يتناول
بجوارف ما اذا كان الرده قضاء اهو
يحدث مثله اهو
قبل القبض عند ما يبيع والمبيع
ببد القبض اهو
بيته ان صاحب البيت
استوفاه قلت ببيته
خلافا لهما اهو
لان القبض بالخصومة فلو كان يبيع
لوكيل بقبض العدم لكانت في حقيقته غير مضمونة
الدين حقيقة غير مضمونة بل بقبضه اهو

ولا يصح لو كمل ربح المال لان الوكيل من
في ارضه ذمته فان قدر مقرر الكفالة
ان لم يهلك في يده ولو حصل فله ان يقبض
قبضه اهو
غير مصدق وكالته
المال على النسخ ربيع على الوكيل ان لم يقبض
الا حانة فاذا انقطع يوجب ربيع عليه
اهو
لا يقرب بالدفع اليه لان تصديقه اقرار
بمال الغير خلاف الدين اهو
وتركها لا وارث له شيخ وصدة اهو
ميراثا لا ياتي على مال الوارث اهو
اسبا للدفع اليه لان لا ياتي له بعد موته
فقد اتفقنا على ان الوكيل لان الوكالة قد
بدفعه اليه والاستيفاء لم يثبت بمجرده عناه
بيثت بالاستيفاء اهو
فالدين يثبت لانه نائب والنايابة لا تتجوز
ولا يستخلفه اهو
في الايمان

الوكالة ولا يدفع اليه المال كالا بال الوصي اذا اقر في مجلس القضاء لا يصح ولا يدفع اليه المال
ولا يصح لو كمل ربح المال كخيله يقبض ما على المكفول عنه ومن صدق مدعى الوكالة يقبض
الدين امر بالدفع اليه فان صدقه صاحب الدين فيها والا امر بالدفع اليه ايضا ورجع
به على الوكيل ان لم يهلك في يده وان هلك الا لان كان ضمته عند دفعه او دفع اليه
على ادعائه غير مصدق وكالته ومن صدق مدعى الوكالة يقبض الامانة لا يؤمر بالدفع
اليه وكذا الوصدة قد دعوى شراها من المالك ولو صدقة في ان المالك مات وتركها
ميراثا له امر بالدفع اليه ولو ادعى المديون على الوكيل يقبض الدين استيفاء المالك ولا
بينة له امر بدفعه اليه ولا يستخلفه انه ما يعلم استيفاء موكله بل يتبع رب الدين
ويستخلفه انه ما استوفى ولو ادعى البايع على وكيل الرد بالعيب ان موكله رضى به
لا يؤمر بدفع الثمن قبل حلف المشتري ومن دفع الى آخر عشرة ينقضي اهلها فانفق
عليهم عشرة من عنده فهي بها (باب عزل الوكيل) للوكيل عزل وكيله الا اذا اتفق
به حق الفسخ لو كمل الخصومة يطلب الخصم ويتوقف انزاله على حله فقصه وقبضه صحيح
وتبطل الوكالة بموت الموكل وجنونه مطبقا وحده شهر عند ابى يوسف وحول عند
محمد وهو المختار ولو طلقه بدار الحرب مرتدا خلا فالها وكذا يجوز موكله مكاتبه وحجوه
ما دونها واقتراق الشريكين وتصرف الموكل فيما وكل به ولا يشترط في الموت وما بعده
علم الوكيل (كتاب الدعوى) هي اخبار بحق على غيره
والمدعى لا يجبر على الخصومة والمدعى عليه من يجبر ولا تقع الدعوى الا بذكر شئ
علم جنسه وقدره فان كان ديناً ذكرته يطالب به وان كان عينا نقلها ذكرتها في يد
المدعى عليه بغير حق وانه يطالب به ولا بد من حضارها ان لم يكن ليشار اليها عند
الدعوى والشهادة والحلف وان تذر يذكر قيمتها وفي العقار لا يحتاج الى قوله
بغير حق ولا تثبت اليد فيه بتصانها بل ببيئته او بعلم القاضى في الصحيح ولا بد فيه
من ذكر البلد والحالة والحدود الاربعة في الدعوى والشهادة واسماء اصحابها
وتسليم المجد وفي الرجل المشهور يكفي بذكره فان ذكر ثلاثة وترك الرابع مع وان
ذكره وغلط فيه لا واذا صحت سأل القاضى الخصم عنها فان اقرهم عليه وان انكر
سأل المدعى البينة فان اقامها قضى بها والا حلف الخصم ان طلبه خصمه فان حلف

ولا يصح لو كمل ربح المال لان الوكيل من
في ارضه ذمته فان قدر مقرر الكفالة
ان لم يهلك في يده ولو حصل فله ان يقبض
قبضه اهو
غير مصدق وكالته
المال على النسخ ربيع على الوكيل ان لم يقبض
الا حانة فاذا انقطع يوجب ربيع عليه
اهو
لا يقرب بالدفع اليه لان تصديقه اقرار
بمال الغير خلاف الدين اهو
وتركها لا وارث له شيخ وصدة اهو
ميراثا لا ياتي على مال الوارث اهو
اسبا للدفع اليه لان لا ياتي له بعد موته
فقد اتفقنا على ان الوكيل لان الوكالة قد
بدفعه اليه والاستيفاء لم يثبت بمجرده عناه
بيثت بالاستيفاء اهو
فالدين يثبت لانه نائب والنايابة لا تتجوز
ولا يستخلفه اهو
في الايمان

وتوقف انزاله على حله لان في العزل
انزاله من حيث ابطال ولا يثبت فيوقوف
على حله ولو عزل الوكيل نفسه لا يصح اهو

موت الوكيل لان العقود اوكالاتها لا
فالتوكيد فكل ما لازم ثابت فقتلوا
فمنع من ايت قاله ابن قسنته (فوق)
الوكيل فان دفع المال الى الطالب ثم دفع
ضمن والا فقل اهو
كتاب الدعوى لما كانت الوكالة بالخصومة
لاجل الدعوى اسم على فعل والحق الثاني فلا
والدعوى اسم على فعل والحق الثاني فلا
تكون وجميعها دعوى كذا وعادى

وتذكر قيمتها
ابو الهيثم بشرط مع ذلك ذكر المذكورة
والاثنية وقال فاضح ان كان العير
عائبا وادعى في يد المدعى عليه فان
ان بين المدعى وبينه وبين القيمة فقال
وتقبل ببيئته وان لم يكن القيمة فقال
غضبت مني عن كذا لا ادري قيمتها
اهو

يقضي الخارج لان العمل بها ممكن
 ويجعل كانه اشتراها من اليد من الآخر
 وقضى ثم باع ولم يقض لان دلاله السابق
 على التمسك لا يمكن لان كان في العتار
 والباقي لا يبيع
 وانما سمي بهذا لان في هذه المسألة
 كل واحد من المصالحين يطبق العمل والمضاربة
 اي ان يصفى سهم هذا هو العمل واما
 المضاربة سهم فان كل واحد يصفى
 حصة فصاحب العمل وصاحب المضاربة
 الثلثين في الثلاثة فمضى بالكسور يطبق
 ثلث من الثلث لان ضرب الثلث مضى
 فيحصل له ثلث لان ضرب الثلث مضى
 الاضافة فانه اذا ضرب الثلث مضى
 ثلث الستة وهو ثلثان اوق

على شراء منه فهو اولى وان برهن كل منهما على الشراء من صاحبه ولا تخرج لهما ثمنان ولو
 ترك المالك في يده اليد وعند محمد يقضي للخارج وان ارضاق العقار بلا ذكر قبض وتاريخ
 الخارج اسبق قضى لذي اليد وعند محمد للخارج وان اثبتا قبضا قضى لذي اليد اتفاقا
 وان كان وقت ذى اليد اسبق قضى للخارج في الوجهين ولا ترجح بكثرة الشهود وان ادعى
 احدهما رجين نصف دار والاخر كلها فالربع للاول وعندهما الثلث والباقي للآخر
 وان كانت في يديهما فكلاهما للمدعي لكل نصف بقضاء ونصف بلا قضاء وان
 برهن خارجا على جناح دابة وارخا في قضى لمن وافق سنه تاريخه وازا شكل قلها
 وان خالفها بطلا وان برهن احدهما رجين على غضب شئ والاخر على ود يقضى استولى

(فصل في النزاع بالأيدي)

لا يسأل الثوبا ولى من اخذ بحكمه والراكب الحق من الاخذ بالحياء ومن في السرج الحق
 من الرديف وصاحب الحمل اولى بمن علق كوزه عليها والراكبان بلا سرج او فيه سواء
 وكذا الجالس على البساط والمتعلق به ومن معه ثوب وطرفه مع اخر والحائط لمن
 جذوعه عليه او اتصل بدينائه اتصال تربع لان له عليه هراوى بل الجار ان فيه سواء
 وان كان لكل عليه ثلاثة جذوع فبينهما ولا ترجيح بالاكثرنها وان كان لاحدهما ثلاثة
 وللآخر اقل فهو لصاحب الثلاثة وللآخر موضع خشية ولو كان لاحدهما جذوع وللآخر
 اتصال فلذى الاتصال وللآخر حق الوضع وقيل لذي الجذوع وذو بيت من ارتكذ يجر
 منها في حق ساحتها ولو ادعى ارضا كالحا في يده وبرهنا قضى بيدها فان برهن احدها
 او كان له لين فيها وبخا وحفر قضى بيده في يده صبي يعبر عن نفسه قال نأخره للقول له
 وان قال نأعيد لفلان فهو عبد لذي اليد وكان لا يعبر عن نفسه فلو ادعى الحر عتقه
 كبير لا يقبل بلا حجة (باب دعوى النسب) ولدت مبيعة لافل من نصف
 سنة منذ بيعت فادعاه البائع فهو ابنه وهي ام ولده ويفسخ البيع ويرد الثمن
 وان ادعاه المشتري مع دعوة او بعد ها وكذا لو ادعاه بعد موت الام وعتقها ويرد
 حصته من الثمن في الحق وكل الثمن في الموت وقال لا حصته فيها ولو ادعاه بعد موته
 او عتقه ردت ولو ولدت لاكثر من نصف سنة واقل من سنتين ان صدقه المشتري
 فالحكم كالاول والا فلا يثبت وان كان لاكثر من سنتين لاتصح دعوته فان صدقه

بلا قضاء لان خارج بان نصف قضى
 صبيته وان نصف الذي يد صاحبه لا يديه
 صاحبه لان مدعاه النصف وهو في يده
 سالم له ولو لم تنصف النصف وهو في يده
 ظالم بالاساس ولا قضاء بدون قتل ترك

انفصال التربع
 اولى من التربع
 او جاز ان يكون اذا كان الحائط من مدر
 التنازع داخله في انصاف لين الحائط
 فيه واد كان من انصاف الغير الحائط
 ساجدة تركه من غضب فان يكون
 انفصال التربع لان لا يخفى وانما يكون
 يكون في يده لان مثل هذا الانفصال
 هراوى جمع هرويه قضبان تقسم ملته
 بطاقات من الكدور اوق

باب دعوى النسب
 ودعوى ميراث
 ان يدعى نسب ولد علق في ملكه يمين
 ان اذا جاء به لا يخل من سنة اشهر
 كما اذا جاء به لا يخل من سنة اشهر
 قال صلى الله عليه وسلم اشهرها ولدها
 ولنا يثبت له حقيقة الحق في الثانية
 ان يدعى النسب في الثانية

١٤١
نزام) اى التبر والقوسه لان الاقرار
بالظروف ولا يتحقق بدون طرفة
حتى لا يتراجع من عورة لان كلمة من
لا يكون مقرا بالتزوير وعلى
هذا الطعنا فموجب التوا فى السفينة
او فى
لزمه الحلفه والقسم
الظاقر على
الذي

والفصل في بيان
القصص في بيع
القصص في بيع
القصص في بيع

في يومئذ
 انشأ ياد ياد ياد في عشر ثواب
 حمله على الظرف ولا يري يوسف ان حروف
 في يستعمل الدين والوسط ايضا قال
 الله تعالى فادخلني في عبادة ابي ياد
 فوق الشك والاصل براءة الذمة
 لان الضرر في كثير
 عليه

باب الاستثناء وما في معناه

صح استثناء بعض ما اقر به لومتصلا ولزمه باقيه ويطل استثناء الكل واذا اقر
بشيئين واستثنى احدهما واحدهما وبعض الآخر بطل استثناءه خلافا لما اورد
استثنى احدهما وبعض كل منهما صح اتفاقا ولو استثنى كيليا او وزنيا او عدديا
مستقاربا من درهم صح بالقيمة خلافا لها ولو استثنى منها شاة او ثوبا او دارا بطل
اتفاقا ومن وصل باقراره ان شاء الله بطل اقراره وكذا ان قلعه بمشينة من لا
تعرف مشينته كالملككة والخن ولو اقر بدار واستثنى بناءها كانا للمقر له ولو قال
بناؤها في العرصة له كان كما قال وفصل الخاتم ونخل البستان بكتنائها وان قال له
على ألف من ثمن عديلم اقبضه فان عينه قيل للمقر له سلم وسلم ان شئت وان لم يبيع
نزولا لف ولغا قوله لم اقبضه ولو قال على ثمن خمر او خنزير لا يصدق وعندهما
ان وصل صدق ولو قال من ثمن متاع او اقرضني وهي زيف او بتهرجة لزمه
البياد وقال يلزمه ما قال ان وصل وان قال من غضب او ودعية وهي زيف
او بتهرجة صدق ولو قال ستوقد او رباحا صرغان وصل صدق والا فلا ولو قال
غصبت ثوبا وجاء بمبيع صدق ولو قال على ألفا لانه ينقص مائة صدق ان

والخراج بعد الدخول عند الشافي وفيه
 كلام مذکور فی کتب الاصول او فی
 وما فی معناه مثل قوله علی اوق
 منقش علیہ لم یضد فان علی الف
 فی معنى الاستثناء او فی
 كما لا یحکم والجن ای ان شاء الجن
 علیہ شی لان الاصل یزید بالذم فلا یقع
 بالنسب ولو قال ان شاء فلان فضا
 لا یزید شی لان مشیئة فلان فضا
 الملك وكذا ان شاء المطر او حی
 الراجح وان کذا کذا فی الاختیار او فی
 ان الرهنة اسم
 فیه عاقل

منه من علمه مثل قوله له على الف
في معنى الاستثناء فان قوله في الإقبضه
والملأه واجن

عليه شي لان انصرف مشيتم فلو وقع
بالشك ولو قال ان شي الدم فلا يثبت
لا يبرمه شي لان مشي فلان فثبت
الملك وكذا لا

الرجل وكان كذا في الاختيار اوق
من الفرصة اسم
فله جاذبا

وقال المقر له (ان) والقران قال المصلح
الاول اقر بسبب الضمان وهو الاذن والاخر
ثاني اقر بسبب الضمان وهو الضمان
الثاني اقر بسبب الضمان وهو الضمان
او اقر بسبب الضمان وهو الضمان
وعندها القول لا يرد منه (وهو
القباس الاستسكان ان اليد في الامانة
روجه الاستسكان ان اليد في الامانة
ضروية ثبتت ضرورة استسكان اليد في الامانة
عليه وهو ان لا يكون اقرار له باليد
مطلوبا بخلاف الوديعه لان اليد فيها
فانقول له اني اقلان المقر له لان الوديعه
تقتضي امانا لها وذلك انما يكون بقبض
مضمون فانما اقر بقبض مال الغير وهو
سبب الضمان ثم ادعى ما يبرئه منه وهو
الطاعة والاخر يكره ان كان القول وهو
التكرار في الحكمي
فانقول للمقر يظهر بديه في حال ولو
ببراهنه كان في يد الغير من قبل وانما اقر
بغير فعله فيه وذلك لا يدل على ابطال العمل

وجعل والا لزم الالف ولو قال اخذت منك الفاء وديعة فهلك وقال المقر لها اخذتها
غصبا ضمن ولو قال بدل اخذت اعطيتني لا يضمن ولو قال غصبت هذا الشيء من
زيد لا يلزم عروقه وزيد وعليه قيمته لعمرو ولو قال هذا كان لي وديعة عندك
فاخذته وقال الآخر هو لي دفع اليه وان قال اجرت فريسي وثوبني هذا فلان اقر به
اوليسه ورده على او اعترته او اسكنته دارى ثم ردها على صدق وعندهما القول
لما اخذ منه ولو قال خاطبوني هذا بكنا ثم قبضته منه وادعاه الاخر فعلى هذا
الخلاف في الصحيح ولو قال قبضت من فلان الفاكات لي عليه او قرضته الفائم
اخذتها منه وانكر فلان فالقول له ولو قال زرع فلان هذا الزرع اوبني هذه الدار
او غرس هذا الكرم لي استعنت به فيه وادعى فلان ذلك فالقول للمقر

باب اقرار المريض

دين يحتمه وما لزمه في مرضه بسبب معروف سواء ويقدمان على ما اقر به في مرضه
والكل مقدم على الارث ولا يصح تخصيص غريبا بقضاء دينه ولا اقراره لو ارثه الا
ان يصدق بقية الورثة وان اقر لا جنبي صح ولو احاط بماله وان اقر لا جنبي ثم
اقرانه ابنته ثبت نسبه وبطل اقراره وان اقر لا جنبيه ثم تزوجها لا يبطل اقراره ولو
اوصى لها ثم تزوجها بطلت ولو وصيها ثم تزوجها فله الرجوع وان اقر غلام مجهول
النسب يولد مثله لثله ان ابنه وصدة الغلام ثبت نسبه منه ولو مريض
وشارك الورثة وصح اقرار الرجل بالوالدين والولد والزوجة والمولى وشطر تصديق
هؤلاء وكذا اقرار المرأة لكن شرط في اقرارها بالولد تصديق الزوج ايضا او شهادة
قابلة وصح تصديقهم بعد موت المقر لا تصديق الزوج بعد موتها وعندهما يصح
ايضا وان اقر بنسب غير الولاد كاخ وعم لا يثبت ويرث ان لم يكن له وارث معروف
ولو بعيدا ومن مات بوه فاقرباؤه شاركه في الارث ولا يثبت نسبه ولو كان لابيها
الميت دين على شخص فاقراهما بقبض ابية نصفه فالنصف الباقي للاخر ولا

شئ للمقر كتاب المصلح هو عقد يرفع

النزاع ويجوز مع اقرار وسكوت وانكار (قال اول) كالبيع ان وقع عن مال بال
يثبت فيه الشفعة والرد بالعيب خيار الرقبة والشرط ويقسده جهات الثالبي

قد يكون من العين والاجبر والعرفي لا
صاحبها قصدا لو قال خال لي انما خط
قبض هذا نصف درهم ولم يقل قبضته
منه وقال خال لي هو لي فان القول للمقر
لا يثبت في الخط في اقراره بالتوب
ان يخطي الخط عليه فلا يلزمه
فلا يثبت في الحكمي
الرد عليه كذا في القول
لا يبطل اقراره ووجه الفرق ان
دعوى النسب تستدعي وقتا كذا
فدين انه اقر به فلا يصح الا اقرار
الزوجة لانها تقتصر على زمان الاقرار
ففي اقرار لا جنبيه كذا في الحدية
ثبت نسبه منه (ان) لان ما اقر به العيب
والنكاح ان يكون المدة وان لا يكون تحت
المنطق ان يكون المدة وان لا يكون تحت
المنطق ان يكون المدة وان لا يكون تحت

موجلة لان الجبل من فوق وهو
 من مستحق بالعدل فكون بارزة ماحظ
 عنه وذلك اعتبارا من اجل وهو ماحظ
 اخرون
 خلافا لابي يوسف
 رواه مطلق وكذا لابي يوسف
 كان مباحا لها وهو اذ النصف لابيها
 عونها كونه مستحقا عليه فوجوده
 كالمعتمد اخرون
 لا يبرأ اذ لم يدفع جماعا لانه في نفسه
 التقييد فاقولم يوجب اطلاق الاراء
 يوتي من نصفه عند الاصل عوضا لابيها
 واداء النصف عند الشك في تقييده بالشرط
 شرط مع الشك في تقييده بالشرط
 ولا يتقيد بالشك اخرون

ولم يوقت اي الامارة
 الامارة ولا يوجب له لان هذا اطلاق
 لانه ان لم يوقت الامارة فمطلقا لا يكون الا اذ
 عنهما جميعا لانه واجب عليه في مطلق
 الا زمانا ولا يتقيد اخرون
 بنصفه لانه كان عليه ولو لم يوقت في
 حق المشاركة اخرون

الشرع وهو المدون لان قسمة الدين
 حال كون في الذمة لا تصح والمقبوض
 بدل عنه فله ان يشركه اخرون
 عين حقه من وجه اخرون
 لا يصح من شركته في الصورتين اما
 في الاولى فلان البراءة تلافى فلا بد
 في الاولى فلا يرجع عليه واما في الثانية فلا بد
 بقبح فلا يصح الا فابيض شي اخرون
 قاض ديا بالمخاصة لا فابيض شي اخرون

حالة او موجلة صح وان قال من له على اخالفاد غدا نصفه على انك برئ من باقيه ففعل
 برئ ولا فلا يبرأ خلافا لابي يوسف وان قال صلحك انك نصفه على انك لم تدفع غدا
 النصف فالانف عليك لا يبرأ اذ لم يدفع جماعا وان قال برئت من نصفه على ان تعطيني
 نصفه غدا برئ من نصفه اعطى ولو يعطى وكذا لو قال اني نصفه على انك تجزئ باقيه ولم
 يوقت ولو قال ان اديت الى نصفه فانت برئ او اذا ديت او متى اديت لا يصح لبراءه وان
 ادري ومن قال سر الرب دينه لا اقول حتى تؤخره عنى وتحط عنى ففعل جائزا ان اعلم انه
 للحال (فصل) ان صالح احد ربي الدين عن نصفه على ثوبه فليس شركه ان يتبع المدينون
 بنصفه او ياخذ نصف الثوب لان ايضن له المصالح ربع الدين وان قبض شيئا من الدين
 شاركه شركه فيه واتباع الغريم بما بقى وان اشترى نصيبه شيئا من شركه ربع الدين
 او اتبع الغريم ومن برأ من نصيبه او قاص الغريم بدين سابق لا يصح لشركه وان برأ من البعض
 قسم الباقي على سواه وان اجل نصيبه لا يصح خلافا لابي يوسف وبطل صلح احد ربي
 سلم في سلم عن نصيبه على ما دفع خلافا لهما ايضا وان اخرج الورثة احدهم عن عرض وعقلا
 بمال وعن احد النقيدين بالآخر وعنه ما بهما صلح كل البطل وكثر وعن نقيدين وغيرهما باحد
 النقيدين لا يصح لان يكون المعطى اكثر من نصيبه من ذلك الجنس وان بصر من جاز مطلقا
 وان في التركة دين على الناس فاخرجوه ليكون الدين لهم بطل الصلح فان شرطوا براءة الغرماء
 من نصيبه صح وكذا ان قضوا حصته منه بترعا او قضوه قدرها واحا لهم به على الغرماء
 وصالحوه عن غيرهم وفي صحة الصلح عن تركه هي اعيان غير معلومة على مكيل او موروثا خلافا
 والاصح الجواز ان علم انها غير مكيل او الموروث اذا كانت كلها في الذمة وبطل الصلح والقسمة
 اذا كان على الميت دين مستغرق وان غير مستغرق فالاولى ان لا يصالح قبل قضاء ولو فعل
 قاله الجوز والقسمة تجوز قياسا لاسمحسنا وقيل القياس ان يوفقا لكل والاسمحسنا

ان يوقف قدر الدين ويقسم الباقي (كتاب المضاربة) هي شركة في الربح بمال من جنس
 وعمل من جانب والمضارب امين فاذا تصرف فوكيل فان ربح فشرى وان خالف ففعل
 وان شرط لكل الربح له فمستقرض وان شرطه لرب المال فمستبضع وان فسدت فاجبر فله
 اجر مثله ربح او لم يربح ولا يزداد على ما شرطه عند ابي يوسف خلافا لمحمد ولا يصح للمال
 فيها ايضا ولا تصح المضاربة الا بمال تصح به الشركة وان دفع عرضا وقال بعه واعمل

لا يصح خلافا لابي يوسف
 اعتبارا لبراء المطلق لا يصح
 لا يبرأ اذ لم يدفع جماعا لانه في نفسه
 التقييد فاقولم يوجب اطلاق الاراء
 يوتي من نصفه عند الاصل عوضا لابيها
 واداء النصف عند الشك في تقييده بالشرط
 شرط مع الشك في تقييده بالشرط
 ولا يتقيد بالشك اخرون

شرط تسليم المال المصارف لان المالك ثابتة
المال ما فيه فلا بد من التسليم له

شرط تسليم المال المصارف لان المالك ثابتة
المال ما فيه فلا بد من التسليم له

شرط تسليم المال المصارف لان المالك ثابتة
المال ما فيه فلا بد من التسليم له

شرط تسليم المال المصارف لان المالك ثابتة
المال ما فيه فلا بد من التسليم له

شرط تسليم المال المصارف لان المالك ثابتة
المال ما فيه فلا بد من التسليم له

في ثمنه مضاربة او قال قبض مالي على فلان واعمل فيه مضاربة جازت ايضا وشرط تسليم
المال الى المضارب بلا يد لرب المال فيه عاقلة كان وغيره فكلما الصغير اذا عقد هاله وله
واحد الشريكين اذا عقد هالا الاخر وكون الربح بينهما مشاعا فيفسدان شرط لاحدهما
عشرة دراهم مثلا وكل شرط يوجب جهالة الربح يفسد هاهو الا فلا ويطل الشرط كشرط
الوضعية على المضارب والمضاربة مطلقا ان يبيع ويشترى ويوكل بهما ويسافر
ويصنع ويودع ويرهن ويرهن ويؤجر ويستأجر ويحبال بالثمن على الايسر وغيره ولو
ابنح رب المال صح ولا يفسد به المضاربة وليس له ان يضارب الا باذن رب المال
ويقوله له اعمل برأيك ولان يقرض ويستدين او يهب او يتصدق لا يثبت نصيب فاد
شري بما له ازاو قصره واجله بما له فهو متبرع وان قيل له اعمل برأيك وله الخطأ به
والصبيح ان قيل له ذلك فلا يضمن به ويصير شريكا بما زاد الصبيح وحصله له اذ بيع
وحصة الثوب في المضاربة وان قيدت ببلدا وسلعة او وقت او بمعامل معين
فليس له ان يتجاوزها في الشركة فان تجاوز ضمن والربح له فان قاله حامل اهل الكوفة
او الصيارفة فاعمل في الكوفة ضرها لها او صارف مع غير الصيارفة لا يكون مخالفا
وكذا لو قال اشترى في سوقها فاشترى في غيره بخلاف قوله لا تشتري في غير السوق وان قال
خذ هذا المال تعمله في الكوفة او فاعمله فيها او خذه بالنصف فيها فهو متعبد بخلاف
خذه واعمله فيها والمضارب ان يبيع بنسيئة ما لم يكن جلا لا يبيع اليه التجار وان
باع بنقد ثم اخرج اجماعا وله ان ياذن لعبد المضاربة في التجارة وليس له ان يزوج عبدا
او امه من ماله ولا ان يشتري من يهتق على رب المال فان اشترى كان له لا لها ولا ان يشتري
من يهتق عليه ان كان في المال ربح فان فعل ضمن وان لم يكن ربح صح فان حدث ربح بعد
الشرء عتق نصيبه ولا يضمن بل يسعى المعق في نصيب رب المال ولو اشترى المضارب
بالنصف امة بالف وقيمتها الف فوطئها فولدت ولدا يساوي ألفا فادعاه موصرا
فصار ثمنه الف والنصف استسعا رب المال في الف وربعه او اعتقه فادعاه
الف ضمن المدعي نصف قيمة الامة (باب المضارب يضارب) فان مضارب المضارب
بلا ان فلاحه انما لم يعمل الثاني في ظاهر الرواية وهو قولها وفي رواية الحسن عن الامام
بالعمل ايضا ما لم يربح وان كانت الثانية فاسدة فلاحه ان وان ربح وحيث ضمن فرب

لا يفسد فيه المضاربة لقولان زفر
نفسه وهو لا يبيع ان يكون وكلاهما
مستحق له وانما ان التصرف في المال المضاربة
ما ربحها للمضارب فيبيع ان يكون رب المال
وكلاهما في التصرف فيه اوف
لا يكون مخالفا لان المصير بجائز اذ لم

بكمشة واحدة فلا ينفذ التمسيد الا اذا سمع
بالبيع او حلف
بالبيع او حلف لان قائلة الاول التمسيد
هو المراءى وقاله الثاني التمسيد بالبيع وهذا
اوف
والعمل به فيها وعبارة الحديث فاحذر
المال واعمله في الكوفة فله ان يعمل بها في
غيرها لان قوله لا تعلف فيه غير منزلة
المسورة انتهى قال الربيعي في قوله
والشيء لا يعطف على نفسه وانما يعطف
على غيره وقد يكون الاجابة ان كان يعطف
فيكون مستورا لا على الاول او

باب المضارب يضارب
لا يضمن بالمال ايضا وقوله لا يضمن بالمال
تصرف ولا يضمن بالمال وهو رواية عن ابي
يوسف لا يضمن بالمال وهو رواية عن ابي
الانبياء وجهه انما هو ان لا يضمن بالمال
وهو كذا في قوله لا يضمن بالمال وهو رواية عن ابي
يوسف لا يضمن بالمال وهو رواية عن ابي

بما شاء ان يما شاء في المشهور وقيل على الخلاف في ابداع المودع وان اذله بالخصم
فصار بالثلث وقد قيل له ما رزقك الله بيننا نصيبا او على نصفه او ما فضل فخصما
فخصف الربح لرب المال لان الرب المالك
نفسه نصفه لرب المال لان الرب المالك
شرط الاول ان لا يشترط لثانيه
الثاني الشرط وهو ان لا يشترط لثانيه
له الثاني الشرط وهو ان لا يشترط لثانيه
له ثانيا بدمه فانه لا يشترط لثانيه
له ثانيا بدمه فانه لا يشترط لثانيه
عقد على جميع حقه كذا في الاثر هو
عقد على جميع حقه كذا في الاثر هو
سدا او يمسد من الربح من اذله لانه
شرط الثاني وهو ان لا يشترط لثانيه
فوق رب المال وهو مستحق لرب المال بقدر
بالنسبة
فكل منهم ثلثة اهرق
ما شرط له وهو الثلث ففي الثلث اهرق
شرط الثاني نصف الربح لان الاول
فيه من جهة رب النصف الربح وهو اذن
المال شرط لنفسه ما ربحه الاول
ولو ربح الاول الا النصف وكان
بينهما اهرق

المال تضمن اياهما شاء في المشهور وقيل على الخلاف في ابداع المودع وان اذله بالخصم
فصار بالثلث وقد قيل له ما رزقك الله بيننا نصيبا او على نصفه او ما فضل فخصما
فخصف الربح لرب المال لان الرب المالك
نفسه نصفه لرب المال لان الرب المالك
شرط الاول ان لا يشترط لثانيه
الثاني الشرط وهو ان لا يشترط لثانيه
له الثاني الشرط وهو ان لا يشترط لثانيه
له ثانيا بدمه فانه لا يشترط لثانيه
له ثانيا بدمه فانه لا يشترط لثانيه
عقد على جميع حقه كذا في الاثر هو
عقد على جميع حقه كذا في الاثر هو
سدا او يمسد من الربح من اذله لانه
شرط الثاني وهو ان لا يشترط لثانيه
فوق رب المال وهو مستحق لرب المال بقدر
بالنسبة
فكل منهم ثلثة اهرق
ما شرط له وهو الثلث ففي الثلث اهرق
شرط الثاني نصف الربح لان الاول
فيه من جهة رب النصف الربح وهو اذن
المال شرط لنفسه ما ربحه الاول
ولو ربح الاول الا النصف وكان
بينهما اهرق

فله بيعها لان حقه في الربح وانما ينظر
بالقصة وقصة الربح تتوقف على ان يقصر
رأس المال اهرق
فله تبديله بحسبه استحسانا والقياس
فله لا يبذل لوجود الجانبة بين التقدين
في اثنائه ووجه الاستحسان ان لا يلزم
على المضارب ان يرسل رأس المال
لا يمكن الا باذن بيع ما في يده بحسبه
فصار كالعرض اهرق

في مصره او في مصر اخذ دارا ولا في الفاسدة فان سافر فطعام وشرا به في مالها بالربح
وكذا كسونه وركوبه شراء واستجارا وكذا الجرة خادمه وفراسينار عليه وغسل ثيابه
والدهن في موضع يحتاج فيه اليه وضمن ما كان زائدا على العادة ونفقته في مصره من
ماله كالدواء ويرد ما بقي من كسونه وغيرها اذا قدم الى رأس المال وما دون السفر كسفر
المضارب ان يمكنه ان يغدو ويبيت في اهله والا فكما سفر وليس للمستضع الاتفاق من
مالها ويؤخذ ما انفقه المضارب من الربح اولا وما فضل قسم وان سافر بماله وما لمضارب
او يما لين لرحلن انفق بالحصة وان باع متاع المضاربة لمصلحة حسب ما انفقه عليه
من حمل ونحوه لانقصة نفسه ولو شري مضارب بالنصف بالمضاربة بزاواعة بالعين
واشترى بها عبدا فضاعا في يده قبل تقدها يغرم المضارب ربعها والمالك الباقي وربح
العبد للمضارب وباقي المضاربة ورأس المال لكان وخمسها ولا يبيعه لمصلحة الا على
الفين فلو بيع باربعة الاف فحصة المضاربة ثلاثة الاف والربح منها خستين بينهما

في مصره (في مصره)
اي اذلى ولد في لان نفقته انما كانت
من المال لا احتباس نفسه غير محسب فانه سكت
ومادام في مصره غير محسب فانه سكت
بالسكت لا مصلحة
وفي مصره لا فائدة ولم ينفقه دارا اهرق
والفاسدة لا ينفق لانه لا يكون فيها الا جارا اهرق
من ما لا يستوجب ان يحبس مال المضاربة فلا يجيب
النفقة فيه اهرق

ان لا يزداد على ثلاث سنين الحيلة
جهرا لا جارة الطولية على الاوقاف
ان يعقد واعقد وامتنعة كل عقد
على سنة فيكون العقد الاول لازما
والباقي غير لازم لانه مضاف
صاحبا لا يفتى لان من لم يجز الاجارة الطولية
على العرف فان العرف انما هو العرف
المستأجر مدة طويلا وانما
يؤمن من الدهر فيبطل العقد
وتنتقل هذا الى موضع كذا
ما ينقله وعلم الموضع فيصح
كانت المنفعة معلومة فيصح
اهق
حتى مضت المدة لان تسليمها
لما لم يكن فيه تسليمها تمامها ان التمكن
من الانشغال ثبت به هذا في الاجارة
واما في العائدة فالمتبر حقيقة
الاستيلاء ثم التمكن من المستأجر
يجب ان يكون في مكان وقع العقد في حقه

لا يستحق بالعقد بل بالتجديد او بشرطه او باستيفاء المعقود عليه او التمكن
منه فيقبلو قبض الدار ولم يسكنها حتى مضت المدة وتسقط بالتعريض بقدر فوت
التمكن ولرب الدار والارض طلب الاجرة لكل يوم ولرب الداية لكل مرحلة وللقضا
والخياط بعد الفراغ من عمله وان علم في بيت المستأجر ولا يجره اخرج المحنز
فان احترق قبل الاخراج سقط الاجر وان بعده فلان في بيت المستأجر ولا ضمان
وقال ان شاء المستأجر ضمنه مثل دقيقه ولا اجر وان شاء ضمنه المحنز وله اجر
وللطباخ للوليمة بعد الفرف ولصارب اللبن بعد اقامته وقال بعد تشرجه ومن
لعله اثر في العين كصباغ وقصاير يقصر بالانشاء والبيض فله حسبها للاجر فان
حبسها فضاغت فلا ضمان ولا اجر له وقال ان شاء المالك ضمنه مصبوغا وله
الاجر او غير مصبوغ ولا اجر له ومن لا اثر لعمله فيها كالحمال والملاح وغاسل الثوب
ليس له حسبها بخلاف راد الايق واذا اطلق العمل للصانع فله ان يستعمل غيره
وان قيد بعمله بنفسه فلا ومن استأجر رجلا ليحجي بعياله فوجد بعضهم قديما
فاني بمن بقي فله اجره بحسبه وان استأجر لايصال طعام الى زيد فوجده ميتا
فرده فلا اجر له وكذا لو استأجر لايصال كتاب اليه فردته لموته وقال محمد له اجر
ذهابه هنا ولو تركه هناك فله اجر المذهب اجماعا (باب ما يجوز في الاجارة وما لا
يجوز) وصح استيجار الدار والحافوت وان لم يذكر ما يعمل فيه وله ان يعمل كل شيء سوى
ما يوهن البناء كالحداة والقضارة والطن واستيجار الارض للزراعة ابن مازن
او قال على ان يزرع ماشاء وللبناء والغرس وان انقضت المدة لزمه ان يقلعها
ويسلمها فارغة الا ان يغير المؤجرة فية ذلك مقلوعا برضى صاحبه وان كانا لارض
ثقتص بقلعه فبدون رضاه ايضا او برضاه يتركه فيكون البناء والغرس لهذا الامر
لهذا والرطوبة كالشجر والزرع يترك باجر المثل الى ان يترك واستيجار الداية للركوب
والحمل والثوب للباس فان اطلق فله ان يركب ويلبس ماشاء فاذا ركب وليس هو
او اركب او البس غيره تعين فلا يلبس عمله غيره وان قيد بركاب ولا يلبس فخالف ضمن
وكذا كل ما يختلف باختلاف المستعمل وما لا يختلف به ففسيده هدر فلو شرط
سكنى واحد جاز ان يسكن غيره وان سمي ما يعمل على الداية نوعا وقدر اكره بره فله حل

اهق
ما يعمل فيه لان العمل المتعارف فيها
السكنى فله ان يسكن في سكنها
اليه لان المتعارف سكنى فيصنف
ان لا يجوز للجهالة كالمسوط والقياس
فانها يختلفان باختلاف احوال
والعمل فلا بد من البيان
عند الاطلاق في الدار والارض
التي ينفرد لان كثرة السكان لا تضره
زيد في عمارتها اهق
والطحن والذرا والماء لا يضرها بل
لا يمنع من النصب فيه اهق
ان بين ما يزرع في الارض
التي تزرع ولو لم يكن بين ما يزرع فيها
الاجارة صححة في القياس اهق
نقل على ان الزرع والوقوع بها
لا يفسد على الاصل اهق
لا ينفذ صححة في القياس اهق
لزمه ان يقلعها اهق
معلومة حتى يتركها اهق
الدوام ضرر للصاحب اهق
باجر وغيره خلاف الزرع حيث يترك اهق

ان كان تكاحه ظاهرا لان العقد
قد انجزها وقد انجزها
ولا اهل الطفل فسخها لان
الابن امة لم ينجز لان

ولو استاجرها ولو استاجرها
ولو استاجرها ولو استاجرها
ولو استاجرها ولو استاجرها
ولو استاجرها ولو استاجرها

فلا اجبر لها وزوجها وطؤها لا في بيت استاجر وله فسخها ان لم تكن برضا ان كان
تكاحه ظاهرا لان اقوت به ولا اهل الطفل فسخها ان مرضت وجلب وفسد استجار
حائل لينسج له غزلا نصفه او جارا ليجل عليه طعاما بقبض منه او ثوبا ليجل له بر
بقبض من دقيقتيه وحبسها بالمثل في الكل لا يجاوز المسمى وان استاجر له ليجزله اليوم
قبض ابد بدم فسد خلا فالها ولو قال في اليوم صح اتفاقا وان استجار رضا على ان
يكربها ويزرعها او يسقيها ويوزعها صح وعلى ان يثنيها او يكرى نهرها او يسرقها
لا يصح وكذا الاستجار للزراعة بزراعة ولركوب بركوب وللسكنى بسكنى وللبس
لبس وان استاجر بشريكه او جارا لم يل طعام هولها لا يلزم الاجر كما هو استاجر
الرهن من المرتين وان استاجر رضا ولم يذكر انه يزرعها او لم يبين ما يزرعها
لا يصح ان له يعم فان زرعها ومضى الاجل عاد صحيحا وله المسمى وان استاجر جارا
الى مكة ولم يذكر ما يجل عليه فعمل المعتاد ففق لا يصح وان بلغ مكة فله المسمى
وان اختصا قبل الزرع والحمل نقضت الاجارة دفعا للفساد (فصل)

الاجير المشترك من يعمل لغير واحد ولا يستحق الاجر حتى يعمل كالصباغ والقصار
والشاع في يد امانة لا يصح ان هلك وان شرط ضمانه وبه يفتى وعندهما يصح ان
امكن الترخيم كالغصب والسرقة بخلاف ما لا يمكن كالموت والحرق والغالب لعدم
المكابرو يصح ما تلف بعلمه اتفاقا كخرق الثوب من دقة وخلق الحمال وانقطاع الحبل
الذي يشد به الكاري وغرق السفينة من مدها لكن لا يصح به الاذى من غرق في
السفينة او سقط من الدابة ولا يصح فساد ولا نزاع لم يتجاوز المعتاد ولو انكسر
دن في طريق الفرات فلما لك ان يصح منه قيمته في مكان حمله ولا اجرا في مكان كسره
وله الاجر بحسبه والاجير الخاص من يعمل لواحد ويسمى اجير واحد ويستحق الاجر
بتسليم نفسه مدة كمن استؤجر للخدمة سنة او لرحى الغنم ولا يصح ما تلف في يده
او بعلمه ويصح تردي الاجيرين نفعين مختلفين ولهما ما وجد لزم ما سمي له بخلاف خطئه
قارسا فبدرهم او روميا فبدرهمين وان صبغته بعصق فبدرهم او بزرع ففرا
فبدرهمين وان سكنته فبدرهم في الشهر او هذه فبدرهمين وان ركبها الى الكوفة
فبدرهم او الى واسط فبدرهمين وكذا يصح لو ردد بين ثلاثة لا بين اربعة ولو قال

بقبض من دقيقتيه
الحلطان في معنى قبض الطمان لان
الاوليان في معنى قبض ما ينجح من عمله
جعل الاجر بعض ما ينجح من عمله
اهق فانه صحيح عندنا وقبض
خلاف اهلها فذكر الوقت في جميعها
العقد على العمل عند تقدير العمل
تصحيح العقد وله ان العتق رطل عليه
فترفع على ان ذكر الوقت يوجب كونه سليما
مجهول لان ذكر الوقت يوجب كونه سليما
النفس في ذلك اليوم معقود عليه

وذكر العمل بوجوب كونه معقودا عليه
لا يوجب دفع المستاجر في الثاني ورفع
اهق فانه صحيح عندنا وقبض
خلاف اهلها فذكر الوقت في جميعها
العقد على العمل عند تقدير العمل
تصحيح العقد وله ان العتق رطل عليه
فترفع على ان ذكر الوقت يوجب كونه سليما
مجهول لان ذكر الوقت يوجب كونه سليما
النفس في ذلك اليوم معقود عليه

اي في الاجير المشترك وغيره
وبه يفتى بيني ان الفتوى في الاجير
المشترك على قول ابن حنيفة سواء شرط
عليه الضمان او لم يشترط في الاجارة
ان شرط عليه الضمان اذا هلك
يضمن فقولهم جميعا لان الاجير المشترك
انما لا يضمن عند اذ لم يشترط عليه
الضمان اما اذا يثبت اشتراط
وقال الفقيه ابو الليث اشتراط
الضمان وعنده سواء لانه لا يضمن
واشتراط الضمان على الامين باعلى
وبه يفتى اهق
اتفاقا اي بين ابن حنيفة والي
ابو يوسف ومحمد وقال زفر بن
عليه اهق

جاز هذا اول اهل
 الحاشية الرومية والفارسية
 الاجرة موقوف على ظهور العمل ولو كان على
 الاجرة موقوف على ظهور العمل ولو كان على
 واحد والاخر موقوف على ظهور العمل ولو كان على
 فان عندنا الاجرة موقوف على ظهور العمل ولو كان على

وان حلت كره فبدرهمين (اجرة لان
 المعقود عليه احد الشيئين وهما من
 ولاي خيفة انه غير بين عقدين صحيحين
 فخليلان كما في مثاله الحاشية الرومية
 والفارسية اهق

بلا اشتراطه (اي السفر لان مطلق العقد
 الناس خلافه في الحضرة عليه عرف
 حيث لا يتقيد بالعقد لان مطلقته
 عليه ولو يوجد العقد في موقته
 شرطه وقت الاجارة وعرف لذلك

ولو سافر فيه ضمن لانه فاضل ولا اجر
 عليه وان سلم لان الضمان والاجرة
 لا يجتمعان اهق
 ولا اول باربعة (لانه لما قال ولا اشهر
 باربعة انصرف الى ما يلي العقد تحديدا
 اهق
 بالحصة (ان جعل الحال حكما بينهما
 حكم الحال) ان جعل الحال حكما
 فليكون القول قول من يشهد له الحال
 فليكون لان القول في الدعوى قول
 مع عينه لان الظاهر اهق

ان خطئه اليوم فبدرهم او غذا فبفضفه فحاشا اليوم فله الدرهم وان خطاه غذا فله
 اجر المثل لا يجازي نصف درهم وقال الشرطان جائزان ولو قال ان سكنت هذه الخانوت
 عطا را فبدرهم او عطا فبدرهمين جاز خلافا لما وكذا الخلاف لو قال ان ذهبت بهذه
 الدابة الى الحيرة فبدرهم وان جازتها الى القادسية فبدرهمين او قال ان حملت
 عليها الى الحيرة كرشعير فبدرهم وان حملت كره فبدرهمين ولا يسافر بعبد استأجره
 للخدمة بلا اشتراطه ولو استأجر عبدا فجوراه فله اجر ولا يضمن خلافا لما وما وجدته سيده
 اجر العبد المقتضوب نفسه فاكل غاصبه اجره لا يضمن خلافا لما وما وجدته سيده
 اخذه وقبض العبد اجره صحيح ولو اجر عبده هذين الشهرين شهرا باربعة وشهرا
 بخمسة صح والا اول باربعة ولو استأجر عبدا فابقا ومرض فادعى وجوده اول
 المدة والمولى وجوده قبيل الاخبار بساعة حكم الحال فان كان حاضرا وصحيا
 صدق المولى والا فالمستأجر وكذا الاختلاف في تقطاع ماء الوحي وجرأيه
 ولو قال رب الثوب امرك ان تصبغه احمر فصبغته اصفر وقال الصانع امرك
 بما صنعت صدق رب الثوب وكذا الاختلاف في التقيص والقباء فان حلف
 ضمن الصانع قيمة ثوبه غير معمول ولا اجر واخذ الثوب واعطاه اجر مثله لا يجازي
 به المسمى وان قال رب الثوب علمت لي بلا اجر وقال الصانع باجر فالقول لرب
 الثوب وعندنا ي يوسف للصانع ان كان حريقاله وعند محمد للصانع ان كان
 معروفا بعلمه بالاجر (باب منعه الاجارة) تفسخ بعيب فوت النفع
 ككتاب الدار وانقطاع ماء الارض والرحى واخذ به كمرض العبد ودبر الدابة
 فلو انتفع به معيبا او ازال المؤجر عيبه سقط خياره وتفسخ بالعذر وهو الحجر
 عن المضي على موجب العقد لا يتخلل ضرر غير مستحق كقتل سن سكن وجعه
 بعد ما استؤجر له او طبع لولمة مانت عروسها بعد الاستئجار للطبخ لها وانخلت
 وكذا لو استأجر دكانا ليخبر فذهب ماله واخر شيئا فلزمه دين لا يجد قضاء الا
 من ثمن ما اجره ولو باقاره او استأجر عبد للخدمة في المصر او مطلقا فاسافر
 او اكثرى دابة للسفر ثم بدله منه ولوليد للمكاري منه فليس بعذر ولو مرض فهو
 عذر في رواية الكرخي دون رواية الاصل ولو استأجر خياط يعمل لنفسه عبدا

من يشهد له الظاهر (كتاب الدار الخ)
 اختلافنا في هذا العقد انما هو في المقتضى وهو الاصل
 فقبل تنسخ المقتضى من المقتضى وهو الاصل
 وانقطع المقتضى من المقتضى وهو الاصل
 وانقطع المقتضى من المقتضى وهو الاصل
 وانقطع المقتضى من المقتضى وهو الاصل

ويعتبر تركه الخياطة (مكتبة) من قبله
 هذا لأنه يمكنه ان يفتقد المداوم في الصنف
 الخياطة في ناحية وبخلاف بين ما اجبت
 في ناحية وبخلاف بين ما اجبت
 فانه ايضا ليس بدين دين
 الحاق دين اوق
 وكذا الواسا ج عقار (مكتبة)
 فيه من الدين على السفر وفيه ضد
 لا يملك على السفر والزم الاما اوق
 فلا ينقص (مكتبة)
 فان عقدا الاجارة
 ينقل الى الغير فيقول هؤلاء لا ينقص
 الاجارة اوق

يخط له فافلس فهو عذر بخلاف خياط يخط بالاجر وبخلاف تركه الخياطة ليعمل
 في الصنف وبخلاف بيع ما بجره ولو اسأجره كذا نال ليعمل الخياطة فتركه ليعمل الخرف عذر
 وكذا الواسا ج عقار اثم اراد السفر وتنفس يموت احد العاقدان انعقد هال نفسه
 فان عقدها لغيره فلا تنفس كالوكيل والوصي ومتولى الوقف (مسائل مشهورة)
 ولو اجر حق حصان ارض مستأجرة او مستعمارة فاحترق ما في ارض غيره لا يضمن
 كانت الريح هادئة وان مضطرة ضمن ولو اقرع خياط او صباغ في حانوته من طرح
 عليه العمل بالنصف صح وكذا الواسا ج جلا يمل عليه عملا وراكبين الى مكة صح
 ولما حمل المتاد وان شاهد بالمال الحمل فموجود وان اسأجره لم يلد فاكل منه
 فله رد عوضه ولو قال لفاصب دار فرغها والا فاجر تهاكل شهر بكذا فلم يفرغ
 ضليه المسمى فان جدد الفاصب ملكه اولى بمجد لكن قال لا اريد بها بالاجر فلا وان
 برهن على ملكه بعد مجده ومن آجر ما اسأجره باكثر صح ويتصدق بالفضل وتضع
 الاجارة مضافة وكذا فسخها والمزارعة والمعاملة والمضاربة والوكالة والكفالة
 والايصاء والوصية والقضاء والامارة والطلاق والعق والوقف لا البيع
 واجازة وفسخه والقسمة والشركة والهبة والتكاح والرجعة والصنع على مال
 وابراء الدين (كتاب المكاتب) الكتابة تحرير المملوك بيدا في الحال ورقية
 في المال فمكات مملوكه ولو صغير يعقل بال حال ومؤملا ومقيم فقيل صح وكذا
 لو قال جعلت عليك لفا توديه بنحو ما وله اكلها كذا واخرها كذا فاذا ديت فانت حر
 وان عجزت فقتل فقتل ولو قال اذا ديت الى الف اكل شهر مائة فانت حر فهو تعليق
 وقيل مكاتبه واذا صحت الكتابة خرج عن يد المولى دون ملكه فان ائلف ماله
 ضمنه وكذا ان وطى المكاتبه او حنى عليها او على ولدها وان كاتبه على قيمه ففسد
 وان اذا هاتق وكذا تنفس لو كاتبه على عين لغيره يتعين بالتعيين او على مائة ليرد
 عليه عبدا غير معين وعند ابن يوسف يجوز وتقسيم المائة على قيمة المكاتب وقيمة
 عبد وسط فيسقط قسط العبد والباقي بيد الكتابة وان كاتب المسلم بغير
 او خنزير ففسد فان اداءه عتق ولزمه قيمة نفسه والكتابة على ميتة او مراهطة
 ولا يعتق باداء المسمى وتجب القيمة في الفاسدة ولا ينقص من المسمى ويزاد عليه

هو ما اخذ من كتاب مكاتب (كتاب المكاتب)
 مكاتب (كتاب مكاتب) مكاتبه والويل
 وهو الجمع من كاتبة مكاتبه والويل
 والكيفية هي الطائفة التي لا تخرج من الكتب
 الجيش والكتاب لا يبيع الجماعة من
 والنفس والكتاب لا يبيع الا بواب
 فيه ضم حرة البديلية ومكاتبه لان
 منها يجب تخمين الوثيقة وهو اظهر
 اوق
 وقيل مكاتبه في رواية ابن سليمان
 لان النعيم يدل على الوجوب
 اوق
 بتعيين بالتعيين لعدم القدرة على
 تسليمه والمراد به في تعيينه بالتعيين
 كالزب والعبودية حتى لو كانت الجارية
 والمزوجة من النكاح حتى لو كانت الجارية
 على ارام او نازلا بغيرها وهي ابنة
 يجوز اوق

والولادة لا يتحقق من الحق الى عبده
 ولولا ذلك لكان الولد بعد ذلك لا ينقل
 منه اقرب الناس اليه وهو مولود
 معتق له لعدم اهلية الاغناق فيجلد
 الثاني المال المكتوب الاول قوله
 اي قبل عتق الاول فليس له ان يبيع
 قول اوله اي الاول وان ادعى
 له ان يبيع ويشترى ويسافر
 لا بد لا يقدر على خصيل البديل انهما

خلاف من العلاء
 لان الكتاب هل ان
 العلاء اليه لان العلاء النقي فعمل
 المولود في مكان واقوام دخل الولد
 ثم الابوان اوق
 خلافا للها
 فانه يدخل عندها في كتابته
 بالشرع كل اى رجم محرمة كما يفتي
 عليه وله ان الكتاب كسب لا ملكا
 والكسب يكتفي بالنسبة في الولد
 اوق

(دخول الولد في الكتابة)
 تحقيقا للصلة ولم يجرى فيها اجماع
 لانها تتبع الولد في هذا الحكم فان طهرت
 اعتقها ولداها ولم تدخل في كتابته حتى
 لا تثبت بعقته نص عليه في البسوط

اوق
 (فصل)
 او في كتابته ام الولد والمدير وغيرها
 عاجلة ببدل ولادة) لانه تلقىها جهازة
 وسقط عنها البذل لانها انما التزمت
 اليه ليس لها رقبتهما بجهة الكتابة ولم
 تسلم بها لجهة فلا يجيب البذل
 اوق
 بلادعوق لانها مكتوبة لا يجلد الولد
 وطفوها

وصحت على حيوان ذكر جنسه لا وصفه ولزم الوسط اوقيته ومع كاذب الكافر
 عبده الكافر بغير مقدرة واي سلم فليسيد قيمتها واعتق باداء عينها
 (باب تصرف المكاتب) له ان يبيع ويشترى ويسافر وان شرط عدمه

وتزوج امته ويكاتب عبده فان ادعى بعد عتق الاول قول اوله له وان قبله
 فليسيد وليس له ان يتزوج بلا اذن وان ايب ولو يعوض ولا ينصدق الا
 ببسيرة ولا يجهل ولا يقرض ولا يعتق ولو يمال ولا عبده ولا يبيعه من نفسه
 والاب والوصي رفيق الصغير كالكتاب ولا يملك المأذون شيئا من ذلك
 وعند ابى يوسف له تزويج امته وعلى هذا الخلاف المضارب والشريك وان
 اشترى المكاتب قربه ولا دخل في كتابته ولو اشترى ذارحم محرر غير الولادة
 لا يدخل خلافا لهما ولو اشترى ام ولده مع ولدها دخل الولد في الكتابة ولا يتابع
 الام وان لم يكن معها جازيبيها خلافا لهما وولده من امته يدخل في كتابته
 وكسبه له ولو زوج امته من عبده ثم كاتبهما فولدت يدخل الولد في كتابته
 ونسبه لهما ولو نكح مكاتب بالاذن امرأة زعمت انها حرة فولدت فاستحققت
 فولدها عبد وعند محمد حر وتؤخذ منه قيمته بعد عتقه وان وطئ المكاتب
 امه بملك بغير اذن سيده فاستحققت اخذ منه عقربا في الحال وكذا ان اشترى
 فاسدا فوطئها فولدت وان وطئها بكتاب لا يؤخذ منه الا بعد عتقه ومثل المأذون
 في التجارة (فصل) واذا ولدت المكاتب من مولاهما مضت على الكتابة

او عجزت نفسها وهي ام ولد واذا مضت على الكتابة اخذت منه عقربا
 وان مات المولى عتقت وسقط عنها البذل وان ماتت وترك مال اديت
 منه كتابتها وما بقي ميراث لابنها ولا يثبت نسب من تلده بعده بلا دعوة
 بل هو مثلها في الحكم وان كاتب مدبره او ام ولده صح فان مات عتقت بجائنا
 والمدير يسعي في بدل كتابته او ثلثي قيمته ان كان معسرا وعند ابى يوسف يسعي
 في الاقل من البذل او ثلثي قيمته وعند محمد يسعي في الاقل من ثلثي البذل او ثلثي القيمة
 وان دربر مكاتبه صح ومضى عليها او عجز نفسه ومبارد برفان مضى عليها
 فمات سيده معسرا يسعي في ثلثي البذل او ثلثي القيمة وعند ابى يسعي

بل هو مثلها في الحكم لان مكاتب لا بد من ذلك عتقت
 تباعا فلو مات المولى ببدل ذلك عتقت
 الولد وطئت عنه السامية لا بد
 بنتنة ام الولد تباعا لانه لا بد
 اوق المولى

وسقط عنه بدل الكاتبة (لا بد التزينة
ايهوق فصار على نعتنه حاله مع
الاصل وكان رابعه اذا الاصل ان لا يجمع
مع المتناقضين المولى وعبدك لا يجمع
وما في يد من وجهه فكم كان شبيهة
تلقى الدليل اهورق وهو القان وان
شاه ادى ثلثي قيمته للمال) ولا مانا راديل
يودي ثلثي قيمته للمال
ايهوق فصار على نعتنه حاله مع
الاصل وكان رابعه اذا الاصل ان لا يجمع
مع المتناقضين المولى وعبدك لا يجمع
وما في يد من وجهه فكم كان شبيهة
تلقى الدليل اهورق وهو القان وان
شاه ادى ثلثي قيمته للمال) ولا مانا راديل
يودي ثلثي قيمته للمال

في الاقل من ثلثي كل منهما وان عتق مكاتبه عتق وسقط عنه بدل الكاتبة وان
كوتب على الف مؤجل فصالح على نصفه حاله مع وان مات مريض كاتب عبدا قيمته
الف على الفين الى سنة ولا مال له غيره ولم يجز الورثة ادى العبد ثلثي البذل حالا
والباقي الى اجله او رد رقيقا وعند محمد يودي ثلثي قيمته للمال والباقي الى اجله او رد
رقيقا وان كاتبه على الف وقيمه القان ولم يجز وادى ثلثي القيمة للمال او رد
الى الرق اتفاقا ومثلها البيع وان كاتب حر عن عبده بالف وادى عنه عتق ولا
يرجع به عليه وان قبل العبد فهو مكاتب وان كاتب عبدا عن نفسه وعن عبدا
غائب فقبيل مع وقبول الغائب ورده لغو ويؤخذ الحاضر بكل الدليل ولا يؤخذ
الغائب بشئ واما ادى جبر المولى على القبول وعتقا ولا يرجع احدهما على الآخر
وكذا لو كاتبا معا ولا يعتق احدهما باء حصته بخلاف ما لو كانا لاثنتين ولو
عجز احدهما ثم ادى الاخر الكل عتقا وان كاتبت امة عنها وعن ولد ينصفه بينهما
جازوا ما ادى جبر المولى على القبول وعتقوا ولا يرجع على غيره

باب كاتبة العبد المشترك

ولو اذن احد الشريكين في عبد للآخر ان يكاتب حصته منه بالالف ويقبض
البذل ففعل وقبض البعض فجزى المكاتب فالمقبوض للقابض خاصة وقالا بينهما
امة لرجلين كاتبا هاتفت بولد فادعاه احدهما ثم اتت بآخر فادعاه الآخر فجزيت
فهى ام ولدا لاول وضمن نصف قيمتها ونصف عمرها وضمن الثاني تمام عمرها
وقيمة الولد وهوابنه واما ما دفع المقر اليها قبل العجز جاز وعندها لا يثبت
الولد من الثاني ولا يضمن قيمته وحكمه كامه ويضمن تمام العقر ويضمن الاول
نصف قيمتها مكاتبه عند ابى يوسف والاقل منه ومن نصف ما بقى من البذل
عند محمد ولو لم يرطأ الثاني بلد برها فجزيت بطل التدبير وهام ولد لاول
والولد له وضمن نصف قيمتها ونصف عمرها ولو اعنتها احدهما موسرا فجزيت
ضمن المعتق نصف قيمتها ويرجع به عليها خلافا لهما وان لم يقم فلا ضمان وعندها
يضمن الموسر ويجب السعاية في العسر ولو دبر احد الشريكين ثم اعتق الآخر
موسرا ضمنه المدبر واستسقى العبد واعتقه وان عكسا قلد بريقن واستسقى

وان كانت حر عن عبده بان قال المولود
كاتب عبدا فلانا اهورق
اي عندنا نصفه للقابض خاصة
ان الكاتبة تجوز اخذها خلافا لهما واصبه
واصل الخلاف في الاستساق هل يجزى
اولا لان الكاتبة شبيهة من شعبة اذ
هي قيد الحرية في حال يد اوقى المال
رقبه فقبض على نصيبه عنده وعندها
الكاتبة تجزى بغير عجز
اذن بجائز الكاتبة فالان بكاتبه نصيبه
المعتق ويؤكل في البعض وصيلة
مشتريه بينهما فبقى كذلك بعد العجز
اهوق
وايضا دفع المقر اليها قال العجز جاز
لان الكاتبة ما دامت باقية فجزى القابض
للمكاتبه لا خنصا صها بئنا ففعل
اهوق
علافا لهما فان عندنا لا يرجع
وهذا ينشأ عن ان المكاتب اذا ضمن
المعتق يرجع عنه لا خنصا
اهوق

وهو صحيح ولو كان به وهو مريض لا يصح
 الطالب كالأجل في الدين نعمنا إذا كانت
 كالأجل لأن النعم لا تبطل بكون
 لانه حق العبد فلا تبطل بكون السيد
 ولا تنسخ الحكم فيكون السيد
 ان شاء الله تعالى
 أي العبد عن الكتابة (فهي)
 على العبد في الدين
 (فهي)
 أي في بيان أحكام العلاء وهو من العلاء
 مستثنى من العلاء بالبيع وهي العلاء
 والمجمل لأن في ولاية العلاء
 تنص صراحة

وعندهما ان دبر الاول ضمن نصف قيمته موسرا او معسرا وعق الاخر لغوفات
اعنق الاول ضمن لو موسرا او استسعى العبد لو معسرا وتدبير الاخر لغو

باب العجز والموت

إذا عجز المالك عن بيعه فان رجليه حصول مال لا يعجز الحاكم بتجزئه وبمبلغ موزع
او ثلاثة والا عجزه وفتح الكتابة ان طلب سيده او عجز سيده برضاه وعتاقه
لوسف لا يعجزه ما له يتوال عليه فحان واذا عجز عادت احكام رقة وما فيه لمولاه
ويحل له ولو اصله من صدقة وان مات عن ولاء لا تنفس ويؤدى بدلها من ماله
ويحكم بعقته في آخره من حياة ويورث ما بقي من ماله ويعتق اولاده الذين
شراهم او ولدوا في كتابته او كويتوا معه تبعا او قصدا وان لم يترك ولاء وله ولد
ولد في كتابته سعى على نجومه فاذا ادى حكم بعثقه وعتاقه قبل موته والولد
المشترى اما ان يؤدى حالا او يرقد في الرق وعندها هو كالاول وان مات المالك
وترك ولدا من حره ودنيا على الناس فيه ولاء ففي الولد فقضى بارش الحناية
على عاقلة الام لا يكون ذلك قضاء بعجز المالك وان اختصم موالى الام
والاب في ولاية فقضى به لموالى الام فهو قضاء بعجزه ولو جنى عبد فكانت
اسيده جاهلا بجنايته فجز دفع او فدى وكذا لو جنى المالك فجز قبل القضاء
به ولو بعد ما قضى عليه به فهو دين يباع فيه ولا تنفس الكتابة بموت السيد
ويؤدى البذل الى وراثته على نجومه فان اعتقه بعضهم لا ينفذ وان اعتقه
كلهم عتق مجانا (كتاب الولاء) الولاء لمن اعتق ولو بتدبير

واستلادا وكتابة اووصية اوملك قريب ولغا شرطه لغيره اوساثة
ومن اعتق حامل من زوج قن فولدت لاقل من نصف سنة فولاء الولد له
لا ينقل عنه ابد اوكد الولدت تؤمن اهدما لاقل من نصفها وان ولد لك اكثر
من ذلك فولاءه له ايضا لكن اناعتق الاب جهه الى مواليه ولا يرجع الا ولون عليهم
بما عقولوا عنه قبل الجرح ولتزوج عجي له مولى موالا ذ ومعتقة فولدت منه فولاء
الولد لوالها وعند ابى يوسف حكمه حكم ابيه والمعتق مقدم على ذوى الارحام اخر
عن العصة النسبية فان مات السيد ثم المعتق فارثة لاقرب عصبة سيده

أي في بيان أحكام الولاء (كباب الولاء) وهو
 مشتق من الولاء بالفتح وهو النصح والقرب
 والمجبة لأن في ولأى القاطن وهو النصح
 تناصروا وجه أو مشتق من الولاء وهو
 القرب وفي الشرع هو التناجر، ولأى هو
 العتاق، ولأى هو العتاق، ولأى هو العتاق
 الأثر والعقل أهق
 (الولاء لمن علق) هو لفظ حديث
 أخرجه الأئمة الستة أهق

له ايضا لان الولد من مؤلفاتها
في الصلوات الشرعية الاتحادي يتبعها
في الحسنة والرقية فكذلك في الولاء اهق
جزء الى مولاي (لان مولاي الامم بيتق
الولد هنا كحدوث بعد اعتاقها وانما
نسب اليه الولد يتبع الامم تعدد نسبه
الى الاب فاذا عتق الاب مكن تبعا
فبعمله تبعه اول من جعله اهق
لا ومن لان الولاء كالنسب اهق

[illegible]

أهـ
 وقال ابن عمر (الصبى) لا ذل ولا شرف
 ما رما شأنا أهلا في قوم الجبر
 عززنا عنه قبل الفتل لا ذل
 بالقصص من أسيرة الأعداء
 يكون على مهلك لا ذل لولا
 له إلا فقام اتفاقاً إذا فعل ذلك
 ففعل المكره لا يفسد أهـ

وإسلامه ولا يبرح من أهله
 لا يبرح من أهله ولا يبرح من أهله
 وكذا نكاح كل ما يصح مع الغير لا يصح مع
 المكره ولا يبرح من أهله ولا يبرح من أهله
 لو احتل وأختل رجلاً لا يبرح من أهله
 للمالكين لا يبرح من أهله ولا يبرح من أهله
 أهـ

عضوه لا يبرح من أهله ولا يبرح من أهله
 على أحد منهما ولو أكره على أن يتردى من جبل ففعل فدية على أهله المكره وعندنا
 يوسف ما له وعند محمد عليه القصاص ولو أكره بقتل على تروا وإتقام ناراً وما وكل
 مهلك فله الخيار في الأقدام والصبر ولا يلزمه الصبر ولو وقتل نارق سفينة أن
 احترق وإن التقي نفسه غرق فله الخيار عند الأمام وعند محمد يلزمه الشاؤن أكره
 على طلاق أو عتاق أو توكيلهما نفذ ويرجع بقيمة العبد على المكره وكذا يضمن
 لو الطلاق قبل الدخول ولا رجوع لو جحد وصح بين المكره ونذره وظناً ولا يرجع
 بما عزم بسبب لك ورجعته وأبلاؤه وقيته فيه وإسلامه لكن لا يقره لو أكره
 ولا يصح أبرأؤه ولا ردته فلا تبين بهما أمراً فإذا دعت تحقوها أظهر وأدعى أن قلبه
 مطمئن بالإيمان صدق قول أكره على الرق ففعل أحداً لم يكرهه السلطان وعندنا
 لأحد عليه وبه يفتى (كتاب الجبر) هو من نفاذ تصرف قول وأسبابه

الصغر والجنون والرق فلا يصح تصرفهما وأبداً ولا يبرح من أهله ولا يبرح من أهله
 الجنون المغلوب بحال ومن عقد منهم وهو يعقله فوليته فخير بين أن يبيعه أو
 يفسخه ومن أئلف منهم شيئاً فعليه ضمانه ولا يصح طلاق الصبي والجنون
 ولا عتاقهما ولا إقرارهما وصح طلاق العبد وإقراره في حق نفسه لا في حق غيره
 فلو أقر بما ألزمه بعد عتقه وإن أجاز له ما لم يبرح من أهله ولا يبرح من أهله
 كما يذروا من بلغ غير رشيد لا يبرح من أهله ما لم يبلغ سنه خمساً وعشرين فإذا بلغها
 دفع إليه وإن لم يوشر رشده وإن تصرف فيه قبل ذلك نفذ تصرفه وعندنا يبرح
 على السفينة ولا يدفع إليه ما له ما لم يوشر رشده ولا يصح تصرفه في بيع لا
 ينفذ وإن فيه مصلحة أجاز له الحاكم وإن عتق نفذ وصح العبد في قيمته وإن أكره
 صح فإن ما قبل رشده سعى العبد في قيمته مدبراً ويبيع نوجه بهر المثل وإن سعى أكثر
 بطلت الزيادة وتخرج زكاة ما لا السفينة وينفق منه عليه وعلى نازمه نفقة
 ويدفع الفائض قدر الزكاة إليه ليقوم بنفسه ويؤكل عليه أينما إلى أن يزوجها
 فإن أراد حجة الإسلام لا يمنع منها ولا منعمة ولصحت وتدفع نفقته الزينة نفقته
 عليه في الطريق لا إليه ويقوم منه الوصية في القريب أو بالخير من الثلث ويحرم

وكذا يلزمه
 المناسبة بين الكا بين كلامها من
 العوض التي تزيد بسبب الولاء والرضى
 وهو في اللغة المنع ومنه سمي المطيب
 جبالاً من الكمية وسمى العنق جبالاً
 يمنع عن الفجائع ويقال فلان في حجره
 أي في تربيته المانعة للعرض وفي البيع
 هو منع نفاذ البيع

هو منع نفاذ تصرف قول خصه
 بالذكر لأن الجاني لا يبرح من أهله ولا يبرح من أهله
 لا المسبية ونفاذ القول ما لا يبرح من أهله
 أهـ

ولا يصح طلاق الصبي والجنون
 الصغر والجنون والرق فلا يصح تصرفهما وأبداً ولا يبرح من أهله ولا يبرح من أهله
 الجنون المغلوب بحال ومن عقد منهم وهو يعقله فوليته فخير بين أن يبيعه أو
 يفسخه ومن أئلف منهم شيئاً فعليه ضمانه ولا يصح طلاق الصبي والجنون
 ولا عتاقهما ولا إقرارهما وصح طلاق العبد وإقراره في حق نفسه لا في حق غيره
 فلو أقر بما ألزمه بعد عتقه وإن أجاز له ما لم يبرح من أهله ولا يبرح من أهله
 كما يذروا من بلغ غير رشيد لا يبرح من أهله ما لم يبلغ سنه خمساً وعشرين فإذا بلغها
 دفع إليه وإن لم يوشر رشده وإن تصرف فيه قبل ذلك نفذ تصرفه وعندنا يبرح
 على السفينة ولا يدفع إليه ما له ما لم يوشر رشده ولا يصح تصرفه في بيع لا
 ينفذ وإن فيه مصلحة أجاز له الحاكم وإن عتق نفذ وصح العبد في قيمته وإن أكره
 صح فإن ما قبل رشده سعى العبد في قيمته مدبراً ويبيع نوجه بهر المثل وإن سعى أكثر
 بطلت الزيادة وتخرج زكاة ما لا السفينة وينفق منه عليه وعلى نازمه نفقة
 ويدفع الفائض قدر الزكاة إليه ليقوم بنفسه ويؤكل عليه أينما إلى أن يزوجها
 فإن أراد حجة الإسلام لا يمنع منها ولا منعمة ولصحت وتدفع نفقته الزينة نفقته
 عليه في الطريق لا إليه ويقوم منه الوصية في القريب أو بالخير من الثلث ويحرم

ولا يمدى لان كذا ذك نزع فلا بد منها
عند الاذن بالفتارة اهـ
والجور لا يمدى اليسير بها
اصلا اهـ

لان لا اذن له اصله
مخلاف ما اودع اليه شهر لانهم
لو اكلوه قبل الشهر يتعبد به المولى
اهـ

اهـ
كان غيب ويخوف لان ذك يتعلق بالكمية
منوع عنه عادة
يتعلق برشته وقال ذك يتعلق بالكمية
لا بالرقبة كذا فلا يباع لان الرقبة لا يباع
في الاذن فلا يتعلق ذك بالفتارة
قال الامام الكسبي لانه دخل في الفتارة
يتعلق بذمة سيده وانه ظاهر في
حق المولى بسبب الاذن اهـ

لا يسترد لانه لو لم يكن منبج عليمه
فلا يحصل الكسب اهـ
ويخرج اذا ذون
ومالك واحد لانه لا ينافي ابتداء الاذن

حتى لو اذن لعبد المجرور عليه الا يش
صح ويحذف العبد ان يخرج اذا بلغه الاذن
فلا ينافي وانه اهـ
فان استغرق ذمة القم وبعاله
الشافي ومالك واحدا لان استغراقها
بالدين لا يعيب خروج المأذون
عن ملكه الا ترى ان ملك غنى المأذون
وهو طاه وذلك آية كالملك اهـ

صح اتفاقا قال اما عند ما فظا له
واما عنده فلا ذمة لا بعد من قبل الدين
فلو بيع ما فظا لا ينسب اليه انتفاع
بكسب العبد فيقتل المقصود من الاذن اهـ
لا باكثر لان المولى اجنبي من كسبه
عند اب خيفة فيبيع كما في الاجنبى
اهـ

او يقرض او يهب ولو يعوض ولا يمدى الا اليسير من الطعام والمجور لا يمدى اليسير
ايضا وعن اب يوسف اذا دفع المولى الى المجور قوت يومه فباع بعض فقهاء للكم
معه فلا بأس به بخلاف ما اودع اليه قوت شهر قالوا ولا بأس للمرأة ان تصدق
من بيت زوجها باليسير كالرغيف ونحوه وما ازم المأذون من الدين بسبب تجارة
او ما في معناها كبيع وشراء واجارة واستئجار وغصب ومجدا مائة وعقر
امة شراها فوطئها فاستحققت يتعلق برقبة فباع ان لم يفده المولى ويقسم ثمنه
وما في يده من كسبه بالمخص سواء كسبه قبل الدين او بعده واتهمه وما بقي
عليه بطالب به بعد عتقه وما اخذه سيده منه قبل الدين لا يسترد وله اخذ
غلة مثله مع وجود الدين وان ائذ عليها للغهاء ونحوها ذون ان ابقا وما
اوجن مطبقا او لحق بدار الحرب منها او جرح عليه وعلم به اكثر اهل سوفه والامة
ان استولدها لان دبرها ويضمن القيمة للغير به فهما واقراه بعد الخير دين
او بان ما في يده امانة او غصب صحيح خلافا لها وان استغرق دينه رقبته وما في يده
لا يملك سيده ما في يده فلو اعتق عبدا من ما في يده لا يصح وعندها يملك فصيح
عتقه وان لم يستغرق صح اتفاقا وبيع بعه من سيده بمثل القيمة لا باقل وبيع
ما سيده منه بمثلها لا باكثر فلو باع باكثر يحيط ازانة او ينقص البيع فان سلم
سيده اليه المبيع قبل نقد الثمن سقط الثمن وله ان لا يسلمه حتى يأخذ ثمنه ويضمن
السيد باعتاقا المأذون مديونا الاقل من قيمته ومن الدين وما زاد من دينه على قيمته
طوبى به معقبا وان باعه وهو مديون مستغرق وبغيه مشريه فلفقره اجازة
بيعه واخذ ثمنه او تضرع اي شافا من السيدا والمشتري قيمته فان ضمنوا السيد
ثم رد عليه بيب رجح عليهم بالقيمة وعاد حقهم في العبد وان باعه واعلم بكونه
مديونا فلفقره رد البيع ان لم يصل ثمنه اليهم وان وصل ولا ضمانا في البيع فلا
فان غابا لبايع فالمشتري ليس خصما لهم ان انكر الدين وعند اب يوسف هو حرم
ويقتضى لهم بالدين ومن قال انا عبد فلان فاشترى وبيع فحكمه كالمأذون
الا انه لا يباع في الدين مالم يقر سيده باذنه (فصل) تصرف الصبي
ان نفع كالا سلام وقبول الهبة والصدقة صح بلا اذن وان ضر كالا طلاق

فصل اي في بيان حكم الصبي
والمعتق اهـ
لا باكثر لان المولى اجنبي من كسبه
عند اب خيفة فيبيع كما في الاجنبى
اهـ

والقاضي ظاهره بشيء من تقديم اذنه
الاب عليه وفي القصة ما يتجلفه
بشئ قال لوزن للمصنفين والابوه
اهق

بشرط ان يعقل ذلك فان لم يعقل انما كان
مخوفا من سوء تصرفه وعدم صلاحه
للاصل فانها دليل على اختيار
كون البيع ساليا للملك
ومعناه ان يعرف ان الملك
ويجب الغبن الفاضل والبيع الاذن
لعل يعرف ذلك لا يصح الاذن

اهق
كذا في الصلابة
كذا في البيع من قبل الملك
والبيع من قبل الغير
اهق

والاعتاق فلا ولو بأذن وان احتملها كالباع والشرع صحيح بالاذن لا بدوية فاذا اذن
للصبي في التجارة ابوه اوجده عند عدمه او وصى احدهما او القاضى حكمه حكم
العبد المأذون بشرط ان يعقل كون البيع ساليا للملك والشرع جالبه فلو اوفى
بما فيه من كسبه اوارثه صحيح والمخوفا بمنزلة الصبي وصح اذن الوصى والقاضى

لعبد اليتيم (كتاب الغصب) هو ازالة اليد المحقة باثبات
اليد المبطله فاستخدام العبد وحمل الذابة غصب على الجلوس على البساط وحمله
الاثم لمن علم وجوب رد عينه ومكان غصبه ان كانت باقية والغناز لو هلك
ففي المثل كالحمل والوزن والعدد المتقارب يجب مثله فان انقطع المثل بحرقه
يوم الحشو وعندنا يوسف يوم الغصب وعند محمد يوم الانقطاع وفي القضي
كالهتك المتفاوت والبر المحلوط بالشعير يجب يوم الغصب جمعا فان ادعى
الهلاك جسد حتى يعلم انه لو كان باقيا لظهره ثم يقضى عليه بالبدل والغصب انما
هو فيما ينقل فلو غصب عقارا فذلك في دين لا يضمن خلافا لمحمد رحمه الله وما في
منه بفعله كسكاه وزرعه ضمنه وبأخذ رأس المال ويتصدق بالفضل وعند
يوسف لا يتصدق به وكذلك الاستغفار العبد المغموص في نفسه الاستغلال وير
المستغفار ونقص يضمن التقصا وما فضل من الغلة والاجرة تصدق به خلافا له
وان تصرف بالغصب والوديعة في فح وهي يتعينان بالتمعين تصدق بالرجح خلافا
له ايضا وان كانا لا يتعينان فان اشار اليهما ونقدهما فذلك وان اشار الى
غيرهما ونقدهما او اشار اليهما ونقد غيرها او اطلق ونقدهما طالا للرجح خلافا
قيل وبه يفتى والخنازاة لا يطيب طلقا ولو اشترى بالغصب والوديعة
جارية بعد ان قبض فوهبها او طعاما فاكله لا يتصدق بشئ فصل
وان غيرها غصبه فزال سهم وعظمه متافعه ضمنه ومملكه ولا يحل تنقله به
قبل اداء الثمن كشاة ذهبها وطبخها او شوها او قطعها وبرطخه او زرعه ودقيق
خبزه وعبا وزيتون عصره وقطن غزله وغزل نسجه وحديد جعله سيفا وصفه
بجعله آنية وساجة او لينة حتى عليها وان جعل القضية او الذهب راها واذنابر
او آنية لا يملكه وهو لما لكة بلا شئ وعندهما يملكه الغاصب وعليه مثله

اهق
لأن الجار دفع بالاذن
فصح اقراره بالارث ايضا هذا ظاهر
الرواية وعن ابن خزيمة انه لا يصح في الارث
لأن حقه في المسك لما ذكر من انه
من توابع النجاة والارث ليس منها
اهق

(كتاب الغصب)
صولة اخذ الثمن ظلما او فراهما
لا كان او غيره وقد يبيى الغصب
غصبا شبيهة

للمشغول بالمصدر وشع هو ازالة اليد
اهق

لاجلوس على البساط لا يجلوسه
ثم يفعل في البساط شيئا يكون من زبلا
ليد ما كنه وبسط البساط فغاصب ما كنه
فتنتي يده فيه ما بقي ارفعه اهق

لمن علم اي عاين ذلك الفعل غصب
واقدم عليه باجماع الامة اهق

بمو لا انقطاع وبه قال وبعض
اصحاب النشافين لان الواجب المثل
وانما يتقبل عنه ان الغيبة بالنقطة
بغير الغيبة يوما لا انقطاع
اهق

بجب قيمته (لان لا مثل له لان القيمة
لما تقدر اعتبارها بالتفاوت بين
المعنى وهو القيمة دفعا للضرر بقدر
الامكان اهق
فذلك في يده اي باقيا ودية
وانه اذا كان غلب المبرع
الارض فثبت حق المالك اهق

لا يضمن بناء على ملك المالك غلته
خلافها لها ولا قد من يقول ان لو
عند ابن حنيفة كذا وقع في الهدية
أهـ

على قدر ملكهما لان غلط المثل
بالخل وهو على صله وهذا التفضل
من زوائد الهدية على غيرها أهـ

غير مدبوغ لان وصف الباذغة هو
الذي حصله فلا يضمنه وهذا الاول
تجيلة فلا تقدر غلته وانما حصل الاول
مضبوط عليه وكذا صفته أهـ

ولا شيء عليه وعندها يأخذها المالك ان شاء ويرد قدر وزن الملع من المخل فلو
انلفها الغاصب لا يضمن خلافها وان خللها بالقاء خل ملكها ولا شيء للمالك
عند الامام وكذا عند محمد ان تحلكت في سلعها والا فالحلل بينهما على قدر ملكها
وان غصب بجد ميسة فدفعه بما لا قيمة له اخذه المالك بلا شيء فلو انلفه اتفاقا
ضمن قيمته مدبوغا وقيل طاهرا غير مدبوغ وان دفعه بما له قيمة يأخذها المالك
ويرد ما زاد الدبغ بان يقوم مدبوغا وزكيا غير مدبوغ ويرد فضل ما بينهما
وللغاصب ان يجسه حتى يستوفي حقه وان انلفه لا يضمن وعندها يضمن
مدبوغا الا قدر ما زاد الدبغ ولو تلف لا يضمن اتفاقا ومن كسر تسليما بربطا
او طبلدا ومن مارا او دفا او اراق له سكرا او متصفا ضمن قيمته لغيره ويصح
بيع هذه الاشياء ولا لا يضمن ولا يجوز بيعها وعليه الفتوى ومن غصب بذر
فمات في يد ضمن قيمتها ولو لم ولد فلا ضمان خلافها ولو سق ارق لا راق المز
لا يضمنه عند ابو يوسف رحمه الله خلاف الحمد ولا ضمان على من حل قد بعد غيره
او رباط دابته او فتح اصطبها او قفص طير فذهب خلاف الحمد في الدابة والطير
ولا على من سعى الى سلطان بمن يؤذيه ولا يندفع الا بالسعي ومن يفسق ولا
يتبع بهنبيه ولا على من قال لسلطان قد غفرم وقد لا يغفرم فلا نوجد مالا
فغرمه شيئا وان كان عادة ان يغفر البتة ضمن وكذا الوسمي غير حق عند محمد زجرا
له وبه يفتى ولو اطعم الغاصب المغصوب مال كبرئ وان لم يعمله (كتاب الشفعة)
هي تلك العقار على مشترية بما قام عليه جبرا ويجب بعد البيع وتستقر بالاشهاد
وتملك بالاخذ بقضاء او رضى وانما يجب الخلط في نفس المبيع فان لم يكن او لم
فلخلط في حق المبيع كالشرب والطريق الخاصين كنه لا يجزئ فيه السفن وطريق
لا ينفذ للملحاق ولو ياب في سكة اخرى ومن له جروج على حائطها او
شركة في خشبة عليه جار وان في نفس الجدار فشريك وهي على عدد الرأس
لا السهام فاذا علم الشفيع بالبيع يشهد ويجلس عليه انه بطلها ويسمى طلب
مواينة ثم يشهد عند العقار وعلى المشتري وعلى البايع ان كان المبيع في يد
فيقولوا شترى فلان هذه الدار وقد كنت طلبت الشفعة وانا اطلبها الآن

حتى يستوفي حقه كحق حبس البيع
البايع لا لاجل الثمن فان هلك في ذلك
سقط عن المالك قيمة الزيادة كذا
في المقاتق أهـ

وعندها يضمن مدبوغا لانه باق
على ملك المالك حتى كان له اخذه
وهو مال متقوم فضمنه مدبوغا
بالاستهلاك ويعطيه ما زاد الباذغ
أهـ

سكن بنصفين نفع الرباذا على
واشند
ضمن قيمتها اتفاقا لان ما بينهما متقو
بالاتفاق أهـ

ولو لم يولد اى ولو غصب ولد فلا
ضمان عند ابن حنيفة أهـ
بما قام عليه اى بما اشترى به هذا اذا كان
ميتا وان كان قويا فبقيته لان
يراد الخلف المادية لا الشئ بين لا يضمن
اختياره أهـ

وتملك بالاخذ لان هذا اذا اعترف
المشتري بالشراء او نكح من البين
او قامت عليه بينة أهـ
كثير الخاصين وهو الذي داره على
الملاحق وهو الذي داره على
ظهر الدار الشفوعة وباب في
سكة اخرى فلا حاجة الى قولنا
ولو ياب في سكة اخرى فلا حاجة الى قولنا

فاشهدوا على ذلك وليسى طلب تقريره واشهادهم يطلب عند قاض فيقول اشترى فلان دار كذا وانا شفيعها بسبب كذا فمن التسليم الى ويسى طلب خصومة وتمليك ولا تبطل الشفعة بتأخيرها مطلقا فظاهر المذهب عليه الفتوى وقد يفتى بقول محمدان اخرها شهر ابلا عذر بطلت واذا ادعى الشراء وطلب الشفعة سأل القاضى المدعى عليه فان اقر بملك ما يشفع به او نكل عن الحلف على العلم بملكته او برهن الشفيع سأل عن الشراء فان اقر به او نكل عن البرهن انه ما اتباع او ما يستحق عليه هذه الشفعة او برهن الشفيع فضى له بها ولا يشترط احضار الثمن وقت الدعوى فاذا قضى له من ارضه حاضره والمشتري حبل الدار لقبضه ولا تبطل شفعته بتأخير الثمن بعدما ارضه وانشفع ان يخاصم البائع ان كان البيع في يد ولا يسمع القاضى البينة عليه حتى يحضر المشتري فيفسخ البيع بحضرته ويقضى بالشفعة على البائع ويجعل العهدة عليه والموكل بالشراء خصم الشفيع ما لم يسم الى الموكل وللشفيع خيار الرقبة والعيبان شرط المشتري البرء منه (فضل) وان اختلف الشفيع والمشتري في الثمن فالقول للمشتري وان برهنه فالشفيع وعند يوسف للمشتري وان ادعى المشتري ثما والبائع اقل منه اخذ الشفيع بما قال البائع قبل قبض الثمن وبما قال المشتري بعده وان عكسا فبعد القبض يعتبر قول المشتري وقيله بما قال فان نكل اعتبر قول البائع وان حلفا فسبح البيع وتأخذه الشفيع بما قال البائع وان حط عن المشتري بعض الثمن يأخذ الشفيع بالباقي وان حط الكل يأخذ بالكل وان حط النصف ثم النصف يأخذ بالنصف الاخير وان زاد المشتري في الثمن لا يلزم الشفيع ان زيادة وان كان الثمن مثليا لزم الشفيع مثله وان قيميا فقيمه وان كان موزعا اخذ بثلث حال او بثلثي الحال وياخذ بعد مضى الاجل ولا يتجمل ما على المشتري لو اخذ الشفيع بالحال ولو سكعنا لطلب ليجل الاجل بطلت شفعته خلافا لابي يوسف ولواشترى ذي حجر او خنزير ياخذ الشفيع الذي مثل الخنزير وفيمة الخنزير والمسلم بالقيمة فيها ولو بنى المشتري وغرس اخذها الشفيع بالثمن وقيمتها مقلوعين كما في الغصب وكلف المشتري قلعها ولو اسقط

سأله عن الشراء على قولان يوسف وعن البناء على قول محمد فان اكرام الشفيع الشفيع باقامة البينة لان الشفيع على ملكه لما يشفع به ثبت ملكه لما يشفع به ا هـ

فضى له بها لثبوتها وينبغي للقاضي او لاقبل ان يسأل الخصم ان يسأل المدعى وهو الشفيع عن موضع الدار من مصرها وعن عاينها وحدودها لانه

ادعى حقا فيها ا هـ
وعند ابي يوسف للمشتري لا يثبت الزيادة ولها ان تبينة الشفيع منزلة وبنية المشتري غير منزلة لان الشفيع ا هـ
لو ترك بترك

قل قبض الثمن لان الامران كان كما قال البائع وبالشفيع بائع به وان كان كما قال المشتري يجوز حط من المشتري بدعى في الاقل وحط البعض يظهر في حق الشفيع ا هـ

ويأخذ به
بما قال البائع لان الفسخ لا يوجب بطلان حق الشفيع ا هـ
ياخذ الشفيع بالباقي لان الخط لما اتفق راى قبل العقد صارا باقيا هو الثمن

بالكل لانه يصير بينا بالثمن وهو باطل ا هـ

(تجسها)
 اي جبهة العصة لان البناء صار
 مقصودا بالادلاف والبيع اذا جار
 اولاد لان الهلاك فيه باق في النصف
 فاد كان له حصته من النصف يوم العقد
 على غية الارض والبناء يوم العقد

في الثاني اي المشتري بالتمن فقط وان جف الشجر وانهد
 البناء عند المشتري يأخذها الشفع بكلمة النصف ان شاء وان هدم المشتري البناء اخذ
 الشفع العصة بجمعتها وليس له اخذ النقص وان شري المشتري لارض مع شجر مئثر
 او غير مئثر فاقتر فيه اخذها الشفع مع النصف فان جف المشتري فليس للشفع
 اخذ اخذ ما سواه بالحصه في الاول وبكل النصف في الثاني
 في الفصلين فان جف الارض بدون حصه
 فالشفع يأخذ الاول ياخذ حصه
 لكن في الفصل وفي الفصل الثاني
 الارض من النصف في النصف لم يكن موجودا
 يأخذ بكل النصف لان النصف لم يكن موجودا
 وقت العقد فلا يقابل به شيء من النصف
 اهـ

باب ما يجب فيه الشفعة وما لا يجب فيه
 اما يجب الشفعة قصدا او غرضا او ملك بعوض وهو مال وان لم يكن قسمه كروحا
 وبشر فلا يجب في عرض وفلك وبناء وشجر يباع بدون الارض ولا في ارض ومقدرة
 بلا عوض مشروط وما بيع بخيار البائع او بغير فاسد لم يسقط حق الشفع ولا فيما
 قسم بين الشركاء او جعل لجزء او بدل لخلع او عتق او صلح عن ذم عدا او مهر او ان قول
 ببعضها مال وعندهما يجب في حصه المال ولا فيما صلح عنه بانكار او سكوت ويجب
 فيما صلح عليه باحدهما ولا فيما سلبت شفعتها ثم رد بخيار روية او شرط او
 بخيار عيب بقضاء وما رد به بلا قضاء او باقالة لا يجب فيه ويجب في العاود
 وفي السفل بسببه وفيما بيع بخيار المشتري وان بيعت دار يجب المبيعة بالخيار
 فالشفعة لمن له الخيار باعها او مشتريا تكون اجازة من المشتري والشفع الاول
 اخذها منه لا اخذ الثانية وان بيعت دار حجبها مبيعة فاسد فشفعها البناء
 ان بيعت قبل فجع المشتري فانما قبض بعد الحكم له بها لا يطل وان بيعت بعد قبض
 المشتري فالشفعة للمشتري فان استرد البائع منه المبيعة قبل الحكم له بالشفعة
 بطلت شفعتها وان بعد الحكم بقيت الثانية على ملكه والمسلم والذمي والشفعة
 سواء وكذا الحر والعبد والمأذون والمكاتب ولو في مبيع السيد كالعكر ففصل
 وتطل الشفعة بسليم الكل والبعض ولو من الوكيل وبترك طلب المواشاة والنفقة
 وبالصلح عن الشفعة على عوض وعليه رد وكذا لو باع شفعة بمال وكذا
 لو قال للمخير اختيار بيني والباقول العين لامرته ذلك فانخارته بطل خيارها
 ولا يجب العوض وتطل بيع ما يشفع به قبل الحكم له بها وبموت الشفع لا يثبت المشتري
 ولا شفعة لمن باع او بيع له او ضمن المالك او سواه او المشتري بغير اجارة ويجب

وان لم يكن قسمته وقال الشافعي
 لا يجب فيها لا يقسم كالبه ووراثي
 ولا اصل فيه انها عتق لدفع ضرر
 لدفع ضرر لمحقق الا فيما يقسم ضرر
 اختصاص ذلك الجوار على الدواير ولا
 غيره
 اهـ

بلاعوض مشروط اي في العقد ولو
 شرط بغيره لا يباع وفي العقد ولو
 وبطل الشفعة لان لا في العقد ولو
 عن حق ليس بمال فسقط حقه اهـ

وكذا لو باع شفعة بمال لان البيع
 تنبيل مال بال
 لا يثبت التملك فيها ولا يملكه
 اجازة عن الاستقاط مجازا اهـ
 في اختلاف الرواية
 ولا يجب العوض
 في الخيار بالانفس اذا اسقطها
 بعض فحق رد ما في الكفاية باطل
 والعوضي باطل كما في الشفعة وهو
 اجمع
 اهـ

أى شئى لاجله أيا ما اشتري
طريق الوكالة وهو الشفع فيه
الشفعة لا بد من جهته لأن أخذ
بل فيه فخر من جهته لأن أخذ
بالشفعة مثلا لاخذ بالشراء أهو
والاسم فقط هذه جملة أخرى
لاستقامت شفعة الجوار وهو ان
لها فبلا منها لكم واحد مثلا بالشفعة
أى شئى لاجله أيا ما اشتري
الاسم فقط هذه جملة أخرى
لاستقامت شفعة الجوار وهو ان
لها فبلا منها لكم واحد مثلا بالشفعة
أى شئى لاجله أيا ما اشتري
الاسم فقط هذه جملة أخرى
لاستقامت شفعة الجوار وهو ان
لها فبلا منها لكم واحد مثلا بالشفعة

لمن ابتاع أو ابتاع له ولو قيل للشفيع أنها بيعت بالف فسلم ثم بان أنها لم يبتع بأقل
أو بكي أو وزن أو عددى متقارب قيمته الف والأكثر فله الشفعة ولو بان أنها
بيعت بعرض قيمته الف وأقل من قيمتها الف فلا ولو قيل لما اشترى فلا فسلم فإن أنه
غيره فله الشفعة ولو بان أنه موعم غيره فله الشفعة في حصة الغير ولو بلغه
بيع النصف فسلم فظهر بيع الكل فله الشفعة وإن باعها الأذراع من طول جانب الشفع
فلا شفعة له وإن شري منها سها بمش ثم شري باقيها فالشفعة في السهم وإن ابتاعها
بمن ثم دفع عنه ثوبا أخذها الشفع بالخز لا ببيعة الثوب لا كونه الحيلة في إسقاطها
عند أبي يوسف وبه يفتى قبل وجوبها وعند محمد بكه والشفيع أخذ حصه بعض
المشتريين لأحصه بعض البائعين والجوار أخذ بعض مشاع بيع وقسم وإن وقع
في غير جانيه وللعبد المأذون المديون الأخذ بالشفعة في مبيع سيده وبالعكس
وصح تسليم الأب والوصى شفعة الصغير خلافا للمحمد في بيع بيمته أو قبل وقوله
رواية عن الإمام في الأقل الذي لا يتغابن فيه (كتاب العتمة)

هي جمع نصيب شائع في معين ويشتمل على الأجزاء والمبادلة والأجزاء غلبت المبادلات
في أخذ الشريك خطه منها حال غيبه صاحبه ولو اشتراه فاقسمه فلكل أن يبيع
حصته من حصة ثمنه والمبادلة غلبت غيرها فلا مأخذ ولا يبيع من حصة بعيد
الشراء والعتمة ويجبر عليها فيه بطلي الشريك في مبيع الجنب لا في غيره ونذب للقائم
نصيب قاسم رزقه من بيت المال ليقيم بلا أجر فإن لم يفعل فنصيب قاسمها يقسم
باجر بقدره له القاض وهو على عدد الرؤس وعندهما على قدر السها وأجرة الكل
والوزن على قدر السها إجماعا إن لم يكن للعتمة وإن لها فضل الخلاف ويجب كونه
عدلا مينا عالما بالعتمة ولا يجبر الناس على قاسم واحد ولا يترك القضا يشتركون
وصح الأقسام بانفسهم بلا امر القاض ويقسم على الصبي وليه أو وصيه فإن لم يكن
فلا بد من امر القاض ولا يقسم عقاربين الورثة بأقاربهم ما لم يرهضوا على الموت
وعدد الورثة وصندهما يقسم وغير العقار يقسم إجماعا وكذا العقار المشتري
والمذكور مطلق ملكه وإن برهنا العقار في أيديهما لا يقسم حتى يبرهضا أنه لهما ولو
برهضوا على الموت وعدد الورثة والعقار في أيديهم ومعهم وارث غائب لوصي قسم ونصيب

لا ببيعة الثوب هذه جملة نعم الجوار
وغيره وهو إذا ربيع الدار بدار فاشترى
الدار بالثمن يدفع ثوبا سادى
مائة في مائة ألف فيسلف الشفع منها
والأبوالألف ولا ريب فيه أهو
وان وقع في غير جانيه وليس له أن
ينقص القسمة سؤله كات بلعك أو
بالثمن لا لأنها من ثمن المبيع فإفاد
من يجعل الانتفاء أهو

د كتاب العتمة في الشرح
هو في اللغة اسم لا تشاء في الشرح
هي جمع نصيب الخ وركبها فعل بطلب
انتهز بين الأقسام وسببها طلب
المسكون أو أحد هرفا لم يوجد منه
الطلب لم يقع العتمة وشروطها على
قوت الشفعة ومكها لتبين نصيب
واحد أهو

حال غيبه صاحبه لأن ما أخذ مثل
حقه صورة ومعنى فمكن أن يجعل على
حقه أهو
بجدة غنة فلا يخلو عن معنى المبادلة
أيضا لأن ما حصل له كان له بفضه
وبعضه لشريكه لا أن يجعل عين حقه
مثل حقه إليه كوصول عين حقه
بعد الخلافات أهو

عدلا مينا عالما بالعتمة ولا يجبر الناس على قاسم واحد ولا يترك القضا يشتركون
وصح الأقسام بانفسهم بلا امر القاض ويقسم على الصبي وليه أو وصيه فإن لم يكن
فلا بد من امر القاض ولا يقسم عقاربين الورثة بأقاربهم ما لم يرهضوا على الموت
وعدد الورثة وصندهما يقسم وغير العقار يقسم إجماعا وكذا العقار المشتري
والمذكور مطلق ملكه وإن برهنا العقار في أيديهما لا يقسم حتى يبرهضا أنه لهما ولو
برهضوا على الموت وعدد الورثة والعقار في أيديهم ومعهم وارث غائب لوصي قسم ونصيب

أخسوا مكان الدين عطا وغيره
لا تنقص مطلقا
كان اسمع الشا فزاد ولا بد على القسمة
القسمة اعزاف ويكون القسمة مشتركا
كذا في الهدية

ويجوز لها باق وهي مقلدة من البعثة
وهي مقلدة الظاهرة للمنتهي الشيء
على مفسر اعم منها وهي ان يضاف
بعض من مئة واحدة بخلافها في الشيء
استحسانا والقياس ان لا يجوز لهما
مبادلة النصفة بغيرها ولكن ترك
ذلك الكتاب والسنة وبالاجماع
اهق

ولقد غلبت في فوته لانها قسمة النافع
وقد ملكها فله استغلا لها اهق

بجلا في الكسوة لان العادة جرت
بالساحة في الطعام وروى الكسوة
ولقلة الثقات في الطعام وروى الكسوة
في الكسوة فان وثقا شيئا من الكسوة
مرويا واستحسانا لان عند ترك
العرفت بتعدد الثقات او قيل
اهق

مخلوقا لها فان يجوز اعتبارا بقسمة
لا يجان له
(وهي فاسدة)

لا تنقص مطلقا (فضل) ويجوز المهايأة ويجبر عليها في دار واحدة
يسكن هذا بعضا وهذا بعضا او هذا علوها وهذا سفلا وفي بيت صغير يسكنه
هذا شبرا وهذا شهر اوله الاجارة واخذ الغلة في ثوبته وفي عتيد يخدم هذا ثوبا
وهذا يوما وفي عتيد يخدم احدها والآخر الاخر ولو انفق على ان تنفق كل عبد
على من يخدمه جاز استعنا بخلوا في الكسوة وفي دارين يسكن هذا هن وهذا الاخرى ولا
يجوز ذلك في دابة او دابة اثنين الا بتراضهما خلافا لهما ويجوز في استغلال دار او دارين
هذا هن وهذا الاخرى لا في استغلال عبد او دابة وما زاد في ثوبته احدهما في الدار
الواحدة مشترك لافى الدارين وفي استغلال عتيد هذا هن وهذا الاخر لا يجوز خلا
لها وعلى هذا الدابان ولا يجوز في ثوبت شرا ولين غنم او اولادها ويجوز في عتيد
ودار على السكينة والخدمة وكذا في كل مختلفي النفعة ولا تبطل المهايأت بئوا احدا
ولا بموتها ولو طلب احدهما القسمة بطلت (كتاب المزارعة) هو عقد
على الزرع ببعض الخارج وهي فاسدة وعندها جازة وبه يفتى في الحمير والواو
حينفة هو الذي فرع هذه المسائل على اصوله لعله ان الناس لا يأخذون بقوله
ويشترط صلاحية الارض للزرع واهلية العاقدين وتيقن المدة ورب البذر
وجنسه ونصيب الاخر والخلية بين الارض والعامل والشركة في الخارج ففسد
ان شرط لاحدهما فقران معينة او ما يخرج من موضع معين كالماذاتات
والسوا وان يرفع قدر البذر والخارج ويقسم ما بقى وان يكون اثنين لاحدهما
للآخر وان يكون الحب بينهما والتبين لغير رب البذر وان يكون اثنين بينهما والحب
لاحدهما وان شرط كون الحب بينهما والتبين لرب البذر او شرط رفع العشر صحت
وان لم يرفع من اثنين فهو بينهما وقيل لرب البذر ولو جرح الحضا والرفاع والديار
والنذرية عليهما بالخصص فان شرط على العامل فسد وعن ابن بوسقانة
يصح وهو الاصح وعليه الفتوى بشرطه على رب الارض مفسد اتفاقا وقيل
الادراك كالتسليم والحفظ فهو على المزارع وان بشرطه واذا كان البذر والارض
لاحدهما والعمل والبقر للآخر او الارض لاحدهما والبقية للآخر والعمل لاحدهما
والبقية للآخر صحت وان كانت الارض والبقر لاحدهما والبذر والعمل للآخر

عند ارجحية لما روى انه عليه السلام حمل
نحو عن الخارية وهي المزارعة اهق
لغة اهل المدينة
وعندها جازة الخ المزارعة اهق
عليه ما يخرج من ثمة المزارعة ولا ينقص
شركة بين ذي المال فلا يتدى الى العمل الذي
اعتبارا بالخيارية ولا يحد المال فست الحاجة
فان ذلك المال فلا يجبر هذا العقد بينهما اهق
الهداية

فلا شيء للعامل ولا خارج فضله
لا يشترط في الحق صاحب البذر لانه
لا يشترط في الحق صاحب البذر لانه
لا يشترط في الحق صاحب البذر لانه

الارب البذر الاصل فيه ان المزارعة
لا يشترط في الحق صاحب البذر لانه
لا يشترط في الحق صاحب البذر لانه
لا يشترط في الحق صاحب البذر لانه

هو الصاحب هذا الحق قول
ان يشترط في الحق صاحب البذر لانه
لا يشترط في الحق صاحب البذر لانه
لا يشترط في الحق صاحب البذر لانه

بطلت وكذا لو كان البذر والبقر لاحدهما والارض والعمل للآخر والابذر لاحدهما
والباقي للآخر واذا صح فالتحارج على الشرط وان لم يخرج شيء فلا شيء للعامل ومن
ارعن المضي بعد العقد اجبر الارب البذر وان فسدت فالتحارج لرب البذر ولا لرب
اجر مثل عمله وارضه ولا يرا ادعى ما شرطه خلافا لمحمد وان فسدت لكون الارض
والبقر فقط لاحدهما لزم لجر مثلهما هو الصحيح واذا فسدت والبذر لرب الارض
فالتحارج كله حل له وان للعامل تصديق بما فضل عن قدر بذره واجرة الارض واذا
اررب البذر عن المضي وقد كربا للعامل الارض فلا شيء له حكما وليس معنى بيانه
وتبطل المزارعة بموت احدهما وتفسخ بالا عاركا لاجارة ففسخ ان لم يدين
مخووض الى بيع الارض قبل نبات الزرع لابعده ما لم يحصد ولا شيء للعامل انكاره
الارض او حفر الثمر وان تمت مدتها قبل ادراك الزرع فعلى العامل اجر مثل حصته
من الارض حتى يدرك ونفقة الزرع عليهما بقدر حصصهما وبهما النفق بغير اذن
الآخر ولا حرج من مبرع وليس لرب الارض اخذ الزرع بقبلا وان اراد المزارع
ذلك قبل لرب الارض اقل الزرع ليكون بينهما او اعطه قيمة نصيبه او انفق انت
على الزرع واجر في حصته ولو تارب الارض والزرع بقل فعلى العامل العمل الى ان
يدرك وان مات العامل فقال وارثه انا اعلى الى ان يستحصل فله ذلك وان اذ
ربا الارض (كتاب المساقاة) هي دفع الثمر الى من يصلحه بجزء من

عبارة عن المساقاة
المدينة وفي الشرح هو دفع الثمر الى
الارب البذر الاصل فيه ان المزارعة
لا يشترط في الحق صاحب البذر لانه
لا يشترط في الحق صاحب البذر لانه
لا يشترط في الحق صاحب البذر لانه

ثمره وهي كالمزارعة حكما وخلافا وشروطا الى المدة فانها تقع بلا ذكرها وتقع على
اول ثمرة تخرج وفي الرطبة على ادراك بذرها ولو دفع نخلا او اوطربة بقوله عليها
او اطلق في الرطبة فسدت ويفسد هاذكر ملة لا يخرج الثمر فيها وان احتمل خروج
وعدمه جازت فان خرج فيها فعلى الشرط وان تأخر عنها فسدت وللعامل اجر مثله
وكذا كل موضع فسدت فيه وان لم يخرج شيء فلا شيء له وتقع المساقاة في النخل
والكرم والشجر والوطاب واصول الباذنجان فاذا كان في الشجر ثمرا كان يزيد العمل
صح والا فلا وكذا في المزارعة لو دفع ارضا فيها بقل وما قبل الادراك كالسقي
والتلقيح والحفظ فعلى العامل وما بعده كالحب اذا وتمام الحفظ فعليهما ولو شرط
على العامل فسدت اتفاقا وتبطل بغيره فان كان الثمر خاما عند الموت وتمام

ونفع على ولي ثمرة تخرج لان وقت
ادراك الثمرة معلوم والتفاوت فيه
فان يختلف كثير ابتداء وانتهاء
زبيعا ونخرا وغير ذلك اهـ
فعل الشرط ان المصنف قد بينا
على شرط بالصحة العقد اهـ

وكذا المزارعة التي وان استخف
وادرك لم يبيع لان العامل لما سبه
يستحق بالاعمال ولا يشترط العمل بعد
الاستأجر والادراك فلو جوزه
لكان استحقاقا بغيره على
ولا يرد به السهم اهـ

الافلاج جمع وروج والودج النيران
وهذا هو الودج والودج النيران
والافلاج جمع وروج والودج النيران
وهذا هو الودج والودج النيران

ان تركها ناسيا على وقال مالك
فاحدى الزمانين عنه لا يخلو
الناس انما الظاهر ما ذكرنا في الجهد
فان لا يخلو فيه ولكن نقول في اعتبار
ذلك من المخرج ما لا يخفى اهو

غيره ويصلدون عطف اي غير ناسيا
له موصولا من غير عطف مثان
يتقدم بسبب الله محمد رسول الله الرفيع
لان غير المذكور على سبيل الطريق فيكون
مبتدأ الخبر كونه لوجود الوصل ضروري
اهو

حرمت لان التسمية في ذكاة الحيوان
بشرط عند الذبح وهو على الذبوح
اهو

ولا يصح لانه يريد الجهد على التسمية
دون النسبة بخلاف الخطبة حيث
يجزئ ذلك عن الخطبة وما ناولته
الاسن عن الذبح وهو قوله
بسم الله والله اكبر اهو

ويكبر العكس وهو ذبح الابل
ويحذر الجهد والغنم لترك السنة
المعتادة اهو

والغنم يفتح النون وسكون اللام وهو
بما هو ان يصل الى النخاع الرفيع
بما ابيح في جوف عظيم اهو

ولما لا اهلية لما روى عن ثعلبة
انه قال امر رسول الله لموم لم اهو
الاهلية رواه البخاري

المدة يقوم العامل ووارثه عليه وان ابا الدافع او رثته فان اراد العامل
او وارثه صرفا بغير الاخر او وارثه بان يقسم على الشرط او يدفعه فقهه نصيبه
او ينقله ويرجعها في المزارعة ولا تقضي بلا عذر ومرض العامل اذا عجز عن العمل
عذروا كذا كونه سارا فاجتاف منه على الثمر والسعف ولودفع قضاء مدة معلومة
لمن يغيره تكون الارض والشجر بينهما لا تقع والشجر لرب الارض وللغارس فيه غرس
وعمله (كتاب الذبايح) الذبيحة اسم ما يذبح والذبح قطع
الاولاد وحمل ذبيحة مسلم وكذا في ذمي وحربي ولو امرأة او صبيا او غنما باعقلا
او اخر ساوا قتل لا ذبيحة وذمي ومجوسي وترد اوتار ذك التسمية عدا فان تركها
ناسيا تحل وكره ان يذكر مع اسم الله غيره ويصلدون عطف وان يقول باسم الله
الله تعقبل من قتل فان قاله قبل الاضجاع او التسمية او بعد الذبح لا يكره
عطف حرمت حرمان يقول بسم الله فلان بالبر وكذا ان اجمع شاة وسمي وذبح
غيرها بشك التسمية حرمت وان ذبحها بشفرة اخرى حلت وان روى الجسد وسمي
فاصاب غيره اكل وان سمي على سهم وري بغيره لا يتوكل والارسال كالرمي والشرط
الذكر الخالص فلو قال اللهم اغفر لي لا يحل وبالحمد لله وسبحان الله لا يحل لا نوع عطر
وحمل والسنة ثمر الابل وذبح البقر والعنم وكبره العكس ويحل والذبح بين الخلق
واللبية واللبية اعلى الخلق واسفله او اوسطه وقبل لا يجوز فوق العقدة وتروى
التي تقطع في الزكاة الخلق والمري واحد الودجين ويكفي قطع ثلاثة منها باكا
وعند محمد لا بد من قطع اكثر كل واحد منها وهو رواية عن الامام وعند ابو بلاد
من قطع الخلق والمري واحد الودجين وقيل محمد معه ويجوز الذبح بكل ما روى
الاولاد وانهر الدم ولو مرقاة وليطه اوستا وطر من زرعين بالانفا من
وتدبا احداث الشفرة قبل الاضجاع وكبره بدن وكذا نحرها برجلها الى الذبح والنخ
وقطع الرأس والسلع قبل ان تبرد والذبح من الفقا وتدل ان انبست فته حتى يقطر الدم
والافلا ولزم ذبح صيد استأنس وجازع نجم فوشش وروى في بزاز المكن ذبح
ولا يحل الجنين بذكاة امه اشعر ولا ولا يحل ان تم خلقه فضل
ويجزم اكل ذى نابا ومغلب من سبع او طير ولو وضعها او شربا والمز الاهلية والبقاء

الانجيل لا ينفق ولا ينفق بالثبات
الذي لا يكل الخلف لا ينفق بالثبات
عبدان المتوان لا ينفق بالثبات

وعنده الايكه للثبات
واذن قلم الخلف
والانجيل لا ينفق بالثبات
والانجيل لا ينفق بالثبات

وحل العقق وغربا لزوع والارب
لانها ليست من السباع
الانجيل لا ينفق بالثبات

والفيل والمضيق واليربوع وابن عرس والزنبور والسلفاء والمشتات وبكره
الغراب الابقع والغداف والزعم والنعايب الخيل تحريا في الاصم وعند هالابكه
الخنيل وحل العقق وغراب الزرع والارب ولا يؤكل من حيوان الماء الا السمك
بانواعه كالجرث والملمد ماهي ولا يؤكل الطاف منه لان مات لحرا وبرد فيه رويانا
ويحل هو والجراد بلا ذكاة ولودج ساة لم تصح حياتها فتحركت وخرج منها دم حلت
والافلا وان علمت جلت هطقا (كتاب الاصححة) هي ولجبة وعن لـ
يوسف سنة وقيل هو فوفلها ولما تجب على حرم مسلم مقدم موسر عن نفسه لافضلته
وقيل تجب عنه ايضا وقيل يعني عنه ابوه او وصيه من ماله فيطم منها ما امكن
ويستبدل بالباقي ما ينفع به مع بقاءه وهي ساة اوبدته او سبع بدته بالاشتر
مع ستة في بقرة ولو غير وكل يريد القرية وهو من اهلها ولم ينقص نصيب احدم
عن سبع فلوارا احدم بنصيبه اللهم وكان كافرا او نصيبه اقل من سبع لا يجوز عن
عن واحد منهم ويجوز ان اشترى اقل من سبعة ولو اثنين ويقسم لهما وزنا لا جزا
الا اذا خلط به من اكارعه او جلده ولو اشترى بدته للاصححة ثم اشترى فيها ستة
بازا ستمنا ولا اشترى قبل الشراء احدا ولو قتها بعد في الخمر ولا تدبج في المصر
قبل صلاة العيد واخرها قيل غروب اليوم الثالث واعتبر آخره للفقير وضده
والولادة والموت واولها افئضها وكره الذبح لبلال فان فاته وقتها قبل ان يجز
لزم الصدقة بعين المذورة حبة وكذا ما اشترى فقيرا للاصححة والغنى تصدق
بقيتها شراها او لا وانما يجزى فيها المذبح من الثمن والنفق فصاعدا من الجميع ويجوز للمأ
وللمضيق والثولاء والبراءة السمينة لا لالعماء والعملاء والعجفاء التي لا تنفق والعجفاء
التي لا تنفق الى المنسك ومقطوعة اليد الرجل وذاهبة اكثر العين او الاذن
والدب او الالية وفي ذهاب النصف رويان ويجوز ان ذهاب اقل منه
وقيل ان ذهاب اكثر من الثلث لا يجوز وقيل ان ذهاب الثلث لا يجوز ولا يضر
نقصها من اضطرارها عند الذبح وان مات احد سبعة وقيل ورثته اذ يجوز عنكم
وعنه صح وكذا لو ذبح بدته عن اصححة وسبعة وقران وثا كل من لم اصحته وطعم
من شاء من غنى وفقير وندبان لا ينقص الصدقة عن الثلث وترك كذا

ففيه رويان) وفيها وحل العقق
اذ كانت السمكة في الشبكة وهي
لا تقدر على التخلص منها او اكلت شيئا
القاء فانه لا تأكله فانه مات
معلوم فلا بأس باكلها لانها ماتت
بأقذ وكذا لا بأس بوطيها في الماء فانه
لا تأكله ماتت بأقذ وفي الغنم في الضوا
اذا وجد السمك ميتا على الماء وبطنه

من فوق لم يؤكل لان طاف وان طاف
من فوق لم يؤكل لان طاف وان طاف
(كتاب الاصححة)

هي جائزة في يدينا يا رب يوم الخوف
بعث لقلوبنا صلى الله عليه وسلم يا رب
الشرير كلها يا رب الذبح اه هداية

ولواثنين اشيا جاز عن السبعة من ذوات
اول ولا يجوز عن ثمان اذ اختلفت
بالقياس في الاصل فيه لان القياس
ان لا يجوز الا عن واحد لان
الارادة واحدة وهي القرية الامانة
وكذا القياس بالارادة

شراها ولا لان وجبها على الذاب
بالنذر وعلى الفقير بالشراب منها
فاما الغنى فالواجب يتحقق بدنه
منها الاصححة اولا اهق

والمخالفة بكتاب الكراهية
 فند غير مكروه لان بيان الكراهية وان كان
 امر لوجوب الاحتراز عنه ولقبحه
 القدوى بالنظر والاباحة وهو حسنة
 لان النظر المتع والاباحة والاباحة
 وبه بيان ما اباحه الشرع وما منه
 وفيه بيان ما اباحه الشرع وما منه
 اهو
 الكراهية هي في اللغة ضد الارادة
 اهو
 وان في
 بعد ما القاطع
 ضا قاطعاً بطن عليه
 اهو
 اكثر من قدر الحاجة لان النبي صلى الله عليه وآله
 واستلامه من فقهه ان يدعى الاجنبوا
 ان يكون من فقهه ان يدعى الاجنبوا
 فوما بعد فقهه ان يدعى الاجنبوا
 فيه فائدة
 اهو

عيال توسعة عليهم وان يذبح بيده ان احسن والاياً مرغبره ويحضرها ويكره
 ان يذبحها كتاباً ويتصدق بجلدها او يعمله الله كجراب وخف او فراشاً شربة ما ينفع
 به مع بقائه كغرابل ويحوى لا ما يسهل لك كل وشبهة فان بدل اللحم والجلد بغيره
 به ولو ذبح اضحية غيره بغير ارمحاز ولو غلط اثنان فذبح كل شاة الاخر صراماً
 ويتحلى لان وان شاحاض من كل جناحه قيمة لحمه ويصدق بها وصحة التضحية

بشاة الغنص ولشاة الوديدة وضمنها (كتاب الكراهية)

المكروه الى الحرم اقرب عند محمد كل مكروه حرام ولم يلفظ به لعدم القاطع .
 فضل في الاكل منه (فرض) وهو ما يندفع به الهلاك (ومندوب)
 وهو ما زاد ليتك من الصلاة قائماً ويسهل عليه الصوم (ومباح) وهو ما
 الى الشبع زادة قوة البدن (وحرام) وهو الزائد عليه الا لقصد التقوى على صو
 الغدا ولئلا يستحي الخسيف ولا يجوز الزيادة بتقليل الاكل حتى ينعف عن اداء
 العيادة ومن امتنع من اكل البسة حال المحصة او صام ولم يأكل حتى مات ثم خلف
 من امتنع من المداوى حتى مات ولا بأس بالشفكة باواع الفواكه وتركها افضل .
 واتخاذ الاطعمة سرف وكذا وضع الخبز على المائدة اكثر من قدر الحاجة وسبح الاصابع
 او التسكين بالخبز على المائدة ووضع المعلقة عليه مكروه وسنة الاكل بالبسلة في
 اوله والمدة في آخره وغسل اليدين قبله وبعد وبداً بالشتا قبله وبالشتوخ
 بعد ولا يحل شرب لبن الاثان ولا يول بالولا استعمال اثناء ذهاب فضة لرجل
 وامراته وحل استعمال اثناء عقيق وبلو وزجاج ورضا ص (فضل في الكتب)
 افضله الجهاد ثم التجارة ثم الخراثة ثم الصناعة ومنه فرض وهو قدر الكفاية
 لنفسه وعماله وقضاء ديونه (ومستحب) وهو الزيادة عليه ليوسر به فقير
 او يصل به قريبا (ومباح) وهو الزيادة للتحلل (وحرام) وهو الجمع للنفاق والبطر
 وان كان من جل وينفق على نفسه وعماله بلا اسراف ولا تقصير ومن قد على الكتب
 لزمه وان عجز عنه لزمه السؤال فان تركه حتى مات ثم وان عجز عنه بفرض على من
 علمه ان يطعمه او يدل عليه من يطعمه ويكره اعطاء سؤال المسجد وقيل ان كان
 لا يتخطى رقاب الناس ولا يبر من يدي مصل لا يكره ولا يجوز قبول هدية امرء

السبلة في اوله فان سبى السبلة في اوله
 فيقل اذا ذكر بسبلة الله على ولده وانزله
 جميع ذلك
 اهو

فله وبعث قال عليه الصلاة والسلام
 الوضوء على الطعام ينفي الفروجين ينفي
 اهو

الله والمراد هنا غسل اليدين
 ولا يحل شرب لبن الاثان لان الخالق
 عليه الصلاة والسلام لما جبر في بطنه
 اهو
 ناريجهم
 في الكتب
 عليه الصلاة والسلام الكتب فريضة على كل
 مسلم ومسلمة وقيل عليه الصلاة
 والسلام وطالب الكتب بعد الصلاة
 المكتوبة فرض لانه لا يتيسر ل
 اقامة الفرض الا به فكان فرضاً
 اهو

ثم الخارق لان النبي صلى الله عليه وآله
 والتسليم حيث عليا فقال التاجد اهو
 الصدوق مع اكبر الامم البرية اهو

وقضاء ديونه لما بينا لا يتيسر
 الى اقامة الفريضة فان تركه
 لا يتساب بعد ذلك وسعه
 اهو

فيكون في المصالح (الظهور شعاع) لا يظهر شعاع من ذلك خلافه لان
الاسلام فيها فلا يكون في سواد الكفر اهق
التعديف فيها فلهذا في سواد الكفر اهق
غالب في سواد اهق

ولا تأس قبول هدية العبد (المع) وفي
القياس لا يجوز لانه يجمع اهق
فجاء او من يجمع في اهق

وعاد الكثرة والحكمة
فقال ان يجمع في اهق
من البيانات ولا يقبل فلهذا في العامة
في البيانات وانما يقبل فلهذا في العامة
خاصة للضرورة فان العبد اراد
بالجل للجل الضيق والحكمة
الضيق لانه اراد حاصل مسألة
الهدية لان الصلابة باعادة تبغ على
في الصلابة لان الصلابة استحباب
بهؤلاء اهق

الجور الا اذا علم ان اكثر ماله من رجل ولا يكره اجارة بيت في السواد ليتخذ بيت نادر
او كنيسة او بيعة او بيع فيه الحر وعندهما يكره ويكره في المصالح عا وكذا في سوا
غالبه اهل الاسلام ومن حمل الذي خربا يكره له وعندهما يكره ولا بأس بقبول هدية العبد
التاجر واجابة دعوته واستعارة دابته وكره قبول كسوة ثوبا وهدية احدا التقديس وقيل
في المعاملة قول الفرد ولو اني وعبد او فاسقا او كافرا كقوله شربت الخمر من مسلم او
كافي ففعل ومن مجوس فحرم وقول الهدى والامة والصبي الهداية والاذن وشرط العبد
في البيانات كالحزب من نجاسة الماء فيصم اذا خبر بها مسلم عدل ولو اني عبد ا
ويخرج في الفاسق والمستوفى يعمل بحال يايه ولو اراق قيمه عند غلبة صدق وتوضا
ويتم عند غلبة كذبه كان احوط . فضل في اللبس الكسوة منها (فرض)

وهو ما يستر العورة ويدفع ضرر الحر والبرد والاولى كونه من القطن والكنازين
النفيس والخسيس (ومستحب) وهو الزائد لاخذ الزينة واظهار رغبة الله (ومباح)
وهو القليل للترين (ومكروه) وهو اللبس للكبر ويسحب الابيض والاسود ويكره
الاحمر والمعصر والسنة انشاء طرف الامة بين كنفه قد شرب وقيل في وسط
الظهر وقيل في موضع الجلوس واذا اراد تجديد لثامها نقضها كما لفها ويحرم للنساء لرس
للحر ولا يحل للرجال الا قدر ربيع اصابع كلعلم ولا بأس بتوسده وافتريته خلطها
ولا بأس بلبس عساده ابريسم وخنجره غيره وعكسه لا يلبس الا في الحرب ويكره لبس
خالصه فيها خلافا لها ويجوز للنساء الخلي بالذهب الفضة للرجال الا الخناصر
والمنطقة وحلقة السيف من الفضة ومسار الذهب في ثقب القصر وكناية الثوب
بذهب او فضة وسند السن بالفضة ولا يجوز بالذهب خلافا لها ولا يتختم بحجر او
صفر وحديد وقيل بباح الحجر البشرب وتلك الختم افضل لغير السلطان والفقير
ويجوز الاكل والشرب انا مفضر الجلوس على سرير مفضر لشرقاء موضع
الفضة ويكره عند ابي يوسف وعن محمد وابتان ويكره الياس الصبي هيا وجر
ويكره حمل خرق منسج العرق والمخاط والوضوء ان للكنبر وان الحاجة فلا وهو الصحيح
والرغم لا بأس به فضل في النظر ونحوه ويجوز النظر
الى العورة الاعدا للضرورة كطبيب الحاذق والحائن والحافضة والقابلة

والاذن) لانه لا يمكن استحباب
على الاذن عند الضيق في الارض والمباينة
في السوء في قولهم يقبل ثوبه في الملبس اهق

ومع العبد الذي سقط احتال الكذب فلا
معنى للحيضا ط لا اراة فلو كان فلا
الخرى فيمن الظن فهو كاذب بالاراء اما
كان اكبر يايه كاذب يتوضا به ولو
ولا يتم لتخرج جانب الكذب بالخرى
كذا في الهداية اهق

وبدفع ضرر الحر والبرد) قالوا لا تقبلوا
زينة عند كل مسجد اى ما يستر عورتهم
عند الصلاة ولا لانه لا يقدر لاداء الصلاة
بسن العورة اهق

واظهار رغبة الله تعالى عليه الصلاة والسلام
ان الله يحب ان يذكر الله تعالى عليه الصلاة والسلام
اهق والاسود لانه شعار النبوة
دخل النبي عليه الصلاة والسلام مكة
وعلى رأسه حاميته سدا فاعطى العبد
ايها فكان لبس السواد لانه شعار النبوة
اهق في الايمان في معنى بستره ومنها
ذلك قال الله تعالى في سواد الكفر اهق
ويحفظ في وجهه من الاكساف في وجهه
من الاكساف في وجهه من الاكساف في وجهه
تفلا عن الاسلام بلغون من نظر الى عليه
الصلاة والسلام بلغون من نظر الى عليه
سوء اخيه في الصلاة الضيقة من نظر الى
فالمعزولات نيج الخطورات اهق

ولا يلحق الا اجنية والا صلابة
فلم قال ولا يلحق الا اجنية والا صلابة
اهو

الوجه واليد
عامة الصلاة
فلم قال ولا يلحق الا اجنية والا صلابة
اهو

والحاق وعندها ما فيه من الضرورة
المرقعة في الشهادتين والصلابة
القول في العورة لا قلعة الشهادة على الزنا
اهو

او التلح لقل عليه المتلدة والصلابة
او التلح لقل عليه المتلدة والصلابة
اهو

والحاق ولا يجاوز قدر الضرورة وينظر الرجل من الرجل الى ما سكا العورة وقد
بيت في الصلاة وتنظر المرأة من المرأة الى ما ينظر الرجل من الرجل امت الشبهة
وينظر الى جميع بدن زوجته وامته التي قبله وطؤها وينظر من محاربه وامته فيزول الى اوتو
والرأس والعهد والشا والعهد ولا بأس بنسبه بشر من الشهوة في النظر والسر ولا ينظر
الى البطن والظهر والفخذ وان امن ولا الى الحرة الاجنية الا الى الوجه والكفين ان امن
الشبهة الا فلا يجوز تغير المظاهر عند اداء والحكم عند الحكم ولا يجوز من ذلك
وان امن ان كانت شابة ويجوز ان يحجز الاستمى وهو شيخ يامن على نفسه
وطيها ويجوز النظر والمس مع خوف الشهوة عند ارادة الشراء والتكاح والعهد
سيدته كالا اجنبي المحبوب والمضي كالفعل ويكره للرجل ان يقبل الرجل ويحافقه في
ازار بلا قبض وعند ابى يوسف لا يكره ولا بأس بالمصافحة وقبيل يد العالم والسلطان
العادل ويجوز لمن امته بلا ذنبا الا عن زوجته الا بالاذن ولا تعرض الافة انما بلغت
فان ازاروا احد (فصل في الاستبراء) من ملكامة بشرة او غيره

والسلطان العادل لا لا الصلاة كان لا
يقبلون اطراف رسول الله وعن سفيان
بن عيينة انه قال يقبل يد العالم والسلطان
العادل سنة فقاه عبد الله بن ميار
او يعجزا عما به ليس يكره لانه عجز
وليس بجارية وليس يكره لانه عجز
للمالك الا فضل ان لا يسجد لانه كسر
ولو سجد عند السلطان على وجهه

بحرم عليه وطؤها ودواعيه حتى تستبرأ بحضنة فمن محيط وبشهر فيضرها
وفي منفعة الميضل باياس ثلاثة اشهر وعند محمد بارجعة اشهر وعشر وفي رواية في
نصفها وفي الحامل بوضعه ولو كانت بكرا ومشتراة من امرأة اموال الطفل ومن يحرم
عليه وطؤها ويستحب الاستبراء للبايع ولا يجنب عليه ولا يجنب حضنة ملكها فيها ولا لا
قبل القبض او قبل الاجازة في بيع الفضول وكذا الولادة وتكفي حضنة وجدا بعد القبض وهو
مجوسية فاسلح ويحب عند مالك نصيب ثريكة لا عند عود الابقه ورد الغصن والمستبرأ
وفك الموهنة ولا تكرر الحيلة لاسقاطه عند ابى يوسف رحمه الله خلافا للحدواخذ
بالاولان علم عدم الوطى من المالك الاول وبالثاني ان الحمل والحيلة انما تكن مخدرة
ان يتزوجها ثم يشرها وان كان مخدرة فان يتزوجها البائع قبل البيع والمشتري
بعد البيع قبل القبض ثم يطلق الزوج بعد الشراء والقبض ومن ملك اخين لا يجنب انكحاما
فله وطئ احدها فقد اودعها فان وطئها او فحل بها شيئا من الدوالي حرم عليه
وطئ كل منهما ودواعيه حتى يحرم احدها (فصل في البيع) ويكره بيع العذرة
خالصة وجاز لو مخلوطة في الصحيح وجاز بيع السرقين والانقاع كالبيع ومن

التي لا يصبر كافر
اهو
بوضعه لقل عليه السلام الا يتوض
الحبال حتى يضعن ولا الحاق في استبران
بجفنة وهذا يفيد وجوب الاستبراء
احل الملك وايد فلما حل ولو لم يخ
اهو
او من حرم عليه وطؤها لقلع السبي
الحبال حتى يضعن ولا الحاق في استبران
بجفنة وهذا يفيد وجوب الاستبراء
احل الملك وايد فلما حل ولو لم يخ
اهو

بيع المتفرقين وهو اذ زنا ولا ينفع
بلاذ في الأرض لا يستكرا ان زنا
اهو

فان الحكمة في الاستبراء
صيانة للماء المحترم
فان الحكمة في الاستبراء
صيانة للماء المحترم
اهو

حد له شراؤها لانه اخبره بجبر صحيح
 لا تمنع له فيه اهـ قال عليه السلام
 رواه ابن ماجه رابعها ما روي في
 من رواه الحسن ان الناس يتنازعون
 في بيع ما يبيعون من غير انكار
 او نكاح ومن عهد لا يحكم في الغيب
 اذ هو العرف في الكراهة
 امر ببيع ما يفضل عن الحاجة اهـ
 اسفة فذلك وبهاه عن نكاح
 اهـ

ولا يباع له من بلد اخر لانه خاص
 حقه فلم يعلق به في العامة اهـ
 وعند ابن يوسف كبره لا يطلق الذم
 اهـ ان كان يبيع من القاص
 العامة به بخلاف عكسه اهـ
 من يتخلف (اي من الذي يعمل الخزان
 المحببة لا تقدر بعينه بخلاف بيع
 السلاح من حال الفتنة لان المحببة
 تقوم بعينه اهـ

رأى جارية رجل مع آخر يبيعها فأتاه وكلني صاحبها واشترى بها منه او غيرها أو بعد
 بها على وقوع في قلبه صدق له شرائها منه ووطؤها ويجوز بيع بنتا مكره وبكره بيع
 أرضها وإجارتها علما وقولها رواية عن الإمام وبكره الإكثار في أوقات الأدميين
 وإليها ثم يبلد يضربا هله وعند أبي يوسف كل ما يضرب لئلا يكره بالعامة ولو ذها
 أو فضة أو ثوبا وإذا رفع الحاكم حال المكره بيع ما يفضل عن حاجته فإذا شفع باع طم
 ولا يحكم في غلة ضيعته ولا في ما جليه من بلد آخر وعند أبي يوسف كرهه وكذا عند محمد
 أن كاي يجلد منه إلى المصراة وهو الخمار ويجوز بيع العصبير من تخنن خمر ولو باع
 مسلم خمر أو في دينه من شئها كره لربا لئلا يكره أخذه وإن كان المديون ذميا لكرهه وبكره
 التسعير إلا إذا اعتدأ ربا باللعن في القيمة تقديرا فاحشا فلا بأس فيه بمشورة أهل الغربة
 ويجوز شراء ما لا بد للطفل منه وبعده لأخيه وعه دامه وملقطه أن هو في حجرهم وتوكل
 أمه فقط (فصل في المشرقات) يجوز المسابقة بالسها

والخيل والحمير والبغال والأبل والأقدام فإن شرط فيها جعل من أحد الجاهلين أو من ثلث
 لأسبقها جازون من كلا الجانبين يحرم إلا أن يكون بينهما محل لقولها إن سبقها أخذ
 منها وإن سبقها لا يعطيهما وفيها بينهما أيهما سبق أخذ من الآخر وعلى هذا التلخف اثنان
 في مسألة وأراد الرجوع الشيخ وجعل على ذلك سجلا وعليه العرس سنة ومنز على طبعه وإن
 لم يبيع ثم لا يرفع بينهما شيئا ولا يعطى إلا إذا كان صاحبا وإن علم المدعوان فيها الهول لا يبيع
 وإن لم يعلم حتى حضرا فإن قدر على المنع فعل ولا فإن كان مقشدي به أو كان الهول
 على المائدة فلا مقصد ولا فلا بأس بالفتور وقيل للإمام ابتليت به مرة فضره وهو
 محمول على ما قبل أن يصير مقشدي به ودل قولها ابتليت على حرمة كل الملاهي لأن الابتلاء
 إنما يكون بالحرم والكلام منه ما يوجب كالتسبيح ونحوه وقد بان به إذا جعله في مجلس
 الفسق وهو يعلم وإن قصد به فيه الاعتبار ولا أنكار فحسن وبكره فعله للتاجر عند
 فتح متاعه والرجع بقرأة القرآن والاستماع إليه وقيل لأسرع عن النبي صلى الله عليه
 وسلم أنه كره رفع الصوت عند قراءة القرآن ولجنازة وأتخف والتذكير فما ظنك به عند
 الفتا الذي يسمونه وجدوا كرهه عند الإمام القرأة عند القبر وجوزها أحمد وبه أخذ
 ومنه ما لا جرم فيه ولا وز نحوه وأقعد وقيل لا يكتب عليه ومنه ما يأنم به كالكتبة

يجوز المسابقة لانه من أسباب الجهاد
 ويحتاج إليها في إقامة هذه القرينة
 وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم
 لا تخشع للملوك شيئا من الملاهي سوا
 كذا ولا اختيار اهـ

أخذ من آخر لأن بالخرج عن أن
 يكون فادافضون ما ذكرنا ولا يكون
 الحال مثله لا يجوز لأنه لا فائدة في
 إدخاله بينهما فلا يخرج من أن يكون
 وقاروا اهـ

اهـ يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله
 وجعلوا على ذلك جعلوا لا يمانع
 إلا فواس يبيع إلى الجهاد جافا
 للفت على يد أبي محمد فطلب العلم لأن
 الدين يقيم بالعلم اهـ
 فلا ينفذ لأن استماع الدعوى حرام
 ولا مانع من الجرام والدين لا يمانع
 بالنسبة فلا ينفذ القلتى به بين
 الدين وفي باب المحبة على المسكين
 اهـ

والكذب حرام الا في الحرب للخدمة وفي الصلح بين اثنين
جله السلام حرم الكذب الا في هذه الاشياء
الصلح بين اثنين وفي القضاة وفي اربعة
الرجل اهل ودفع الظالم عن الظالم
باب الصلح
استخدم الخليفة (الامير) لانا فيه خريف
الناس على النبي الذي هو منتهى وفدح
انه عليه السلام مني عنها
يشترط في سواء كان شعرا وسو
غيرها لقوله عليه السلام لعن الله
الواصلة والمستوصلة والواشمة
والمستونبة والواصلة التي تصل شوها
بشعر الغيرة والمستوصلة التي تصل شوها
تصل شعرها بشعر غيرها
خلا فالابن يوسف قبل في السنة
عبارتان معقودتين ولا يترك في
كراهة الثانية لان من القعود وكذا
الاول لا يباح له ان يترك في
وهو محرم والله تعالى اعلم بالصواب
قد يم وعذابي يوسف يجوز الاول
بلد على المأثور
أهـ

والغيبة والفتنة والشبهة والكذب حرام الا في الحرب للخدمة وفي الصلح بين اثنين
وفرضاه الامل وفي دفع الظالم عن الظلم ويكره الغرض به الاساخنة ولا غيبة
لظالم ولا اثم في السعي ولا غيبة الا لمعلوم فاغتيا باهل قريته ليس بغيبة ويكره
اللعاب بالفرز او الشطرنج والاربعة عشر وكل هو ويكره استخدام الخصم في وصل
بشعر ادمي وقوله في الدعاء اسلك بمقعد العزم من عرشك خلا فالابن يوسف قوله
اسلك بحق نبيائك ورسلك واستماع الملاهي حرام ويكره تعشير المحقق ونقطة
الا للجم فانه حسن ولا بأس بتخليته ولا بأس بدخول الذمي في المسجد حرام ولا يباح
ويجوز احصاء البهاائم وانزاع المهر على الخيل والحقة للرجل والنساء لا يجمع كل من
ونحوها ولا بأس برزق القافة كفاية لا بشرط ولا بأس بسفر لامة واما لولد بلا عزم
ولخلوة بها قيل يباح وقيل لا ويكره جعل الراية في عنق العبد لا تقبضه ويكره ان يقبض
بقالا درهما ليأخذ منه ما يحتاج الى ان يستغرق والسنة تقليم الاظفار وتنف
الابطوطا على العانة والشارب وقصه حسن ولا بأس بدخول الحمام للرجل والنساء اذا تزوج
بصره ويستحب اتخاذ الاوعية لنقل الماء الى البيت وكونهما من الخرفا فضل ولا بأس
بستر حيطان البيت باللبو للبرد ويكره للزينة وكذا ارتداء السترة على البيت واذا دى
الفرانض ولحان ينعم بمنظر حسن وجوار حيلة فلا بأس والقناعة باذن الحكاية
وصرف الباقي الى ما ينفع في الاخرة اولى **باب باحياء الموات** هي ارض

أهـ

بحق نبيائك ورسلك) اذ لاحق
لاحد على الله
واستماع الملاهي حرام كالضرب
بالقصب والدف والزممار وغيره
عليه السلام واستماع الملاهي معصية
وليلوس عليها فسق والبلد ذهاب من
الالف
أهـ

لا يشفع بها عادية او مملوكة في الاسلام ليس لها مال ملك من مسلم او ذمي وعند محمد
ان ملك في الاسلام لا تكون مواتا ويشترط عند ابن يوسف كونها بعيدة عن المأوى
من اقضاء لا يسمع فيها وعند محمد ان لا ينفع بها اهل العام ولو قرية منه ومن اهلها
باذن الامام ولو ذميا ملكها وبلاذنه لا خلاف لها ولا يجوز ايجام اقرب من العام
بل يترك مرغى لاهل القرية ومطرها لخصائهم ولا ما عدل عنه ما افرق ونحوه وحيل
عوده اليه فان لم يحتمل جاز من حرجا ثلث سنين ولم يعرفها اخذت منه ودفعت
الى غيره ومن حفر بئر في ارض موت فله حريمها ان باذن الامام وكذا ان يغير اذنه عند
وحريم العطن اربعون ذراعا من كل جانب هو الصحيح وكذا حريم الناضح وعند محمد الناضح
ستون وحريم العين خمس اذراع من كل جانب ويمنع غيره من الحفر في حريمه لا يباور

لا يجوز ما قال عليه الصلاة والسلام
ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم
ذكره البخاري
ليس لها مال
هو كذا لمسلم
فان عرف لقطه تبص في حريم ولو طهرها مالك بعد
كانت لقطه تبص في حريم ولو طهرها مالك بعد
الضاغفة في حريم ولو طهرها مالك بعد
ذلك ان نقضت
عليه
أهـ

فان

وان حفرها وراها اهل الحق
ان حفرها وراها اهل الحق
ان حفرها وراها اهل الحق

وان حفرها وراها اهل الحق
ان حفرها وراها اهل الحق
ان حفرها وراها اهل الحق

وان حفرها وراها اهل الحق
ان حفرها وراها اهل الحق
ان حفرها وراها اهل الحق

فان حفر اعديه ضمن انفسنا ويكيسون حفرها وراه فلا حرام له الحريم من
ما سكرهم الاول والقناة حريم بقدر ما يصلحها وقيل لا حريم لها ما لم يظهر ما واه
وعندها هم كالبز والظهور ما واه في كل ارض اجماعا ولا حريم لغيرها ارض القبر لا يجزى
وعندها له مساة بقدر نصف عرضه من كل جانب عند يوسف وبقدر عرضه عند
محمد وهو لا يفرق المساة بين النهر والارض وليست في يد احد وهي صاحب الارض عند
ارحيفه وهو الصحيح فلا يفرس فيها صاحب النهر ولا يلقى عليها طينه ولا يبر وقيل له
المور والقاء الطين ما لم يفسد وعند المساة لرب النهر فله ذلك فلا الفقيه
ابو جعفر اخذ بقول الامام في الفرس وبقولها في القاء الطين ومن غرس شجرة والارض
موات فله حريمها خمسة اذرع من كل جانب غرس غيره من الفرس فيه . فصل القبر
هو النصيب من الماء والشفة شربى آدم والبهائم الانهار والعظام كالقرا وتجلة
غير ملوكة ولكل واحد فيها حق الشفة والوضوء وضبط الرحم وكري نهر الى ارضه ان
لم يضرب العامة وفي الانهار المملوكة والحوض والبز والقناة لكل حق الشفة ان لم
يحفها التحريم كثره الموائس والايان على جميع الماء لا يسقى ارضه او شجرة الا باذنها
وله الاخذ للوضوء وضل الثياب له سقي شجر وحضر في ناره بالمرار في الاصح وما اخذ
من الماء بحب او كونه نحو الا يؤخذ الا برضى صاحبه ولا يبعه ولو كان البز والعين
او النهر في ملك احد فله منع من ريد الشفة من الدخول فان لم يجد غير زمان يخرج اليه
الماء او يكره من الدخول فان لم يفعل ومنعه وخيف العطش قوتل بالسلاح وفي اخر
يقا تل بغير سلاح كما في الطعام حال المحصة . فصل وكري الانهار والعظام
من بيت المال وان لم يكن فيه شيء فعلى العامة وكري ما ملك على ارباب لا على اهل
ويجوز ان ومؤنته عليهم من اعلاه واذا جازوا رضى رجل سقطت عنه وليس له
سقى ارضه ما لم يفرغ شركاؤه وقيل له ذلك وعندها هم عليهم جميعا من اوله الآخر
بحصص الشرب تصدعوا الشرب بالارض ومن كان له نهر يحيط في ارضه غيره فاما
رب الارض منع الاجراء فليس له ذلك فان لم يكن في يده او لم يكن جارا فادعى
انه له وقصد اجراءه لا يسمع بلا بينة انه له او انه كان له حق الاجراء وعلى هذا
في نهر او على سطح والميزاب والممشى في الارض والغير وان اخصم جهة في نهر بينهم

من الفرس فيه (ماروان رجل غدير
في ارض فارة جاء اخر واراد ان يفسد
الاجاب ان الله عليه
الى رسول الله عليه
فان ان يؤخذ من تحت
فان ربح بها خمسة اذرع واطلق الآخر
فان ربح بها خمسة اذرع واطلق الآخر
فان ربح بها خمسة اذرع واطلق الآخر
فان ربح بها خمسة اذرع واطلق الآخر

المغرب هو كسرى عيسى والقه ما
قاله الحسن والمغرب والقه ما
نزل بدمشيق والمغرب والقه ما
اهو

غير ملوكة لان ليس لاحد فيها يد على
المقصود لان غير المملوك لا يفرغ من
يكون محررا والمالك لا يحرر من
من بيت المال لان ذلك لمصلحة العامة
ومال بيت المال لا يملكه احد
الكرى منه اهو

فعلنا العامة فغير هذا ما لم عليه لان
في تركه متروكا علينا على اناس اهو

على ارباب لان متروكا عليهم لان الغرض الفقيه
فانكون مؤنته عليهم اهو

وغير من اهل المأذونا وقيل ان كان
خامس لا يجزى ما يستحق به الشفعة
والعام ان ما يستحق به الشفعة
وما لا يجزى به الشفعة وما لا يجزى به
فان لا يجزى به الشفعة وما لا يجزى به
فان لا يجزى به الشفعة وما لا يجزى به

على قدر اراضيهم
من الشرب سقيا الاراضي
التي ذلك تختلف بقية الاراضي
وكثرتها واذا انشئت كل منهم
عند رزقه وبقدر حاجته اوق
بلا رضاءه لان فيه اضرارا للزراعة
الان ينزعوا على ذلك والسكون الكاف
من الشرب سقيا الاراضي
مصدر سكون المملكة وسكون الكاف
التي من اسكر فنه الماء اوق
بجس الكاف وبجوفه
بالكوى
المذ والقصر وهو موج كوة القصر وهو
التي بل يبرز على اياه القصر للمنى
اوق

قسم على قدر اراضيهم ومنع الاعلى من سكر النهر بل رضاءه وان لم يشرب رضاءه بدو
وليس لواحد منهم ان يشق منه نهرا او ينصب عليه رحاو الية او جسرا بلا اذن
البقية الارضى في ملكه ولا تصرف للنهر ولا بامارة ولا ان يوسع فخر النهر ولا ان يقيم
بالايام او مناصفة بعدكون القصة بالكوى ولا ان يزيد كوة وان لم تصرف بالباقيين
ولا ان ينقص بعد كواه ولا ان يسوق شربه الارض له لخرى ليس له لعمنه شرب فان
رضى البقية بنى من ذلك جاز ولم ينقصه بعد الاجازة ولورثته ثم يقدم والنهر
يورث ويوصى بالانتفاع به ولا يباع ولا يوهب ولا يؤجر ولا يتصدق به ولا يحبل
مهره ولا بدخله واصلح ولا يضمن من ملأ أرضه فزرت ارض جاره ولا من سق
من شرب غيره (كتاب الاشربة) يحرم المزور وهو النبي من

وان اشرب بالباقيين لان الماء وهذا
النهر خاص فذوقه والظالم والشر
فيه خاصة فليس له ان يزيد على حقه
اوق
جاءهم فنظمه لان كل واحد من
المشركاء مبر لها جبه نصيبه و
من الشرب والمعين ان يبيع من ماء
اوق

ماء العنبا اذا غلى واشتد والقذف بالزبد شرط خلافا لها والطلاء وهو ما خ
منه فذهب اقل من ثلثه فان ذهب نصفه سمي منصفه وان طبع في طجة سمي
باذقا اذا غلى واشتد والسكر وهو النبي من ماء اوطيا اذا غلى واشتد ونقيع الزبيب
اذا غلى واشتد واشترط قذفا لزيد فيهن على ما في النحر والكل حرام وحرمتها دو
المز فحاسة المز غليظة وبخاسة هن مختلف في غلظتها وخبثتها ويكره استعمال
المز دون هن ويجذب شرب خمره من المزوان لم يسكر بخلاف هن ويجوز بيع هن
ويضمن متلفها خلافا لها وفي المز عدم جواز البيع وعدم الضمان اجاءا ولو طبخ
المز او غيرها بعد الاشتداد لا يخل وان ذهب الثلثان لكن قيل لا يحد ما لم يسكر ويحل
بيد التمر والذبيب اذا طبخ في طجة وان اشتد ما لم يسكر وكذا بند السل والنين
وللنظرة والسعير والذرة وللخيلطين طخت ولا وكذا الثلث وهو عصير العنب
اذا طبخ حتى ذهب ثلثاه وان اشتد وفي الحد بالسكر منها روايتان والصحيح وجوه
ووقوع طلاق من سكر منها تابع الحرمه والكل حرام عند محمد وسيفي والخلاف انما
هو عند فقه الثقوى ما عند فقه التله في اجماعا واخل المز حلال ولو خلت
بجلاج ولا بأس بالانتباذ بالدياء والختم والمزق والنقير ويكره شرب دركه
للمز ولا مشاط به ولا يحد شارب يسكر ولا يجوز الانتفاع بالمز ولا ايدأ
بها جرح ولا دبر بابة ولا تسقى ادميا ولو صبها للتداوى ولا تسقى الدواب قبل

ويوصى بالانتفاع به لان حالة الوحي
لا تمنع الوصية لانها من اوسع العقود
حتى جازت للعدو والعدو من اوسع العقود
فقرت ارضه لان شربا وجب الضمان
فلا بد بضمن المعدى الا ترى ان من فتر
في المنسب المعدى لا يضمن ما عطي فيها
بثا في ارضه لا يضمن ما عطي فيها
وان خسر في الطريق بضمن اوق

من شرب غيره في الامام ما لم يذوق
رجل الف شربا بشان بان سقى
ارضه بشربا بضم الامام السعدي
الشرب على ما ذم الامام السعدي
انه يشرب على ما كان يتبعه صحيحا جائزا
ولا يضمن عليه الفتي كما في الخلافة
اوق
وهي النبي بكيس النون وتشد يد
الياء خصل هذا الاسم هذا النبي
يا جامع اهل اللغة وقيل كل مسكر
يخمر لانها انما سميت خمر لانها
الغسل وسائر المسكرات اوق

والمالقة بخواب الكراهية
 فيه غير مكروه لان بيان الكراهية وان كان
 امر لوجوب الاحتراز عنه وليقبح
 القدوري بالنظر والاباحة وهو محرم
 لان النظر المتع والاباحة والاباحة
 وبعبارة ما اباحه الشيخ وما منه
 اهو في الفتنة ضد الارادة
 الكراهية هي في الفتنة ضد الارادة
 اي لانه لما يجدونه
 وان في الكراهية

لعدم القاطع لان النية صفة
 لها قاطع لم يطبق عليه لفظ الزام
 اهو
 انها قاطع لان النية صفة
 لها قاطع لم يطبق عليه لفظ الزام
 اهو
 اكثر من قدر الحاجة لان النية صفة
 لها قاطع لم يطبق عليه لفظ الزام
 اهو
 وان السلام عن من اشاد الساعة الا
 ان يكون من قصده ان يدعوا لاجنباء
 فهو ما بعد قوله حتى اذا نوى على امره لان
 فيه فائدة

عيا ل توسعة عليهم وان يذبح بيده ان احسن والا يا مرغبره ويحضرها ويكره
 ان يذبحها كتابي ويتصدق بجلدها او يعمله الله كراب وخفا وفروا وشترية ما ينفع
 به مع بقائه كفر بال وبتنويه لا ما يستهلك كحل وشبهة فان بدل اللحم والجلد به يتصدق
 به ولو ذبح اضحية غيره بغير امره جاز ولو غلط اثنان فذبح كل شاة الاخر صلاصا
 ويتحلى لان وان تشا حاضن كل جناحه فية لجه وتصدق بها وصحة التضحية

بشاة الغنص وانشاة الوديعه وضمنها (كتاب الكراهية)

المكروه الى الحرام اقر في عند محمد كل مكروه حرام ولم يلفظ به لعدم القاطع .
 فضل في الاكل منه (فرض) وهو ما يندفع به الهلاك (ومندوب)
 وهو ما زاد ليتكمن من الصلاة قائما ويسهل عليه الصوم (ومباح) وهو ما
 الى الشبع لزيادة قوة البدن (وحرام) وهو الزائد عليه الا لقصدا للتفريط هو
 الغدا ولتلا يستحي الضيف ولا يجوز الرياضة بتقليل الاكل حتى يضعف عن اداء
 العبادات ومن املن من اكل البتة حال الحاجة او صار ولم يأكل حتى مات ثم خلف
 من منعه من المداوى حتى مات ولا بأس بالتفكك بانواع الفواكه وتركه افضل .
 واتخاذ الاطعمة سرف وكذا وضع الميز على المائدة اكثر من قدر الحاجة وسبح الاصابع
 او التمسكين بالميز على المائدة ووضع الملح عليه مكروه وسنة الاكل بالبسملة في
 اوله والمدة في آخره وغسل اليدين قبله وبعد وبدا بالسبأ قبله وبالسبوع
 بعد ولا يحل شرب لبن الاثان ولا يولوا ولا استعمال اناء ذهب فضة لرجل
 وامرأة وحل استعمال اناء عقيق ويلو وزجاج ورصاص (فضل في الكتب)
 افضلها الجهاد ثم التجارة ثم الخراثة ثم الصناعة ومنه فرض وهو قدر الكفاية
 لنفسه وعياله وقضاء ديونه (ومستحب) وهو الزيادة عليه ليس به فقير
 او يصل به قريبا (ومباح) وهو الزيادة للجهل (وحرام) وهو للمع التفاخر والبطر
 وان كان من حل وينفق على نفسه وعياله بلا اسراف ولا تقصير ومن قد على الكتب
 لزمه وان يحجز عنه لزمه السؤال فان ترك حتى مات ثم وان يحجز عنه يفرض على من
 علمه ان يطعمه او يدل عليه من يطعمه ويكره اعطاء سؤال السجد وقيل ان كان
 لا يتخطى فاقبال الناس ولا يبرين يدي مصلا لأكبره ولا يجوز قبول هدية امراء

البسملة في اوله فان نسي البسملة في اوله
 فيقول اذا ذكر بسملة الله على ولم يوتره
 يجمع ذلك اهو
 قبله (ومع) فالعبادة الصلاة والسلام
 الوضوء قبل الطعام يعني الفردوس يعني

الامر والمراد هنا غسل اليدين اهو
 ولا يحل شرب لبن الاثان ولا يولوا
 عليه الصلاة والسلام انما يجوز في طبخة
 اهو
 ناربجتم

في الكتب طلبه فريضة لقوله عليه
 الصلاة والسلام انكسب فريضة على كل
 مسلم ومسئلة وقال عليه الصلاة
 والسلام طلب الكسب بعد الصلاة
 والكسبة فرض لانه لا يتوكل على
 اقامة النفس الا به فكان فرضا
 تفصيل القوة
 ثم التجارة لان النبي عليه الصلاة
 والسلام رخصت عليه فقال النبي اهو
 المندوب مع اكرام البرية اهو

وقضاء ديونه لما بينا لا يتقبل
 الا اقامة النفس فان تركه
 ولا فساد بعد ذلك وسعه اهو
 يجوز

فبكره في المصراجا) لظهور شعائره
الاسلام فيها فلا يكون من ذلك ضدي لان
التعاقد فيها اهل الذمة فلذا قال وكذا
غالب اهلها في سواد
اهق

ولا بأس بقبول هديته العبد (الخ) وفي
القياس لا يجوز لانه يترجم اهق

فيقول ومن مجبى فصح وعبار الكثرة
ويقبل في ان يلبي هذا سبب لان الحمل والحسن
من الديانك ولا يات ولا يقبل فقلنا في المعاملة
خاصة بالضرورة فان العبد اراد
بالحمل للضم وبالحاجة الماسة
الضمنية لانه اراد ما حصل مسئلة
الهدية لان الهديا باعادة تبعث على
اهق

الجور الا اذا علم ان اكثر ماله من محل ولا يكره اجارة بيت في السواد ليخذب بيت نار
او كنيسة او بيعة او بيع فيه المخرو وعندهما يكره ويكره في المصراجا وكذا في سواد
غالبه اهل الاسلام ومن محل الذي خربا بجرطاله وعندهما يكره ولا بأس بقبول هديته العبد
التاجر واجبة دعوته واستعاره دابته وكره قبول كسوتها واهدائه احد النكته وقيل
في المعاملة قول الفرد ولو اني اوعدا او فاسقا او كافرا كقوله شريت اللحم من مسلم او
كأني فعل ومن مجبى فخره وقولا العبد والامة والصبي الهداية والاذن وسرط اللذ
في الديانات كالحبر عن نجاسة الماء فيتمم اذا خيره بها مسلم عدل ولو نفي عيدا
ويجزي في الفاسق والمستوثم يعمل بالثابة ولو اراد فيتمم عند غلبة صدق وتوفيقا
وتتم عند غلبة كذب كان احوط . فصل في اللبس الكسوة منها (فرض)

وهو ما يسترا العورة ويدفع ضرر الحر والبرد والا ولي كونه من القطن والكتانين
النفيس والحسب (ومستحب) وهو الزائد لاخذ الزينة واضها رغبة الله (ومباح)
وهو الثوب الخليل للزنين (ومكروه) وهو اللبس للكبر وليس له البض والاسود ويكره
الاحمر والمعصر والسنة ارفاء طرف العمامة بين كفيه قد يشبه وقيل في وسط
الظهر وقيل في موضع الجلوس واذا اذ تجد يد لها نقضها كما لفها ويحل للنساء لبس
الحرير ولا يحل للرجال الا قدر اربع اصابع كالعلم ولا بأس بتوسده واقتراشه فخلها
ولا بأس بلبس حاشاه ابريسم ولحمته غيره وعكسه لا يلبس الا في الحرب ويكره لبس
خالصه فيها خلافا لها ويجوز للنساء الخبي بالذهب الفضة للرجال الا الخاتم
والمنطقة وحلية السيف من الفضة ومسار الذهب في ثقب القصر وكما به الثوب
بذهب او فضة وشدا السن بالفضة ولا يجوز بالذهب خلافا لها ولا يتجمل بحجر او
صفرا وحديد وقيل بباح بالحرير الشيب وثرك الختم افضل لغير السلطان والفقير
وجوز الاكل والشرب انا مفوض للجلوس على سرير مفوض لشرائه موضع
الفضة ويكره عند يوسف وعن محمد روايتان ويكره لباس الصبي بها وحمل
ويكره حمل خرقه لمسح العرق والمخاط او الوضوء ان للتكبر وان للحاجة فلا وهو الصحيح
والرغم لا بأس به . فصل في النظر ونحوه . ومحرر النظر
الى العورة الا عند الضرورة كالطبيب المحاذق والخائن والحافضة والقابلة

في الهدية لان الهديا باعادة تبعث على
اهق

في الهدية لان الهديا باعادة تبعث على
اهق

في الهدية لان الهديا باعادة تبعث على
اهق

في الهدية لان الهديا باعادة تبعث على
اهق

في الهدية لان الهديا باعادة تبعث على
اهق

ولا يلحق الاجنبة والاصل فيه
فما قال ولا يلحق من زينهن الا بقوله
حامة الصباة لكل والنام ولا منهن
الوجه وبالد
الوجه وبالد

والا عند ذلك ما فيه من الضرورة
المرقبة في الشبهة ولا يلحقها الا بقوله
النظر في العورة لا قامة الشهادة على الزنا
اهو

اهو
المرقبة في الشبهة ولا يلحقها الا بقوله
النظر في العورة لا قامة الشهادة على الزنا
اهو

او الكحل لقوله عليه السلام
للغبرة وقد اراد ان يزوج امرأة انظر اليها
قائد احمران بدوهم بينكما
اهو

او الكحل لقوله عليه السلام
للغبرة وقد اراد ان يزوج امرأة انظر اليها
قائد احمران بدوهم بينكما
اهو

او الكحل لقوله عليه السلام
للغبرة وقد اراد ان يزوج امرأة انظر اليها
قائد احمران بدوهم بينكما
اهو

او الكحل لقوله عليه السلام
للغبرة وقد اراد ان يزوج امرأة انظر اليها
قائد احمران بدوهم بينكما
اهو

او الكحل لقوله عليه السلام
للغبرة وقد اراد ان يزوج امرأة انظر اليها
قائد احمران بدوهم بينكما
اهو

او الكحل لقوله عليه السلام
للغبرة وقد اراد ان يزوج امرأة انظر اليها
قائد احمران بدوهم بينكما
اهو

او الكحل لقوله عليه السلام
للغبرة وقد اراد ان يزوج امرأة انظر اليها
قائد احمران بدوهم بينكما
اهو

او الكحل لقوله عليه السلام
للغبرة وقد اراد ان يزوج امرأة انظر اليها
قائد احمران بدوهم بينكما
اهو

او الكحل لقوله عليه السلام
للغبرة وقد اراد ان يزوج امرأة انظر اليها
قائد احمران بدوهم بينكما
اهو

او الكحل لقوله عليه السلام
للغبرة وقد اراد ان يزوج امرأة انظر اليها
قائد احمران بدوهم بينكما
اهو

او الكحل لقوله عليه السلام
للغبرة وقد اراد ان يزوج امرأة انظر اليها
قائد احمران بدوهم بينكما
اهو

او الكحل لقوله عليه السلام
للغبرة وقد اراد ان يزوج امرأة انظر اليها
قائد احمران بدوهم بينكما
اهو

والحاقن ولا يجاوز قدر الضرورة وينظر الرجل من الرجل الى ماسك العورة وقد
بنت في الصلاة وتنظر المرأة من المرأة الى ماسك العورة من الرجل انما الشبهة
وينظر الى جميع بدن زوجته وامته التي قبله وطؤها وينظر من محاربه وامته غير الاثني
والزنا والسر والسر والسر والسر والسر والسر والسر والسر والسر والسر والسر والسر
الى البطن والظهر والفخذ وان امن ولا الى الحرة الاجنبية الا الى الوجه والكفين اذن
المشهور الا فلا يجوز لغير المشاهدة عند اداء الحاكم عند الحكم ولا يجوز من ذلك
وان امن ان كانت شابة ويجوز ان يحجزوا لا يستثنى وهو شيخ يامن على نفسه
وطيها ويجوز النظر والمس مع خوف الشهوة عند ارادة الشراء او الكحل والعبد
سيدته كالاجنبية والمحجوب والمفحى كالفحل ويكره للرجل ان يقبل الرجل ويحافقه في
ازان بلا قبض وعندي يوسف لا يكره ولا بأس بالمصافحة وتقبيل يدا العالم والسلطان
العادل ويجوز لعن امته بلا دنها الا عن زوجته الا بالاذن ولا تعرض لامة اذ انكفت
في ازار واحد (فصل في الاستبراء) من ملك امة بغيره او غيره

بحرم عليه وطؤها ودواعيه حتى تستبراء بحضرة فمن محيط وبشره ففطرها
وفي منفعة للميض لا بأس بثلاثة اشهر وعند محمد بربعة اشهر وعشر وفرداية في
نصفها وفي الحامل يوضع ولو كانت بكرًا ومشتراة من امرأة او مملوكة او من حريم
عليه وطؤها ويستحب الاستبراء للمبايع ولا يجنب عليه ولا يكتفى بحضرة ملكها فيها ولا لا
قبل القبض وقبل الاجازة وفي بيع الفضولي كذا الولادة وتكفي حضرة وجلبد القبض وهو
مجوسية فاسلح ويجوز عند ملك نصيب تركه لاحد عود الابقه ورد الغصون والمستأجر
وفك المهرهونه ولا تتركه الحيلة لاسقاطه عند يوسف رحمه الله خلافا للمهر واخذ
بالاولان علم عدم الوطء من المالك الاول والثاني ان احمل والحيلة ان لم تكن مخدرة
ان يتزوجها ثم بشرتها وان كان مخدرة فان يتزوجها الباطع قبل البيع او المشتري
بعد البيع قبل القبض ثم يطلق الزوج بعد الشراء والقبض ومن ملك اخين لا يجنبها انكسما
فله وطئ احداها فقد اودعها فان وطئها او فحل بها شيئا من الدوالي حرم عليه
وطئ كل منها او دواعيه حتى يحرم احداها (فصل في البيع) ويكره بيع العذرة في
خالصة وجاز لو مخلوطة في الصحيح وجاز بيع السرقين والانتفاع بالبيع ومن

او الكحل لقوله عليه السلام
للغبرة وقد اراد ان يزوج امرأة انظر اليها
قائد احمران بدوهم بينكما
اهو

او الكحل لقوله عليه السلام
للغبرة وقد اراد ان يزوج امرأة انظر اليها
قائد احمران بدوهم بينكما
اهو

او الكحل لقوله عليه السلام
للغبرة وقد اراد ان يزوج امرأة انظر اليها
قائد احمران بدوهم بينكما
اهو

او الكحل لقوله عليه السلام
للغبرة وقد اراد ان يزوج امرأة انظر اليها
قائد احمران بدوهم بينكما
اهو

او الكحل لقوله عليه السلام
للغبرة وقد اراد ان يزوج امرأة انظر اليها
قائد احمران بدوهم بينكما
اهو

او الكحل لقوله عليه السلام
للغبرة وقد اراد ان يزوج امرأة انظر اليها
قائد احمران بدوهم بينكما
اهو

او الكحل لقوله عليه السلام
للغبرة وقد اراد ان يزوج امرأة انظر اليها
قائد احمران بدوهم بينكما
اهو

او الكحل لقوله عليه السلام
للغبرة وقد اراد ان يزوج امرأة انظر اليها
قائد احمران بدوهم بينكما
اهو

او الكحل لقوله عليه السلام
للغبرة وقد اراد ان يزوج امرأة انظر اليها
قائد احمران بدوهم بينكما
اهو

او الكحل لقوله عليه السلام
للغبرة وقد اراد ان يزوج امرأة انظر اليها
قائد احمران بدوهم بينكما
اهو

او الكحل لقوله عليه السلام
للغبرة وقد اراد ان يزوج امرأة انظر اليها
قائد احمران بدوهم بينكما
اهو

بيع الشرفين وهو اذن ولا ينفق
بلا ينفق في الارض لاسيما وان كان
فكان مالا
اهو

او الكحل لقوله عليه السلام
للغبرة وقد اراد ان يزوج امرأة انظر اليها
قائد احمران بدوهم بينكما
اهو

او الكحل لقوله عليه السلام
للغبرة وقد اراد ان يزوج امرأة انظر اليها
قائد احمران بدوهم بينكما
اهو

حل له شراؤها لانه اعبر بجواب صحيح
لو ما منع له فيه اهق قول عليه السلام
وكبره بجواب صحيح اهق قول عليه السلام
رواية الحسن ان الناس يتاجرون
سائر الاعمال من غير تجار
او غلبا ومن يجد لا يحكم في الباب
اد هو الغرض في الكرامة
ام يبيع ما يفضل عن حاجته على ما
السنة في ذلك ويهاه عن الاحتكار
اهق

رأى جارية رجل مع آخر بيعهما قائلا وكلني صاحبها واشترتها منه او وهبها او بعت
بها على ووقع في قلبه صدق حل له شراؤها منه ووطؤها ويجوز بيع بنتا مكه وبكره بيع
ارضها واجارتهما خلافا لهما وقولها رواية عن الامام وبكره الاحتكار في اوقات الادمين
واليها ثم يسله يضربا هله وعندنا يوسف كل ما يضرك حكاكه بالعامه ولو ذهبا
او فضة او ثوبا واذا رفع الى الحاكم حاله انكره ببيع ما يفضل عن حاجته فاذا اضغ باع طه
ولا يحكم في غلته ضيقه ولا في ما جليه من بلد انكره وعندنا يوسف ذكره وكذا عند محمد
ان كان يجلبه منه الى الصراة وهو الخمار ويجوز بيع العصير من تحت خر ولو باع
مسلم خمر او في دينه من ثمنها كرهه الرب الدين اخذه وان كان المديون ذميا لا يكره وبكره
التسكير الا اذا فقه ارباب الطاع في القيمة تهديا فاحشا فلا بأس فيه بمشورة اهل الخبرة
ويجوز شراء ما لا بد للطفل منه وسعيه لانه وعه وامه ومثقله ان هو في جرم وتور
امه فقط (فصل في المنفقات) يجوز المسابقة بالسها

والليل والنهار والبال والابل والاقدام فان شرط فيها جعل من اجل الجانبين او من ثالث
لاسبقها جازون من كلا الجانبين يحرم الا ان يكون بينهما محل كفولهما ان سبقها اخذ
منها وان سبقها لا يسطهما وفيما بينهما ايهما سبق اخذ من الآخر وعلى هذا الاختلاف ثمان
في مسألة واولد الرجوع الشيخ وجعل على ذلك جلا وولاية العرس سنة ومنه على طه وان
لم يبعها ثم ولا يفرق بينهما شيئا ولا يحل لها ان تملكها وان علم المدعوان فيها العلام
وان لم يعلم حتى حضر فان قدر على المنع فعل والا فان كان مقتضى به او كان الله
على المائدة فلا يصدق والا فلا بأس بالعود وكل الامام ابتليت به مرة فصر وهو
محول على ما قبل ان يصبر مقتضى به ودل قولها ابتليت على حرمة كل الملاءه لان الابتلاء
انما يكون بالحرم والكلام منه ما يؤثر به كالتسبيح ونحوه وقد بان به اذا جعله في مجلس
الفسق وهو فعله وان قصد به فيه الاعتبار ولا انكار فحسن وبكره فعله للتاجر عند
فتح متاعه والتزجج بفرقة القرآن والاستماع اليه وقيل لا بأس ومن النبي صلى الله عليه
وسلم انه كره رفع المصعد قراءة القرآن ولجنازة والنسف والتذكير فاذا ذكره عند
الغناء الذي يسمونه وجدوا كرهه عند الامام لقراءة عند القبر وجوزها محمد بن اخذ
ومنه ما لا يجر فيه ولا وزن نحو واقعد وقيل لا يكتب عليه ومنه ما يأتى به كالنكح

ولا يباع جليه من بلد اخر
حقه فلم يتحقق به حتى العامة اهق
وعندنا يوسف ذكره لا يطلق التهم
اهق
ان كان يجلب منه الى الصراة
العامه به بخلاف عكسه
من يتخذ خمر (اي من الذي يعمل الخمر لان
الحصبة لا تقوم بعينه بخلاف بيع
السلاح من اهل الغلبة لان الحصبة
تقوم بعينه اهق

يجوز المسابقة لانها من اسباب الجهاد
وتحتاج اليها في اقامة هذه الفريضة
وقل الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم
لا تخش الامانة شيئا من الملاءه وسلم
القتال والاركان الارضى والمسابقة
كذا في الاختيار اهق

اخذ من الاخر لان بالحل خرج عن ان
يكون قمارا فيجوز ذلك ولا يكون قمارا
الحال مثلها لا يجوز لانه لا ياتي بغير
ادخاله بينهما فلا يخرج من ان يكون
قمارا وان يجب ان لا يقد عليه المسلمون
وان يجب ان لا يقد على الله ورسوله
اهق

اهق
يجب الدعوى فقد عصى الله ورسوله
وجعل على ذلك جلا لان الجاهل
الافراس يبيع الى الجهاد جلتها
لحق على يد الجهاد وقيل العلم لان
الدين يفرق بين الجهاد والجهاد
فلا يقد على الجهاد ولا يفرق بين
والاستماع في الجهاد والجهاد
بالسنة وفي فتوى الفتوى به بين
الدين وفي الجهاد على المسلمين
اهق

استغفر الله (الذي هو غفرته) لا يفرغ
الناس على النبي الذي هو غفرته
انه عليه السلام مني عنها
ابا لهج
الرجل اهل ودفع الظلم
الصالح بين الاثني وفي القضاة
جله السلام حرمانا في المظالم
والكذب حرام لا في المظالم
القول

بشرافه في سواد كان شعرها وسفر
فيها لقول عليه السلام لعن الله
الواصلة والمستوصلة والواشصة
والمستوثبة والواصلة التي تفسد
بشرافه المستوصلة التي تفسد
تصل شعرها بشعرها
أهـ

خلا لا يوسن في هذه المسنة
عبارتان معقودتين في
كراهية لا يمانية لا يمانية
الاول لا يمانية لا يمانية
وهو محرم والله تعالى
قد يجمع ويحذف
بذلك المأثور
أهـ

بحق نبيناك ورسلك اذ لا حق
لا احد على الله
واستماع الملاحى حرام كالضرب
بالقصب والدف والنمار وغيره
عليه السلام واستماع الملاحى معصية
وليحسب عليها فسق والبلد ذهاب
الكفر
أهـ

لا يجوز ان يجعل شفاءكم فيها حرم عليكم
ان الله لم يجعل شفاءكم فيها حرم عليكم
ذكره البخاري
ليس لها مال
لهو في كماله ملكا
فان عطف لفظه
كانت

والغنية والقيمة والشبهة والكذب حرام لا في الحرب للخدمة وفي الصلح بين اثني
وفي رضاه الاهل وفي دفع الظلم عن الظلم ويكره التعرض به الا الحاجة ولا غيبة
لظالم ولا اثم في السعي ولا غيبة الا لمعلوم فاغتيا باهل قرية ليس بغيبة ويحرم
اللعاب بالنرد او الشطرنج والاربعة عشر وكل هو يكره استخدام الخمر لثا ومثل الشر
بشعر آدمي وقول في دعاء اسلك بمقعد العزم من عرشك خلا لا يوسن قول
اسلك بحق نبيناك ورسلك واستماع الملاحى حرام ويكره تفسير المصحف ونقطة
الالجم فانه حسن ولا بأس بتجليته ولا بأس بدخول الذم في المسجد حرام ولا اعياد
ويجوز احصاء البهائم وانزاع الجبر على الخيل والحقة للرجل والنساء لا يجمع كلنجر
ونحوها ولا بأس برزق القاض كفاية لا بشرط ولا بأس بسفر الامة واما الولد بلا حرم
والخوة بها قيل يباح وقيل لا ويكره جعل الرأية في عنق العبد لا تقيد به ويكره ان يفرض
بقالا درهما ليأخذ منه بئ ما يحتاج الى ان يستغفر والسنة تقليم الاظفار وتنف
الابطوط خلق الهانة والشار وقصه حسن ولا بأس بدخول الحمام للرجل والنساء اذ التزغض
بصره ويستحب ان لا يوضع لنقل الماء الى البيوت وكونها من الحرف افضل ولا بأس
بستر جيطان البيت بالبيوت للبرد ويكره للزينة وكذا ارتداء السترة على البيت واذا دى
الفرانض ولحبان ينعم بمنظر حسن وجوار حيلة فلا بأس والقناعة بادن الحكاية
وصرف الباقي الى ما ينفع في الاخرة اولى **كنا** باحياء الموات **هي** ارض

لا ينفع بها عادية او ملوكة في الاسلام ليس لها مال معين مسلم او ذمي وعند محمد
ان ملكك في الاسلام لا تكون مواتا وبشرط عداي يوسف كونها اعيدت عن العالم صحيح
من اقضاء لا يسمع فيها وعند محمد ان لا ينفع بها اهل العام ولو قرية منه ومن اجبا
باذن الامام ولو ذميا ملكها وبلاذنه لا خلاف لها ولا يجوز لاجبا ما قرى من العام
بل يترك مرغى لاهل القرية ومطرها لخصائدهم ولا ما عدل عنه ما اقرت ونحوه واحمل
عوده اليه فان لم يجز من جوارض ثلاث سنين ولم يعرها اخذت منه ودفت
الى غيره ومن حفرت في ارض موت فله حريمها ان باذن الامام وكذا ان حفرت في ارضها
وحريم العطن اربعون ذراعا من كل جانب هو الصحيح وكذا حريم الناضح وعند محمد الناضح
ستون وحريم العين خمس اذراع من كل جانب ومنع غيره من الحفر في حريمه لا يفرأ

ان الله لم يجعل شفاءكم فيها حرم عليكم
ذكره البخاري
ليس لها مال
لهو في كماله ملكا
فان عطف لفظه
كانت
بذلك المأثور
أهـ

على قدر اراضيهم
من الشرب سقيا الاراضي
التي ذلك يختلف بقلة الاراضي
وكثرها وانما انما كل منهم في القدر
بقدر ارضه وبقدر حاجته اوق
لا يرضاهم لان فيه اضرارا للشركة
التي ان يراضوا على ذلك وسكون السكر
فيكون السكر النجس اذا سددت وبكر
السكر ما سكر فيه اهو
السكر ما سكر فيه اهو
السكر ما سكر فيه اهو

بكر السكر النجس اذا سددت وبكر
السكر ما سكر فيه اهو
السكر ما سكر فيه اهو
السكر ما سكر فيه اهو
السكر ما سكر فيه اهو
السكر ما سكر فيه اهو
السكر ما سكر فيه اهو
السكر ما سكر فيه اهو
السكر ما سكر فيه اهو
السكر ما سكر فيه اهو

وان لم تضرب المباقي لان الماء وهذا
المنها خاص قد وقع في القاع والسكر
فيه خاصة فيس له ان يزيد على
اهو

جاء فلم ينفذه لان كل واحد من
الشركاء معر لها به نضبه
من الشرب والمعين ان يبيع من
اهو

ويوصى الانشاع به لان حاله الحوي
لا تمنع الرعية لانها من اوسع العقد
حتى جازت الحدود وما بعد دور اهو
فقرن ارضه لان شرط وجوب الضمان
فلا يضمن لان شرط وجوب الضمان
في النسب العدي الا ترى ان موافق
بما في ارضه لا يضمن ما عطف فيها
وان حفرها طريق يضمن اهو

من شرب غيره في الاما المبركة
رجل الشرب بشره في نفس من
ارضه بشره في نفس من
الشرب على ما ذكره الاما المبركة
انه يستحق ان يكون له ما عطف فيها
ولا يضمن عليه القنوي كما في الخلاصة
اهو

قسم على قدر اراضيهم وينبغي الا على من سكر النهر بل ارضه وان لم تشرب ارضه بدو
وليس لواحد منهم ان يشق منه نهرا او ينصب عليه رحا او اية او جسر بلا اذن
البقية الا رضى في ملكه ولا تضرب بالنهر ولا بما فيه ولا ان يوسع في النهر ولا ان يسم
بالايام او مناصفة بعد كون القصة بالكرى ولا ان يزيد كوة وان لم تضرب المباقي
ولا ان ينقص بعد كواه ولا ان يسو شربه الى ارضه اخرى ليس له ارضه شرب فان
رضى البقية بشئ من ذلك جاز ولم يقضه بعد الاجازة ولو رثته بعد مدهم والشرب
يورث ويوصى بالانتفاع به ولا يباع ولا يوهب ولا يؤجر ولا يتصدق به ولا يحمل
مهر ولا بدل خلع و صلح ولا يضمن من ملأ ارضه فزرت ارض جاره ولا من سقى
من شرب غيره (كتاب الاشربة) يحرم الخمر وهي التي من

ماء العنب اذ اخل واشتدوا القذف بالزبد شرط خلاها والطلاء وهو ما يلح
منه فذهب اقل من ثلثه فان ذهب نصفه سمي منصفها وان طبخ اذ في طجة سمي
بازقا اذ اخل واشتدوا السكر وهو النبي من ماء اوطأ اذ اخل واشتدوا وتقع الزبيب
اذ اخل واشتدوا شرط قذف الزبد فيهن على ما في الخمر والكل حرام وحرمه اذ
الخمر فحاسة الخمر غليظة وبخاسة هذه مختلف في غلظتها ونفعتها ويكثر مستعمل
الخمر دون هذه ويجد بشرب قطرة من الخمر وان لم يسكر بخلاف هذه ويجوز بيع هذه
ويضمن متلفها خلاها وفي الخمر عدم جواز ابيع وعدها ضمان اجماعا ولو طخت
الخمر او غيرها بعد الاشتداد لا تحل وان ذهب الثلثان لكن قبل ان يجد ما لم يسكر وكل
نبذ التمر والذبيب اذ اخل في طجة وان اشتد ما لم يسكر وكذا البند السل والنين
والحطة والشعير والذرة والمطيطين طفت ولا وكذا الثلث وهو عصير العنب
اذا طبخ حتى ذهب ثلثاه وان اشتد وفي الحدا بالسكر منها روايان والصحيح وجوه
ووقع طلاق من سكر منها تابع للحرمة والكل حرام عند محمد بن يحيى والخلاف انما
هو عند فهد القوي ما عند فهد التلهي في اجماعا ونحل الخمر حلالا ولو خلط
بعلاج ولا يأسر الا نثابا بالدياء والحمن والمرف والتقيير ويكره شرب درك
الخمر ولا مشاط به ولا يجد شار يشكر ولا يجوز الانتفاع بالخمر ولا يداو
بها جرح ولا دبر بابة ولا تسقى دمية ولو صبها للدواي ولا تسقى الدواي وقبل

من شرب غيره في الاما المبركة
رجل الشرب بشره في نفس من
ارضه بشره في نفس من
الشرب على ما ذكره الاما المبركة
انه يستحق ان يكون له ما عطف فيها
ولا يضمن عليه القنوي كما في الخلاصة
اهو

۱۸۴

عن الاول دون الثاني
مروا الاحل
طوبى
هو

ما قبله المعارض
بما ذارني به اعتراض المعارض
طوبى له (مطلقاً) هذا ظاهراً

وإن لم يجز جه لا تترك
كان اجر خفيضا او جعله
له حق فانه جمل لانه

بِقِتْلِهِ بِجُرْحِهِ
كَالْسَّيْمِ وَلَمْ
يَخْلُفْهُ الْخُلُوفُ لِيَسِفْ
وَاسْتَجِبْ فَوَاقِلًا

11

لوقوع على حفرة أو آجرة فاستقر ولم يخرج حل وان وقع في الماء فمات حرموا
الطير ما يتأفوق فيه فان انخس حرجه فيه حرم والا حل وحرم ما قتله لم يملك
بعضه او البندقة ولم تحرجه والذا صابح وجرحه بجده فان ثقيلا لا تؤكل وان خفيفا
أكل وان لم يجرحه لا يؤكل مطلقا ولو رماه بسيف أو سكين فأصاب ظهره أو مقبل
فضله لا يؤكل ويشترط في المرح الأدمية وقيل لا يشترط وقيل ان كبير لا يشترط وأما
يشترط وان أصاب السهم ظففه أو قرته فان أدامه حل والا فلا وان رمى الحقة
منه أكل دون العضوان قطفه ولم ينه فان احتمل لتأامه أكل العضوان أيضا ولا
قده نصفين أو ثلاثا ولا أكثر من جانب الجرح أكل الكل وكذا لو قطع نصف رأسه أو
لما رمى إذا ذلك الصيد حيا لما فوق حياة المذبح فلا بد من زكاته فان تركها متمكنا
حرم وكذا لو غير متمكن وظهر الرواية وان لم يبق من حياته إلا مثل حياة المذبح
لا يهرى بقاءه فلم يدركه حيا وقيل عند الامتاع رحمه الله لا بد من تركيته أيضا فان تركها
وكذا ان ذكى المتردية وأنجلجة والموقودة وألقى بقرب الذب بطنها وفيه فخا
أو عليه حل وعليه الفتوى وعند أبي يوسف رحمه الله ان كان لا يعيش مثله لا
وعند محمد رحمه الله ان كان يعيش فوق ما يعيش المذبح حل والا فلا ومن رمى
فأنشخه ولخرجه عن خيز الامتاع ثم رماه أخرفضله حرم وضمن فمته بمجرعها
وان لم يئسها الا وحل وهو لثان ومن ارسل كلبا على صيد فادركه فضره فضره
ضربه فضله أكل وكذا لو ارسل كلبين فضره احدهما وقله الآخر حل ولو ارسل
كل منها كلبه فضره احدهما وقله الآخر حل وهو لثان ولو ارسل الثاني بعدد
الاول حرم وضمن كافى الرمي ومن سمع حسانه انشأنا فرماها وارسل عليه كلب
فاذا هو صيد الكل (كتاب الرهن) هو حبس شيء بمجرع يمكن استيفاء

يؤيد اشتراط الدم في الجرح اهـ

ما قطع من بهيمة وبيع عليه ولم
يؤاخذ به رواه ابن ماجه
اهـ

أكل العضو أيضا) لأنه بمنزلة سائر الأعضاء
أهـ

6

والأقلام اي بان كان لا يتقوا
بان كان معلقا بجلدة حل اسواه
وخرم هو لوجوده بانة معنى
اه من الهداية
للعاف
بانه قد عد على الزكف
الربية

...

منه كالدين وينعقد بالجاب وقبول ويتم القبض نحو ما فرغا من اداء الخلية
وفي البيع قبض والراهن ان يرجع عنه قبل القبض فاذا قبض ائمه وهو مضمون الا
من قبضه ومن الدين فله هلك وهما سواء هار المهر من مستوفى الدينه وان كان
كثرفا ائنا مانه وان كان الدين اكثر سقط منه قدر القيمة وطول الراهن بالبا
وتعتبر قيمته يوم قبضه وهلك على ملك الراهن فكفنه عليه والمهر من بطلان

من الانا كات
استفاد من الانا كات
ممن فاذن بغيرها واليهود
نفسه كما نفوس علي عليه السلام
وقيل الخاتم وضو عليه السلام
وهو الدين

الى الراهن

لك الشيء
 المهدوم والقصاص
 وفي إشارة إلى أن المعنى وقوله لا يجوز
 الدين بالدين كما في جملته هو الحق المأثور
 لقوله الدين الدين الرهن الرهن الرهن
 الرهن الرهن الرهن الرهن الرهن الرهن

مع الـ
 (حجاب الرحمن) اءق
 من في اللغة حبس الشيء باسب
 استبناؤه منه) اءق
 واعتذر عن الما
 كال

لا تفتنه
زجه
المنه

وله ان يجلس الرهن الى رهنه ويحبسه به وان كان الرهن عند رهنه
لان رهنه باق بعد الرهن فالرهن باق على رهنه
ولا يجلس الرهن الى رهنه ولا يجلس الرهن الى رهنه
عند الفاعل جيبه

حتى يقبض رهنه لا يرضى الرهن لا
ولا يرضى الرهن لا يرضى الرهن لا
ولا يرضى الرهن لا يرضى الرهن لا
ولا يرضى الرهن لا يرضى الرهن لا

الرهن يدينه ويحبسه به وان كان الرهن عند رهنه
عقد حتى يقبض رهنه الا ان يبره وليس عليه ان كان الرهن في يد ان يمكن اراهن يدينه
ولا يرضى الرهن الاستفاد بالرهن ولا اجارة ولا اعارته ويصير بذلك متعديا
ولا يبطل به الرهن واذا طلب رهنه امر بلحاضار الرهن فاذا حضره امر الرهن
كل رهنه اولاهم الرهن بتسليم الرهن وكذا لو طالبه بالدين في غير بلد العقد ولا يجوز للرهن
حل وموثقة فان كان له حل وموثقة فله ان يستوفي دينه بلا احضار الرهن وكذا ان كان
الرهن وضع عند عدل ولا يكلف بلحاضار ولا باحضار رهنه بعه الرهن بامر
الرهن حتى يقبضه ولا ان يقبض بعض حقه بتسليم حقه حتى يقبض الباقي والرهن
ان يحفظ الرهن بنفسه وزوجه وولده وخادمه الا في عياله فان حفظه بغيره
او اودعه من كل قيمته وكذا ان تعديفه او جعل الخاتم في خضه فان جعله في صبح
غيره فلا وعليه مائة حفظه او رده اليه او رده جرة كاجرة بيت حفظه وحفظه
اما جعله لا بقول المداد والقداء من الجانية فتقسم على المضمون والامانة وموثقة
تنقته واصلاحه على الرهن كالتفقة والكسوة وجرة الراعي وجرة ظئره ولدا الرهن
وسقى لبستا وتلفق نخله وجذاذه والقيام بمصالحه وما اداه احداهما وجب
على صاحبه بلا امر فهو تبرع وبامر القاضى يرجع به وعن الاثما ايضا لا يرجع ان كان
صاحبه حاضرا (باب ما يجوز ان يهانه والرهن به وما لا يجوز)

لا يصح رهن المشاع ولا كان ما لا يحتمل القسمة او من الشريك ولو طرأ فسد خلافا
لابن يوسف ولا رهن الثمر على الثمر يدون الثمر ولا الزرع في الارض يدونها والاشجار
الارض مشغولين بالثمر والزرع ولورهن الثمر بمواضعها او الدار بما فيها جاز ولا يجوز
رهن الحرم والمدبروام الولد والمكاتب ولا بالامانة ولا بالدرك ولا بما هو مضمون
بغير كالمبيع وفيه الباطح ولا الكفالة بالنفس ولا بالمقاصر في النفس وما دونها ولا
بالشفعة ولا باجرة الناحية او الغنية ولا بالعبد للثاني او المديون ولا يجوز للرهن
رهن الخمر ولا ارتهاها من مسلم او ذمي ولا يضمن له رهنها ولو ذميا ونضنها هو لو
ارتهاها من ذمي ويصح ما للدين ولو موعظا بان رهنه ليقبضه كذا فله هلك وفي الرهن
لزمه دفع ما وعد ان كان مثله فله اقل او برأس مال السلم وفي الصرف والسلم في

امر بلحاضار الرهن
في الدين كما تضمنه الرهن في الرهن
بخطبة القسوة بينهما كافي بتسليم البيع
واشأنه

وارجح للرهن حل وموثقة فان اداها
كلها في حق التسليم كان لا يملك الرهن
لمله مائة
بلا احضار الرهن
احضار الرهن لان الواجب عليه التسليم

بمعنى الخيلة لا النفل من كان له مكان
ولكن للرهن ان يحفظه بالله ما هلك
كنا في الكافي

حتى يقبضه لانه صار دينه لا يرجع
الرهن فصار كان الرهن من رهنه وهو
دين واذا قبضه بغير احضار رهنه وهو
البدل مقام البدل
اوهق

حتى يقبض اياها لان له ان يجلس
كل الرهن حتى يستوفي البقية كافي بغير
البيع
اوهق

ولا يجوز رهن الرهن لان حكم الرهن
وهو شئ واحد لا يملكه غيره
في حقه فله ان يضمنه
ذكر ما لا يجوز الرهن به فقال ولا يضمن
بلا مانات
اوهق

فقد استوفى حقا
وجود القبض وانما ذلك من جنس
المالية وقال زفر لا يجوز ذناه على ان
ذلك استند الى اعادة اذ هلك في مجلس
العقد مما الرهن مستوفيا اهو

كالغيب والمهر (ان) فان هن الامتياز
اذ كانت في قبض رهنها وان هلك
يجب التل او القيمة فمع الرهنها

او هو
وكذا الوصي ومن ان يستوفى
انما لا يمكن ذلك لان الرهن باق
على قدر ملكه كالبناء حقيقة

ورهن به منعه صح لان الاستدانة
بجائزة للباقة والرهن يقع ابتداء للحق
فيجوز اهو

مالم يقض الدين
اذ تصرف الاب بنزلة تصرف بنفسه
بعد البيع ثانيا منه مقامه كذا في
الكلية اهو

وموزون لا يتحقق الاستيفاء
من الرهن فكان محال للرهن كذا في القيمة
اهو

للجدة عندا بصفة لانه سقط هذا
الاختيار عندا لمقابلة بالجنس وجاز
مستوفيا باعتبار الوزن دون القيمة
اهو

مع استئصال والقياس لانه لا يجوز
لانه صفة في صفة وجه الاستئصال
انه شرط ولا مستثنى بل هو
الوصي وانما قال بغيره لانه لو كان
الرهن او الكفيل مبنيا بقصد البيع
اهو

فان هلك في مجلس العقد فقد استوفى حقا وان افترا قبل العقد والهلاك بطل العقد
والرهن للمسلم فيه رهن ببدله اذ افنى وهلاكه بعد الفسخ هلاك بالاصح يصح بالاعمال
المضمومة بنفسها اي بالمثل او القيمة كالغصن والمهر وبديل الخلع وبديل الصلح عن دم عدا
وبديل الصلح عن انكار وان كان المدعي بعد الدين ولورهن لاجل دينه بعد طلقه جاز
وكذا الوصي فان هلك لزمها مثل ما سقط به من دينها ولورهنه الاب من نفسه
او من ابن اخر صغير له او من عبده ناجر لادين عليه صح بخلاف الوصي وان استدان الوصي
لليتم في كسوته او طعامه ورهن به منعه صح وليس للطفل اذ بلغ فضل الرهن في شيء
من ذلك مالم يقض الدين ولورهن شيئا بمن عبده فظهر او بمن خلع فظهر خرا او بمن
ذكية فظهرت ميتة فالرهن مضبوط بجوارهن الذهب الفضة وكل مكيل وموزون
فان رهنه بجنسها فهلكها بمثلها من الدين ولا عبرة بالحقوقي عندها هلاكها بغيرها
ان خالفت وزنها فيضن بخلاف الجنس ويجعل رهنها مكانها هالك ومن شري على ان
يعطى بالثمن ثمنها بعينه او كفيلا بعينه صح استئصالا فان امتنع من اعطاه لا يجبر على البيع
فصح البيع الا ان دفع الثمن ثمن او قيمة الرهن رهننا ومن شري شيئا او كفيلا بمائة مسك
هنا حتى اعطيك الثمن فهو رهن وعندنا يوسف رحله وديعة ولورهن عشرين
بالف فليس له اخذ احدها بقضا حصته كالبيع ولورهن عينا عند رجلين صح وكلاهما
رهن لكل منهما والمضموك على كل حصته دينه فان تنافسا في حفظها فكل في يوفيه كالمعد
في حق الآخر فان قضى دين احدها فكلها دين عند الآخر ولورهن ثمان من واحد صح
وله ان يمسه حتى يستوفى جميع حقه منها ولو ادعى كل من اثنين ان هذا رهن هذا
الشيء منه وفيضه وبرهننا عليه بطل برهانها ولو عد موت الرهن قبلا ويحكم بكون
الرهن مع كل نصفه رهننا بحقه بابا رهن بوضع على يدي عدل

ولوا اتفاقا على وضع الرهن عند عدل صح ويصح قبض العدل وليس لاحدهما اخذه
بلا رضيا الآخر ويضمن بدفعه الى احدهما وهلاكه في يد الرهن فان وكل الرهن العد
او الرهن او غيرها ببيع عند حلول الدين صح فان شرطت في عقد الرهن لا ينزل الى النزل
ولا بموت الراهن او الرهن وله بيعه بغيره ورثته وتطلبت الوكيل ولو وكله بالبيع طلقا
ملك ببعه بالنقد والنسيئة فلو نهاه بعده عن بيعه نسيئة لا يعتبر به ولا يبيع

الراهن

مع اي وضعه عندنا وقال زفر
لا يبيع بعد الاستيفاء فلهذا القبض بالبرهن
ويقال ان قبض الرهن هو المالية فتنزل
فيجمع منزلة لمضامين اهو

(أجاب الوكيل على بيعه)
لأن حق المرتهن خلق بالبيع فحق
فبيع عليه

وهذا كله كذا أي يكون هلاك
المرتهن هلاك الرهن
لأنه إذا رجع عليه وانقضى
عاقبته في الدين كان فبيع به عليه

ثم هو على الرهن (أي ثم يرجع العدل
على الرهن بئنه
ويعقد القرض) أي قبض المرتهن الثمن

الرهن ولا المرتهن الرهن بل رضى الاختراف حل لأجل والراهن غائب لغير الوكيل على
بيعه كما يجبر الوكيل بالخصم عليها عند غيبة موكله وكذا يجبر لو شرطت بعد عقد
الرهن في الأصح فإن باعه العدل فثمنه مقامه وهلاكه كالهلاك فإن أوفاه المرتهن
فاستحق الرهن وكما حالنا ظلم المستحق أن يضمن الراهن ويبيع البيع والقبض والعدل
ثم العدل أن شاء ضمن الراهن ويصحب أو المرتهن ثمنه وهو له ويطلب القبض فيرجع المرتهن
على الراهن بدينه وإن كان الرهن قائما أخت المستحق ويرجع المشتري على العدل بثمنه
ثم هو على الراهن به ويصح القبض على المرتهن ثم المرتهن على الراهن بدينه وإن لم يكن
الوكيل مشروطا في الرهن يرجع به العدل على الراهن فقط قبض المرتهن ثمنه أو لم يقبض
وإن هلك الرهن عند المرتهن ثم استحق فلم يستحق أن يضمن الراهن ثمنه ويصير المرتهن
مستوفيا وإن يضمن المرتهن ويرجع المرتهن بها ويدينه على الراهن

باب التصرف في الرهن وجنائه والجنائية عليه

بيع الراهن الرهن موقوف على إجازة المرتهن أو قبضه دونه فأنما جنائمه رهنه
مكانه وإن لم يجزه وفسخ لا يفسخ في الأصح فإن شاء المشتري صبر إلى أن ينفك الراهن
الرهن أو رفع الأمر إلى القاضي ليبيعه ويصح عتق الراهن الرهن وتدبيره واستيلاؤه
فإن كان موسرا طوب بدينه أن حالا وأخذت قيمة الرهن فجعلت ذهنا مكلا أو مؤجلا
وإن معسرا سعى المقتضى الأقل من قيمته ومن الدين ويرجع به على سيد والمدير وأمر
الولد في كل الدين بل يرجع وأكاد كاعتاقه موسرا وإن ألقاه اجنبت منه المرتهن
قيمه وإن كان مكانه ولو أعار المرتهن الرهن من رهنه خرج من ضمانه وبرجوعه ضمانه
وله الرجوع متى شاء ولو أعاره أحدهما بأذن الآخر من اجنبت خرج من ضمانه أيضا فلو
هلك في دين هلك مجانا ولكل منهما أن يرد رهنه فإن هلك الراهن قبل رده فالمرتهن لو
به من سائر الغرماء ولو استعفا المرتهن الرهن من رهنه أو استعجله بأذنه فهلك حال
استعماله سقط ضمانه عنه وإن هلك قبل استعماله أو جده فلا ويصح استعفا شئ
ليرهن فإن أطلق رهنه بماء عند من شاء وإن قيد بقدر وجس أو مرتهن ويولد
نقيد به فإن خالف فإن شاء العير ضمن المستعير ويتم الرهن بينه وبين مرتهنه والبر
ويرجع المرتهن بما ضمنه ويدينه على المستعير وإن وافق وهلك عند مرتهنه صار

أو على المرتهن بثمنه لأن العقد لا ينقضي
بطل الثمن
وان يكن الوكيل مشروطا يعقد ما
وكن من التفصيل فأنما في إذا شرط في قبل
في عقد الرهن وأما إذا لم يشترط في قبل
وكن الراهن العدل بعد العقد فما لم يلق
العدل من العهد يرجع العدل على الراهن
أهـ

فقط أي على المرتهن لأن الموكل إذا كان
بعد العقد لم يتعلق به حق المرتهن

فليرجع عليه كما في الوكالة الجردة عن الدين
أهـ
والا يقضى صورة عدم قبضه أن
العدل باع الرهن أو مر الرهن وقضاه
المرهون فالعدل لا يقدر به ثم استحق
على الرهن

صار ثمنه رهنه مكانه لأن البيع إذا نفذ
لا يفسخ في الأصح لأن التوفيق أهـ
كان صيانة الحق المرتهن وذلك لأن
وحقه في قبضه موقوفا أهـ
الا انعقاد قبضه موقوفا كان

ومن الدين (لأن حق المرتهن كان
متعلقا به وسلبت له رقبته فإذا
تخذ راجع على الحق المرتهن
رجع عليه لأنه هو المستحق لهذا
العتق كما في حق أحد المدينين
العدل المشتري
بل يرجع أي على السيد لأن كسب
المدير وأمره ملك المولى
أهـ

لا ينسقط الدين عن الرهن بالقيمة
المعتبر فيمن لا ينسقط الدين عن الرهن وهو
القدران كان كله مضبوذاً والدين
قدر المصروف والباقي امانة اهـ
لا ينسقط الدين عن الرهن بالقيمة
المعتبر فيمن لا ينسقط الدين عن الرهن وهو
القدران كان كله مضبوذاً والدين
قدر المصروف والباقي امانة اهـ

لا يرجع ما ادى على الرهن لان دينه يرجع
في ذلك لمصلحة الرهن لا مصلحة له
في الاختيار اهـ
لمصلحة اي فالتقليل للمعير لان كان
له انكار لا اصل لهذا الوصف اهـ

وكذا جناية المهرين لان مقتضى مقتضى
لا رجوع موقوف مثله بالمال اهـ
بقدرها الجانية لان تلف ملك
غيره فله من ضمانه واذا تلف ملك
الدين فله من سقطة من ضمانه وكان
ولزمه الباقي لان ما زاد على قدر الدين
من الجانية كان امانة فيما منه بالانفاق

لا يبعد الرهن اهـ
فهي رهن بها اي بالعش وكان ينبغي
ان يبطل الرهن اذا لم يرجع عن حصة
صاحبها لان بيعه بعد ان يعود باقتطاع
والتماثل لا يبطل لان بيعه بعد ان يعود باقتطاع
ولهذا اذا اشترى لصاحب الرهن فغير قبل
القبض لا يبطل البيع لانها مبرورة
فكذا هذا اهـ

انك بيا صورة الساتر رهن جارية
نسا وكذا القابضة ونحوها من رهن
فقلت ولا ريسا ويخس ما في رهن
الامر وبقي الولد فانه يسقط من الدين
مائة لانه حصة الاموال في رهن
القبض اهـ

مسته فادينه او قدر قيمته الرهن لو اقل من الدين وطالب رهنه بيا فيه وجب
للمعير على المستعير مثل الدين او قدر القيمة ولو هلك عند المستعير قبل الرهن او بعد
فكاه لا يضمن وان كان قد استعمله من قبل ولو اراد المعير فكاه الرهن بقضاء دينه
المهرين من عنده فله ذلك ويرجع بما يفي على الرهن ولو لم يفي للمستعير هلك في
يده قبل الرهن او بعد فكاه وادعى المعير هلكه عند المهرين فاقول للمستعير
ولو اختلفا في قدر ما امره بالرهن به فالمعير وجبانه الرهن على الرهن ضمنه وكذا جناية
المهرين عليه فيسقط من دينه بقدرها وجبانه الرهن عليها وعلى المهرين هلكا خلافا
في المهرين ولو رهن عديسا او ثوبا بالقرعة فله حصة قيمته مائة فقله رجل غير مائة
وحل الاجل بقبض المهرين المائة فضا عن حقه ولا يرجع على رهنه بشئ وان باعه بالمال
بامر رهنه رجع عليه بالباقي وان قلعه عبد بعدل مائة فدفع به افكاه الرهن
بكل الدين وعند محمدان شاء دفعه الى المهرين وان شاء افكاه بالدين وان جنى الرهن
قضاء المهرين ولا يرجع فان ارد فقه الرهن اوفاء وسقط الدين ولو مات الرهن
باع وصيه الرهن وقضى الدين فان لم يكن له وصي فبض القاض له وصيا وامره بذلك
فصل رهن عصير قيمته عشرة بعشرة فحتم تخلف وهو يساويها فهو رهن
بها وان رهنه ثمانية قيمتها عشرة فمات فدفع جلداه وهو يساويها فله رهنها
فهو رهن بها وانما الرهن كوله ولبنه وصوفه وثمنه للرهن ويكون رهنها مع اهل
فان هلك هلك بلا شئ وان بقى هلك الاصل فيك بحصة من الدين ويقسم الدين
على قيمة الاصل يوم القبض وقيمة التماثل يوم الفكاه فاما انما الاصل يسقط وما
اصاب التماثل افكاه به ونصح الزيادة في الرهن ولا تصح في الدين فلا يكون الرهن
بها خلافا لابن يوسف وان رهن عديدا لثوبا بالقرعة دفع مكانه عديدا بعد الاول
رهن حتى يرد الى رهنه والمهرين امين في الثاني حتى يحمله مكان الاول يرد الاول ولو
ابتر المهرين الرهن من الدين ووجهه منه فلك الرهن هلك بلا شئ ولو قبض دينه او بعضه
منه او من غيره او شرب عينا او صالح عنه على شئ او احوال به على ثمن هلك قبل
رده هلك بالدين ويرد ما قبض من قبض منه وبطل الحوالة وكذا لو تصافا على عدي
الدين ثم هلك هلك بالدين (كتاب الجنايات) القتل ما عدا وهو

(كتاب الجنايات)
من جرم جناية ولجناية اسم لقتل محرم وفي
اصطلاح الفقهاء خبث بما يتعلق بالنفس
بالنفس ولا طواف ونفس الغيب اهـ
ان

(وموجبها)
وفي نسخها وحكمها الى حكم النظار
وما جرى مجراه
على ما قلناه

تحقيقنا عنه كما في النظار
(اهق) اي القتل منه مباشرة
جرمان الارث
على الثاني (اي)
دعه غير محقوق على الثاني (اي)
اهق

ان يقصد ضربه بما يفرق الاجزاء من سلاح او يحد من حجر او خشب او ليطأ او حرقه
بنا روعدها بما يقتل غالبا وشروط القتل العمدان يكون القاتل عاقلا بالغاً وموجبه
الاثم والقصاص عينا الا ان يعنى الصلح بالقتل ولا كفاة فيه (واما شبهة عمد) وهو
ضربه قصدا بغير ما ذكر وموجبه الاثم والكفارة والدية المظنطة على العاقلة لا القوي
وهو في ما دون النفس عمد (واما مخطئ) وهو في القصد بان يرى شخصاً ظنه حياً او حياً
فاذا هو ادى معصو او في الفعل بان يرى غرضاً فيضربه ميا (واما ما اخرج في النظار
كأنه انقلب على آخر فقتله وموجبها الكفارة والدية على العاقلة (واما قتل بسبب
وهو نحو ان يجف يثر او يضح جرحاً في غير ملكه بلا اذن فهلك به اثمًا وموجبها الدية
على العاقلة لا الكفارة وكلها يوجب جرمان الارث الا هذا

علما لا يجب القصاص من حال من القتل قديماً لان في غير
العبد لا يجب القصاص من حال من القتل قديماً لان في غير
وبالعبد اذا لم يتا من المتعلقات القاتل
بقتله اما اذا اضر بان قال لا يقتلني
لا يجب القصاص من وجب الدية في النجاسة
لا يجب الدية في حال الرضا بينين عن اير
حينئذ وهو قتلها ولو حال بقت
دعي بانف درهم فقتله يجب القصاص
كذا في الخلاصة
اهق

ولا يقتلان بمسأ من لان دمه
غير يخفف على الثاني (اي) فانه دم
المساوات اهق

لا يقتل المستامن على لوجود السادة
بينما قياسا ولا يقتل سخطا القول
الظاهر ان هذه من المساوات التي ينفق
بها على القياس كما هو مفهوما لكونه
لا الاصل بغيره القوم عليه السلام
لا يقتل اولاد بولده ولا السيد بعبده
اهق

ان يقصد ضربه بما يفرق الاجزاء من سلاح او يحد من حجر او خشب او ليطأ او حرقه
بنا روعدها بما يقتل غالبا وشروط القتل العمدان يكون القاتل عاقلا بالغاً وموجبه
الاثم والقصاص عينا الا ان يعنى الصلح بالقتل ولا كفاة فيه (واما شبهة عمد) وهو
ضربه قصدا بغير ما ذكر وموجبه الاثم والكفارة والدية المظنطة على العاقلة لا القوي
وهو في ما دون النفس عمد (واما مخطئ) وهو في القصد بان يرى شخصاً ظنه حياً او حياً
فاذا هو ادى معصو او في الفعل بان يرى غرضاً فيضربه ميا (واما ما اخرج في النظار
كأنه انقلب على آخر فقتله وموجبها الكفارة والدية على العاقلة (واما قتل بسبب
وهو نحو ان يجف يثر او يضح جرحاً في غير ملكه بلا اذن فهلك به اثمًا وموجبها الدية
على العاقلة لا الكفارة وكلها يوجب جرمان الارث الا هذا

باب ما يوجب القصاص وما لا يوجب
يجب القصاص بقتل من هو محقون الدم على الثاني بعد ما يقتل الحر بالمرء والعبد بالسلم
بالذمي ولا يقتلان بمسأ من بل يقتل المستامن بثلثه والذكي بالاثني ولها قتل المجنون
والبالغ بغيره والصحيح بغيره وكامل الاطراف ناقصها بالفرج باصله لا الاصل بغيره بل
بجما الدية وما لا يقتال وثلاث سنين ولا السيد بعبده او مديرا ومكاتبه وعبد ولد
وعبد بعبده له وان ورث قصاصا على ابيه سقط ولا قصاص على شريك الابا والمولى
او المخطئ او الصبي او المجنون وكل من لا يجيب القصاص بقتله وان قتل عبدا رهن لا يقصر
حتى يحضر الراهن والمتمن وان قتل مكاتب عن وقء ولا وارث في سببه فلا قصاص
فان لم يكن وقء يقصر سببه وكذا ان كان وقء ولا وارث في سببه خلافا لغيره ولا
قصاص الا بالسيف ولا بالمعوتة ان يقصر من قاطع يد وقء تل قرية وان يصالح لا
ان يعفو والصبي كالمعوتة والقاضي كالأب هو الصحيح كذا الوصي الا انه لا يقصر في
المفسر ومن قتل ولد اوليا كاربوصا فلا يكاد الا قصاص من قتلته قبل كبر الصغار
خلافا لهما ولو غابا حد البكار ينظر اجماعا ومن قتل بحد بد المرافص منه ان جرحه
وان بظهره او عصا فلا وعليه الدية وعندنا يقصر وكذا الخلاف في كل من قتل وفي
الفرق والمحق وان تكرمه قتل به اجماعا ولا قصاص في القتل بمولاة ضرب المستوط
ومن جرح فلم يزل افرش حتى مات اقص من جرحه واذا التقي القصاص من المسلمين

فيسقط القصاص
امراء ليس لانها منه ان يقتله و
عنه ما مات قبل ان يقتل الاباء اربعة
ابنهما منه برث القصاص فان
على ابيه فيسقط لما ذكرنا الذي
فيسقط القصاص
شكنا لانه قتل اصل بسبب احد
من مومنين
يجب لان الاصل في القود وهو لا
والتقصير الموجبة
مخافة الا نفراد بمومنين
القصاص
اهق

وجبت دية فقط
فانه لا يرضى منها شيء معتبره في حق
المرتدين وان يقتلوا في العشرة وكذا ان يكرهوا
فقط لا يعتبر ولا يعتبر له العشرة في مثله حكمه عدل
ان دملت وان يوبس في مثله حكمه عدل
وعن ابن عباس انه جازع الطبيب فاشق
وهو جازع

عقوبت النفس حتى اذا مات بعد العقوب
بالسراية لا يضمن لان العقوب مقاضية
الى القتل يراى به وجبة لان نفس القاطع
لا يضمن الشئيين فان الطوفان احد
الضمانين والقتل يرضى في جبان تبا والمجانبة
السراية والقتل يرضى في جبان تبا والمجانبة
من غير عقوب فيقتل كالوقوف لا يقطع على
فلان لا يراى له وجبة البراءة من النفس
وبالسراية تبين ان حقه في وجبة القتل

بهما لان كانا خطابين بل تكفي دية وفي المدين يؤخذ بهما وعندهما بقتل فقط ولو ضرب
مائة سوط وبرئ من سبعين ومما من عشرة وجبت دية فقط وان جرحه وبقي الاثر
ولم يمت تجب حكمه عدل ومن قطعت يده عدا فعاقب عن القطع فمات منه فعلى قاطعة
الدية وماله وعندهما هو عقوب عن النفس وان عاقب عن القطع وما يحدث منه او عن
المجانبة فهو عقوب عن النفس اجماعا والعهد من كل المال والخطأ من ثلثه والشئ
كالقطع وان قطعت امرأة يد رجل فزوجهما على يد ثم مات فعليه مهر مثلها
وطليها الدية في مالها ان عدا وعلى عاقبتها ان خطا وان تزوجهما على اليد وحدث
منها او على المجانبة ثم مات فعليه مهر المثل في العدا ورفع عن العاقلة مقداره في الخطاء
والباقى وصية لغيره فان خرج من الثلث سقط والا فقد رما يخرج منه وكذا الحكم
عندها في الصون الاول ومن قطعت يده فمات بعدما اقصر له من القاطع قل
قاطعه ومن قتل له ولي عدا فقطع يده فقاتله ثم عاقب عن القتل فعليه دية اليد
قطعت يده فاقص من قاطعها ففسر الى نفسه فعليه دية النفس خلافا لما فيها

باب الشهادة في القتل واعتبار حاله

القود يثبت للوارث ابتداء لا بطريق الارث فلا يكون احدهم خصما عن البقية فيه
بخلاف المال فلما قام احد ابنين حجة بقتل ابيهما عدا والآخر غائب لم اعادتهما بعد
عود الغائب خلافا لما وفي الخطأ والدين لا تزم ولو برهن القاتل على عفو الغائب فلما عا
خصم ويسقط القود وكذا لو قتل عبد رجلين واحدهما غائب ولو شهد وليا خصما
بحقواخيهما لغت فان صدقهما القاتل فقط فالدية بينهما ثلثا وان كذبهما فلا
شئ لهما ولاخيهما ثلث الدية فان صدقهما اخوهما فقط عظم القاتل ثلث الدية ثم يأخذ
انه منه وان اختلفت هذا القتل في زمان او مكانه او آله او له لاحدهما ضربه بعضا
وفي الآخرة لا ادرك بما ذاقه بطلت وان شهدا بالقتل وهما الا لا تزم الدية ولو اقر
كل من رجلين بقتل زيد ولو قتل وليه قتلما جميعا فله قتلها ولو شهدا بقتل زيد
واخران بقتل كرايه وادعى وليه قتلها فلهما العبرة بحالة الرمي ولو شهد
حالا الرمي عند الامام فلو رمى مسلما فارتد فوصل اليه فمات تجب الدية خلافا لما ولو
رمى متهما فسلم قبل الوصول لا يجيب شئ انقاها وان رمى عبدا فاعتق فوصل

والخطا من ثلثه
الدية ما لا يتعلق بها حتى لو نزلت فالعفو
وجبة للقاتل فيخرج من الثلث اهق

القود يثبت للوارث ان اعادتهما
بيث الملك للوارث طريق الخلافة وهو
في حق المورث كما اذا اتهم بسبب القتل
عن العبد لا يثبت ابتداء التهم العبد فان
اهق

بعد عود القاتل عند ابن حنبل خلافا
لما قامها الا انها عندنا وهذا ايضا
تفرع على الاصل القدر اهق
لا تزموا اي عا ديتها لان القتل المظنة
فيه الدية وهي مال وكذا الدين وهو من
اهل التملك وجمعوا على ان القاتل يجسر
بالاجماع واجمعوا على ان القاتل يجسر
لان صا رمتما والتميم جيس وليجسر
انه لا يقضي بالقصود من القصاص
الغائب لان القاصود من القصاص
الاستيفاء بالاجماع وكذا القاتل
الاستيفاء بالاجماع وكذا القاتل

وكذا لو قتل رجلين بجنازة
عبد رجلين احدهما غائب فادى
القاتل على الحاضر اهق

وهي التي تسمى بالدم في المصباح
وهي التي تسمى بالدم في المصباح
وهي التي تسمى بالدم في المصباح

وكذا في الجملة فان نفذت فيما جانتان ويجب ثباتها وفي كل من الحارصة وهي
تشق الجلد والدمعة وهي التي تخرج منه ما يشبه الدمع والدامية وهي التي تشق
الدمع والباضعة وهي التي تبضع الجلد والمثاحمة وهي التي تأخذ في اللحم والسمما وهي
جلدة فوق العظم تصل اليها النخبة حكومتها عدل ومن جرحها القضا كالوضحة والشفاح
تختص بالوجه والراس والجمجمة بالجووف والمجب والظفر وما سوى ذلك جراحات
وفيها حكومتها عدل وهي ان يقوم عبدا بلباس هذا الاثر ومعه فما نقص من فمجه و
بنسبته من دية به يفتي وفي اصابع اليد وحدها او مع الكف نصف الدية ومع
نصف الشان نصف الدية وحكومتها عدل وفي كفها اصبع عن الدية وان كانها اصبع
فمنها ولا شيء في الكف وعندها يجب الاكثر من ارش الكف ودية الاصبع والاصبع
ويدخل الاقل فيه وان فيها ثلاث اصابع فدية الاصابع وهي ثلاثة اعتنا اجماعا
وفي الاصبع الزائدة حكومتها عدل وكذا في الشارب ولحية الكوبع وندى الرجل وذكر
الحصى والعين ولسان الاخرس وليلد السائل والعين العوراء والرجل العرجا ولسن
السوءاء وكذا في العين الطفل ولسان وذكره اذا لم تعلم صحة ذلك بما يدل على ابصاره
وتحرك ذكره وكلامه وان شج رجلا فذهب عقله او شجر راسه دخل ارش الموضحة
في الدية وان ذهب سمعه او بصره او كلامه لا يدخل وان ذهبها عيناه فلا دية
ويجب ارشها وارش العينين وعندها القضا في الموضحة والدية في العينين
ولا قصاص في اصبع قطعت فشلت اخرى وعندها يقتصر في المقطوعة ويجب
الدية في الاخرى ولو قطع من مفصلها الاعلى فمثل ما بقي فلا قصاص بل يجب الدية
فيما قطع وحكومتها فمائل ولا توكسر نصف سن فاسود باقيها بل دية السن
كلها وكذا لو احمر واخضر واصفر ولو استودت كلها بضرية وهي فاقة فالدية
في الخطا على العاقلة وفي الحد فماله ولو قلع سن رجل فثبت مكانها اخرى سقط
ارشها خلاها وفي سن العبي تسقط اجماعا وان عاد الرجل سنة المقلوعة المكا
فبني عليها اليم لا يسقط ارشها اجماعا وكذا لو قطع اذن فالصفا فالتحت ومن
قلعت سنة فاقص من قاعها ثم بنت فعليه دية سن المقتصر ولسان في افصا
السن والوضحة حولا وكذا لو ضرب سنة فمركت فلو اجله القاض في آء المضروب

نصف الدية لان في كل اصبع فضا
من الاصل فيكون في الكف تاج لها فدية
وهو النصف والكف تاج لها فدية
نصف الدية وحكومتها عدل اي عذما
وعند ان يدسف ما زاد على الاصابع من
اليه والرجل الى الكف والاصابع من
نصف الدية لان ما ليس بالارش مقدرا
كسكون بجنا المارش ولها ان الساعد
لا ينبع الكف ولا الاصابع ولا ينج

اداره فجب حكومتها عدل اهق
دخا ارش الموضحة والدية لان ينفذ
المقتل بثلث منفعة جميع الاعطاء فيها
كما لو اضحى فوات
ويجب الدية في الاخرى وهو قول زفر
وللمسن اهق

وكذا لو احمر في العاق لو كسر
نصف سن رجل فاسود ما بقي واصفر
او احمر واخضر فلا قصاص في شيء من
ذلك اجماعا ويجب الدية في اذنان
منفعة النخبة والا فان كان الدية اذا فانت
ما يرى مال النخبة في الاذن في
لا في الوجه الاول ولا في الكف على
على هذا لا يبي كلاما في خلافه
اطلاقه وفي الحارصة اهق
سائر الالوان اهق
سقط ارشها لحد فساد البنات
حيث بنت مكانها في غير البنات
المنفعة فلا الزينة اهق

عندنا في سنة لان (يسقط الارش)
الشئ وقد زال اهو
الابعد (لما روي عن علي بن ابي طالب)
نعم ان ينقص من جرح حتى يبرأ منه
رواه الامام احمد والدارقطني وهو في
على الشافعي في قوله ينقص منه والدارقطني
تحققوا اوجب اهو

في مال القاتل لقوله عليه السلام
لا يعقل العواقل عبد الميت
ولا حرمان اذن لقوله عليه السلام
سواء في جنون مال على رجل يسف
فضربه والاصح مطلقا لا يفسد
الارث عقوبة وهاهنا من اهلها
والكفارة لا يملك ولا ذنب لها اهو

وقد سقطت سنة فاختلفا في سبب سقوطها فان قيل مضى السنة فالقول للضروب
وان بعد مضيتها فالضارب ولو شج رجلا فالتميم وبنت المشرك لم يبق لها ان يسقط الارش
وعندنا في يوسف بن رش الالم وهو موكمة عدل وعند محمد اجرة العلي كذا لو جرحه
بضر قال اثره وان بقي في كومة عدل بالاجماع ولا ينقص جرح او طرف او موضع الا بعد
البز وكل عدل سقط فيه القود لسببه كقتل الاب ابنه فالدية فيه في مال القاتل وعد
الصبي والمجنون خطأ ودينه على عاقله ولا كفارة فيه ولا حرمان اذ فيه والمعتو
كالجنون فصل ومن ضرب بطن امرأة فالت جنيتم ميتا فعلى عاقلة
غرة وهي خمسمائة درهم فان القته جافات فدية وان ميتا وما الام غرة ودية
وان ماتت فالقته جافا فدية ودية وان ميتا فدية فقط وما يجزى للجنين يورث
عنه ولا يرث منه الضارب وفي جنين الامة نصف شرفه لو ذكر او عشر قيمته لو انثى
وعندنا في يوسف بن نفعت الام من نقصانها والا فلا ضمان عليه فان ضربت فخر رسيدها
جملها فالقته جافا فدية لاديته ولا كفارة في الجنين والمسيكين بعض خلقه
كالمالئق وان شربت دواء فعالجتها فخرجها جنيتم فالقعة على عاقلة ان فعلت
بل اذن ابيه وان باذنه فلا (باب ما يحدث في الطريق) من احد في

فعلها فقلت غفر
ونفسه بد الزاء المملة غرة الشئ في
الغنة بخاره وقد نطق ايضا على اول
الغنة كما سمي اول الشهر غرة وسي
وبعد الانسان غرة لانه اوله في يظهر
وفسرها شها بقوله وهي خمسمائة

طريق العامة كهيثم او ميرا با او جرحنا او دكا ووسع ذلك ان لم يضربهم ولكنهم
نزع وفي الطريق الخاص لا يسعه بلاذن الشركاء وان لم يضربهم وعلى عاقلة دية منما
بسقوطها فيما وكذا العشر ينقصه اثنان وان وقع العائر على اخرضا فاقا الصل على
من احده لا على العائر وان اصابه طرف الميزابا الذي في الحائط فلا ضمان وان طرفه
الخارج ضمن كمن حفر بئر او وضع حجر في الطريق فلف به انسان وان تلف به بهيمة
فضمائها في ماله والقاتل التراب اتخاذ الطين كوضع الحجر والخشبة ومخوذك وهذا
اذا فعله بلاذن الاما فان فعل شيئا من ذلك باذنه فلا ضمان ولو لما الواقع في البر
جورا او غما فلا ضمان على جافه وان بلاذن وعند محمد عليه الضمان وكذا عندنا في يوسف
في الغم لا في الجوع وان وضع حجر اخرضا فخرضا فماتت على الثاني ولو اضرحت جناحا
في دارهم باعها فضا ما تلف به عليه وكذا لو وضع خشبة في الطريق ثم بلغها وبرىء
الى المشتري منها فتركها المشتري فضا ما تلف بها على البائع ولو وضع في الطريق

درهم لما روي عنه عليه السلام
قال في الجنين غرة عدا او ما نفس
خمسمائة درهم وروى ما نفس
من مائة فيكون الغرة نصف غرة
الدية وسي الرقيق لانه غرة ما يملك
اي بخاره وافضله كما مر اهو

او جرحنا الجرح من نخل العايس عرب قيل
وقد اختلفت فيه فعلى هو البيع اهو
مجيء ما يربك في الحائط اهو

فان فقتل رسول الله على عاقلة
الضاربة كما في الكافي اهو

(لا يضمن) فان لم يضمن عند الان
من ذلك الموضع فان كان فيه
التي لم يكن في الموضع فان كان فيه
من ذلك الموضع فان كان فيه
التي لم يكن في الموضع فان كان فيه

ملاها (فانه لا يضمن عند الان
من ذلك الموضع فان كان فيه
التي لم يكن في الموضع فان كان فيه
من ذلك الموضع فان كان فيه
التي لم يكن في الموضع فان كان فيه

جرا فاحرق شيئا ضمنه ولولحرق بعد ما حركه الرج الى موضع آخر لا يضمن ان كان
ساكنة عند وضعه ويضمن ما حمل شيئا في الطريق ما تلف بسقوطه منه وكذا من اذا
حصير وقندلا او حصا الى مسجد غيره بلا اذن قطع به احد خلافا لهما وكذا لو
ادخل هذه الاشياء الى مسجد حجه لا يضمن اجماعا وكذا لو تلف شيء بسقوط طرداء
هو لابس منه ومن جلبت المسجد غير مصل قطع به احد ضمنه خلافا لهما ولا فرق بين
جلوسه لاجل الصلاة والتعليم ولقرأة القرآن او اقامته في اثناء الصلاة وبين
ان يمر فيه او يقعد للحديث ولا بين مسجد حجه وغيره اما المعكف فيقل على هذا
المخلاف وقيل لا يضمن بل خلاف وفي الجاس مصلها لا يضمن اجماعا وان من غير اهل
ولو استأجر رب الدار عمله لخراج الجناح او الغلة ف تلف به شيء فالضمان عليهم لا يضمن
فراج عليهم وان بعد فعله ويضمن من صلبه في الطريق العام ما عطبت وكذا ان
رسته بحيث يزلوا ويؤضاب به واستوعب الطريق وان فعل شيئا من ذلك في سكة
غيرها فذمة وهو من اهلها او قعد فيها او وضع متاعه لا يضمن وكذا ان رش ما لا يضمن
لوق عادة او بعض الطريق فبعد المار المرو عليه ووضع المشبة كالرش فاستيقا
الطريق وعدمه وان رش فقاء حانوت باذن صاحبه فالضمان على الامر استئجارا كما
لو استأجره لبيت له في فناء حانوتة ف تلف به شيء بعد فراغه ولو كان امره بالثاق في
الطريق فالضمان على الاجير ولو كس الطريق لا يضمن ما تلف بموضع كسسه ولو جمع
الكاس في الطريق ضمن ما تلف بها ولا ضمان في تلف بشيء فعل في الملك او فناء له
فيه حق التصرف بان لم يكن للعامة ولا مشتركا لاهل سكة غير نافذة وان استأجر
من حفرة غير فناءه فالضمان على المستأجر ان لم يعلم الاجير انه غير فناءه وان علم فقل
الاجير وان قال هو فناءه وليس فيه حق الحفر فالضمان على الاجير قيا ساعلى والمستأجر
استئجارا ومن شئ قطرة غير اذن الامام فقل احد المور عليها فطبع فالضمان على البا
فصل ان مال حائط الى طريق العامة فطوب ربه بنقضه من مسلم او نفي
واشهد عليه فلم ينقضه في من يمكن نقضه فيما تلف به نفس او مال ضمن
عاقلة النفس وهو المال وكذا لو طوب به من يملك نقضه كاب الطفل ووصيه
والراهن بقاء الرهن والعبد التاجر والمكاتب ولا يضمن ان باعه بعد الاشياء وسلم

هو لابس منه ومن جلبت المسجد غير مصل قطع به احد ضمنه خلافا لهما ولا فرق بين
جلوسه لاجل الصلاة والتعليم ولقرأة القرآن او اقامته في اثناء الصلاة وبين
ان يمر فيه او يقعد للحديث ولا بين مسجد حجه وغيره اما المعكف فيقل على هذا
المخلاف وقيل لا يضمن بل خلاف وفي الجاس مصلها لا يضمن اجماعا وان من غير اهل
ولو استأجر رب الدار عمله لخراج الجناح او الغلة ف تلف به شيء فالضمان عليهم لا يضمن
فراج عليهم وان بعد فعله ويضمن من صلبه في الطريق العام ما عطبت وكذا ان
رسته بحيث يزلوا ويؤضاب به واستوعب الطريق وان فعل شيئا من ذلك في سكة
غيرها فذمة وهو من اهلها او قعد فيها او وضع متاعه لا يضمن وكذا ان رش ما لا يضمن
لوق عادة او بعض الطريق فبعد المار المرو عليه ووضع المشبة كالرش فاستيقا
الطريق وعدمه وان رش فقاء حانوت باذن صاحبه فالضمان على الامر استئجارا كما
لو استأجره لبيت له في فناء حانوتة ف تلف به شيء بعد فراغه ولو كان امره بالثاق في
الطريق فالضمان على الاجير ولو كس الطريق لا يضمن ما تلف بموضع كسسه ولو جمع
الكاس في الطريق ضمن ما تلف بها ولا ضمان في تلف بشيء فعل في الملك او فناء له
فيه حق التصرف بان لم يكن للعامة ولا مشتركا لاهل سكة غير نافذة وان استأجر
من حفرة غير فناءه فالضمان على المستأجر ان لم يعلم الاجير انه غير فناءه وان علم فقل
الاجير وان قال هو فناءه وليس فيه حق الحفر فالضمان على الاجير قيا ساعلى والمستأجر
استئجارا ومن شئ قطرة غير اذن الامام فقل احد المور عليها فطبع فالضمان على البا

ان قبل فناءه فان كان
الامساك اذا سقطت للضمان
في الامساك اهو

وان بعد فعله
وفي القياس هذا كالا ولا يضمن استئجارا
الذات من ذلك في الطريق وصاحب
امرهم فيما ان احداثه وانما يضمن
واستوعب الطريق لانه يضمن
بالحاق الضرر بالمانه اهو

لا يضمن لانه من ضروريات السكن
كما في الدار المشتركة اهو

ولا ضمان فيما تلفت في سكة
غير منبذ ما اذا كان العامة
او مشتركا كان بان كان في سكة
نافذة ففعله الضمان لانه منبذ
متعد كذا في الهداية اهو

اولا
فمنطق
مال او ضمن
بذلك الحمد مع
اهق
وسيله الى المشتري ولا
كنا في الكافي وليس في الهدية لفظ
اهق
اي الما تظ بعد البيع
فمنطق لان البنية
اهق

وعند ما ينفق
ما تلف به
لا يشهد عليه
لربطه ولا غلته
فمنطق لان البنية
اهق
ما تلف به
لا يشهد عليه
لربطه ولا غلته
فمنطق لان البنية
اهق

الى المشتري ولا يفسق ولا ان طوبى به من لا يملكه كالزهر والمشتري والمودع وان
بناه ما تلا ابدأ ضمن ما تلف يسقطه وان لم يطالب بنقصه كما في اشرار الخناج
وان مال الى دار رجل فاطلبها او لمساكنها فاصح تأجيله وبراءة ولا يصح التأجيل
فيما مال الى الطريق ولومن القاض والمشهد ولو كان الحاطب بين خمسة فاشهد على
احدهم ضمن خمس ما تلف به وعند ما ينفق وان حفر احد ثلاثة في داره لم يبرأ بغير
اذن شريكه او بنى حائطاً ضمن ثلثي ما تلف به وعند ما ينفق (باب جنابة البر) عليها
يضمن الراكب ما وطئت دابته او اصابته يدها او رجلها او رأسها او كدمها وتوجب
او صدمت لاما نجت برجلها او ذنبها الا اذا وقفها ولا ماعط برؤسها او يولها
سائرة او موقفة لاجله فانه او قفها لاجله ضمن ما عطت فان اصابته يدها او
رجلها احصاة او فؤاة او اثار غبار او حجر اصغر اقفاً عيناً او افسد ثوباً يا يضمن
وان كبير ضمن ويضمن القائد ما يضمنه الراكب وكذا السائق في الاصح وقيل يضمن الفخ
ايضا ولا كفارة عليها ولا حرماً الاث ووجبة بخلاف الراكب وان اجتمع الراكب والقائد
او الراكب والسائق فالضمان عليهما وقيل على الراكب وحده وان اصطدم فارساً او ما
فما تا ضمن عاقلة كل دابة الاخر وان تجاوز باجلاً فانقطع فيما تا فان فعل على ظهرها
فهما هدر وان على وجهها فاعلى عاقلة كل دابة الاخر وان اختلفا فذية من على وجه
على عاقلة من على ظهره وان قطع آخر الجبل فما تا فذية ما على عاقلة وان ساق
دابته فوقع سرجها او غيره من ادواتها على انسان فمات ضمن وكذا اذا قذفه او ضربه
منه انسان فمات فالتفسير على قتله والمال في ماله وان كأمع القاتل فمات فالتفسير على
فان ربط بعير على قفطه فغير علم قائده فخطب به انساناً ضمن عاقلة القاتل الدابة ورجل
على عاقلة الرابط ومن ارسل بهيمة او كلباً وساقه ضمن ما اصاب في فوره وفي الطير لا يضمن
وان ساقه وكذا في الدابة والكلب ان لم يسق وانقلبت بنفسها ليلا او نهاراً فاصابت
مالاً او نفساً او فمضربة اية عليها اراكب وخنسها فقتل وضربت بدها احد او نفر
فصدمته فمات ضمن هولاء الراكبان فعل ذلك حال السير ولا وقفها الا في ملكه
فعليهما وان نجت القاض فذمة هدر وان القاتل لراكب فضمنه على عاقلة الناسخ
وان فعل ذلك باذن الراكب فهو كقتل الراكب وطش احد في فوره هدر بعد النسخ بالاذن فذية

ما وطئت دابته لان
هذه الاشياء هي لانها ليست من ثوب
الاسير وهو مقيد بشرط
لا مانع من
المهمة من اى ضربت وهو على
اهق

يضمن الفخ ايضاً
فكل موضع يضمن

فيه الراكب يضمن فيه السائق والقائد
لانها متسبان كالراكب في على الوطئ
فيجب عليها الضمان بالاعتدلى كالراكب
وهذا الحكم مطرد ونكس في الصحيح
اهق
ولا كفارة عليها
اهق

فالضمان عليها اي على عاقلة السائق
والقائد لا يستويان في التسبب هنا
اذا كان في وسط الابل واخذ بدها
واحد يضمن هو ومن ماعط بها هو
خلفه ويضمن ما تلف بها هو قائده
لان القاتل لا يقود ما خلف السائق
لانفسها والذمام اهق

على الراكب وحده
قدما والسائق متسبب ولا خلاف
انما لك ادما في الخطاء خفيفا لانه لا يملك
مخافة الدابة في استئصال ماله وهذا دون الخطا
في البنية فكانت اولى بالخفيف
اهق

عليها

(قديسه عليها) لان سبها في تلك الحاله معها ولا يراها ولا ينفك عنها وان كان عليه ان ينفك عنها وان كان عليه ان ينفك عنها وان كان عليه ان ينفك عنها

لا يرجع
الصبي لارجعوا
أهـ
وكذا الحكم في نحوها
مضاف إلى الناحس أهـ

حالاً سوله كانت الجباية على راعه
 في النفس راعه ودفعا وامتد بقره
 خطا عن العهد لكي ما يقيد العقيد
 اذا كانت على النفس واما اذا كانت
 على الاطراف فلا يقيد العقيد
 لا يجري الاضطرار في هذا
 ولا بين الاضطرار

[illegible]

(ومن اقتداء) حارة الجاهل
 الامم ولا على غاقلته شيخ وقال
 الفتية ايواليت في شجرة بني لاني
 عليه في المال ولكن يجب عليه بعد
 العتق ثم قال وهكذا في فاني ياداد
 وانا يجب الرجوع عليه بعد العتق
 لانما امره بالقتل حتى قتله ما رغبنا
 ورجع هذا الغيب الالهي فلهذا
 كالاقرار منه بالنفس فلا يؤخذ
 به الا بعد العتق هكذا نقله الفتية
 ايواليت اهق

الى الآخرين) وهما اليونان اللذان
 لم يعفوا اهق

اوفدي بديته لهما) لانما عفا احد
 ولو كل منهما سقط القضاء وانقلب
 مالا وقد سقطت الغيب العاقلين
 وهو النصف فاما ان يدفع نصفه
 او الدية الواحق اهق

(عولك اي يطرق العول لانهم
 في الدية كذلك فيضرب وليس)

الخطأ بعشرة الاف ويضرب
 غير العاقي من ولي العبد بخمسة الاف
 وهذا عند ابن حنيفة اهق

فصل
 اي في بيان ما يجب بقتل العبد
 دية العبد نفقت من الرقيق
 انظر الى الخطا رتبة العبد
 الحر وعند ابن يوسف تجب دية العبد
 بالغة ما بلغت اهق

ولا فلا اي وان لم يكن العاقل
 بل يكون له وارث اخ
 السيد لا يفاد الا بقتل السيد فقط وان
 الجاني فاستحق الموت فلا ورثة فيستحق
 اغتصامه فاستحق فلا يجيب عليه
 ولا يستوفى اهق

وفداءه ان كان خطأ والى مؤصغير ولا يرجع على الامر في الحال ونيجان يرجع عليه
 بعد عتقه بالاقل من قيمته ومن الفداء وان كان عبدا والى مؤكيرا اقصر وان قتل عبد
 حزين تكل منها وليان فعفا احد ولو كان منها دفع نصفه الى الآخرين اوفدي بديته
 لهما وان قتل احدهما عبدا ولاخر خطأ فعفا احد ولي العمد فديته بديته لولى الخطاء
 وينصفها لاحد ولي العمد ودفع اليهم بقسمته اثلاثا عوا لا وعندها ارباعا عفا
 وان قتل عبد لاشين قريبا لهما فعفا احدهما بطلا تكل ولا يدفع العاقي نصف نصيبه
 الى الآخر او يقدي بربع الدية وقيل محمد مع الامام فصل
 دية العبد قيمته فان كان قدر دية الحرا وكثر بنقصت عن دية الحرة عشرة دراهم
 وكذا لو كانت قيمة الامه كدية الحرة واكثر وفي الغيب يجب القيمة بالغة ما بلغت
 وما قدر من دية الحرة قدر من قيمته الرقيق ففي يد نصف قيمته ولا يزاد على خمسة
 الاخمس ومن قطع يد عبد عدا فاعتق فمسا اقصر منه ان كان وارثه سيده فقط
 والا فلا وعند محمد لا قصاص صلا وعليه ارش اليد وما نقصه الحزين العتق
 ومن قال لعبد لعبدية احد كاحر قريبا فبين العتق في احدهما فارشها له وان قتل
 فله دية حر وقيمة عبدان القاتل واحدا وان قتل كلا واحد فقيمة العبد ومن قفا عتق
 عبد فان شاء سيده دفعه اليه واخذ قيمته او امسكه ولا شيء له وعندها ان
 امسكه فله ان يضمته نقضا فصل وان حتى مدر واهر ولد ضمن السيد
 الاقل من قيمته ومن الارش فان حتى اخرى شارك في الثانية والى الاولى في القيمة
 ان دفعت اليه بقضاء والا فان شاء اتبع والى الاولى وان شاء اتبع المولى وعند
 بنع والى الاولى بكل حال وان عتق المولى المدبر فبني جنابات لا يلزمه الا فيه واجته
 ولان المدبر يجنبه خطأ لا يلزمه شيء في الحال ولا بعد عتقه

باب غصب العبد والصبي والمدبر والجنابة وذلك

ولو قطع سيد يد عبد فعصب فمات من القطع في يد الغاصب ضمن قيمته مقطوعا
 وان قطع سيده يده عندا الغاصب فمات برئ الغاصب لو غصب مجر ومثله
 فمات في يد ضمن ولو غصب مدبر في غدا غاصبه ثم عند سيده او بالعشرون
 سيده قيمته لهما ورجع بنصفها على الغاصب دفعه الى رب الاول في الصورة

(باب غصب العبد الخ)
 اي في بيان احكام ذلك من العبد والصبي
 في ذلك الخ

لا يدفعه ولا يرجع ثانيا لا بدفعه ولا يرجع ثانيا وفي الصورة
 الثانية بدفعه ولا يرجع ثانيا بالاجماع والعن الفصلين كالمدير لا بدفعه وفي
 المدير بدفع القيمة وعلم تكرار الرجوع والدفع كمر المدير خلافا واقفا ولو
 غضب رجل مديرا مرتين فغنى عنه في كل منهما غرمسيده قيمته لم يرجع بها
 على الغاصب ودفع نصفها الذي لا بدفعه ولا بدفعه ثانيا اتفاقا وقبل فيه
 خلاف محمد ومن غضب بيا حرافات فيد جأة او يحي فلا شيء عليه وان ما
 بصاعقة او من شرجة فعلى ما قلته دية ولو قتل جريح عبد او مدعا عنه ضمن
 عاقلته وان اكل طعاما او ائلف مالا او دمع عنه فلا ضمان خلافا لابي يوسف
 ولو او دمع عند عديم حو رما لا فاستهلكه ضمن بعد العتق لافي الحال خلافا له والا
 قراض والا عارة كالايداع فيها والمراد بالمصبي العاقل وفي غير العاقل يضمن المالك
 ايضا بالاتفاق كما يضمن العاقل ايضا مالا ائلفه بلا ايداع ونحوه

لا بدفعه ولا يرجع ثانيا لا بدفعه ولا يرجع ثانيا وفي الصورة
 الثانية بدفعه ولا يرجع ثانيا بالاجماع والعن الفصلين كالمدير لا بدفعه وفي
 المدير بدفع القيمة وعلم تكرار الرجوع والدفع كمر المدير خلافا واقفا ولو
 غضب رجل مديرا مرتين فغنى عنه في كل منهما غرمسيده قيمته لم يرجع بها
 على الغاصب ودفع نصفها الذي لا بدفعه ولا بدفعه ثانيا اتفاقا وقبل فيه
 خلاف محمد ومن غضب بيا حرافات فيد جأة او يحي فلا شيء عليه وان ما
 بصاعقة او من شرجة فعلى ما قلته دية ولو قتل جريح عبد او مدعا عنه ضمن
 عاقلته وان اكل طعاما او ائلف مالا او دمع عنه فلا ضمان خلافا لابي يوسف
 ولو او دمع عند عديم حو رما لا فاستهلكه ضمن بعد العتق لافي الحال خلافا له والا
 قراض والا عارة كالايداع فيها والمراد بالمصبي العاقل وفي غير العاقل يضمن المالك
 ايضا بالاتفاق كما يضمن العاقل ايضا مالا ائلفه بلا ايداع ونحوه

المراد بالقسم هو القسم وهو اليقين
 هو في اللغة بمعنى القسم وهو اليقين
 مطلقا وفي عرف الشيخ اليقين بالله
 عز وجل بسبب خبره من شجره

عز وجل بسبب خبره من شجره
 اهق
 هنا حكاية قول
 ولا علينا له قاتله

(باب القسامة)
 اهق
 هنا حكاية قول
 ولا علينا له قاتله

دع من اذنه او عينه او اثره خوق او ضرب ولم يدرك قلبه وادعى عليه قتله على اهلها
 او بعضهم ولا يثبت له حلف مشهور ولا منهم بخنا رهم الولي بالله ما قتلناه ولا
 صلنا له قاتلا ثم قضى على اهلها بالدية وما تم خلقه كالكبير ولا يحلف الولي ولا
 كان لو ثقاتان فنقص اهلها عن الحسين كررت اليقين الى ان تم ومن كل جرح حتى
 يحلف ومن قاتلهم قتله فلان استثناء وفيه وان ادعى الولي القتل على غيره
 سقط عنهم ولا تقبل شهادتهم على غيره خلافا لما ولا على بعضهم ان ادعاه اجماعا
 ووجود اكثر البدن او نصفه مع الرأس كوجود كله ولا قسما على صبي ومجنون وامرأة
 وعبد ولا قسما ولادية وميت لا اثر به او يخرج الدم من فيه او انفه او دبره
 او ذكره او وجدا قل من نصفه ولو مع الرأس او نصفه مشقوقا بالطول وان وجد
 على دابة يسوقها رجل فالدية على عاقلته وكذا لو كان يقودها او راكبها وان اجتمعوا
 فخلعهم وان وجد على دابة بين قريتين فعلى اقربهما وان وجد في دار نفسه على عا
 قلته وعندها لشيء فيه وان وجد في دار انسان فعليه القسامة وعلى
 عاقلته الدية وان كان العاقله حضورا يدخلون في القسامة ايضا خلافا لابي

البيع لان الواهدين اذا حلف يقول
 ما قتل ولا علمت قاتله
 ما قتلناه ولا علمت قاتله
 ما قتلناه ولا علمت قاتله
 ما قتلناه ولا علمت قاتله

بالدية اي بدية قالوا لا والامر
 تقوم مقامه في وجود على الجند وهو
 ميت
 اهق
 هنا حكاية قول
 ولا علينا له قاتله

عالم الكبر
 اهق
 هنا حكاية قول
 ولا علينا له قاتله

لا بدفعه ولا يرجع ثانيا لا بدفعه ولا يرجع ثانيا وفي الصورة
 الثانية بدفعه ولا يرجع ثانيا بالاجماع والعن الفصلين كالمدير لا بدفعه وفي
 المدير بدفع القيمة وعلم تكرار الرجوع والدفع كمر المدير خلافا واقفا ولو
 غضب رجل مديرا مرتين فغنى عنه في كل منهما غرمسيده قيمته لم يرجع بها
 على الغاصب ودفع نصفها الذي لا بدفعه ولا بدفعه ثانيا اتفاقا وقبل فيه
 خلاف محمد ومن غضب بيا حرافات فيد جأة او يحي فلا شيء عليه وان ما
 بصاعقة او من شرجة فعلى ما قلته دية ولو قتل جريح عبد او مدعا عنه ضمن
 عاقلته وان اكل طعاما او ائلف مالا او دمع عنه فلا ضمان خلافا لابي يوسف
 ولو او دمع عند عديم حو رما لا فاستهلكه ضمن بعد العتق لافي الحال خلافا له والا
 قراض والا عارة كالايداع فيها والمراد بالمصبي العاقل وفي غير العاقل يضمن المالك
 ايضا بالاتفاق كما يضمن العاقل ايضا مالا ائلفه بلا ايداع ونحوه

والاكرت ايوان لم يكونوا احسنوا
 ان كانوا اغنيا
 على البيع فيوجد القليل منهم وان
 فخذ الحلة سواء
 خطون ينصرون
 السكان
 اتفاقا لان
 من يتقدم عليهم عند
 يوسف حياة في ولاية
 تراحمهم
 من كان في دار
 يوسف فقله العاقلة
 الايجته انه
 فوجد فيها قتل
 يشهد الشهود انها
 لا بد من الملك
 دليل على الملك
 قطعاً
 على رؤوس
 الانبياء لان
 صاحب الكعبة
 والكتاب لانها
 في الطلج والجملة
 في الدابة لانها
 الحلة والدابة

الابن يوسف والاكرت عليه والقسامة على الملاك ووالسكان وعند اب يوسف
 على الجميع وهم على اهل الحطة ولو بقي منهم واحد دون المشترين وعند على المشترين
 ايضا ولم يبق من اهل الحطة احد فعلى المشترين اتفاقا وان بيعت داره لم يتقصض على
 البائع وعند على المشتري وفي البيع بخيار على ذي اليد وعند على من يصير للملك
 له ولا تذكر عاقلة ذي اليد الا بجته انها له وان وجد في دار مشتركة سهاها مختلفة
 فالقسامة والدية على الرؤوس وان وجد في سفينة فعلى من فيها من الملاحين والركاب
 وان وجد في مسجد محلة فعلى اهلها وان بين قريتين فعلى اقربها وان في شوارع ملك
 فعلى المالك وعند اب يوسف على السكا وفي غير المملوك كالشوارع على بيت المالك وكذا
 ان وجد في المسجد الجامع وكذا ان وجد في السجين وعند اب يوسف على اهل السجن
 وان في قرية ليس بقرية قوية ليسمع منها الصوت فهو هدر وكذا لو في وسط القرية
 وان عتبسا بالسبط فعلى اقرب القرية منه وان النقي قوما بالسبي ثم لبلو على قتل
 فعلى اهل الحلة الا ان يدعى وليه على القوم وعلى معين منهم فتنقطع عنهم ولا تنبت
 على القوم الا بجته ولو وجد في معسكر بارض غير مملوكة فان فناء او فسطا فعلى
 ربه والا فعلى الاقرب منهم وان كانوا قدام تلواعد او قدام قسامة ولا دية وان الارض
 مملوكة فالعسكر كالسكا والقسا على المالك لا عليهم خلافا لاب يوسف ومن جرح
 في قبيلة ثم نقل الى اهله ولم يزل ذا فرش حتى مات فالقسامة على القبيلة عند الاكرت
 وعند اب يوسف لاشئ فيه ولو مع الجرح رجل نقل الى اهله ومات في اهله فلا ضا
 على الرجل عند اب يوسف وفي قياس قول الاكرت يضم ولو ان رجلين كانا في بيت فوق
 احدهما مذبحا ضمن الآخر دية عند اب يوسف خلافا للحد ولو وجد القاتل في قرية
 لا امة كرايين عليها وتدى عاقلتها وعند اب يوسف على عاقلتها القسا ايضا
 وقالا المتأخرون والمرأة تدخل في الحمل مع العاقلة وهذه المسألة ولو وجد ارض
 رجل في جيب قرية ليس صاحب ارض منها فهو على صاحب الارض

(كتاب المعاقلة) هي جمع معقلة وهي الدية والعاقلة من يؤديها وهم
 اهل الديوان ان كان القاتل منهم يؤخذ من عطاياهم وثلاثين فان خرج ثلث
 العطايا فاقالوا اكثر من ثلاث سنين اخذ منها قلم يكن منهم فعاقلة قبيلته هـ

والاكرت ايوان لم يكونوا احسنوا
 ان كانوا اغنيا
 على البيع فيوجد القليل منهم وان
 فخذ الحلة سواء
 خطون ينصرون
 السكان
 اتفاقا لان
 من يتقدم عليهم عند
 يوسف حياة في ولاية
 تراحمهم
 من كان في دار
 يوسف فقله العاقلة
 الايجته انه
 فوجد فيها قتل
 يشهد الشهود انها
 لا بد من الملك
 دليل على الملك
 قطعاً
 على رؤوس
 الانبياء لان
 صاحب الكعبة
 والكتاب لانها
 في الطلج والجملة
 في الدابة لانها
 الحلة والدابة

ولا يجوز ان يفتقر هذا على قول اب
 يوسف لا اشكال فيه فان يرى
 القسامة على الملاك والسكان كما
 فعل اهلها لانهم انصنصرت
 وانصرف فيه فكانه وجد في معاهد
 كذا في الاختيار اهـ
 فلا قسامة فيه
 في السجل الجامع
 والدية على بيت المالك لانه للعلامة
 لا شخصية وان منهم وكذا ان الجسور
 العامة وما لبيت المال مال عامة
 المسلمين اهـ

(كتاب المعاقلة) هي جمع معقلة وهي الدية والعاقلة من يؤديها وهم
 اهل الديوان ان كان القاتل منهم يؤخذ من عطاياهم وثلاثين فان خرج ثلث
 العطايا فاقالوا اكثر من ثلاث سنين اخذ منها قلم يكن منهم فعاقلة قبيلته هـ

(كتاب المعاقلة) هي جمع معقلة وهي الدية والعاقلة من يؤديها وهم
 اهل الديوان ان كان القاتل منهم يؤخذ من عطاياهم وثلاثين فان خرج ثلث
 العطايا فاقالوا اكثر من ثلاث سنين اخذ منها قلم يكن منهم فعاقلة قبيلته هـ

أعاجيد فان فداء الورثة (وان فدى)
الفداء في مو الم فداى الورثة وكان
لا يتم التزويده فارت لان العبد
ظهر من الجناية فصار كالمعتق

أهـ
قال قول الوارث لان الوصي له
بعض استحقاق ثلث ماله يوم الم
لان المعتق في الم لا يورث بوجه
فنفذ من جميع المال والوارث بوجه
استحقاقه ثلث ماله يوم الم
قول المتزوج الم

أهـ
لان يفضل الثالث فيكون له المال
سوى العبد لان الثالث بالبنية كالنائب
معيته والوصي له خيم بالإجماع لانه
بينت حقه وكذا العبد لان المعتق
حقة

فدفع بها وان فدى فلا ووصي يزيد بثلث ماله وترك عبا فادى زيد عتقه
في الصحة والوارث عتقه في المرض فالقول للوارث ولا شيء لزيد لان يفضل
الثلث عن قيمته او يبرهن على دعواه ولو ادعى رجل على الميت ديناً والعبد اعتاقه
في صحته وصدها الوارث سعى العبد بقيته وتدفغ الى الغريم وعندها بقوا ولا
يسعى وان اجتمعت وصايا وضايق الثلث عنها قدمت للفرار وان اخرها فان
تساوت في الفرضية او غيرها قدم ما قدمه وقيل تقدم الزكاة على الميراث وقيل بالعكس
ويقدم الميراث والزكاة على الكفارات في القتل والظهار واليمين والكفارات على صدقة
الفطر وصدقة الفطر مقدمة على الاضيحة قرآن وصحة الاسلأ اجلوعه رجلا
من بلده راكبا وقتا النفقة والا فمن حيث نفق وان خرج حاجا فنفق في الطريق
واوصى ان يجمع عنه حج عنه من بلده وعندها من حيث مات استسما وعلى هذا
الخلاف اذا مات للحاج من غيره في الطريق (باب الوصية للأقارب وغيرهم

جارا لانسان ملاصقة وعندها من يسكن محلته ويجمعهم مسجدا وليستوى
فيه الساكن والمالك والذكو والاني والمسلم والذي وصهره من هو ذو رحم محر
من امرأته وحته من هو زوج ذات رحم محر منه ليستوى في ذلك الحر والعبد
والأقرب والأبعد واقارب واقرباؤه وذو واقربته وارحامه وذو وارثها
وانسابه الأقرب فالأقرب من كل ذي رحم محر منه ولا يدخل فيه الوالدان والأولاد
وفي الجدر ولبان وان لم يكن له ذو رحم محر بطك وتكون للثنتين فصلا وعندها
من ينسب الى أقصى له في الاسلام بان اسلم او ادرك الاسلام وان لم يسلم فمن
له غنمان وخالان الوصية لعمه وعندها للكل على السواء ومن لم ير وخالان
نصف الوصية لعمه ونصفها بين خاليه وان لم ير فقط فضعفها للوالد وعم وعه وخال
وخالته فالوصية للعم والعمه على السواء وعندها الوصية للكل على السوية في جميع
ذلك واهل الرجل زوجته وعندها من يعولهم وتضم نفقته وآله اهل بيته
وابوه وجد من اهل بيته واهل نسبه من ينسب اليه من جهة الاب جنسه
اهل بيت ابيه والوصية لبنى فلان وهو ابل صلب للذكور خاصة وعندها هو
رواية عن الامام يدخل لانك ايضا ولورثة فلان للذكور مثل خط الانثيين ولولده فلا

أهـ
عن قيمته اي قيمة العبد لا لايرث
له فيه فيقسم له ذلك

أهـ
بعتق ولا يسعى لان الدين والنفق
في الصحة والاجاب السعيه وان كان

أهـ
على المعتق دين لان تقديم الامر
قدعت الفرائض لان تقديم الامر

أهـ
ويقدم الميراث والزكاة اذا قايضاها
من الوعيد ما لم يأت في الكفارات

أهـ
والكفارات على صدقة الفطر
لا اتفاق على وجوبها ولا ناعزها

أهـ
وجوبها بالقرآن دون صدقة الفطر

لذكر

من امرأته الما كان النبي عليه السلام
من تزوج من بنته اعني من ملك
وكذا نفا بيمينه من امرأته النجيب
الصلاة والسلام وهذا لنفسه
اختيار محمد والي عبيد

أهـ
ملاصقة عند ان خيفة لانهم الميراث
شبهة وغيرها ولهذا يجب على الشفقة
أهـ

وهو القاضى (خدا فالحا)
 انما يات مسيدا بالشرع فيكون
 اهلا للولاية وقيل فلهذا
 يوصى مرة مع ابيه لان الشاكر
 اى يوسف
 فانيون كاذبا يخفف على نفسه ولو
 ظهر للقاضي غيره اهلا استبدله
 عذره
 اهو

لا ينفرد احد بها لان الولاية
 سبيلها اهلها وان لا الولاية
 لا ينفرد بها فانها لكل منها كالولاية في
 النكاح وهذا لان الولاية خلافه
 وانما يتحقق المصلحة للموصى اذا انشئت
 الولاية اليه على الوجه الذي كان ثابتا
 للموصى وقد كان الموصى بآباءه
 ولما ان الحال فتنقل اليه كذا
 وصفت الولاية فثبت بالوصي
 اذ هو شرط وهو وصي الاجل
 اهو

عن مقامه اما عندها فظاهرا لان
 الواحد لا ينفرد بالتصرف عند هذا
 واما عند ابي يوسف فلان الواحد
 وان كان يملك التصرف اكن الموصى
 فبعد ان يخلفه اثنان في حقوقه وقد
 امكن تحقيق قصده اهو
 الى الخ جاز في ظاهر الولاية بمنزلة ما
 اذا وصى الى شخص آخر فلا يحتاج
 الى نصب ولا آخر لان رأى الميت باق
 حكما برأى من يخلفه اهو

وان اوصى الى عبدا وكافرا وفاسقا اخرجه القاضى ونصب غيره وان الى عبد كان
 كل الورثة صغارا صح خلافا لها وان فيهم كبير بطل اجماعا ولو كان الوصى عاجزا عن
 القيام بالوصية ضم اليه غيره وان كان قادرا امينا لا يخرج القاضى وان شكا
 الورثة او بعضهم منه ما لم يظهر منه خيانة وان اوصى الى اثنين لا ينفرد احدهما الا
 بشركه كمن وتجهيز فخصه وقضاء دين وطلبه وشراء حاجة الطفل وقبول الهبة
 له ورددية معينة وتنفيذ وصية معينة واعتاق عبد معين ورد مغصو
 ومشري شراء فاسدا وجب اموالها ثلثة وحفظ المال وبيع ما يخاف تلفه
 وعند ابي يوسف يجوز الانفرد مطلقا فان مات احد الوصيين اقام القاضى
 غيره مقامه ان لم يوص الى احد وان اوصى الى الخ جاز ويتصرف وحده ووصى
 وصي في التركتين وكذا ان اوصى اليه في احدها خلافا لها ونقص قسمة الوصى
 عن الورثة مع الموصى له فلا يرجعون على الموصى لاهلك حظهم في بدا الوصى لا
 مقامه معهم عن الموصى لم يرجع عليهم بثلث ما بقى لو هلك حظه في بدا
 الوصى وصحت للقاضى لو قاسمهم عنه واخذ قسطه وفي الوصية بيج لو قاسم
 الوصى الورثة فضا عنده يؤخذ للرجل ثلث ما بقى وكذا لو دفعه لمن بيج فضا عن
 يد وعند ابي يوسف ان بقى من الثلث شئ اخذ والا فلا وعند محمد لا يؤخذ شئ
 ولو باع الوصى من التركة عبدا مع غيبة الغريم جاز وان اوصى ببيع شئ من تركته
 والمصدق ببيع فباعه وصيه وقضئته فضا عن يد واستحق البيع ضمنه وبيع
 بغير التركة ولو قسم الوصى التركة فاصاب الصغير شئ فقضئته وباعه وقضئته
 فضا واستحق ذلك الشئ ربح فما لا الصغير والصغير على بقية الورثة بحسبه
 ولا يصح بيع الوصى ولا شراؤه الا بما يتغابن فيه ويصح ان من نفسه ان كان فيه
 نفع خلافا لها وله دفع المال مضاربة وشركا وبضاعة وقبول الحوالة على الاملاء
 لا على الاعسر ولا يجوز له ولا للاب الا قراضا للموصى ولا يجر فيما لا الصغير
 ويجوز بيعه على الكبير الغائب غير العقار ووصى الاب احق بما لا الصغير من جد
 فان لم يوصر الاب فالجد كالاب (فصل) شهد الوصيان ان الميت
 اوصى الى زيد معهما لا يقبل الا ان يزيد عيه زيد وكذا لو شهدا ببناء الميت ولعن

فصل
 اى في شهادة الاوصياء
 لا تقبل اى شهدا بها لانها بخلاف
 نفعها لانفسها بالاثبات المعين لهما القاضى
 فترد لانفسها لانها لا تفي بدينها
 الا ان يدعيه (فصل)
 معهما فثبتت قبل شهدا بها لانفسها
 والقياس ان لا تقبل كما في الاول
 اهو
 شهادة

لا تصح اي شهادة اذ اوصي بالمال في الوصية
الرجل ان يوصي بالمال في الوصية لان كل مدعي
لا تقبل ان يوصي بالمال في الوصية لان كل مدعي
بوجوب نفسه بغيره لان كل مدعي
الملك يكون مشتركاً بينهم
(كتاب الخنثى) اهق

وهو على وزن فعل الضم من الخنثى
وهو اللين واللين من الخنثى لان الخنثى في كلامه
حال ان الرجل يوصي بالمال في الوصية لان كل مدعي
بوجوب نفسه بغيره لان كل مدعي
الملك يكون مشتركاً بينهم
(كتاب الخنثى) اهق

شهادة الوصيين بما لا الصغير وكذا الكبير في ما لم يثبت وصيته له في غيره و
عندهما تصح للكبير في الوصيين وشهادة الوصي على الميت جائزة لانه لو بعد
الغزل وان لم يخاصم ولو شهد رجلاً آخر ين يدفن الف على ميت والاخر انما يملكه
صحت اخلاف الابن يوسف ولو شهد كل فريق للآخر بوصية الف لا تصح ولو شهد
احد الفريقين للآخر بوصية جارية والاخر له بوصية عبد صحت وان شهد الآخر
بوصية ثلث لا تصح كتاب الخنثى هو منزله ذكر وفجر فان بال

من احدهما اعتبر به وان بالهما اعتبر الامسوق وان استويا في السبق فهو مشكل
ولا اعتبار بالكثرة خلافاً لما ذابغ فان ظهر بعض علاماً الرجل من بنات لميته
او قدرته على الجماع او احلامه كاحلام الرجل فجل وان ظهر بعض علامات النساء
من حيض وجبل وانكسار ثدي ونزل لبن فيه وتمكين من لوطع فامراً وان لم يظهر
شيء او تقاربت فشكل لا يحد الاشكال لقل البلوغ فاذا بلغ فلا اشكال واذا ثبت
الاشكال اخذ فيه بالاحوط ويصلي بقتاع ويقف بين صفى الرجال والنساء لا
فلو وقف في صفهن بعيد من لاصقة من جانبيه ومن بخداته من خلفه وان في
صفهن اعاد هو ولا يلبس حرير ولا حياء ولا يلبس المحيط فاحرامه ولا يكشف عن رجل ولا
امراً ولا يخلو به غير محرم من رجل وامراً ولا يسافر بلحرم ولا يخنثه ولا ولا
امراً بل يتباح له امة تخنثه من ماله ان كان له مال والاخر بيت المال ثم يتاح لها
ما قبل ظهور حاله لا يغسل بل يجم ويكفن في خمسة اثواب ولا يحضر بعد ما راق
غسل رجل ولا امراً ونذبت بجمية قبره ويوضع الرجل جالياً لاماً ثم هو ثم المرأة
ان صلى عليهم جملة ولذا خسر النصيبين من الميراث عند الامتثال فلو مات ابوه عنه
وعن ابن فلان بن سمان وله سهم وعند الشئ له نصف النصيبين وهو ثلاثة من
سبعة عندنا في يوسف وخسة من اثني عشر عند محمد ولو لم ير سيدة كل عبد حرراً
وكل امة لحره لا يعق ما لم يستبن ولو لم يجد نفراً اشكاله انا ذكرنا وانثى
لا يقبل وقوله يقبل مسائل شتى كتابه الاخرس واماؤه بما
يعرف به واقراره بنحو تزويج وطلاق وسبع وشراء وصية وفود عليه اوله
كالبنت ولا يحد لفظ ولا غيره ومعتقل اللسان ان امتد به ذلك وعلمت

اعني بالاسبق اهق
الاصلي اهق
فهو مشكل اي وهو خنثى مشكل
لعدم المرجح ومن المسئلة انه بعد اخلاص
فان خلع الرجل يزيد على خلع المرأة بوطء
اهق

ولا اعتبار بالكدرة اعني ان يخنثى
خلافاً لما فيها من يقولان بان كل ما يولد
لدلائله على قوة ذلك المعضوف فيثبت

به التزويج وله ان كدرة الزوج لا تلتزم
القوة فيما يكون زيادة اشباع فيتم
وضعي في الاخر اهق

لا يتباح له امة خنثى لا يحنثون ولا
النظر اليه مطلقاً اهق

بل يحنث وهو جليل الغيرة ايمه قبل ان لا
تشتري له جارية تفصله لان الجارية
لا تكون موكدة بعد الموت كان هذا اذا
نسب ما قدمه في كتاب الفقه من ان ملك
الورثه باق بعد الميت فالفقه فيها
على الميت اهق

وبقوله يقبل لان وجهه الميمون
احكام الخنثى المشكك ان لو قيلت
شبهة لم يزوج امة الا اذا ثبتت
ذكر لا خنثى ايمه او قيلت امة
لا تزوج ايمه لانها لو قيلت امة
فثبت بينه وبينها حرمة المصاهرة
اهق

الدين
لصحة الامر فضا كما لم يورثها
لا في غير منسلخ في الانفاق فخرج منها
او الخفقة دين

قال المارة له لان الآلة التي بينهما ملك
ويكون فاصبا للصفة فهو من المخرج
ان طلبت زوجته ذلك اهو

والدم المسفوح لما روي الاوزاعي
قال كره رسول الله عليه السلام والقبل
من الشاة الذكورة يتبين والدم
والنفقة والمرارة والنفقة والنفقة
لان الدم يثبت بالخصم ومنه والدم
ما سواه لانها ما ينضم منه والدم
ونكره وقد نظمت المصنف الاعضاء
التي في فمها لانها ما ذكرت شاة فكلمها
ففاء ثم خاء ثم غين
ودا لا ثم يمان وفال

فاداء الفاء الفرج والنفقة والنفقة
النفقة والنفقة والنفقة والنفقة
وبالذال الذكورة والنفقة والنفقة

باذنها فالجارة لها والنفقة دين له عليها وان عمرها بلا ذنها فالجارة لها وهو ينج
وان عمر نفسه بلا ذنها فالجارة له ومن اخذ غيرها فزوجه انما من يده فلا ضمان
على الشانغ ومن فیده مال انسان فقال له سلطان ادهه الى ولا قطع يدك
او ضربك خمسين سوطا لا يضمن لو دفع ولو وضع في الصخرة مبخلة لم يصد
حما وحش وسمى عليه فجاء في الغد ووجد الجار حرج وحاميتا لا يحل لكه ويكره من الشاة
الحيا والخصية والثانة والذکر والنفقة والمرارة والدم المسفوح وللقا حيا لا يفر
مال الغائب والطفل واللفظة ولو كانت حشفة الكبي ظاهرة من ذاه ظه غختا
ولا تقع جلدة ذكره الا بمشفة جاز ترك خثانة وكذا شيخ اسلم وقال لاهل البصر لا يطوق
الحثان ووقن الحثان غير معلوم وقيل سبع سنين ولا يجوز ان يصلي على غير الانبياء و
المتكذبة لا يطريق التبع ولا الاعطاء باسم التبرؤ والمهرج ولا بأس بلبس القلاص
وللشباب العلم ان يتقدم على الشيخ الجاهل حفاظا للدين ان يجتم في اربعين يوما
كتاب الفرائض يبدأ من تركه المية تجزيه ودفنه بلا اسلف

ولا تقير ثم تقضي ديونه ثم تنفذ وصاياه ثم ثلث ما بقى بعد الدين ثم يقسم الباقي بين
ورثته وليسحق الارث بنسب ونكاح وولاء ويبدأ باصحاب القروض ثم بالعقبات
النسبية ثم بالمعتق ثم بعصبته ثم لرد ثم ذوى الارحام ثم مولى المولاة ثم المقر له
بنسبه لم يثبت ثم الموكله باكثر من الثلث ثم بيت المال ويمنع الارث الرق والقتل كما مر
ولخلا المثلثين ولخلا لا الدارين حقيقة او حكما والجمع على نور ثم من الجاعلة الا
وابوه والابن وابنه والابن وابنه والعم وابنه والزوجة ومولا النعمة ومن النسا سبع
الامر والمجدة والبنت وبنت الابن والاخت والزوجة ومولا النعمة وهم ذو فرض
فد وفرض من له سهم مقدو السها المقدرة في كتاب الله تعالى ستة النصف والربع
والعش والثلاثان والثالث والسدس فالنصف للبنت ولبنت الابن عند عدمها وللأخت
لأبوين وللأخت لا بعند عدمها اذا انفردت وللزوجة عند عدم الولد ولأبوين والزوج
له عند وجود احداهما وللزوجة وان تعدت عند عدمها والتم لها كذلك عند وجود
احدها والثلث لكل اثنين فصاعدا من فرض النصف والثلث للام عند عدم الولد
ولأبوين والاشقين من الاخوة والاخوات ولها ثلث ما سبق بعد فرض احد الزوجين

كتاب الفرائض وهو في حصة من الميراث وهو
المقديري قال فرض الفاء النفقة اخذ
وسمى هذا العلم علم فرض تقديري الى ملك
قدرة ولا يخفى من سبل الدين والاشقين
مقرب من النصف والربع والثلث والاشقين
من النصف والربع والثلث والاشقين
والثلث والربعة والربع والاشقين
كالعبدة والزكاة والرجوع والاشقين
التعويضات كالميراث والاشقين
القبلة الآية اهو

من ترك البيت وهو ما ترك الميت
خاليا من تلقى حتى القبر بعينه
وان كان حق القبر المجان والمشتري
كان من القبر فان صاحبه قدم
على القبرين كما قال جبانة اهو
يؤسرف ولا تقبيل وهو قدر
يؤسرف الكفاية او ضمن السنة او قدر
ثم تنفذ وصاياه فان كانت
الوصية بعين تقبيل من الثلث فننفذ
اهو

وهو مذهب ابي حنيفة (عليه السلام) والامام
وماذا له من قول زيد بن ثابت وبه
اخذ زفر والمسن ومالك والشافعي
وعليه الفتوى في غالب المسائل
ونسخ الجمع والنفار قول ابي ابراهيم
من الثلث الى السدس

وعيون الامم من الثلث الى السدس
وهذا لان عدل الاستحقاق قائم في
مذهب ابي حنيفة والامام
فان كان يظهر فيها فحق من يرون
معهما
فهذا اي اى القول وهو قول ابي حنيفة
القول الاول يقال فلان قول ابي حنيفة
جائز ومنه قوله فان كان ادان لانه
اي يجوز بمعنى الغلبة يقال جازي
اذا دفعه ومنه قوله فان كان ادان
المصطلح عليه فلذلك قالوا اذا دانت
الابن ا هـ ق

وترا لا تستحق اي يقول نصف
سدسها لثلاثة عشر من الثلث ربع
وثلاثون وسدس كزوج والثلثين لابي
وامر اولاد

لا مردود بل ربعها الى خمسة عشر
الجمع ربع وثلاثون وربع وثلثين
لاب وامر اولاد ثلثين لامي والجمع ربع
وامر اولاد ثلثين لامي ا هـ ق

في المنبر اي والمساواة التي
اجتمع فيها الثلث والثلثان والسدسان
وهي امرأة وبنان وابوان وامر على وهو
منبرية لانها شغلها الامام على وهو
على المنبر بالكلية فاجاب عنها بديهة
فقال لسائل متعجب ليس الزوجية الثلث
جاءتها لتساو وضى في خطبته
فجيب من خطبته ا هـ ق

بقدس ساهم وهو مذهب من على يرد على
وابن مسعود ومن عثمان ابن ابي
الزجاج لا غير وثا عليه ان كان ابن
عمر فاعطاه الباقي بالمعقوبة ا هـ ق

فلان ثلث بنات فلان زوج فخره وهو
الزوج ونحوه اربعة مستقيمة على البنات
والباقي ثلاثة مستقيمة ا هـ ق

ويرثون معها ويجب الاخوة بالابن وابنه وان سفل والاب والمجد ويجب اولاد العلاء بالاخ
لانه من ابضا وعندها لا يجب الاخوة ولا بنون اولاد بالمجد بل يقاسون وهو كاخ ان لم
تنقصه المقاسمة عن الثلث عند عدم ذى الفرض وعن السدس عند وجوده والفق
على قول الامام واذ استكمل بنات الصلب الثلثين سقط بنات الابن الا ان يكون
بمذاهبهم او اسفل منهم ابن ابن فيعصب من بمذاهبهم ومن فوقه من ليست بذات
سهم ويسقط مزونه واذ استكمل الاخوات لابون الثلثين سقط الاخوات لاب
الا ان يكون معهن اخ لابي للمدات كلهن يسقطن بالام والابن خاصة بالاب
ايضا وكذا بالمجد الامام الابن القريب من ذى جهة كانت تجب البعده من من ذى جهة
كانت وارثة كانت القرب او محبة كام الاب معه فانما تجب ام الام واذ الجمع جديا
احداها ذات قرابة كام ام الاب الاخرى ذات قرابة من كام اب الاب هي ايضا ام الام
فلتلك السدس لذات القرابة وثلاثه لالاخرى عند محمد ونصف عند ابي يوسف والمحمود
بالقتل ونحوه لا يجب المحبة كماله في المدة وكالاخوة والاخوات يجب لابي
ويجوز الام من الثلث الى السدس فضل واذا زادت سهام القريبين
على القريبين فقد عالت واربعة مخارج لاثول الاثنان والثلثة والاربعة والثلثة
وثلاثة تقول الستة الى عشرة وثلاثة عشر والاثنا عشر الى سبعة عشر وثلاثة
لاشفعا واربعة وعشرون الى سبعة وعشرين وعلا واحدا في المنبرية وهي امرأة
وبنان وابوان والرد عند العلول بان لا تستغرقها السدس القريبين مع عدة العصبة
فغير الباقي على ذوى السدس استوا زوجين بقدر سهامهم فان كان من مرد عليه خنسا
واحدا فالمسألة من عدد رؤسهم وان كانوا جنسين او اكثر فغن عدد سهامهم فن
اثنين لو كان في المسألة سدسا ومن ثلثة لوسدس وثلث ومن اربعة لوسدس
ونصف ومن خمسة لثلث ونصف وسدسا ونصف وثلثان وسدس فان
كان مع الاول من لا يرد عليه اعطى فرضه من اجل مخارجه ثم قسم الباقي على ثلثين
فان استقام كزوج وثلاث بنات والا فان واقرض وقر رؤسهم في مخرج
فرض من لا يرد عليه كزوج وست بنات وان باين ضرب كل رؤسهم فيه كزوج
وخمس بنات وان مع الثاني لا يرد عليه قسم الباقي على مسألة من يرد عليه فان

استقام

كأربع زوجات (كأربع زوجات) وأقل من أربع ثمانية
فإن زوجات الثمن وأقل من خمسة
من يراد عليه من خمسة لأن في ثلثين
وسدس عليه من خمسة لأن في ثلثين
ففي خروجها في الخرج ثلثين
التي في خروجها في الخرج ثلثين
نصيب

عند عدم ترك السهم هذا مذهبا
قال عامة الصحابة وقال زيد بن ثابت
لا ميراث له ووضع المال في كثير من
فيه قال مالك والشافعي وخالفوه منهم
أصحاب الشافعي خالفوه في ما
واذهبوا إلى ثوبت في الفتنى في ما
وهو اختيار المال وصرفه في غير المصارف
لنصيب الثمن ويرجعون بقرب الدرجة
أهـ ق بطريق العصفية فيقدم
لان انهم بطريق العصفية فيقدم
القرب على الأبعد في كل صف منهم
كما في العصبية أهـ ق

عند عدم ترك السهم هذا مذهبا
قال عامة الصحابة وقال زيد بن ثابت
لا ميراث له ووضع المال في كثير من
فيه قال مالك والشافعي وخالفوه منهم
أصحاب الشافعي خالفوه في ما
واذهبوا إلى ثوبت في الفتنى في ما
وهو اختيار المال وصرفه في غير المصارف
لنصيب الثمن ويرجعون بقرب الدرجة
أهـ ق بطريق العصفية فيقدم
لان انهم بطريق العصفية فيقدم
القرب على الأبعد في كل صف منهم
كما في العصبية أهـ ق

ثم بقوة القرابة
بوارث أولى من كل صف لان الوارث
أقوى قرابة من غير الوارث
أهـ ق

فقرابة الأب للثلاث وهذا لا يتصور
في الفرع وإنما يتصور في الأصول والفرع
والأحوال أهـ ق

مات أولا كما إذا فرق في السفينة
أو فرقا في النار دفعة أو سقط عليهم
فلم يعلم أوقف بيت أو فقلو في سفينة
على ذمة القدرم أو التاجر وهو منهم
أخر القدر الزهري وهو قول الجنيبة
ان يرث كل ميت وارثه للمي أهـ ق

استقام كنز وجه وأربع جدات وست خوات لام والأصرب جميع مسائلهم في
مخرج فرض من لا يرده عليه كأربع زوجات وتسع بنات وسدس جدات ثم يصرف
سهم من لا يرده عليه في مسألة من يرده عليه وسهام من يرده عليه في باقي من خرج
فرض من لا يرده عليه ونصيح بالأصول الآتية فصل

ذو الرحم قريب ليس بعصبية ولا ذي سهم ويرث كما يرث العصبية عند عدم ترك
السهم فمن انفرد منهم أحرز جميع المال ويرجعون بقرب الدرجة ثم بقوة القرابة
ثم يكون الأصل ولاننا عند اتحاد الجهة وإن اختلفت القرابة إلا بالمثلث والقرابة
الأماثلثة ثم يعتبر الزوج في كل فريق كما لو انفردوا عند الاستواء في القرب
والقوة والجهة لذلك مثل خط الأنثيين وتعتبر بلدان الفروع إذا انفقت الأصول
وكذا أن اختلف عند أبي يوسف وعند محمد تؤخذ الصفة من الأصول والعهد
من الفروع ويقسم على أوليها ويقع فيه الاختلاف ثم يجعل المذكور على حدة
والأناث على حدة فيقسم نصيب كل طائفة على أوليها اختلف كذلك كان
والادفع حصص كل أصل إلى فرعه ويقول لمجد يفتى ويقدم جزء الميت وهم أولاد
البنات وأولاد البنات لابن وإن سفلن ثم أصله وهو لأجداد الفاسد والجدات
الفاسد ثم جزء أبيه وهو أولاد الأخوات وأولاد الأخوة لام وبنات الأخوة
ثم جزء جدته وهما العات والحالات والأخوال والأعمام لام وبنات الأعمام ثم
أولاد هؤلاء جزء جدابيه أو أمه وهم عات الأبناء والأم وبنات الأم وأخوالها
وأعمام الأب لام وأعمام الأم وبنات أعمامها وأولاد أعمام الأم

فصل في الفرق والهدم
إذا لم يعلم أيهم مات ولا يقسم مال كل على ورثة الأحياء ولا يرث بعض الأموات
من بعض وإن اجتمع إبنهما أحدهما أخ لام أعطى السدس فرضا ثم اقتسما الباقي
عصوية فصل ولا يرث المحجور بالانكحة الباطلة ولا يلج
فيه قرابان لو انفردا في شخصين ورثا بهما وإن كانتا أحدهما تحجب الأخرى
يرث بالمحاجة فصل في الحمل وبوقف الحمل نصيب بن واحد
هو المحنار وعند أبي يوسف نصيب بنين فإن خرج أكثره جازم مات

بن للمحاجة ولا يرث عنه ابن
أب لابن بن الابن بن الابن بن الابن
فهذا إذا ماتت على ابن بن
منها إذا ماتت على ابن بن
عصوية لا تقبل هذه المسألة بما فيها
بل هي ميتة وضع من أخت عصفية قال
من سنة وضع من أخت عصفية قال
ابن مسعود المال كله لأخت من الأم
وهذه المسألة أخذها المصنف
من القديري أهـ ق

أى فريضة الميت الأول (فصل المسألة الأولى) أهـ

الثاني (أى فريضة الميت الثاني) أهـ

الثالث (أى فريضة الميت الثالث) أهـ

وإن أكله فلا... (فصل) المسألة أن يموت بعض الورثة قبل القسمة
 فصاح المسألة الأولى ثم الثانية فإن استقام فريضب الميت الثاني على مسأله
 والألفاضرب وفق الصحيح الثاني الصحيح الأولان وافق فريضبه مسأله والا
 فاضرب كل الثاني في الأول فالخاص من الضرب يخرج المسائلين ثم اضرب بها ورثة
 الميت الأول في وفق الصحيح الثاني أوفى كله وسها ورثة الميت الثاني في وفق ما فرب
 أوفى كله فخرج فهو فريضب كل فريق فإن مما ثالث فاجعل المبلغ مكان الأول فلذلك
 مكان الثاني وكذا تفعل إن مات رابع أو خامس وهلم جرا...
 حساب الفرائض... الفروض نوعان الأول النصف ونصفه
 ونصف نصفها وهو السدس فالنصف يخرج من اثنين والرابع من أربعة والثلث
 من ثمانية والثالثان والثلث من ثلاثة والسدس من ستة وإذا اختلف النصف
 بالنوع الثاني أو بعضه فمن ستة أو الرابع فمن اثنين وعشرا والثلث من أربعة وثم
 فصل... وإذا انكسر سهام فريق عليهم وبايت سهامهم عددهم فاضرب
 وفق عددهم فاصل المسألة كأمراة وأخوين وإن وافق سهامهم عددهم
 فاضرب وفق عددهم فاصل المسألة كأمراة وستة أخوة وإن انكسر سهام فريقين
 أو أكثر وتماثلت أعداد رؤسهم فاضربا حلا لأعداد فاصل المسألة كأمراة وبنات
 وثلاثة أعمام وإن تداخلت الأعداد فاضربا كثرها فاصل المسألة كاربعة زوجات
 وثلاث جدات واثنين عشر عماء وإن وافق بعض الأعداد بعضا فاضرب وفق
 أحدها في جميع الثاني والمبلغ في وفق الثالثان وافق والأفنى جميعه والمبلغ
 في الرابع كذلك ثم الحاصل في أصل المسألة كاربعة زوجات وخمس عشرة جدات وثلاثة
 عشرة بنات وستة أعمام وإن تباينت الأعداد فاضرب كل أحدها في جميع الثاني ثم
 المبلغ في الثالث ثم المبلغ في الرابع ثم الحاصل في أصل المسألة كأمراة اثنين وعش
 ر بنات وست جدات وسبعة أعمام وإن كانت المسألة عائلة فاضرب بها ورثته
 في الأصل فيه مع العول في جميع ذلك...
 فصل... وتداخل العددين يعرف...
 بأن تطرح الأقل من الأكثر مرتين أو أكثر فيفنيه أو تقسمه للأكثر على الأقل فيقسم

أى وان لم يقسم فريضب
 الميت الثاني من فريضته الأولى وسها
 فان كان بين مسأله وسها
 موافقة فاضرب الخ أهـ

حساب الفرائض
 لما كانت الفرائض المقدرة في كل مسألة
 فقال ستة النصف والرابع والثلث
 في سورة النساء وإذا كان بينهما بطريق
 الاختصاص أهـ

الأول النصف ونصفه (أى) ويقال
 الربع والثلث ونفقت كل منها ونصفه
 أهـ

ونصفها وهو الثلث
 النصف والثلثان الثلثان
 أهـ

ولا فنى جميعه (أى) وان لم يوافق
 الخارج الثالث فريضب في جميع الثالث
 أهـ

كل ورثة بنات وثلاثة أعمام أصله
 المسألة من ثلاثة لأن استقيم عليهم ولا
 موافقة ولا أعما واحد وهو ثلاثة
 لا يستقيم عليهم ولا موافقة أهـ

(باب النصف كالتسعة)
مع العشرة فانك اذا استقلت السنة
مع العشرة بقي اربعة فاذا استقلتها
وان ثلاثة فباثنتان اهـ

وان وان كانت
اواربعة فباثنتان اهـ
وان فاحد عشر مع العشر

كاثين وعشرين
مع ثلاثة وثلاثين اهـ
الذي ضربت سهامه اهـ

نصيب كل فرد اهـ
المضروب على اى فريق شئت ثم اضرب
الخارج في نصيب ذلك الفريق فالحاصل
نصيب كل واحد من ذلك الفريق اهـ

صحيحة كالجسمة مع العشرين ونوافقها بان ينقص الاقل من الاكثر من الجانبين حتى
يتوافقا في مقدار فان توافقا في واحد فاما متباينان وان كان في اكثرهما متوافقا
فان كانا اثنين فاما متوافقان بالنصف وان ثلاثة فباثنتان واربعة فباثلاث
وهكذا الى العشرة وان في احد عشر فخرج من احد عشر وهم جوا وان اردت
معرف نصيب كل فريق من الصحيح فاضرب ما كان له من اصل المسألة فيما مضى في
اصل المسألة فما خرج فهو نصيبه وكذا العمل في معرفة نصيب كل فرد وان
سئت فانسب سهام كل فريق من اصل المسألة الى عدد رؤسهم ثم اعطى كل
فريق تلك النسبة من المضروب لكل فريق منهم

وان اردت قسمة التركة بين الورثة او الغرماء فانظر بين التركة والصحيح فان
كان بينهما موافقة فاضرب سهام كل وارث من الصحيح وفق التركة ثم اقسّم
الحاصل على وفق الصحيح فما خرج فهو نصيبه لك الوارث وان لم يكن بينهما
موافقة فاضرب سهام كل وارث في جميع التركة ثم اقسّم الحاصل على جميع
الصحيح فما خرج فهو نصيبه وكذا العمل في معرفة نصيب كل فريق وفي القسمة بين
الغرماء اجعل مجموع الديون كالصحيح وكل دين كسهم وارث ثم اعمل العمل
المذكور ومن صالح من الورثة او الغرماء على شئ منها فاطرح نصيبه من
الصحيح والديون واقسم الباقي على سهام من بقي اوديونهم

قال مؤلفه
هذا اخر ملغى لا يجوز له ان يقدم ترك شئ من مسائل الكتب الاربعة والملمس
من الناظر فيه ان اطلع على الاخلال بشئ منها ان يلحقه بحمله فان
الانسان محل النسيان وليكن ذلك بعد التامل في مظان تلك المسألة
فانه وبما ذكرت بعض المسائل في بعض الكتب المذكورة في موضع وفي غيره
في موضع آخر فاكفيت بذكرها في احد الموضوعين ثم ان زدت مسائل
كثيرة من الهداية ومن مجمع البحرين ولم اذكر شيئا من غيرها حتى يسهل الطلب
على من اشبهه عليه صحة شئ مما ليس في الكتب الاربعة
والله حسبي ونعم الوكيل

وان اردت قسمة التركة اهـ
درهم او دينار وما في معناها مما يجاز
او يوزن اهـ

على وفق الصحيح اهـ
والخبرين كزوج وخبرين لام
فالمسألة لاب واما التركة مستوزنة
موافقة بالثلاث فقول المستوزنة بان
وهي ثلاثة في وفق التركة فاضرب سهامها
ويكون ستين تقسمها على وفق الصحيح
وهو ثلثه يخرج عشرون فهو نصيبه اهـ

فهو نصيبه اهـ
واخت والتركه اى ذلك الوارث كزوج وام
من ثمانية ولا موافقة ذاب في المسألة
فاضرب سهام الزوج وهي تسعة
التركه وهي تسعة في التركة
فاقسمها على الزوج وتكون ثمانية
مخرج ثمانية واربع وثلاثين
مخرج ثمانية واربع وثلاثين
مخرج ثمانية واربع وثلاثين اهـ

مخرج ثمانية واربع وثلاثين اهـ
مخرج ثمانية واربع وثلاثين اهـ
مخرج ثمانية واربع وثلاثين اهـ
مخرج ثمانية واربع وثلاثين اهـ

بفضله وكرمه تعالى قد مر هذا الكتاب السطاب المسمى بملحق الأبحر
للنقيب المحقق والقاضى الموفق المشتهر فى الانصار والافغان الميرزا
الحاج عفى عنه خويلد الخلقى

اشبهو كتاب سلطان محمد كنى خانة محمد بن موسى الحاج
محرم افنديك طاشرسنگاهند طبع ونبيل
فيلمشدر

حرر بقدر الفقير الحاج مصطفى راقى

١٢٧٢ هـ









